

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المدرسة العليا للأساتذة
بوزريعة - الجزائر-

تنظيم بيت المال عند الأدارسة والمرابطين والموحدين

(172هـ-668هـ/788م-1269م)

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الوسيط

إعداد الطالبة:
فطيمة حوة

إشراف: الأستاذ الدكتور
عبد العزيز شهبي

أعضاء لجنة المناقشة

أ.د . بوطارن مبارك	رئيسا
أ.د. شهبي عبد العزيز	مقررا
أ.د. بوكنة عبد العزيز	عضوا
د. بن شوش مروان	عضوا
د. بوزايدي عبد الحكيم	عضوا

السنة الجامعية: 1437هـ-1438هـ/2016م-2017م

المقدمـــــــــــــــة

يعتبر بيت المال عصب النظام الاقتصادي لأيَ دولة من الدول بحكم قيامه بدور وظيفي في عملية التقدم والازدهار جراء الأموال المخزنة فيه؛ والتي تلبي حاجيات المجتمع والدولة، خاصة إذا كان بيت المال منظما تنظيما صالحا، لاسيما تلك الأموال التي فيها حقوق الفقراء والمساكين والمحتاجين. وبيت المال يشبه وزارة المالية في عصرنا الحالي، حيث تعد وزارة المالية في كل الدول من أهم الوزارات لأنها الجهة المسئولة عن حفظ وصرف الأموال؛ وهذا ليس بالشيء الجديد في هذا العصر "فابن خلدون" أكد أنَ الوظيفة المالية من أهم وظائف الدولة، وبيت المال مهمته حفظ حقوق الدولة.

ونظرا لهذه الأهمية التي يكتسبها بيت المال في اقتصاد الدولة اتجه كثير من الباحثين إلى الاهتمام بالتطورات التي حدثت له في العصر الحالي وحتى في العصر الإسلامي. وتم إثبات أن التاريخ الإسلامي قد شهد تأسيس أول مؤسسة رسمية لتنظيم الأموال عصر عمر بن الخطاب رضي الله عنه؛ عندما أسس ديوان المال لتنظيم أموال الفيء والخراج والغنيمة وغيرها، وهناك من يؤكد أنه ظهر منذ عهد الرسول صلى الله عليه وسلم حتى وإن لم يكن له هذا الاسم (بيت المال)، ثم توالت جهود الخلفاء الراشدين من بعد عمر بن الخطاب في جمع أموال بيت المال وتوزيعها على مستحقيها. كما تطور أكثر في العهد الأموي وأصبح لكل إقليم بيت مال فرعي تابع لبيت المال الرئيسي، وازداد تنظيما في العهد العباسي.

لهذا أردنا أن يكون تنظيم بيت المال محور بحثنا والمغرب الإسلامي مجالا مكانيا والدولة الإدريسية والمرابطية والموحدية مجالا زمانيا، وخاصة أنَ الدراسات حول تنظيم بيت المال لهذه الرقعة الجغرافية والحقبة التاريخية قليلة جدا. ويرجع هذا أساسا إلى نقص الوثائق وإغفالها عن مثل هذه الدراسات، وجاءت دراستنا تحت العنوان التالي: تنظيم بيت المال عند الأدارسة والمرابطين والموحدين.

01)- أهمية الموضوع:

– هذه الدراسة تهتم بظاهرة حضارية ذات أهمية كبيرة وذات أبعاد كثيرة، وتترك آثارها واضحة إيجابية أم سلبية في كل المجالات التي لا تتحرك إلا بالمال، ونعني بها بيت المال.

– إنَ أيَ دولة من الدول لا تستطيع القيام بدورها الحضاري لولا وجود مؤسسة نابضة بالحياة ألا وهي بيت المال؛ وأنَ الأموال المخزنة فيها تساهم في استمرارية النفقات على اختلاف أوجه صرفها.

– ظهرت بعض الدراسات الحديثة في السنوات الأخيرة اهتمت بدراسة التاريخ الاقتصادي للمغرب الإسلامي، سدت بعض النقص الذي كانت تعانيه الدراسات الاقتصادية في المجال التاريخي، وتعتبر دراستنا مساهمة مع هذه الدراسات لسد النقص الذي ذكرناه سابقا.

– تكمن أهمية هذه الدراسة أيضا في الكشف عن جوانب من التنظيمات المالية التي كانت سائدة في المغرب الإسلامي خلال العصور الوسطى، ومعرفة أنَ حكام الدول في المغرب الإسلامي طبقوا أحكام الشريعة الإسلامية في أمورهم المالية خاصة في بداية عهدهم وعصر قوتهم؛ وهذا يُتيح فهم الماضي والاقتداء به وصيانة الحاضر.

– إنَ تناولنا لبيت المال في المغرب الإسلامي؛ يؤكد لنا كيف كان بيت المال مصدرا هاما لمختلف جوانب الحياة، وتعتبر هذه المؤسسة ذات أهمية كبيرة فلولا وجودها وتنظيمها تنظيما محكما لما استطاعت أي دولة أن تجد أموالا مخزنة ومحفوظة تساعدها على مواجهة الظروف الصعبة والإنفاق على مختلف حاجياتها.

ومن خلال ما ذكرنا سابقا فإن هذه الدراسة تهتم بدراسة تنظيم بيت المال باعتباره مؤسسة لها أبعادها المختلفة.

02)- أسباب اختيار الموضوع:

تكمن الأسباب التي دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع إلى الدور الأساسي الذي يؤديه بيت المال في تقدم وازدهار أي دولة أولا؛ وإلى الغموض الذي يكتنفه والذي نشأ عن قلة الدراسات فيه ثانيا، ذلك أنَ الدراسات العربية التي تناولت المغرب الإسلامي بالبحث والدراسة غفلت عن الجانب الاقتصادي على العكس من اهتمامها بالجانب العسكري والسياسي، إلا البعض منها ، ولعل هذا

ما جعل الدراسات الاقتصادية عن المغرب الإسلامي تحتل حيزا ضئيلا في المكتبة العربية، مما صعب الأمر على الباحثين تناول موضوع اقتصادي والإلمام به من كل الجوانب.

إنَ هذه الندرة في الدراسات الاقتصادية عن المغرب الإسلامي من جهة، وكذلك موضوع بيت المال في المشرق الإسلامي حضي بالدراسة لأكثر من مرة (مثل دراسة منير حسن عبد القادر عدوان بعنوان مؤسسة بيت المال في صدر الإسلام، ودراسة خولة شاكر الدجيلي بعنوان نشأة وتطور بيت المال من القرن الأول إلى القرن الرابع الهجري، وهذان الدراستان وضعناهما ضمن عنصر الدراسات السابقة)، على العكس من بلاد المغرب الإسلامي فلم تظفر بباحث يتناول بيتها المالي؛ من جهة ثانية؛ دفعتنا للاهتمام بالتاريخ المالي للمغرب الإسلامي وتناول بيت المال.

كما أنَ البحث في هذا الموضوع يعطي فرصة للقارئ لتناول أي موضوع اقتصادي للبحث دون أي تردد أو خوف من قلة المادة العلمية. وتناول موضوع بيت المال في المغرب الإسلامي بالبحث والدراسة يساعدنا على معرفة التطورات والتغييرات التي طرأت له في الوقت الحاضر

03)- إشكالية الموضوع:

أجمعت الدراسات التي تناولت موضوع بيت المال في الدولة الإسلامية منذ عهد الرسول ρ إلى غاية العهد العباسي؛ على أنَه كان وسيلة مهمة لتنظيم شؤون الدولة المالية وأنَه مؤسسة لابد منها فلا يقوم اقتصاد بل أكثر من ذلك حضارة أيَ دولة إن لم يكن لها مؤسسة لخزن أموالها وتنظيم مداخيلها ونفقاتها.

ولهذا يحق لنا معرفة تنظيم هذه المؤسسة في المغرب الإسلامي الذي يعتبر جزءا لا يتجزأ من العالم الإسلامي، وهذا في عهد الأدارسة والمرابطين والموحدين. و ليس من السهل معرفة تنظيم بيت المال في هذه الفترة التي اخترناها للدراسة؛ وذلك لأنَ الدولة الإدريسية مثلا عانت كثيرا من الاضطرابات الداخلية والخارجية نتيجة ضعف حكامها بسبب الضغوطات الداخلية والخارجية التي أرهقتهم؛ فصارت منطقتهم تخضع لغيرهم، فتارة للفاطميين، وتارة تخضع للأمويين في الأندلس، مما أصاب الضعف مختلف مجالات الحياة فيها، ومنها المجال الاقتصادي والمالي.

ومن بعد دولة الأدارسة خضع المغرب الأقصى إلى عدة اضطرابات ومنازعات قبلية وحروب طاحنة انتهت بتأسيس دويلات صغيرة، ثم تأسست من بعدها دولة المرابطين التي تولت مقاليد الأمور وبسطت نفوذها إلى إقليم الأندلس، ونظمت أمور الحياة ومنها الحياة الاقتصادية. وعلى أنقاذ المرابطين قام حكام جدد هم الموحدون واصلوا مسيرة التقدم وبسطوا نفوذهم حتى إفريقية والأندلس. وهنا تكمن الصعوبة بسبب تغير الأحوال من القوة إلى الضعف والعكس، وبسبب اختلاف سياسة كل دولة وتنظيمها العسكري والاقتصادي. ولهذا أردنا الإحاطة بجميع جوانب هذا الموضوع وإدراك تفاصيله بوضعنا إشكالية عامة وهي : ما هي المظاهر العامة لتنظيم بيت المال وسيره في عهد الأدارسة والمرابطين والموحدين ؟ ومن هذه الإشكالية العامة اقتبسنا أجزاءها وهي:

- كيف أدارت الدول الثلاث ونظمت بيوت أموالها؟
- ماهي السياسة المالية التي انتهجتها كل دولة من الدول الثلاث؟ و ما الفرق بينها؟
- كيف أثَّرت واردات بيت المال لدى الدول الثلاث في دعم المشروعية السياسية في مرحلة البناء والتأسيس والتوسع، وكيف ساهمت على مستوى آخر في تآكل تلك المشروعية وتهافت عناصرها في مرحلة التداعي والانهيار؟
- هل اضطرت الدول الثلاث إلى تجاوز الواردات الشرعية (التي حددها القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة والاجتهاد) لتغطية نفقاتها المختلفة؟
- ما المداخيل التي شكلت الوجه الأساسي لواردات بيت المال عند الدول الثلاث؟ وفيم تمثلت أهمية هذه المداخيل ؟ ومدى مساهمتها في قيام الدول الثلاث وتأسيسها؟
- هل تمكنت الدول الثلاث من الوصول إلى مجد وعظمة بمجرَد الإعلان عن حركة الجهاد والتوسع أم أنَها احتاجت إلى تنظيم بيوت أموالها والبحث عن الموارد المالية للوصول إلى ذلك؟
- كيف تعاملت هذه الدول مع مداخيل بيت المال وكيف تم توظيفها لخدمة أغراضها المختلفة؟

04)- المنهج المعتمد في الدراسة:

تناولنا من خلال دراستنا هذه تنظيم بيت المال عند الأدارسة والمرابطين والموحدين، حيث يختلف هذا التنظيم من دولة لأخرى، كما تختلف المادة العلمية المتوفرة لعصر كل دولة، وبهذا يختلف أسلوب التناول، لأنَه لكل مشكلة أسلوبها ومنهاجها، ولهذا اعتمدنا على المنهج التاريخي في كامل الرسالة من أولها لآخرها، إذ بدأنا بجمع المادة العلمية من مختلف المصادر التي تناولت

تاريخ المغرب الإسلامي، وخاصة المصادر التي أرخت للأدارسة والمرابطين والموحدين، ثم قمنا بتحليل هذه المادة العلمية ومقارنتها ببعضها البعض، ونقدها وفحصها والتأكد من صحتها، ثم قمنا بترتيبها بمساعدة بعض المراجع. و اعتمدنا كذلك على المنهج الوصفي وهذا في سرد الأحداث ووصفها بعد استردادها من الماضي التاريخي، و اعتمدنا على المنهج التحليلي عندما وضعنا جداول وقمنا بتحليلها وقارنا بينها، وهذا خاصة فيما تعلق بوزن العملة؛ وهذا ساعدنا للوصول إلى أحكام عامة تتعلق بالسياسة النقدية لكل دولة.

كما لجأنا إلى الاستنتاج؛ لسد بعض الفراغات التي يمليها نقص المصادر وسكوتها؛ وللوصول إلى لب الموضوع، وهذا خاصة في عهد دولة الأدارسة؛ فسكوت المصادر وعدم تحدثها عن بيت المال جعلنا نلجأ إلى الاستنتاج لعلنا نصل إلى توضيحات.

05)- نطاق الدراسة وحدودها:

شمل النطاق الزماني لدراستنا بداية من قيام دولة الأدارسة حتى سقوط دولة الموحدين، وبالضبط عهد الدول الثلاث: الدولة الأدريسية (172هـ- 375هـ/788م- 990م) والدولة المرابطية (430هـ-541هـ/1038م-1156م) وأخيرا الدولة الموحدية (524هـ-668هـ/1129م/1269م).

أمَا النطاق المكاني فشمل كامل تراب المغرب الإسلامي. ونفصل في هذا النطاق المكاني بذكر الحدود الجغرافية لكل دولة، فبالنسبة للدولة الإدريسية فقد امتدت من وادي شلف بالمغرب الأوسط شرقا إلى المحيط الأطلسي غربا ومن ساحل البحر المتوسط شمالا إلى الصحراء جنوبا. أما الدولة المرابطية فضمت كامل المغرب الأقصى وأجزاء من المغرب الأوسط والأندلس. وأخيرا الدولة الموحدية فضمت أراضيها كامل المغرب الأقصى والمغربين الأوسط الأدنى والأندلس.

تم الاقتصار في دراستنا هذه على الدول الثلاث المذكورة لأنَ طبيعة كل دولة تختلف عن الثانية، فالدولة الإدريسية تأسست في ظروف حرجة جدا وشهدت صراعات داخلية وخارجية كثيرة مما صعب عليها الاهتمام بشؤونها الداخلية بطريقة مناسبة، وكذلك لم تتوسع حدودها أكثر مثلما فعل المرابطون والموحدون من بعد؛ فقد اقتصرت حدودها على نطاق المغرب الأقصى ، وكذلك

عُرف عنها أنها دولة شيعية أُسست بالمغرب الأقصى هربا من الضغط في المشرق، وبالتالي يختلف سبب تأسيسها عن دولتي المرابطين والموحدين. أما الدولة المرابطية فكانت حدودها الجغرافية أوسع من دولة الأدارسة، كما عُرفت بأنَها دولة سنية مالكية المذهب ، ليأتي بعدهم الموحدون الذين توسعوا جغرافيا أكثر من الأدارسة والمرابطين؛ وانتعش اقتصادهم أكثر، كما عُرفوا بمذهبهم الظاهري ومبادئهم المهداوية.

06)- خطة البحث:

قسَمنا هذا البحث إلى مقدمة وخمسة فصول وخاتمة، ثم قائمة المصادر والمراجع، وقد عالجت المقدمة التعريف بالموضوع وأسباب اختياره وأهميته وإشكالية البحث والدراسات المتعلقة به. فتناولنا في **الفصل الأول** من هذا البحث نشأة بيت المال وتنظيمه عند المسلمين في ثلاثة مباحث، فعالج المبحث الأول بيت المال وتطوره ، أما المبحث الثاني فخُصص لواردات بيت المال، بينما المبحث الثالث خُصَص لنفقات بيت المال.

وعرضنا في **الفصل الثاني** من هذا البحث الظروف العامة لدولة الأدارسة والمرابطين والموحدين، والذي قُسَم بدوره إلى ثلاث مباحث؛ تناول الأول منها قيام دولة الأدارسة وسيرها والثاني تناول دولة المرابطين وسيرها؛ والثالث دولة الموحدين وسيرها، وذلك بالتعريج على تأسيس وتوسع الدول الثلاث ثم قوتها الاقتصادية من زراعة وصناعة وتجارة؛ وأخيرا ضعف الدول الثلاث وسقوطها، وذلك عن طريق سير كل دولة على حدى من القيام إلى القوة الاقتصادية إلى السقوط.

وأعقب ذلك **فصل ثالث** حول الإدارة والسياسة المالية عند الأدارسة والمرابطين والموحدين، وقسمناه إلى ثلاث مباحث، فكان المبحث الأول حول الجهاز الإداري لبيت المال؛ الذي تناولنا فيه الدواوين المالية، المشتغلون بالشؤن المالية ، موعد جمع الأموال، المناطق المالية والرقابة المالية. وخصَصنا المبحث الثاني للسياسة المالية عند الدول الثلاث، بينما تناول المبحث الأخير من هذا الفصل وظائف بيت المال. وهذا من أجل تكوين فكرة لدى القارئ تسهل له فهم الموضوع، ويعتبر هذا الفصل صلب بحثنا هذا لكونه يلم جميع جوانب موضوعنا هذا.

وخصصنا **الفصل الرابع** لإيرادات بيت المال عند الأدارسة والمرابطين والموحدين وقسمناه كذلك إلى ثلاث مباحث؛ فتضمن المبحث الأول مال الفيء، بينما المبحث الثاني خُصص لمال الصدقات، وخصصنا المبحث الثالث من هذا الفصل للواردات الأخرى التي لا تندرج لا ضمن مال الفيء ولا ضمن مال الصدقات.

و كان موضوع **الفصل الخامس** نفقات بيت المال عند الأدارسة والمرابطين والموحدين، وقسَمناه إلى ثلاثة مباحث، ذلك بتخصيص المبحث الأول من هذا الفصل إلى النفقات الأميرية، والتي ضمت بدورها الإنفاق على الخلفاء والأمراء والجيش. وخصّصنا المبحث الثاني من هذا الفصل إلى الرواتب والهبات، والتي شملت بدورها رواتب الجند والموظفين والهبات على الأشخاص. بينما خصصنا المبحث الأخير من هذا الفصل إلى الإنفاق على المنشآت العمرانية والتي شملت بدورها بناء المدن والإنفاق على المنشآت العسكرية والمنشآت العامة.

و في ختام هذا البحث حاولنا أن نجمل نتائج الدراسة بصورة عامة هادفين إلى إبراز الخط العام لتنظيم بيت المال عند الأدارسة والمرابطين و الموحدين ، محاولين الكشف عن العوامل التي أدت إلى التغييرات في هذا التنظيم من دولة لأخرى ومن حال القوة إلى حال الضعف. بالإضافة إلى وضع الملاحق المساعدة على فهم الموضوع، وقائمة المصادر والمراجع، وفهرسا عاما يتناول الأعلام والأماكن، وفهرس الموضوعات التي عالجت البحث.

وعموما، رغم تقسيمنا هذا البحث إلى خمسة فصول، بالإضافة إلى المقدمة والخاتمة، لا يعني أنَنا استوفينا الموضوع إحاطة ودراسة، إنَما هي مجرد لفتة نظر صغيرة؛ إلى موضوع اقتصادي تاريخي لم ينل حقه من التحليل، آملين في ذلك إلى لفت الانتباه إلى هذا النوع من البحوث، والذي يحتاج إلى دراسات أعمق وأوسع.

07)- الدراسات السابقة:

لم تتناول البحوث والدراسات التي عالجت التاريخ الاقتصادي للمغرب الإسلامي مسألة بيت المال بالبحث والدراسة كموضوع منفرد معمق واسع، إلا بعض الإشارات المتناثرة في بعض الدراسات التي تناولت التاريخ الاقتصادي للمغرب الإسلامي. ومن بين هذه الدراسات التي تناولت

النظام المالي في شكل شذرات ضمن الدراسة الاقتصادية؛ والتي كانت نعم المعين لنا للمضي في بحثنا هذا، نذكر رسالة الدكتوراه للباحث السوداني "عز الدين أحمد موسى"، والتي قدمها لدائرة التاريخ في الجامعة الأمريكية في بيروت (أكتوبر1975)، وهي بعنوان **النشاط الاقتصادي في المغرب الإسلامي خلال القرن السادس هجري**، وكان المشرف على الرسالة الدكتور؛ نقولا زيادة، وقد طبعت هذه الرسالة سنة 1983م، وتتناول هذه الدراسة القيمة الأنشطة الاقتصادية في مرحلة نهاية المرابطين، وفترة الموحدين، حتى سنة (609هـ/1212م)، ورغم أنّ الدراسة لم تصل إلى نهاية الدولة الموحدية؛ إلا أنّها تعتبر مهمة جدا في هذا المقام. لأنَها أعطتنا لمحة عن النظام المالي والضريبي. ووجهتنا إلى أهم مصادر الموضوع، كما أفادتنا منهجيا.

كما تعتبر دكتوراه الأستاذ "هوبكنز ج.ف.ب" (J.F.P. HOPKINS) بجامعة كمبردج في بريطانيا، التي أخذت عنوان:

(MEDIAVEL MUSILMEN GOVERNEMENT IN BARBARY). والتي تعرضت إلى نظام الحكم والإدارة، وفصّلت في الموارد المالية والضرائب بالمغرب الإسلامي، منذ الفتح الإسلامي حتى آخر دولة الموحدين، وطبعت لأول مرة سنة 1958م، ونقل الدراسة للعربية أمين الطيبي وعنونها بـ: **النظم الإسلامية في المغرب في القرون الوسطى**، وتكمن أهمية هذه الدراسة، في تفصيلها في النّظام المالي، خاصّة في فترة الموحدين، لهذا يمكننا اعتبارها مساعدة لدراستنا هذه.

دون أن ننسى البحوث المهمّة، التي تناولت التاريخ الاقتصادي، كالدراسة التي قام بها "كمال السيد أبو مصطفى"، سواء التاريخ الاقتصادي، أو جوانب من الحياة الاجتماعية والاقتصادية... من خلال نوازل "الونشريسي". ودراسة "أحمد جمال طه" حول الحياة الاجتماعية بالمغرب الأقصى خلال عصري المرابطين والموحدين، الطبعة الأولى 2004. بالإضافة إلى البحوث الهامة لإبراهيم القادري بوتشيش، حول التاريخ الاقتصادي للغرب الإسلامي عموما.

ومن هذه الدراسات أيضا الرسالة التي قدمناها بعنوان نظام جباية الأموال عند الموحدين؛ وبإشراف الأستاذ الدكتور شهبي عبد العزيز؛ وهي رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الإسلامي الوسيط؛ قسم التاريخ والجغرافيا بالمدرسة العليا للأساتذة؛ بوزريعة، الجزائر؛ نوقشت هذه الرسالة بتاريخ 1 فيفري 2012. وقد وضعنا هذه الرسالة ضمن الدراسات السابقة لأننا استفدنا منها

في كون الجباية تعتبر مصدرا من مصادر دخل بيت المال، كما أنَ السياسة الضريبية تدخل ضمن السياسة المالية التي اعتمدتها الدولة. كما استفدنا من هذه الرسالة بشكل كبير عندما تناولنا المبحث الثالث من الفصل الأول والمتعلق بقيام دولة الموحدين وسيرها.

وتتضمن هذه الرسالة أربعة فصول سوى المقدمة والخاتمة، وعالجت تلك المقدمة؛ مصادر الموضوع والدراسات عنه، مع تبيين قيمة كل منها بالنسبة لموضوع البحث. وكان الفصل الأول حول دولة الموحدين، من قيام؛ وقوة اقتصادية في مختلف المجالات من زراعة وصناعة وتجارة وغنائم، وأخيرا ضعف دولة الموحدين وتفككها.

وأعقب ذلك فصل ثان حول الجباية، و ذلك بالتطرق إلى مفهومها ومصادرها، و الشروط الواجب توفرها في جباة الأموال ، ثم أهدافها و أثرها على الدولة. و كان موضوع الفصل الثالث : جباية الأموال عند الموحدين، و تناولنا فيه أوضاع الجباية في المغرب الإسلامي قبيل الموحدين ، ثم الإدارة و السياسة المالية والسياسة الجبائية، و أخيرا مصادر الجباية. و بعد هذا عالجنا في الفصل الرابع، نفقة الأموال المجباة.

ومن الرسائل الجامعية أيضا والتي اعتبرناها من الدراسات السابقة، رسالة الطالب رضا رافع والتي عنوانها: الاقتصاد في المغرب الأقصى في عهد الموحدين، وهي رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في التاريخ الإسلامي الوسيط، إشراف الدكتور عبد العزيز محمود لعرج، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2005.

وقُسَمت هذه الدراسة إلى مدخل وأربعة فصول، تناول المدخل نبذة تاريخية عن نشأة دولة الموحدين ، والفصل الأول خصص للزراعة في المغرب الأقصى، والفصل الثاني خصص للصناعة، والفصل الثالث للتجارة، بينما تناول الفصل الرابع النظام المالي في المغرب الأقصى عهد الموحدين. وتعتبر هذه الرسالة من الدراسات السابقة لأنها فصلت في النظام المالي عهد الموحدين من سياسة وإدارة مالية إلى مصادر دخل بيت المال ونفقاته.

ومن الرسائل كذلك التي اعتبرناها من الدراسات السابقة التي تناولت بيت المال حتى وإن كانت الفترة والمجال الجغرافي المخصصان لهذه الرسالة ليس نفسه الزمان والمكان الذي اخترناه لدراستنا، فهذه الرسالة تناولت بيت المال في المشرق الإسلامي. و هي لمنير حسن عبد القادر عدوان بعنوان: مؤسسة بيت المال في صدر الإسلام (1هـ/132هـ)، رسالة ماجستير، إشراف الدكتور جمال محمد داود جودة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، نوقشت بتاريخ 19 ماي 2007.

وقسمت هذه الرسالة إلى خمسة فصول، فتناول الفصل الأول من هذه الرسالة نشأة بيت المال وتطوره، بينما تناول الفصل الثاني الإدارة والتنظيم والرقابة المالية، وخصص الفصل الثالث لواردات بيت المال، والفصل الرابع لنفقات بيت المال، وأخيرا الفصل الخامس للتطورات الإدارية وأثرها على بيت المال. هذا بالإضافة إلى رسالة خولة شاكر الدجيلي بعنوان: نشأة وتطور بيت المال من القرن الأول إلى القرن الرابع الهجري، رسالة ماجستير، مطبعة وزارة الأوقاف، بغداد، 1996.

واعتمدنا على الرسالتين الأخيرتين في الرجوع إلى أهم المصادر والمراجع المعتمدة، وكذلك في وضع خطة مناسبة، وهذا خاصة في الفصل الأول من بحثنا هذا.

08)- تقديم مصادر الموضوع ومراجعه:

- المصادر:

أ)- كتب التاريخ :

1- كتب التاريخ العام:

لقد تجسدت الصعوبة من خلال بحثنا عن المصادر المتعلقة بالموضوع لأنّ المصادر العربية قلما تشير إلى موضوع دراسته . وخاصة في عهد الأدارسة. ورغم هذا هناك مصادر هامة لا غنى عنها سنعتمدها في جمع المادة أهمها:

- **البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب** لأبي عبد الله محمد بن عذارى المراكشي المتوفى أواخر القرن 7هـ الموافق للقرن 13م، وأرخ ابن عذارى تاريخ المغرب من الفتح الإسلامي إلى سنة

667هـ ، وهذا من الجزء الأول إلى الجزء الخامس الخاص بالموحدين. وقد كان يُظن إلى وقت قريب أن فترتي المرابطين والموحدين قد فقدت من هذا الكتاب؛ حتى عثر هويسي على فترة الانتقال من المرابطين إلى الموحدين ونشرها؛ ثم وجد القسم الموحدي ونشره كتابا قائما بذاته. وقد اعتمد ابن عذارى على مؤلفات من سبقوه، كما اعتمد على الروايات السماعية والمشاهدة في الجزء الأخير من حياة الدولة الموحدية. والذي استفدنا منه من هذا المصدر أنه أرخ للدول الثلاث: دولة الأدارسة في الجزء الأول منه وفيه ذكر أخبار الأدارسة وسبب دخولهم إلى المغرب وبنائهم مدينة فاس ومن وليها منهم ومن غيرهم إلى سنة 323هـ، أما الجزء الرابع من هذا الكتاب فقد خصص للعصر المرابطي، أما الجزء الخامس والأخير فتناول عصر الموحدين، واستفدنا منه حتى وإن ركز أكثر على الجوانب السياسية والعسكرية في حياة الدول الثلاث.

– **الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب و تاريخ مدينة فاس:** لأبي الحسن علي بن عبد الله بن أبي زرع الفاسي (ت 726 هـ، الموافق لـ 1325 م) . وهذا الكتاب يسرد أخبار المغرب منذ دولة الأدارسة إلى أيّام المؤلف ، و طريقة المؤلف فيه؛ أن يعرض أخبار حكام كل دولة، ثم يعقب ذلك بأهم الأخبار في عهدها . و أهميته تظهر فيما أولاه من عناية للأحوال الاقتصادية في عهد الدول الثلاث.

– **الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى:** للشيخ أبي العباس أحمد بن خالد الناصري (السلاوي)، وهذه النسخة من تحقيق جعفر الناصري ومحمد الناصري، دار الكتاب، الدار البيضاء، 1954، فالجزء الأول من هذا الكتاب تناول فيه المؤلف أخبار الأدارسة منذ قدومهم للمغرب الأقصى إلى غاية زوال حكمهم. والجزء الثاني من هذا الكتاب خُصص للدولتين المرابطية والموحدية منذ تأسيسهما إلى غاية سقوطهما. واستفدنا من هذا الكتاب في الكثير من المعلومات سياسية وعسكرية واقتصادية وعمرانية ، ففيه معلومات عن تأسيس مدينة فاس، مراكش وغيرها. و يمكن اعتبار هذا الكتاب مرجعا وليس مصدرا ، لأنً السلاوي لم يعاصر الدول الثلاث بل عاش في فترة متأخرة، ومع هذا وضعناه ضمن قائمة المصادر.

– **العبر و ديوان المبتدأ و الخبر** لأبي زيد عبد الرحمان بن خلدون (ت 808هـ الموافق لـ 1406م) ، **فالمقدمة** التي تشكل الجزء الأول من هذا الكتاب أولت النظم الموحدية عناية خاصة

و تعرض "ابن خلدون" لتاريخ الموحدين بشكل تفصيلي واف نسبيا في تاريخه العام، و ذكر معلومات قيمة عن قبائل الموحدين التي كان لها دور كبير في أعمال الدولة الموحدية.

- **أعمال الأعلام ممن بويع قبل الاحتلام من ملوك الإسلام** وما ينجر عن ذلك من الكلام من الأصول القديمة، للسان الدين بن الخطيب (ت776)، وهو من المصادر التاريخية العامة التي تناولت تاريخ الدول الإسلامية وقسمه "ابن الخطيب" إلى ثلاثة أقسام؛ فالقسم الأول يتناول تاريخ المشرق الإسلامي؛ والقسم الثاني يتناول تاريخ الأندلس نشره ليفي بروفنسال تحت عنوان: تاريخ إسبانيا الإسلامية، بيروت، 1956، وقد تضمن معلومات عسكرية وسياسية واجتماعية وإدارية ذات أهمية كبيرة، والقسم الثالث يتناول تاريخ المغرب منذ قيام دولة الأغالبة حتى قيام دولة الموحدين؛ وقد تولى نشر هذا القسم الدكتور أحمد مختار العبادي ومحمد إبراهيم الكتاني؛ الدار البيضاء، 1964. والقسمان الثاني والثالث هما اللذان عدنا إليهما في هذه الدراسة كونهما يسلطان الضوء على الكثير من الأحداث السياسية والاقتصادية في المغرب والأندلس عصر موضوع الدراسة.

2- كتب تاريخ خاصة بالفترة المرابطية والموحدية:

- **كتاب وثائق المرابطين والموحدين**، المنسوب لعبد الواحد المراكشي فهناك من يشكك في نسبته إليه ويعتبره طرفا من الجزء الأول من الوثائق المجموعة "لابن فتحون" مبتورا منه القسم المتعلق بالأنكحة وبعض مسائل المعاملات المالية. وعموما فقد حقق هذا الكتاب حسين مؤنس وقسمه إلى قسمين؛ القسم الأول جعله مقدمة للكتاب أما القسم الثاني فجعله لمحتوى الكتاب المحقق، فالمقدمة تحدثت عن التاريخ السياسي لدولتي المرابطين والموحدين بشكل مطول. ومع هذا فقد احتوى الكتاب على معلومات مهمة حول النظام المالي عند الدولتين المرابطية والموحدية.

- **الحلل الموشية في ذكر الأخبار المراكشية** : لمؤلف مجهول صنفه سنة (783هـ الموافق لـ 1381 م)، والطبعة التي بين أيدينا هي طبعة علوش، برباط الفتح، سنة1936. ولكن هناك من ينسبه إلى "ابن الخطيب"، و قد عالج صاحب هذا الكتاب تاريخ المغرب منذ تأسيس مراكش إلى سنة 783 هـ ، و على الرغم من ذلك سيفيدنا في هذا البحث خاصة زمن المرابطين والموحدين.

– **نظم الجمان في أخبار الزمان** لابن القطان (أبو الحسن علي بن محمد الكتامي الفاسي)، يتألف من سبعة أجزاء، نشره الأستاذ الدكتور محمود علي مكي، ويُعاب على ابن القطان تعصبه للموحدين وتحامله على المرابطين ومع ذلك فقد اضطر إلى تمجيد هؤلاء في بعض المواقف التي تتعلق بجهاد المرابطين ضد النصارى الأسبان، وقد أفادنا هذا الكتاب في الكثير من جوانب موضوعنا هذا.

3– كتب تاريخ خاصة بتاريخ دولة الموحدين لوحدها:

– **المعجب في تلخيص أخبار المغرب:** "لأبي محمد عبد الواحد بن علي المراكشي" (621 هـ الموافق لـ 1224 م) ، و قد صنَف كتابه بالمشرق مما يسَر له قدرا كبيرا من الحيدة في رواياته و نقدها ، و اتصالاته برجالات الدولة الموحدية جعلت كتابه يفيض بالأخبار السياسية، غير أنّ أهمية "المراكشي" تظهر في اهتمامه الواسع بالنظم الموحدية ، ومنها النظام الاقتصادي و المالي الذي يمكن أن يفيد في بحثنا هذا كثيرا لأنه مرجع أصيل من مراجع التاريخ عن دولة الموحدين لا يمكن أن يستغنى عنه أي باحث يتناول تاريخ دولة الموحدين، ورغم أنَه خاص بتاريخ دولة الموحدين إلاَ أنَ المؤلف تناول فيه تلخيص دقيق متقن لروايات في تاريخ المغرب قبل الموحدين.

ومن المصادر التي تناولت تاريخ دولة الموحدين لوحدها، فقد تحصّلنا على كتابين أيضا، أولهما لأبي بكر علي الصنهاجي المكنى "**بالبيذق**"، الذي عاش في القرن السادس هجري الموافق للقرن الثاني عشر ميلادي . و هذا المؤلف يعتبر من أتباع "المهدي بن تومرت" ، و من أشد المخلصين للدعوة الموحدية ، كما أنّه من أكثر الناس إعجابا بالخليفة "عبد المؤمن بن علي" . و اسم هذا الكتاب " **أخبار المهدي ابن تومرت و ابتداء دولة الموحدين** ". و هنا يجب على القارئ أن يحذر عند اعتماده على هذا الكتاب، نظرا لتحيّز "البيذق" للموحدين، و لكن مع هذا فإنّ في هذا الكتاب معلومات مهمة، لأنّ "البيذق" سرد الأحداث التي وقعت للموحدين في "عهد المهدي بن تومرت" ، ثم تناول الكلام عن الأحداث التي وقعت في عهد الخليفة "عبد المؤمن بن علي" . و الكتاب المذكور ظل حبيس مكتبة الأسكوريال بإسبانيا حتى أخرجه المستشرق "ليفي بروفنسال" إلى عالم النور فنشره بباريس عام 1928م.

و أما الكتاب الثاني فقد صنفه "أبو مروان عبد المالك ابن صاحب الصلاة" (ق 594 هـ الموافق لـ 1198 م)، و هو تاريخ **المن بالإمامة على المستضعفين بأن جعلهم الله أئمة و جعلهم الوارثين**، و قد كان الكتاب في أصله مكونا من ثلاثة أجزاء؛ تبدأ من فترة "المهدي" و تنتهي بوفاة المؤلف ، و الموجود منه الجزء الثاني و أحداثه امتدت عبر سنتي(554هـ–569 هـ)، و طريقة "ابن صاحب الصلاة" حولية و أسلوبه يغلب عليه السجع؛ و لكنه لم يؤثر على دقته في إيراد الخبر ، و جاء كتابه زاخرا بالمعلومات عن مختلف النظم الموحدية، و منها النظام المالي بما فيه الضرائب والرواتب والإدارة المالية والأسعار.

كما أنّ الكتب التي صُنِّفت عن الدولة الحفصية؛ تعتبر امتدادا للدولة الموحدية في المغرب الأقصى ، حيث عالجت هذه الكتب الفترة الموحدية كمقدمة للدولة الحفصية ، و من هذا النوع **تاريخ الدولتين الموحدية و الحفصية** "لأبي عبد الله محمد بن إبراهيم اللؤلؤي الزركشي"(ت 887 هـ الموافق لـ1482 م). و على الرغم من أنه يعتمد على مصادر أغلبها بين أيدينا، إلا أنه اعتمد على كتاب قد فقد "لابن النخيل".

ب)– كتب التراجم:

أما بالنسبة **للتراجم** العامة فقد اتبعت منهجا واحدا ، فهي تذكر اسم المترجم له كاملا و كنيته و نسبته و بلده الذي ولد فيه، و البلد الذي نزله، ثم تبين شيوخه و علومه و من أخذ عنه و تختم الترجمة بتاريخ الوفاة و المولد و المكان إن تيسر ذلك . و عليه فإن قيمتها في هذه الدراسة قليلة و من هذا القبيل : **صلة الصلة** "لأبي جعفر أحمد بن إبراهيم الزبير" (ق 708 هـ الموافق لـ 1308 م)، نشر في الرباط، تحقيق ليفي بروفنسال، 1937، وهو من أوسع كتب تراجم الأندلسيين. و **الحلة السيراء** "لابن الأبار" (ت 658هـ/1263م) نشر في القاهرة سنة 1963، بتحقيق حسن مؤنس، يتناول هذا الكتاب أخبار المغرب والأندلس منذ الفتح الإسلامي إلى منتصف القرن السابع الهجري، وقد جمع فيه تراجم الخلفاء والأمراء والرؤساء الذين آثر عنهم، حيث لا تخلوا ترجمة من تراجمه من تفصيلات تاريخية وجغرافية وإشارات اقتصادية هامة أعانتنا في رسم صورة واضحة عن الحياة الاقتصادية والسياسية في العصر موضوع الدراسة.وكتاب و **نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب** "لأبي العباس أحمد بن محمد المقري التلمساني" (ت

1041 هـ الموافق لـ 1831م). و في استطراداتهم ذكروا أخبارا هامة تتعلق بالنظام الاقتصادي و المالي.

و أما الفائدة العظمى لكتب التراجم المشرقية؛ فقد كانت من **وفيات الأعيان و أنباء أبناء الزمان** "لأبي العباس أحمد بن خلكان" (ت 681 هـ الموافق لـ 1282 م)، الذي كان معاصرا للدولة الموحدية، فترجم لخلفائها تراجما طويلة نسبيا؛ مستفيدا من الكتب المشرقية و المغربية و روايات مباشرة عن الداخلين من المغرب إلى المشرق، فأفاد في النظام المالي بكثير من الروايات.

ج)- كتب الجغرافيا والرحلات:

و من المصادر الجغرافية التي اعتمدنا عليها في بحثنا هذا نذكر:

ابن حوقل النصيبي (أبو القاسم محمد بن علي (ق4هـ/ 10م)، **كتاب صورة الأرض**، و فيه معلومات عن مسالك التجارة، بين بلاد المغرب و بين بلاد السودان و في أوروبا و عن المعاملات في الأسواق، هذا لأن " ابن حوقل" زار بلاد المغرب الأقصى وعاين حياة سكانه عن كثب، وقد حضي الأدارسة باهتمامه إذ كان يتجسس عليهم خدمة للفاطميين؛ ولأن المشروع الفاطمي تبلور حول الأطماع الاقتصادية فإن كتاب "ابن حوقل" يغص بمادة غزيرة عن التاريخ الاقتصادي والاجتماعي.

و أبو عبيد البكري (ت: سنة 487هـ/1094-1095) في كتاب: **المُغرب في ذكر إفريقية و المغرب**، و هو جزء من كتاب المسالك و الممالك، وتميزت جغرافية "البكري" بأنها أوفى المصادر بالمعلومات، هذا فضلا عن تنوع المادة وتغطيتها للجوانب السياسية والمذهبية والاقتصادية والاجتماعية فضلا عن الجغرافيا الطبيعية والبشرية. و به معلومات هامّة عن المدن التي كانت محطات تجارية كأودغست ، و المسالك التجارية و سجل بعض الأخبار التاريخية . ويكتسي مؤلف "البكري" أهمية أخرى تعود إلى معاصرته للكثير من الأحداث الجمة التي تتعلق بدولة الأدارسة في مختلف الجوانب.

الإدريسي (أبو عبد الله الشريف (توفي سنة 548هـ/1154م): **المغرب العربي من كتاب نزهة المشتاق، و القارة الإفريقية و جزيرة الأندلس** و هو أيضا مقتبس من نزهة المشتاق، و يتضمّن معلومات هامّة عن طرق التجارة الرابطة بين بلاد المغرب وداخل بلاد السودان. وكذلك رجعت إليه في وصف الكور الأندلسية.

ابن بطوطة (أبو عبد الله بن إبراهيم اللواتي الطنجي توفي سنة 779هـ/ 1377م)، **رحلة ابن بطوطة** المعروفة بتحفة الأنظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار، حيث استفدنا من خلالها من مميزات المرابطين وظروف معيشتهم.

د)- كتب الفقه والفتاوى:

- كتب الفقه:

و من المصادر التي أفادتنا في الفقه، كتب:

-الإمام مالك (بن أنس الأصبحي المتوفي سنة 179هـ): **موطأ الإمام مالك**، رواية يحي بن يحي الليثي، ج1، المكتبة التوفيقية، و اعتمدنا عليه في توضيح مبلغ الجزية. و في الأصناف الذين تسقط عنهم الجزية، وكذلك كيف حدد الرسول ﴿صلى الله عليه وسلم﴾ مقدار ما يستحقه بيت المال من ركاز وهو خمس قيمته.

- السرخسي (شمس الدين المتوفي سنة 490هـ) في: **كتاب المبسوط**، ج3، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1993، واستفدنا منه في التعرّف على وظائف بيت المال ومنها الاقتراض والتسليف وهذا خاصة عهد أبي بكر الصديق، وكيف تعامل عثمان بن عفان مع الزكاة حيث شهدت جباية الزكاة تطورات في عهده.

- موفق الدين ابن قدامة في كتابه: **المغني، في فقه الإمام أحمد بن حنبل الشيباني**، ج10، ط1، دار الفكر، بيروت، لبنان، 1405هـ، في تعريف الجزية وعلى من تجب ومقدارها...

- أبو الحسن علي الماوردي في كتاب **الأحكام السلطانية و الولايات الدينية**؛ ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1985، ومحمد أبو يعلى الفراء في كتاب: **الأحكام السلطانية**، تحقيق محمود حسن، دار الفكر، بيروت، لبنان، 1994. و قد استقينا منهما الأحكام المتعلقة بالجزية والخراج والزكاة وعلى من تجب، وكذلك استفدنا منهما في تحديد مفهوم بيت المال ودوره.

– **كتب الفتاوى:**

أما عن كتب الفتوى فقد رجعنا إلى كتاب واحد هو:

– تقي الدين أبو العباس (ابن تيمية): **فتاوى**، (جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد)، ج28، مطابع الرياض، السعودية، 1383هـ، واستفدنا من هذا الكتاب من كيف كانت عملية مراقبة الدخل والخرج من المال العام، وذلك من خلال كيف كان الرسول صلى الله عليه وسلم يراقب ويحاسب عماله على ما جمعوه وما أنفقوه من أموال .

هـ)- كتب السيرة:

و من كتب السيرة التي اعتمدنا عليها:

– كتاب ابن هشام (أبو محمد عبد الملك بن هشام المعافري (المتوفي سنة 218هـ): **السيرة النبوية**، و فيه توضيح لمسألة تنظيم شؤون الدولة المالية وهذا من خلال قيام الرسول ρ بتنظيم شؤون دولته المالية بعد الهجرة. وأيضا من خلال معرفة أنَ الغنيمة هي أول موارد الدولة الإسلامية وكيف كان الرسول ρ يقوم بتقسيمها.

و)- كتب الأموال والخراج والحسبة:

ومن الكتب التي اعتمدنا عليها وتناولت مسألة المال والخراج بصفة خاصة نذكر:

– **كتاب الأموال** لأبي جعفر أحمد بن نصر المعروف "بالداودي" والمحقق من طرف رضا محمد سالم شحادة سنة 2008. حيث يعد هذا المصدر من مصادر الاقتصاد الإسلامي المعتمدة من حيث الصادرات والواردات للدولة الإسلامية؛ وبداية ظهور الدواوين المالية، وقد أعطى هذا الكتاب صورة شاملة ومتكاملة وقواعد ثابتة للنظام المالي في الإسلام عامة والتطور الاقتصادي في الغرب الإسلامي خاصة.

– **كتاب الأموال** للقاسم بن سلام المعروف بأبي عبيد، تحقيق محمد خليل هراس، دار الفكر، بيروت، لبنان، 1988، واستفدنا من هذا الكتاب من السياسة المالية التي اعتمدها الرسول ρ ، وكيف كان يكلف عمالا مختصين بالنواحي المالية لجمع مستحقات بيت المال، وأيضا في ذكر

الجزية والعشور والخراج والفيء وغير ذلك من واردات بيت المال؛ وكيف تُعامل الأرض المفتوحة وتقسَم، و ذكر الدواوين .

- **كتاب الأموال** لأبي أحمد حميد (ابن زنجويه)، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2006. واستفدنا منه في ذكر حق بيت المال من الغنيمة والجزية والعشور ، ومقدارها وعلى من تُفرض.

- **كتاب الخراج** ليعقوب بن إبراهيم المعروف بأبي يوسف، دار المعرفة، بيروت، بدون تاريخ طبع. وكذلك **كتاب الخراج** ليحي بن آدم القرشي؛ تحقيق محمد أحمد شاكر، دار المعرفة، بيروت، لبنان. وكتاب **الاستخراج لأحكام الخراج،** لأبي الفرج عبد الرحمن المعروف بابن الفرج الحنبلي، دار المعرفة ، بيروت، لبنان. وقد استفدنا من هذه الكتب الثلاثة في أنها ذكرت بالتفصيل واردات بيت المال المختلفة من جزية، عشور، خراج، خمس الغنائم، زكاة وغيرها. وتكلمت عن تاريخ فرضها وعلى من تُفرض. كما بينت قواعد الرقابة المالية وأحكامها التي كانت متبعة منذ عهد الرسول ρ

- كتاب الحسبة لابن عبدون(محمد بن أحمد): **رسالة في الحسبة،** (نشر ليفي بروفنسال)، القاهرة،1955م. واستفدنا من هذا الكتاب في كونه تكلم عن بيت المال وأبوابه والشروط التي حددها لمتولي بيت المال، كما استفدنا منه في معرفة الواردات التي تؤول إلى بيت المال بطريقة غير شرعية وهذا عندما تكلم "ابن عبدون"عن المتقبل والخراص.

ز)- الأحاديث النبوية و المغازي:

اعتمدنا أيضا على مؤلفات الأحاديث النبوية و المغازي، و من أهم الذين أفادونا في هذا الجانب :

- البخاري (أبو عبد الله محمد): **الصحيح**، ج2، دار البيان، القاهرة، 2003. واستفدنا منه في كيف كان الرسولρ يكلف عمالا على الأقاليم لجمع مستحقات بيت المال، وكيف كان يحاسب عماله على الدخل والخرج، وهنا استفدنا من السياسة المالية التي مارسها الرسول ρ.

- الإمام مسلم القشيري النيسابوري : الجامع الصحيح المسمّى **صحيح مسلم،** و قد أفادنا في ذكر القواعد التي وضعها الرسول ρ والتي تمنع تضييع المال العام، وفرض العقوبات على من تطاول عليه من العمال.

- و أبو داود (سليمان بن الأشعث السجستاني (202-275هـ): **سنن أبي داود** و فيه توضيح لمسألة الجزية، و على من تجب من أهل الكتاب.

كما اعتمدنا على الكثير من المصادر غير الذي ذكرناه، ومن أجل شرح بعض المصطلحات اعتمدنا على بعض المعاجم والقواميس و الموسوعات؛ ودور المعارف لا يسعنا المجال لذكرها هنا؛ فهي مذكورة كلها في قائمة المصادر والمراجع في الصفحات الأخيرة من بحثنا هذا.

- المراجع:

من المراجع التي اعتمدنا عليها وأفادتنا في الكثير من جوانب بحثنا هذا نذكر:

كتاب **الأدارسة حقائق جديدة** لمحمود إسماعيل، ط1، منشورات مكتبة مدبولي، القاهرة، 1991، وقد قُسم هذا الكتاب إلى ثلاثة أبواب، فتناول الباب الأول قيام دولة الأدارسة؛ والباب الثاني خُصص لسياسة الأدارسة الداخلية؛ بينما تناول الباب الثالث علاقات الأدارسة الخارجية، واستفدنا من الباب الثاني لأنه تناول سياسة الأدارسة الداخلية في جميع المجالات سواء في طور القوة أو الانهيار رغم قلة المعلومات عن الجانب الاقتصادي والمالي؛ لأن صاحب هذا المرجع فصل أكثر في الجانب السياسي والمذهبي.

وكتاب **دولة الأدارسة في المغرب العصر الذهبي** لسعدون عباس نصر الله، ط1، منشورات دار النهضة العربية، بيروت، 1987. يحتوي هذا الكتاب على تمهيد وأربعة فصول، فتناول التمهيد جغرافية وديمغرافية المغرب الأقصى، بينما الفصل الأول تناول الصراع الداخلي للهاشميين، والفصل الثاني تكلم عن تأسيس دولة الأدارسة في المغرب الأقصى، والفصل الثالث تناول التطورات التي مرت بها دولة الأدارسة منذ وفاة إدريس الأول إلى تولي إدريس الثاني، والفصل الأخير تناول فيه المؤلف عبقرية العلويين الأدارسة في تنظيم الدولة. واستفدت من هذا المرجع رغم أن المعلومات التي احتاجها بحثنا كانت قليلة ومشتتة بين فصوله من الفصل الأول إلى الفصل الأخير.

وأيضا كتاب **تاريخ العرب السياسي في المغرب من الفتح العربي حتى سقوط غرناطة** من تأليف سعدون نصر الله. حيث يحتوي هذا الكتاب على دراسة تاريخية يستعرض فيها المؤلف

تاريخ العرب السياسي في المغرب من الفتح الإسلامي وحتى سقوط غرناطة. وقسمه إلى تسعة فصول، حيث تناول في الفصل الأول بداية الفتح الإسلامي وفي الفصل الثاني والثالث حالة المغرب بعد سقوط الدولة الأموية. بينما تناول في الفصل الرابع والخامس قيام دولة الأدارسة وعلاقتهم بالفاطميين، وخصص الفصل السابع لدولة المرابطين؛ والفصل الثامن لقيام دولة الموحدين والتاسع لسقوطها. وهذا الكتاب من منشورات دار النهضة العربية،2003. واستفدنا من هذا الكتاب كونه يتحدث عن التاريخ السياسي للدول الثلاث الإدريسية والمرابطية والموحدية.

وكتاب **دولة المرابطين في المغرب والأندلس عهد يوسف بن تاشفين** لسعدون عباس نصر الله، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، 1985. قُسَم هذا الكتاب إلى تمهيد وستة فصول، فالتمهيد والخمسة فصول الأولى تناولت الأحوال السياسية والعسكرية في المغرب والأندلس لدولة المرابطين، بينما تناول الفصل السادس والأخير من هذا الكتاب أعمال يوسف بن تاشفين الحضارية تخطيطا وتنظيما وبناء في الحقول العسكرية والاقتصادية والمالية مرتكزة إلى أحكام الشرع الإسلامي. والفصل الأخير من هذا الكتاب هو الذي أفادنا ولو بالقليل لأنه تناول الجانب المالي عهد يوسف بن تاشفين الذي يعتبر المؤسس الحقيقي لدولة المرابطين.

ومن الكتب التي عالجت الفترة المرابطية لوحدها أيضا **كتاب قيام دولة المرابطين** لحسن أحمد محمود منشورات دار الفكر العربي بالقاهرة . وقد قسم هذا الكتاب إل خمسة أبواب، فأفرد الكاتب الباب الأول للحديث عن بلاد المغرب الأقصى قبيل قيام دولة المرابطين، بينما تناول في الباب الثاني والثالث والرابع توحيد صنهاجة مُرجعا ذلك إلى الدور الصحراوي والمغربي والأندلسي، وخصص الباب الخامس والأخير إلى نتائج قيام دولة المرابطين على المجال السياسي و الحربي ونظام الحكم و على الحياة الاقتصادية والاجتماعية. والباب الخامس هو الذي استفدنا منه في دراستنا هذه لأنه تناول النظام المالي عندما تكلم عن نتائج قيام دولة المرابطين على المجال الاقتصادي.

وكذلك كتاب **التاريخ السياسي والحضاري للمغرب و الأندلس في عصر المرابطين** لحمدي عبد المنعم محمود حسين، منشورات دار المعرفة الجامعية، 1997. وقد قسم هذا الكتاب إلى تمهيد وبابين، فالتمهيد أفرده صاحب الكتاب للحديث عن قيام دولة المرابطين في المغرب والأندلس، أما الباب الأول فقد خصصه الكاتب لدراسة التاريخ السياسي لدولة المرابطين؛ ويتضمن

هذا الباب فصلين؛ الفصل الأول تناول أهم الأحداث الداخلية للدولة؛ والفصل الثاني خُصص لدراسة العلاقات الخارجية للدولة.

بينما الباب الثاني فقد خصصه الكاتب للدراسة الحضارية وتضمن هذا الباب أيضا فصلين، فالفصل الأول تنول نظام الحكم والإدارة عصر علي بن يوسف؛ من نظام إداري وقضائي وحربي ومالي، أما الفصل الثاني تحدث عن بعض مظاهر الحضارة في المغرب والأندلس عصر علي بن يوسف من حياة اجتماعية واقتصادية وآثار عمرانية وحياة أدبية وعلمية. وقد استفدنا من هذا الكتاب كونه تناول النظام المالي والسياسة المالية عند المرابطين، وكونه أيضا زودنا بمعلومات عن الآثار العمرانية وما أُنفق عليها من أموال.

ومن الكتب التي قرنت بين التاريخين المرابطي و الموحدي : **كتاب تاريخ الأندلس في عهد المرابطين و الموحدين** "ليوسف أشباخ" والذي ترجمه محمد عبد الله عنان بالقاهرة، سنة1991. و قد تكلم عن تنظيمات المرابطين الموحدين و نظمهم ومنها النظام المالي، و يعتمد في مادته أساسا على روض القرطاس و الحلل الموشية ، فلهذا فإنّ أحكامه تحتاج إلى تعديل بعد ظهور المن بالإمامة و نظم الجمان و البيان المغرب .

و ألّف "محمد عبد الله عنان" كتاب بعنوان : **عصر المرابطين و الموحدين في المغرب و الأندلس** ، و يرسم خطى يوسف أشباخ، غير أنه استفاد من ثلاثة مصادر لم ترد و هي المن بالإمامة و البيان المغرب و الإحاطة ، فتوفرت له مادة كثيرة حيث عالج النظام الاقتصادي بما فيه المالي .

و من الكتب أيضا التي مزجت بين التاريخين الموحدي و المرابطي ، **كتاب الحضارة الإسلامية في المغرب و الأندلس عصر المرابطين و الموحدين** "لحسن علي حسن"، و الذي اعتمد في تأليفه لهذا الكتاب على عدة مصادر قديمة معظمها ذكرناها سابقا ، كما قسم كتابه هذا إلى ثلاثة أبواب ، حيث عالج في الباب الأول السلطة و الإدارة، و في الباب الثاني الحياة الاقتصادية ابتداء من النظم المالية ثم السياسة المالية و مصادر بيت المال ، بينما خصص الباب الأخير للحياة الاجتماعية بمختلف مظاهرها. واستفدنا من هذا المرجع خصوصا من الباب الثاني الذي تناول الحياة الاقتصادية ومنها النظام المالي.

و كتاب **الأندلس في نهاية المرابطين و مستهل الموحدين عصر الطوائف الثاني** للدكتور "عصمت عبد اللطيف دندش" . و اعتمد هذا المؤلف بدوره على مؤلفين كبار "كالبيذق" ، "ابن صاحب الصلاة" ، "عبد الواحد المراكشي" و "ابن عذارى المراكشي" و "القاضي عياض"، و رغم أنّ هذا الكتاب غير متخصص في موضوعنا هذا؛ إلاّ أنّنا استفدنا منه قليلا وذلك من المعلومات المتناثرة الخاصة بالموضوع، و التي سردها المؤلف بطريقة غير مباشرة في ثنايا صفحات كتابه.

وكتاب **مسكوكات المرابطين والموحدين في شمال إفريقيا والأندلس** لعبد النبي بن محمد، رسالة لنيل درجة الماجستير في الحضارة الإسلامية؛ تحت إشراف الأستاذ الدكتور عبد الرحمن فهمي محمد؛ جامعة الملك عبد العزيز بمكة المكرمة؛ كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، 1989. وقد تناول الباحث في هذه الرسالة قيام دولة المرابطين والموحدين في شمال إفريقيا والأندلس وهذا في المقدمة، وتناول في الفصل الأول مسكوكات المرابطين من دراهم ودنانير، وفي الفصل الثاني مسكوكات الموحدين، بينما الفصل الثالث دور الضرب المرابطية والموحدية، والفصل الرابع المعادن الثمينة في عهدي المرابطين والموحدين، والفصل الخامس دراسة لكتابة السكة في عصري المرابطين والموحدين، والفصل السادس دراسة فنية لمجموعات السكة المرابطية والموحدية، والفصل السابع مجموعة المسكوكات المرابطية والموحدية في المتاحف العالمية. واستفدنا من هذه الدراسة من المقارنة بين المسكوكات المرابطية والموحدية ومعرفة السياسة النقدية لكل دولة.

و من الدراسات التي عالجت الفترة الموحدية لوحدها *كتاب*: **الموحدون في الغرب الإسلامي تنظيماتهم و نظمهم** "للدكتور عز الدين عمر موسى". و هذا المؤلف أخذ المادة العلمية من روض القرطاس و الحلل الموشية و المن بالإمامة و البيان المغرب و المعجب، و قد قسم كتابه هذا إلى سبعة فصول متناولا مختلف النظم في الدولة الموحدية كالتنظيم الحزبي و السياسي و الإداري و العسكري و أخيرا النظم المالية التي ستساعدنا في فهم بعض جوانب موضوعنا هذا. والطبعة التي اعتمدنا عليها لهذا الكتاب هي الطبعة الأولى، ومن منشورات دار الغرب الإسلامي، ببيروت سنة 1991م.

و كتاب **الدولة الموحدية بالمغرب عهد عبد المؤمن بن علي** "لعبد الله علي علام" ، الذي اعتمد تحرير كتابه هذا على عدت مصادر قديمة أغلبها بين أيدينا ، و رغم أنّ مؤلف هذا الكتاب خصص دراسته على حقبة تاريخية محددة من تاريخ الموحدين، إلا أنّه زودنا بمادة قيّمة لأنّه

تناول مختلف الإصلاحات التي قام بها "عبد المؤمن بن علي"، الذي يعتبر المؤسس الحقيقي لدولة الموحدين، و الطبعة التي بين أيدينا هي من سحب الطباعة الشعبية للجيش، الجزائر ، 2007 .

وكتاب **مجموع رسائل موحدية من إنشاء كتاب الدولة المؤمنية** لليفي بروفنسال، الرباط، 1941. تتركب هذه المجموعة من سبعة وثلاثين رسالة رسمية من إنشاء مهمَي كتاب الخليفة عبد المؤمن وبنيه، تعرض لنا بيانا مباشرا دقيقا منظما لأهم الحوادث التي وقعت في أيام الموحدين من تدابير سياسية وإصلاحات اجتماعية وغزوات وانتصارات حربية. واستفدنا من هذا المرجع خاصة من التاريخ السياسي والعسكري ولكن من الناحية الاقتصادية فلن نستفد منه إلا القليل.

كما اعتمدنا على **كتاب الإسلام في حضارته ونظمه** لأنور الرفاعي، من منشورات دار الفكر، 2006. حيث تناول المؤلف في كتابه هذا أنظمة الحكم في الإسلام وتطورها وتاريخ الوزارة والإدارة ونشأة الدواوين والشرطة ونظام القضاء ونشأة الحسبة والنظام العسكري، كما خصص فصل من هذا الكتاب إلى مالية الدولة فتحدث عن بيت المال وموارده ونفقات الدولة ودار الضرب، وهذا الفصل هو الذي اعتمدنا عليه في بحثنا هذا.

ومن المراجع التي اعتمدنا عليها أيضا وتناولت موضوع المال والخراج والدواوين المالية نذكر منها: كتاب **المال في الإسلام لمحمود محمد بابلي**، دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان، 1982. وكتاب **المال والحكم في الإسلام** لعبد القادر عودة، ط4، منشورات العصر الحديث، بيروت، لبنان، 1971. وكتاب **الأموال** لعبد القادر زلوم، دار الأمة، بيروت، لبنان، 1966. وكتاب **الخراج والنظم المالية** لمحمد ضياء الدين الريس، ط5، مكتبة التراث، القاهرة، 1985. وكتاب **الخراج من الفتح الإسلامي حتى أواسط القرن الثالث الهجري**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، 1994. واستفدنا من هذه المراجع في كونها تناولت موضوع المال عند المسلمين ونظرة الإسلام للمال وتقديره، وكذا تعريف بيت المال والدواوين المالية وتعريف الخراج وغيرها من العناصر التي لها علاقة بموضوعنا هذا.

أمَا باقي المصادر والمراجع التي اعتمدنا عليها لإتمام بحثنا هذا فهي مبيَنة في قائمة المصادر والمراجع لا داعي لتقديمها كلها. فقط قدمنا ما اعتمدنا عليه بصورة كبيرة وكان له علاقة متينة بموضوعنا هذا.

09)- صعوبات البحث:

بحثنا هذا لم يكن ميسورا في جميع مراحله، فلطالما اعترضت كل الباحثين صعوبات، وواجهتهم جملة من العقبات والمعيقات. ولكن رغم ذلك حاولنا تجاوز هذه الصعوبات قصد الوصول ببحثنا هذا إلى درجة علمية مقبولة تفيد كل قارئ وباحث، ومن هذه الصعوبات نذكر:

- طول فترة البحث التي تمتد حوالي خمسة قرون والتي شملت عهد ثلاث دول وهي دولة الأدارسة والمرابطين والموحدين.
- قلة الدراسات حول التاريخ الاقتصادي للمغرب الإسلامي بصفة عامة، وندرة إلى درجة الانعدام الدراسات التي تتناول الجانب المالي للمغرب الإسلامي بصفة خاصة، خاصة زمن الأدارسة فقد غفلت جل المصادر والمراجع التي اعتمدنا عليها عن الاهتمام بالجانب المالي عهد الأدارسة إلا ما استنبطناه واستنتجناه، فالباحثون أهملوا تاريخ دولة الأدارسة خاصة من الناحية الاقتصادية، وكذلك المراجع الأجنبية أغفلت عن دولة الأدارسة ولم يتطرق المستشرقون إلى دراستها باستثناء ليفي بروفنسال الذي تناول في كتابه (الإسلام في المغرب والأندلس) تأسيس مدينة فاس.
- كما أنَ تنوع مصادر المعلومات من مؤلفات فقهية وتاريخية وجغرافية خاصة عهد المرابطين والموحدين أدت إلى تشتت المادة رغم قلتها. وصعوبة أخرى وهي صعوبة الاطلاع على المصادر التاريخية فكانت تحتاج إلى جهد لاستخراج المادة لندرتها، لأنَ الباحث يلزمه التنقيب والاستقراء في مختلف الإشارات الوجيزة والمبعثرة في كتب التاريخ والتراجم والحسبة والرحلات الجغرافية وغيرها من المصادر. وقد تم التغلب على هذه المشكلة رغم طول مدة البحث، وذلك عن طريق اقتناء مكتبة الكترونية تحوي آلاف الكتب.

10)- الشكر والتقدير:

يسعدني أن أتقدم بجزيل الشكر والامتنان العظيم إلى الأستاذ الدكتور شهبي عبد العزيز الذي اقترح عليَ معالجة هذا الموضوع، وزودني بمكتبة إلكترونية تحوي الكثير من الكتب التي

اعتمدت عليها كثيرا في هذا البحث، كما لم يبخل عليَ بحسن إرشاداته وسديد نصائحه بغية إخراج هذا البحث على أكمل وجه.

كما يسرني أن أتقدم بجزيل الشكر لكل من قدم يد العون والمساعدة لإتمام هذا العمل وإخراجه إلى النور .

وكل الشكر والحمد لله رب العالمين.

الفصل الأول: نشأة بيت المال وتنظيمه عند المسلمين

أولا: تأسيس بيت المال وبداية تنظيمه
ثانيا: واردات بيت مال المسلمين
ثالثا: نفقات بيت مال المسلمين

تمهيد:

للإحاطة بجميع جوانب الموضوع نفتتحه بفصل أوَل حول نشأة بيت المال وتنظيمه عند المسلمين، متناولين في المبحث الأول من هذا الفصل تأسيس بيت المال وبداية تنظيمه حيث عرجنا إلى مفهوم بيت المال وعوامل نشأته وتطوره خلال العهدين الراشدي والأموي، ثم إلى الدواوين المالية وعلاقتها ببيت المال، ثم الإدارة والتنظيم والرقابة على بيت المال. بينما خصصنا

المبحث الثاني لواردات بيت المال عند المسلمين والتي قسمناها إلى مال الفيء ومال الصدقات وإيرادات أخرى. وتركنا المبحث الأخير من هذا الفصل إلى نفقات بيت المال عند المسلمين والتي قسمناها أيضا إلى الأُعطيات والأرزاق ونفقات أخرى. وهذا يمكن أن يفيد في فهم تطور وتنظيم بيت المال في الفترة التي خصصناها للدراسة. ذلك أنّ معظم الباحثين يجمعون على صعوبة تتبع المسار التاريخي للتطور الاقتصادي في المغرب الإسلامي عموما خلال العصر الوسيط ، وذلك يرجع بدون شك إلى شح المصادر وورود بعض النصوص في شكل شذرات متفرقة[1]. هذا بالنسبة للتطور الاقتصادي عموما؛ ناهيك عن التنظيم المالي لأيّ دولة من دول المغرب الإسلامي.

أولا: تأسيس بيت المال و تطوره وتنظيمه:

01)- مفهوم بيت المال:

البيت في اللغة: المسكن، وجَمعه بيوت وأبيات. وبيّت البيت: بناه، وبيّت الشيء أباته وعمله ليلاً ودبره ليلا[2]. وأما المال في اللغة: أصله من الميل، ويعرفه ابن منظور فيقول: ما ملكته من جميع الأشياء[3].

و بيت المال اصطلاحا هو الشخصية المعنوية المستقلة، التي تتولى جباية الفيء والصدقات والأموال العامة أو ما في حكمها، وحفظها وإحصائها في مكان أمين، لإنفاقها في إشباع حاجات ومتطلبات الأمة على ما أوجبه الشرع نصاً واجتهاداً من غير عَسَف[4]. وهناك تعريف آخر على أنه المؤسسة التي قامت بالإشراف على ما يرد من الأموال وما يخرج منها في أوجه النفقات المختلفة[5]. أو هو المكان الذي يضم الأموال المجتمعة من الزكاة والغنائم والخراج لتكون تحت يد

[1] ـ إبراهيم القادري بوتشيش :إسهامات في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لمدينة مكناس خلال العصر الوسيط ، منشورات عمادة ، جامعة مولاي إسماعيل،المغرب،1997، ص:53

[2] ـ أحمد بن محمد بن علي (المقري الفيومي): المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، تحقيق عبد العظيم الشناوي، ج1، ط2، مكتبة لسان العرب، (د ت ط)، ص: 68.

[3] ـ أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم (ابن منظور): ا لسان العرب، تحقيق محمد عبد الوهاب محمد الصادق العبيدي، ج11، ط3، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، (د ت ط)، ص: 235.

[4] ـ عامر محمد نزار جلعوط: فقه الموارد العامة لبيت المال، دار أبي الفداء العالمية للنشر والتوزيع، 2012، ص: 33.

[5] ـ خولة شاكرالدجيلي: بيت المال نشأته وتطوره من القرن الأول حتى القرن الرابع الهجري، مطبعة وزارة الأوقاف، بغداد، 1976، ص: 13.

الخليفة أو الوالي يضعها فيما أمر الله به أن توضع؛ بما يصلح شؤون الأمة في السلم والحرب[6]. أو هو المبنى الذي تحفظ فيه الأموال العامة للدولة الإسلامية[7].

ويتبيَن من عرض هذه التعريفات المختلفة لمصطلح بيت المال أنَه شبيه إلى حد كبير جدا بما تقوم به وزارة المالية في وقتنا الحاضر؛ وأنَ صاحبه يقوم بمهمة وزير المالية[8].

02)-مشروعية بيت المال:

إن بيت المال مشروع بالقرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، وبالإجماع، وبالقياس وذلك كما يلي:

أ)- القرآن الكريم:

ذكر الله سبحانه وتعالى في كتابه الكريم عدة وظائف مالية متفرعة عن بيت المال، وأشارت آيات كثيرة بدلالة مفهومها العام إلى مشروعية بيت المال، حيث أمر الله تعالى بأخذ الزكاة وتوزيعها، وحدد أصحاب الفيء، وأوضح طرق صرف الأموال المأخوذة في مصالح الأمة عامة، ولا يتم ذلك إلا من خلال رسوله الكريم صلى الله عليه وسلم وولي الأمر من بعده، إضافة لمورد الغنائم وخُمسها. وعن ذلك قوله تعالى: ﴿**خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ**﴾[9]، فالله سبحانه وتعالى يخاطب في هذه الآية الرسول صلى الله عليه وسلم ويطالبه بالأخذ والعطاء، وأخذه وعطاؤه صلى الله عليه وسلم هو أخذ ولي بيت المال.

وقال الله تعالى: ﴿ **إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ**﴾[10]، والعاملون

---

[6] ـ المرجع نفسه، ص: 14.

[7] ـ وزارة الأوقاف المصرية: موسوعة جمال عبد الناصر في الفقه الإسلامي، يصدرها المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، 1392هـ، ج8، ص: 242.

[8] ـ حسين راتب يوسف ريان: عجز الموازنة وعلاجه في الفقه الإسلامي،ط1،دار النفائس، عمان، الأردن، 1999، ص: 19. وانظر:

ـ مصطفى عبد الكريم الخطيب: معجم المصطلحات والألقاب التاريخية، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1996،ص: 93.

[9] ـ التوبة، الآية: 103.

[10] ـ سورة التوبة، الآية: 60.

عليها هم مكلفون من قبل الرسول صلى الله عليه وسلم بشخصيته المعنوية المتولية لشؤون المسلمين عامة، وكذلك الأمر بالنسبة لمن خلفه.

وكذلك قوله تعالى: ﴿ وَمَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْهُمْ فَمَا أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ وَلَكِنَّ اللَّهَ يُسَلِّطُ رُسُلَهُ عَلَى مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾

﴿ مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾[11]. فالفيء مال عاد للمسلمين من أعدائهم بغير قتال، فمن يقوم بحمايتة قبل توزيعه وإنفاقه في أوجه الصرف المختلفة؟. وخاصة أنَه بحاجة إلى جمع وإحصاء وحفظ وتوزيع وهذا ما يقوم به بيت المال.

وقال الله تعالى: { وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ إِنْ كُنْتُمْ آمَنْتُمْ بِاللَّهِ وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَى عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ }[12] . بينت الآية الكريمة أنَ خُمس الغنيمة يوجه لمصارف محددة أما ما يتبقى فللغانمين والخمس المتروك هو حق للرسول صلى الله عليه وسلم ولولي أمر الأمة من بعده للتصرف فيه، وهذا في الحقيقة من مهام بيت المال.

ب) السنة النبوية الشريفة:

لا تذكر السّنّة المطهرة صراحة استعمال هذه التّسمية (بيت المال) في عهده صلى الله عليه وسلم، ولكن يظهر في كثيرٍ من الأحاديث الواردة أنّ بعض وظائف بيت المال كانت قائمةً، ومن ذلك أنَه صلى الله عليه وسلم كان يبعث عمالاً لجباية أموال الزكاة كحديث جابر بن عُتيك[13] رضي الله عنه أن النبي ρ قال: << سيأتيكم رَكبٌ مُبغَضون، فإن جاؤوكم فرّحبوا بهم، وخلّوا بينهم وبين ما يبتغون، فإن عَدلوا فلأنفسهم، وإن ظَلَموا فعليها، وأرضُوهم، فإنَ تمام زكاتكم رضاهم، وليدعوا لكم>>[14]. ولقد ثبت عن رسول الله ρ أنَه كان يُوكِلُ بعض أصحابه بحفظ مال الصدقة وحراسته مما يدل على إباحة حفظ مال الأمة في أي مكان يراه ولي الأمر، ومن ذلك ما

---

[11] ـ سورة الحشر، الآية:06- 07

[12] ـ سورة الأنفال، الآية: 41.

[13] ـ جابر بن عُتيك الأنصاري الأوسير رضي الله عنه توفي وعمره 91 سنة وذلك عام 61 للهجرة . انظر:
ـ عز الدين أبو الحسن (ابن الأثير): الكامل في التاريخ، ج1، دار صادر، بيروت، لبنان، 1979، ص: 495.

[14] ـ سليمان بن الأشعث (أبو داود) :سنن أبي داود، كتاب الزكاة، باب رضا المصدق ، ج2، دار الفكر، بيروت، لبنان، (د ت ط)، ص: 105.

رواه أبو هريرة رضي الله عنه : << وكّلني رسول الله صلى الله عليه وسلم بحفظ زكاة رمضان فأتاني آت فجعل يحثو من الطعام فأخذته فقلت: لأرفعنّك إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم>>[15].

ولقد جاء للمسلمين يوم غزوة حُنين غنائم كثيرة[16]، أمر رسول اللّه ρ بجمعها، ثم حبسها بالجِعْرَانَة[17]، ولم يقسمها حتى فرغ من غزوة الطائف. وجمع وحفظ وتقسيم ما سبق من الأموال هو عمل بيت المال.

ج) الإجماع:

يمكن تتبع إجماع الأمة على بيت المال فيما يلي:

– لم ينكر الصحابة رضوان الله عليهم في عهد أبي بكر τ اتخاذه بيتاً للمال في السُنُح[18]، ولمّا انتقل إلى المدينة قالوا له ألا تجعل من يحرسه؟ فقال رضي الله عنه <<عليه قفل>>.

– كذلك عندما جعل عمر بن الخطاب رضي الله عنه لبيت المال ديواناً خاصاً به، وأقساماً مختلفة، بعد مشاورة الصحابة بجمع المال عاماً كاملاً لإحصائه، ثم تقسّيمه.

– فعل الأمة على مر العصور ابتداء من الصحابة ثم التابعين، حيث قاموا ببناء بيوت المال في المساجد الكبيرة من أجل حفظ المال دون نكير، كبيت المال الموجود في مسجد بني أمية الكبير بدمشق[19].

د) القياس:

---

[15] ـ أبو عبد الله محمد (البخاري): صحيح البخاري، كتاب الوكالة، ج2، ط1، دار البيان، القاهرة، مصر، 2003، كتاب الوكالة، ص: 812.

[16] ـ حيث غنم المسلمون من الإبل أربعة وعشرون ألفاً(24000)، ومن الغنم أكثر من أربعين ألف شاة (40000)، وأربعة آلاف أوقية فضة. انظر:

- صفي الرحمن (المباركفوري): الرحيق المختوم (بحث في السيرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة والسلام)، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، ص: 407.

[17] ـ الجعرانة: ماء مابين الطائف ومكة . انظر:

- جلعوط: المرجع السابق، ص: 33.

[18] ـ السنح: منازل بني الحارث بن الخزرج بعوالي المدينة. انظر:

- جلعوط: المجع السابق، ص: 33.

[19] ـ المرجع نفسه، ص: 34.

كانت العلة في تأسيس بيت للمال هي حفظ مال الأمة، وقد حفظ الرسول ρ أمول الزكاة في بيوت بعض أصحابه رضوان الله عليهم مثل حديث أبي هريرة رضي الله عنه السابق، فيقاس عليه جواز حفظ مال الأمة في أي مكان وفق ما تقتضيه مصلحتها[20].

وهنا رأينا أنَ بيت المال من أهم أجهزة الدولة المحددة شرعا حسب القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة وحسب الاجتهاد والقياس. وكذلك أُعتبر من أهم مؤسسات الدولة التي بها تتم مجابهة الحالات الطارئة.

03)- نشأة بيت المال وتطوره:

يمكن ارجاع العوامل التي مهدت لنشأة بيت المال إلى لحظة قيام الدولة الإسلامية التي ترتبط أساسا ببيعة العقبة الثانية وهجرة الرسول ρ والمسلمين من مكة إلى المدينة. وتمكن الرسولρ من بناء دولته؛ و تنظيم شؤون حكومته الإدارية والمالية؛ بوضع دستور المدينة الذي تضمن بنودا تنظم النواحي المالية للمسلمين منها نظام وفاء دين المدين الذي لا مال له[21]. ولكن سرعان ما بدأت شوكة الإسلام تظهر، فبدأ الرسول ρ ببعث سراياه لقطع الطريق على قوافل قريش المتحركة بين مكة والشام والعودة ببعض الغنائم والأسلاب التي لم تكن ذات شأن يستحق أن ينظر فيها النبي ρ . واستمر الحال كذلك إلى أن وقعت غزوة بدر الكبرى؛ وفيها غنم المسلمون غنائم كثيرة بالإضافة إلى سبعين أسيرا من أسياد قريش[22]؛ فنزلت حينئذ الآية التي تقسم الغنائم بين المسلمين وتجعل خمسها لبيت المال[23].

وبعد غزوة النضير (4هـ/625م) نزلت آية الفيء التي حددت مصارفه[24]، وماعدا هذين الموردين كالخراج والجزية والعشور والزكاة وهي تشكل مواردا مهمة لبيت المال؛ فإنَها على ما يبدو فرضت في مرحلة متأخرة من عصر الرسالة(9هـ/630م). ومع ذلك فإنَ هذه الموارد ومع

20 ـ المرجع نفسه، ص: 33.

21 ـ أبو محمد عبد الملك(ابن هشام): السيرة النبوية، تحقيق مصطفى السقا إبراهيم الأبياري ،ج2، ط2، دار الخير، 1995، ص: 110.

22 ـ ابن هشام: المصدر السابق، ج2، ص: 110.

23 ـ سورة الأنفال: آية، 41.

24 ـ سورة الحشر: الآية:4-10.

الإجراءات التي قام بها الرسولρ ؛ تشكل القواعد الأساسية التي حملت في طياتها فكرة مال الجماعة الإسلامية، الأمر الذي استلزم وجود مؤسسة مالية تنظم تلك الموارد وضبط نفقاتها.

ومن الإجراءات التي قام بها الرسول صلى الله عليه وسلم ومن خلالها تبلورت أسس بيت المال؛ أنه ρ كان يعين أمراء وعمالا على الأقاليم، وكان من مهمة كل أمير أو عامل أن يقوم بجمع الصدقات والجزية وأخماس الغنائم[25] والخراج[26]. وأحيانا كان الرسولρ يرسل عاملا مختصا بالنواحي المالية تنحصر مهمته بجمع مستحقاة الدولة من الأموال ويدفعها إلى بيت مال المسلمين، فيذكر "خليفة بن خياط" أنَ الرسول ρ بعث معاذ بن جبل إلى اليمن لقبض الصدقات من عمالها[27]. وكذلك بعث أبا عبيدة بن الجراح إلى البحرين ليأتيه بجزيتها[28]. ويذكر "البخاري" أنَ الرسول ρ بعث عليا إلى خالد ليقبض الخمس[29]؛ وإلى نجران ليقبض صدقاتهم[30].

كما كان العامل أو الأمير مفوَضا بالإنفاق ممَا يجمعه من المال على الشؤون المحلية ثم يرسل الفائض إلى المدينة[31]. و كان الرسول ρ يرسل أحيانا من يتسلَم الأموال من عمَال الأقاليم يسمى المستوفي[32]. ويحاسب عماله على ما جمعوه وما أنفقوه من أموال[33].

وأمَا كتابة مستحقاة بيت المال؛ فمن ناحية الموارد استخدم الرسول ρ من يكتب له أموال الغنائم؛ فكان معيقيب بن أبي فاطمة من يكتبها له [34]. وكان الزبير بن العوام وجهم بن الصلت

---

25 ـ محمد عبد الحي (الكتاني): نظام الحكومة النبوية المسمى التراتيب الإدارية ، تحقيق عبد الله الخالدي، ج2،ط2، دار الأرقم، بيروت، لبنان،(د ت ط)،ص ص: 302-323.

26 ـ يحيى (البلاذري): فتوح البلدان، تحقيق رضوان محمد رضوان، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1983، ص:90. وانظر:
ـ أبو بكر أحمد (البيهقي): شعب الإيمان، تحقيق أبو هاجر محمد بن بسيوني الزغلول، ج7، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1990، ص: 276.

27 ـ أبو عمرو (خليفة بن خياط): التاريخ، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان،1995، ص: 48.

28 ـ القاسم بن سلام (أبو عبيد): الأموال، تحقيق محمد خليل هراس، دار الفكر، بيروت، لبنان، 1988. ص: 41.

29 ـ البخاري: المصدر السابق،ج2، ص: 356.

30 ـ خليفة: المصدر السابق، ص: 48.

31 ـ أبو الربيع سليمان(الكلاعي): الاكتفا بما يتضمنه من مغازي رسول الله صلى الله عليه وسلم والثلاثة الخلفاء ، تحقيق محمد كمال الدين عزالدين علي، ط1، ج3،عالم الكتب، بيروت، لبنان،1997، ص: 92.

32 ـ الكتاني: المصدر السابق، ج1، 323.

33 ـ تقي الدين أبو العباس(ابن تيمية): فتاوى، جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد،ج28، مطابع الرياض، السعودية، 1383هـ ، ص ص: 81-82. وانظر:
ـ شمس الدين (ابن قيم الجوزية): الطرق الحكيمة في السياسة الشرعية، تحقيق سيد عمران، ط1، دار الحديث، القاهرة، 2002، ص: 210.

وحذيفة بن اليمان يكتبون له أموال الصدقات [35]. ومن ناحية الإنفاق كان الرسول ρ يوزع الأموال على مستحقيها؛ حيث استخدم لهذه الغاية عمَالا مختصين؛ فيذكر "خليفة" أنَ بلالا كان على نفقاته[36]. وهذا ما يدل على أنَ قواعد بيت المال وأحكامه قد وجدت في عهد النبوة.

ومن هنا نستنتج أنَ الرسول ρ قد حدد المعالم الرئيسية لبيت المال ومهامه؛ ووضع قواعد العمل له بمراقبة النشاط المالي ومحاسبة العاملين فيه. على الرغم من أن تسمية بيت المال لم تكن موجودة ، ولكن وظائف بيت المال كانت قائمة ؛ فإنَ الأموال العامة والفيء وأخماس الغنائم وأموال الصدقات وما يهيأ للجيش من السلاح والعتاد ونحو ذلك؛ كل ذلك كان يضبطه الكتَاب وكان يخزَن إلى أن يحين موعد إخراجه[37].

وإذا انتقلنا إلى عهد أبي بكر الصديق τ وجدنا أنه شهد انطلاقة جديدة نحو ترتيب الأوضاع الداخلية بالقضاء على المرتدين و نحو الفتوح ، حيث قبل وفاته τ كانت الأراضي الواقعة غرب الفرات قد فتحت، و بدأت تنهال خيرات البلاد المجاورة على المدينة ؛ الأمر الذي تطلب إيجاد مكان لحفظ الأموال التي ترد إليها.

وفي خلافة عمر بن الخطاب τ استمرت الفتوحات ، ففي الأعوام ما بين (13-16هـ/634-637م) فتحت الشام[38] والعراق[39]، وفتحت مصر عام (21هـ/641م)[40] ؛ كما فتحت الجزيرة والجبل وأرمينيا والري وأذربيجان وأصبهان[41]. كما تتابعت الفتوحات في خلافة عثمان بن عفانτ فيقول "القلقشندي":<< ثم فتحت في خلافة عثمان كرمان وسجستان ونيسابور وفارس وطبرستان وهراة وبقية أعمال خراسان وفتحت أرمينية وحران وكذلك فتحت إفريقية>>[42].

---

[34] ـ شهاب الدين(ابن عبد ربه): العقد الفريد، تحقيق محمد عبد القادر شاهين،ج4، ط2، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 1999، ص: 213.

[35] ـ أبو العباس أحمد (القلقشندي): صبح الأعشى في صناعة الأنشا ، تحقيق يوسف علي الطويل،ج1،ط1، 1987.ص:125.

[36] ـ خليفة: المصدر السابق،ص: 49.

[37] ـ الموسوعة الفقهية، ج8، ص:244.

[38] ـ خليفة، المصدر السابق، ص: 62 وما بعدها.

[39] ـ المصدر نفسه، ص: 68 وما بعدها.

[40] ـ البلاذري: فتوح البلدان، ص: 214 وما بعدها.

[41] ـ المصدر نفسه، ص ص: 176-197-313-321 .

[42] ـ القلقشندي: المصدر السابق، ص: 285.

والفتوحات المذكورة سابقا حوَلت الدولة الإسلامية من مجرد دولة عادية إلى دولة مترامية الأطراف. وأخذت الأموال تتدفق على المسلمين بصورة كبيرة[43]. وفي ظل هذا الوضع الجديد كان لابد للخلافة من التفكير في نظام يتحكم في هذه الأموال وينظم حفظها وتوزيعها. ومن هنا أصبحت الحاجة تدعو إلى تأسيس بيت للمال.

أما عن تطور بيت المال فقد رأينا سابقا أنه كان موجودا زمن الرسول صلى الله عليه وسلم مع أنه لم يكن يحمل هذا الاسم، أما في عهد أبي بكر الصديقτ مع زيادة حركة الفتوحات وتدفق الأموال الواردة إلى المدينة حتَم إيجاد مكان لحفظها. والدليل على ذلك ما ذكره "ابن سعد" <<أنَ أبا بكر كان له بيت مال بالسنح معروف ليس يحرسه أحد فقيل له: يا خليفة رسول الله ألا تجعل على بيت المال من يحرسه؟ فقال: لا يخاف عليه، قلت: لم؟ قال: عليه قفل، قال: وكان يعطي ما فيه حتى لا يبقى فيه شيء. فلما تحول أبو بكر إلى المدينة حوله فجعل بيت ماله في الدار التي كان فيها>>[44]. كما أكد المؤرخون أنَ عددا من الصحابة قد تولوا أمانة بيت المال على عهد أبي بكرτ [45]. و هنا يظهر أنَ بيت المال زمن أبي بكرτ كان مجرد مخزن مؤقت للأموال الواردة ولم يكن يحتاج حتى إلى حراسة؛ بل إنَ قفلا على بابه كان كافيا لحمايته.

و في عهد عمر بن الخطابτ ؛ شهد بيت المال تغيرات جذرية وأصبح مؤسسة مالية ضخمة لها أمناء وموظفون؛ وتشرف على العديد من الدواوين المالية ذات العلاقة ببيت المال كديوان الخراج والعطاء والنفقات وغيرها ؛ وهذا ما أشار إليه "الذهبي" بقوله:<< وقد فتحت الفتوحات وكثر المال في دولته حتى عمل بيت المال ووضع الديوان ورتب لرعيته ما يكفيهم وفرض للأجناد>>[46].

[43] ـ أبو عبيد: المصدر السابق،ص: 318. وانظر:
ـ أبو الفرج (ابن الجوزي): مناقب أمير المؤمنين عمر بن الخطاب، تحقيق زينب إبراهيم القاروط، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1980، ص ص: 164-165.
[44] ـ محمد (ابن سعد): الطبقات الكبرى، ج3، دار صادر، بيروت، لبنان، 1974-1977، ص: 113.
[45] ـ محمد بن جرير (الطبري): تاريخ الرسل والملوك، ج2، ط3، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1991، ص:351. وانظر:
ـ أبو هلال الحسن (العسكري): الأوائل، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1997،ص: 257.
ـ القلقشندي: المصدر السابق،ج1، ص:471.
[46] ـ شمس الدين(الذهبي): دول الإسلام، تحقيق حسن إسماعيل مروة، ج1، ط1، دار صادر ، بيروت، لبنان، 1999، ص: 17.

وكانت سياسة عمر بن الخطاب τ المالية تقوم على عدم ادخار الأموال في بيت المال[47]، بل كان يجري توزيعها لمستحقيها أوَل بأوَل[48]. وفي أواخر خلافة عمر τ أصبح لبيت المال أهمية سياسية؛ فكانت تعقد فيه اجتماعات على درجة كبيرة من الأهمية؛ حيث اجتمع في بيت المال أصحاب الشورى الذين اختارهم عمر للبت في مسألة اختيار خليفة جديد لهم[49].

أما في عهد عثمان بن عفان τ لم يطرأ جديد على بيت المال فقد سار على نهج الخليفتين من قبله. وخاصة أن النظام المالي قد استقر إلى حد كبير بإدارة عمر بن الخطاب τ ، وتتضح سياسة عثمان بن عفان τ المالية وتعامله مع بيت المال من خلال كتابه إلى عمال الخراج : << أما بعد فإنَ الله خلق الخلق بالحق فلا يقبل إلا الحق، خذوا الحق وأعطوا الحق به، والأمانة الأمانة قوموا عليها ولا تكونوا أول من يسلبها، فتكونوا شركاء من بعدكم إلى ما اكتسبتم ، والوفاء الوفاء لا تظلموا اليتيم ولا المعاهد فإنَ الله خصم لمن ظلم>>[50]. ومن خلال كتابه τ نستنتج سياسته المالية التي تنص على:

- تطبيق الحق في الأخذ والعطاء.
- أخذ مال المسلمين بالحق لبيت المال.
- إعطاء المسلمين مالهم من بيت المال بالحق.
- أخذ ما على أهل الذمة لبيت المال بالحق وإعطائهم مالهم بالحق وعدم ظلمهم.

وعثمان بن عفان τ لم يتصرف بأموال بيت المال على أنها ملكه الخاص كما ذكرت بعض الكتابات المنحرفة، بل على العكس من ذلك فقد أنفق من ماله الخاص على الفقراء وتجهيز الجيوش وشراء بئر رومة[51] للناس في المدينة وغيرها من الأمثلة التي تثبت عطاءه وكرمه τ. وهنا نذكر قول عثمان رضي الله عنه لعمر بن أمية الصخري عندما كان يتعشى معه

[47] ـ البلاذري: أنساب الأشراف ، تحقيق سهيل زكار ورياض الزركلي،ج10، ط1، دار الفكر، بيروت، لبنان، 1996، ص: 329. وانظر:
ـ ابن الجوزي: المصدر السابق ، ص: 76.
[48] ـ المصدر نفسه، ص:79.
[49] ـ البلاذري: أنساب الأشراف، ج6، ص: 127.
[50] ـ الطبري: المصدر السابق، ج4، ص: 245.
[51] ـ محمد بن عبد الله الغبان: فتنة مقتل عثمان بن عفان رضي الله عنه وأرضاه، ج1، مكتبة العبيكان، ص ص: 39-40.

<< أما والله ما آكله من مال المسلمين ولكن آكله من مالي أنت تعلم أني كنت أكثر قريش مالا وأجدهم في التجارة ..>>[52]، يعني أن مأكله هو شخصيا τ من ماله الخاص، فكيف يُنفق على أقاربه من مال المسلمين حسب ما يدعيه أعداء الإسلام. وعلى نهج عثمان بن عفان وعلى نهج الخليفتين من قبله رضي الله عنهم سار علي بن أبي طالبτ في التعامل مع أموال المسلمين. و ظل الأمر كذلك في العهد الأموي.

ومن هنا نستنتج أنَ التغيرات والتطورات التي شهدها بيت المال في عهد الخلفاء الراشدين كانت في عهد عمر بن الخطاب، ولهذا وجدنا معظم المؤرخين ينسبون إليه تأسيس هذه المنشأة وتنظيمها؛ حيث أصبح لها أمناء وموظفون يشرفون عليها، إلى جانب إنشاء دواوين مالية تنظم وظائف بيت المال.

04)- الدواوين المالية وعلاقتها ببيت المال:

الديوان معناه دفتر أو سجل، وأُطلق اسم الديوان من باب المجاز على المكان الذي يحفظ فيه الديوان[53] . ويعرفه "الماوردي" << بأنَه موضوع لحفظ ما يتعلق بحقوق السلطنة من الأعمال والأموال ومن يقوم بها من الجيوش والعمال>>[54].

والمعروف أنَ أول من وضع الديوان في الإسلام هو عمر بن الخطاب τ ، وهذا ما أكدته الروايات التاريخية[55]. حيث لم تعرف الدواوين المالية في العهد النبوي و عهد أبي بكر الصديقτ [56] .

[52] ـ قطب إبراهيم محمد: السياسة المالية لعثمان بن عفان رضي الله عنه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1986، ص: 127.

[53] ـ سليمان محمد الطمطاوي: عمر بن الخطاب وأصول السياسة والإدارة الحديثة، دراسة مقارنة، دار الفكر العربي، القاهرة، 1969، ص: 327.

[54] ـ أبو الحسن علي (الماوردي): الأحكام السلطانية والولايات الدينية،ط1، دارالكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1985، ص: 249.

[55] ـ أبو عبد الله محمد(الجهشياري): الوزراء والكتاب، تحقيق مصطفى السقا، إبراهيم الأبياري، عبد الحفيظ شلبي، ط1، مطبعة مصطفى الباي الحلبي، القاهرة، مصر،1938، ص: 16. وانظر:
- أبو علي أحمد (ابن رسته): الأعلاق النفيسة، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان،(د ت ط)، ص: 179.
- زريف المعايطة: دواوين العطاء في صدر الإسلام، مجلة المؤرخ العربي، ع47، بغداد، العراق،1994، ص: 106.

[56] ـ أبو جعفر أحمد (الداودي): الأموال، تحقيق علي جمعة محمد، ط1، دارالسلام، القاهرة، مصر، 2001، ص: 151.

فبعد أن اتسعت الدولة الإسلامية وكثرت الموارد المالية أنشأ عمر τ "ديوان العطاء" وهو سجل المسلمين الذين يستحقون العطاء من بيت المال. فروي أنه كان يحمل سجل كل قبيلة من القبائل ويذهب إليها بنفسه في موطنها ويعطي أفرادها عطاءهم في أيديهم[57]. كما أنشأ ديوانا ثانيا هو ديوان الخراج وهو سجل خاص بالواردات العامة[58].

إنَ هذين الديوانين هما من أهم الدواوين التي عملت في مجال الأموال جباية وحفظا وإنفاقا، وقد وجد ديوان مركزي لكل منهما في المدينة المنورة عاصمة الدولة الإسلامية[59]، وقد أنشأ عمر فروعا أخرى لهذه الدواوين في الولايات[60]. ومعنى ذلك أنَ دواوين الخراج والنفقات تعددت بتعدد الولايات والأقاليم في الدولة الإسلامية. ومن أهم الدواوين:

- ديوان العطاء(الجند): وهو ديوان يختص بالعطاء للجند الإسلامي[61].
- ديوان الخراج: وجد أيضا في خلافة عمر بن الخطاب[62]، وهذا الديوان كان يسجل كل ما يرد من أموال الفيء (الجزية، الخراج، العشور)، وكان يسجل فيه أيضا أعداد أهل الذمة في كل بلد[63].
- ديوان الصدقات(الزكاة): ومهمته توزيع الزكاة على أصحاب الحقوق فيها على النحو الذي صرح بتوزيعه القرآن الكريم[64].
- ديوان النفقات: ومهمته الإشراف على مصروفات الدولة وبخاصة تسليح الجيش ورواتبه وألبسته وغيرها وهو على اتصال وثيق ببيت المال [65].
- ديوان المستغلات: ويمكن أن يسمى بديوان الإيرادات المتنوعة[66]؛ وهو الديوان الذي تسجل فيه إيرادات الأراضي المملوكة للدولة وما يقام عليها من أبنية وحوانيت وطواحين ونحو ذلك[67].

---

[57] ـ صالح فركوس: تاريخ النظم القانونية الإسلامية دار العلوم، عنابة ، الجزائر، 2001، ص: 58.
[58] ـ مصطفى أمين جاهين : تنظيم الدواوين المالية وإدارتها في صدر الدولة الإسلامية، مجلة المؤرخ العربي ، العدد 48، السنة التاسعة عشر، 1994، ص: 74.
[59] ـ المرجع نفسه، ص: 74.
[60] ـ الجهشياري: المصدر السابق، ص: 38.
[61] ـ الطمطاوي: المرجع السابق، ص: 311.
[62] ـ الجهشياري: المصدر السابق، ص:3.
[63] ـ نجدة خماش: الأمصار والحياة الاقتصادية في صدر الإسلام، بحوث ودراسات في تاريخ العرب،ط1، دار طلاس، دمشق، سوريا، 2001، ص ص: 6-7.
[64] ـ المرجع نفسه، ص: 314.
[65] ـ المرجع نفسه ونفس الصفحة.
[66] ـ المرجع نفسه ونفس الصفحة.
[67] ـ محمد ضياء الدين الريس: الخراج والنظم المالية، ط5، مكتبة التراث، القاهرة، مصر، 1985، ص: 221.

ويتمثل دور هذه الدواوين في مراقبة المال العام من خلال توثيقها وإثباتها في السجلات، كما كانت تتكامل فيما بينها لتشكل معالم بيت المال، كما عملت على تنظيم وظائف بيت المال جباية وإنفاقا. ويؤكد "الدكتور صالح العلي" على أنَ بيت المال كان يقوم كحلقة وصل بين ديوان الخراج وديوان الجند؛ فهو مسؤول عن استلام الواردات من ديوان الخراج ودفع النفقات إلى ديوان الجند[68].

05)- الإدارة والرقابة المالية:

أ)-الإدارة المالية:

أشرف على إدارة بيت المال في الدولة الإسلامية العديد من الموظفين وعلى رأسهم: صاحب بيت المال أو الخازن. وتمثلت مهمته في مراقبة ما يدخل ديوانه من الأموال ويسجلها في سجلات خاصة بها، ويراقب ما يخرج منها لأوجه الصرف والنفقات المختلفة[69]. و هو بمثابة وزير بيت المال الذي يختص بالنظر في أمور بيت المال العامة ويعاونه:

- ناظر بيت المال : ينفذ توصيات الوزير ويرفع إليه تقارير عن حركة الأمور كما يشارك الوزير في النظر في بعض الأمور والتصرف في المشاكل .
- كاتب بيت المال : يشرف علي تسجيل معاملات بيت المال وفقاً لتوصيات الناظر .
- شاهد بيت المال : يختص بالشهادة علي متعلقات ديوان بيت المال نفياً وإثباتاً .
- المستوفي : يختص بضبط متعلقات ديوان بيت المال .
- عامل بيت المال : يختص بكتابة حسابات بيت المال وتنظيمها .
- الصرفي : يختص بقبض وصرف الأموال [70].

[68] ـ صالح أحمد العلي: التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية في البصرة في القرن الأول الهجري، مطبعة المعارف،بغداد، العراق، 1953، ص: 251.

[69] ـ الدجيلي: المرجع السابق، ص: 64.

[70] ـ محاسب حسين حسين شحاتة: الرقابة على الأداء في الفكر الإسلامي، مصر، (د ت ط)، ص ص: 6-7.

ولا يعلم ما إذا كان الأمناء الذين دخل بهم عمر بن الخطاب τ بيت مال أبي بكر τ بعد موته يمثلون جزءا من الجهاز الإداري لبيت المال؛ أم أنَهم هيئة رقابية تقوم بالإشراف على مدخرات بيت المال وإجراء جرد لميزانية الدولة نهاية عهد كل خليفة[71].

كما كان الوزان أحد موظفي بيت المال؛ وقد أشار "ابن سعد" إلى وجوده و كانت مهمته أن يزن ما كان عند أبي بكر τمن أموال[72]، كما كان هناك موظفون آخرون هم النقاد[73] الذين كانت مهمتهم تنحصر في فحص النقود، كما كانت الشرطة في بعض الولايات تحرس بيت المال؛ ففي البصرة مثلا كان السيابجة هم الموكلون ببيت مالها وكان عددهم أربعين وأربعمائة[74].

وفي الأخير يمكن القول أنه قد اهتم بإدارة بيت المال عدة موظفين على رأسهم صاحب بيت المال الذي يعاونه الكثير من الموظفين منهم ناظر بيت المال؛ كاتب بيت المال؛ شاهد بيت المال؛ المستوفي، الصرفي؛ عامل بيت المال؛ الوزان؛ النقاد؛ وبفضل هؤلاء الموظفين انتظمت وظائف بيت المال جباية وإنفاقا.

ب)- الرقابة المالية:

وردت كلمة الرقابة في اللغة العربية بعدة معان أهمها: الحفظ والإشراف، الحراسة والرعاية[75]، وبذلك فهي تعني المحافظة على الشيء. أما الرقابة المالية تعني وجوب اتباع ما أقرته الشريعة الإسلامية في الكتاب والسنة من قواعد وأنظمة وأحكام سواء في جمع المال من موارده المختلفة أو في إنفاقه في مصارفه المقررة مع استمرار عمليات المتابعة لتجنب وقوع الأخطاء ؛ والوصول إلى أفضل الطرق في إدارة المال العام[76].

أما عن الرقابة المالية في صدر الإسلام؛ فقد وجدنا أنَ الرسول ρ كان يمارس بنفسه أعمال الرقابة على المال العام ؛ ففي حديث رواه كل من " البخاري" و " أبي داود" أنَه ρ استعمل رجلا

[71] - ابن سعد: المصدر السابق، ج3، ص: 114. وانظر:
- ابن الأثير: المصدر السابق، ج2، ص: 422.
[72] - ابن سعد: المصدر السابق، ج3، ص: 114.
[73] - أبو عبيد: المصدر السابق، ص: 345.
[74] - خليفة: المصدر السابق، ص: 160.
[75] - انيس إبراهيم: المعجم الوسيط، ج1، دار المعارف، القاهرة، 1973، ص: 364.
[76] - حسن راتب: الرقابة المالية في الفقه الإسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 1999، ص: 17.

من الأزد يقال له ابن اللتبية[77] على صدقات بني سليم؛ فلما قدم قال: هذا لكم وهذا أهدي إلي فقال النبي ρ :<< ما بال العامل نبعثه فيجيء، فيقول هذا لكم وهذا أهدي إلي، ألا جلس في بيت أمه وأبيه فينظر أيهدى له أم لا>>[78].

كما كان يحذر صلى الله عليه وسلم الصحابة من أيَ تفريط في المال العام ولو كان مثقال إبرة؛ وهذا ما رواه "مسلم" عنه ρ أنه قال: << من استعملناه منكم على عمل فكتمنا مخيطا فما فوقه كان غلولا يأتي به يوم القيامة>>[79].

وعمل الرسول ρ على تأمين حقوق الولاة أو العمال الذين تستند إليهم الوظيفة المالية حتى لا تمتد أيديهم إلى أموال الأمة؛ بدليل قوله ρ: << من ولي لنا شيئا فلم يكن له إمرأة فليتزوج، ومن لم يكن له مسكن فليتخذ مسكنا، ومن لم يكن له مركب فليتخذ مركبا، ومن لم يكن له خادم فليتخذ خادما، ومن أعد سوى ذلك جاء يوم القيامة غالا سارقا >> [80]. كما اشترط صلى الله عليه وسلم الصلاح والعدل لبقاء العامل على عمله[81]. وهنا رأينا أنَ الرسول ρ قد وضع قواعد المحاسبة والرقابة المالية في الإسلام.

كما إلتزم الصحابة و الخلفاء رضي الله عنهم بسنة رسول الله ρ فيما يتعلق بحفظ المال العام ومراقبته وجمعه وإنفاقه وفق ما تقتضيه المصلحة العامة، إلا أنَ توسع الدولة الإسلامية في عهدهم أدى إلى تطور أكبر في الرقابة المالية، فعمر بن الخطاب τوضع وسائل وطرق للرقابة المالية منها:

- حسن اختيار العامل.
- احصاء ثروة عماله قبل توليهم.

---

[77] ـ هو عبد الله بن اللتبية بن ثعلبة الأزدي ذكره "ابن حجر"<< مذكور في حديث أبي حميد الساعدي في الصحيحين أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث رجلا على الصدقات يدعى ابن اللتبية ....الحديث بطوله>>. انظر:

ـ أبو الفضل أحمد (ابن حجر): الإصابة في تمييز الصحابة، تحقيق علي محمد البجاوي،ج2، ط1، دار الجيل، بيروت، لبنان،1992، ص:167.

[78] ـ البخاري: المصدر السابق،ج3، ص:399. وانظر:

ـ أبو داود: المصدر السابق،ج3، ص: 134.

[79] ـ مسلم: صحيح، ص:482 نقلا عن حسن راتب: المرجع السابق، ص: 22.

[80] ـ محمد بن عبد الله الخطيب (التبريزي): مشكاة المصابيح، تحقيق الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، 1961، الحديث رقم: 3751.

[81] ـ أبو الحسن علي (الخزاعي): تخريج الدلالات السمعية على ما كان على عهد الرسول(ص) من الحرف والصنائع والعمالات الشرعية، تحقيق أحمد محمد أبو سلامة ، لجنة إحياء التراث، وزارة الأوقاف المصرية، القاهرة، مصر، 1980، ص: 580.

– بث المراقبين والعيون لمراقبة الولاة؛ وغيرها من الوسائل المستعملة آنذاك.

ومن أشهر ما قاله عمر بن الخطاب << إنَ هذا المال لا يصلحه إلا ثلاث: أن يؤخذ بالحق ويعطى بالحق ويمنع بالباطل >> وهذا ما يثبت سياسته المالية القائمة على العدل. وقد سار عثمان بن عفان وعلي بن أبي طالب رضي الله عنهما على نهج الرسول صلى الله عليه وسلم والخليفتين من بعده في مجال الرقابة المالية، و كذلك استمرت في العهد الأموي بل تطورت أساليبها وصورها[82].

وهنا نرى أنَ قواعد المحاسبة والرقابة المالية على المال العام قد وضعها الرسول ρ ، حيث حاسب عمَاله على الواردات والنفقات، كما نهى عن التفريط في المال العام أو استغلاله لأغراض شخصية، ونهى عن الخيانة، كما اشترط العدل والصلاح لبقاء العامل على عمله، ووضع وسائل للرقابة المالية مثل وظيفة المستوفي، وسار الخلفاء الراشدون على خطى الرسول ρ في سياسة المحاسبة والرقابة المالية. وتطورت أساليب وصور الرقابة المالية في العهد الأموي ومن بعده العباسي.

ثانيا: واردات بيت المال :

تعددت الموارد المالية المستحقة لبيت المال في الدولة الإسلامية، سواء الآتية من المسلمين أو المشركين، وفيما يلي عرض مفصل لهذه الواردات:

01)– الفيء:

الفيء لغة: مأخوذ من فاء بمعنى رجع[83]، أمَا اصطلاحا (شرعا) فهو << كل مال وصل من المشركين عفوا دون قتال ولا بإيجاف خيل ولا ركاب فهو كمال الهدنة والجزية وأعشار متاجرهم أو كان واصلا بسبب من جهتهم كمال الخراج >>[84]. وذكر الله تعال الفيء في قوله: ﴿ **وَمَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْهُمْ فَمَا أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ وَلَكِنَّ اللَّهَ يُسَلِّطُ رُسُلَهُ عَلَى مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ** ﴾

---

[82] ـ البلاذري: أنساب الأشراف، ج2، ص: 401.

[83] ـ أبو منصور محمد (الأزهري): تهذيب اللغة، تحقيق رياض زكي قاسم،ج3، دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان، (د ت ط)، ص: 12. وانظر:

ـ جار الله أبو القاسم (الزمخشري): أساس البلاغة، دار الفكر، بيروت، لبنان، 1994،ص: 486(مادة فيا). وانظر أيضا:

ـ الفيومي: المصدر السابق، ج2، ص: 486.(مادة فاء)

[84] ـ محمد (أبو يعلى الفراء): الأحكام السلطانية، تحقيق محمود حسن، دار الفكر، بيروت، لبنان، 1994، ص: 153.

﴿ مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴾[85]. وأهم أموال الفيء نذكر:

أ)-الغنيمة:

الغنيمة في اللغة هي : الفوز بالشيء والظفر به . أمّا اصطلاحا فتعرف بأنّها ما غلب عليه المسلمون من أموال أهل الحرب حتى يأخذوه عنوة [86]. ولقد أحلها الله تعالى بقوله : { وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ إِنْ كُنْتُمْ آمَنْتُمْ بِاللَّهِ وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَى عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ}[87]. وذكرها الرسول ρ بقوله: << أعطيت خمسا لم يعطهن أحد قبلي ... وذكر منها: وأحلت لي الغنائم >>[88] .

و كانت الغنائم التي حازها المسلمون من أعدائهم موردا حسنا لبيت المال، إذ أنّه من المعروف أنّ خمس الغنائم كان يودع في بيت مال المسلمين لينفق على الجهات التي حددها النص القرآني السابق؛ وتقوم الدولة بتوزيعها على الفئات المذكورة؛ أمّا أربعة الأخماس الباقية فتوزع على المقاتلين[89]. و زادت هذه الغنائم بعد فتح مكة وامتداد الإسلام إلى سائر شبه الجزيرة العربية[90] وقد غنم الرسولρ الغنائم من كل الغزوات التي خاضها و انتصر فيها، ويشير "المسعودي" إلى أنّ أول خمس خمّسه الرسول ρ كان في بني قينقاع[91]. وتؤكّد الرّوايات أنّ الرسولρ كان يشترط على عمّاله الذين يبعثهم إلى الولايات أن يأخذوا من الغائم الخمس[92].

و الأمثلة عن الغزوات التي خاضها والغنائم التي تحصل عليها صلى الله عليه وسلم كثيرة؛ ولكن لا يسعنا المجال لذكرها كلها لأنّ مجال دراستنا محدد.

---

85 ـ سورة الحشر، الآية:06- 07

86 ـ يحيى ابن آدم القرشي: الخراج، تحقيق أحمد محمد شاكر، دار المعرفة، بيروت، لبنان، (د ت ط)، ص: 17.

87 ـ سورة الأنفال، الآية: 41.

88 ـ البخارى: المصدر السابق، ج1. ص: 299.

89 ـ أبو أحمد حميد (ابن زنجويه): الأموال، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2006، ص: 35.

90 ـ إبراهيم حركات: السياسة والمجتمع في عصر الراشدين، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1976،ص: 190.

91 ـ أبو الحسن علي(المسعودي): التنبيه والإشراف، دار التراث، بيروت، لبنان، 1968، ص: 207.

92 ـ البلاذري: فتوح البلدان، ص: 47.

وفي عهد أبي بكر الصديق τ (11-13هـ/632-634 م)؛ كانت الغنائم مقتصرة على داخل الجزيرة العربية ومرتبطة في الأساس بحركة الردة، وكان معظم هذه الغنائم من الخيل والإبل والماشية والسبي(النساء والذراري) والسلاح وشيء من الذهب والفضة[93]. وزادت الغنائم في خلافة عمر بن الخطاب τ (13هـ-23هـ/634-643 م)؛ نظرا لاتساع رقعة المناطق المفتوحة أولا؛ ولما كانت تتمتع به من ازدهار اقتصادي كبير ثانيا. فبدأت أخماس الغنائم تنهال على خزينة بيت المال في المدينة. ولربما تعود ضخامة عائدات هذه الغنائم في هذه الفترة إلى سقوط المدن العظيمة في أيدي المسلمين، كالمدائن وجلولاء وهمذان والري واصطخر [94].

وفي خلافة عثمان بن عفان τ (23-35هـ/643-655 م)؛ توسَعت الفتوحات في النصف الأول من عهده في خراسان شرقا وإفريقيا غربا، وبلغ سهم المقاتل في تونس ألف دينار للراجل[95]؛ وثلاثة آلاف دينار للفارس[96]، وبلغ خمس الخمس من غنائم إفريقية خمسة عشر ألف درهم حينما غزاها مروان بن الحكم[97]. وممَا لاشك فيه أنَها كانت عظيمة القدر وأغنت المسلمين وأنعشت بيت مال الدولة لفترة طويلة من الزمن.

غير أنَ هذا المورد الهام قد بدأ يتذبذب إلى درجة كبيرة في خلافة علي بن أبي طالبτ (35-40هـ/ 655-660م)، ويعود ذلك إلى أحداث الفتنة الكبرى (30-40هـ) وتوقف الفتوحات. ولكن سرعان ما استؤنفت الفتوحات مرة أخرى بعد أن أجمعت الأمة على معاوية بن أبي سفيان بعد مقتل علي وتنازل ابنه الحسن عن حقه في الخلافة[98].

وزادت الغنائم في العصر الأموي بسبب زيادة حركة الفتوحات. وقد اتبع الأمويون نفس نهج عمر بن الخطاب بالنسبة للغنائم والأراضي المفتوحة. فكان تخميس الغنائم وتقسيمها بين الفاتحين وترك الأرض فيئا لمجموع المسلمين مع ضرب الخراج عليها[99].

---

[93] - يحيى بن آدم: المصدر السابق،، ص 127.
[94] - الطبري: المصدر السابق، ج2، ص: 467.
[95] - المصدر نفسه، ج1، ص: 27.
- أبو القاسم عبد الرحمن (ابن عبد الحكم): فتوح مصر وأخبارها، تحقيق محمد الحجيري، ط1، دار الفكر، لبنان، 1996، ص: 313.
[96] - خليفة: المصدر السابق، ص: 92.:
- أبو زيد عمر (ابن شبة): تاريخ المدينة المنورة، ج2، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1996، ص: 135.
[97] - العسكري: المصدر السابق، ص: 138.
[98] - منير حسن عبد القادر عدوان: مؤسسة بيت المال في صدر الإسلام(1هـ/132هـ)، أطروحة ماجستير،إشراف الدكتور جمال محمد داود جودة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح، فلسطين، 2007، ص: 201.
[99] - علي محمد محمد (الصلابي): الدولة الأموية عوامل الازدهار وتداعيات الانهيار، دار الفكر، بيروت، ص: 330.

ب)- المعدن والركاز:

المال المستخرج من الأرض فى اللغة له ثلاث أسماء معدن وركاز وكنز . أما المعدن فهو منبت الجوهر من ذهب ونحوه ، أما الركاز هو ما ركز فى الأرض .أما الكنز هو المال المدفون [100] ، و بين الرسول صلى الله عليه وسلم مقدار ما تستحقه الدولة من الركاز في قوله : << في الركاز الخمس قيل ما الركاز يا رسول الله؟ قال: الذهب والفضة الذي خلقه الله في الأرض يوم خلقت>> . [101]

ج) - الجزية:

الجزية لغة المكافأة على الشيء[102]، وقد تأتي بمعنى العقوبة والجزاء؛ فالجزاء يكون ثوابا ويكون عقابا[103]. أما الجزية اصطلاحا هي المال الذى يعقد عليه الكتابى الذمة [104] . وذكر "ابن قدامة" أنَ الجزية هي الوظيفة المأخوذة من الكافر لإقامته بدار الاسلام فى كل عام[105] . ومشروعية الجزية جاءت في قوله تعالى: ﴿ قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآَخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴾ [106]. ولقد خضع للجزية في عصر الرسالة أهل الكتاب- اليهود والنصاري- والمجوس[107]. أما من حيث شروط الخضوع للجزية فلقد أخضع الرسول ρ كل حالم, أما بالنسبة لفئات الجزية فلقد أمر الرسول ρ بعدم تكليف الذميين فوق طاقتهم المالية. وكان مقدار الجزية ديناراً واحداً في عصر الرسالة غالباً . فقامت الدولة بتحصيل الجزية التي كانت تؤدى سنوياً يد بيد ومن الخاضعين لها إلى الوالي أو من ينوب عنه, في الولايات التي فتحت صلحاً كاليمن أو التي فتحت عنوة كالطائف، طبقاً لسعر ضريبة الجزية الذي قدرته الدولة (دينار على كل حالم

[100] - الفيروز أبادي: القاموس المحيط، مادة عدن .
[101] - أخرجه البخاري ومسلم والترمزي. انظر:
- يعقوب بن إبراهيم (أبو يوسف): الخراج, دار المعرفة، بيروت، لبنان، (د ت ط)، ص65 .
[102] - ابن منظور: المصدر السابق، ج2، ص: 278.
[103] - الأزهري: المصدر السابق، ج1، ص: 601.
[104] - ابن منظور : المصدر السابق، مادة "جزى"
[105] - موفق الدين (ابن قدامة): المغني في فقه الإمام أحمد بن حنبل الشيباني،ج10،ط1، دار الفكر، بيروت، لبنان، 1405هـ ، ص: 557.
[106] ـ سورة التوبة ،الآية: 29 .
[107] - خضع للجزية في عصر الرسالة أهل اليمن وهم كانوا أهل كتاب , وقبلها الرسول صلى الله عليه وسلم من أهل نجران وكانوا نصاري . كما فرضها عليه الصلاة والسلام على "مجوس هجر" بالبحرين . انظر:
- أبو عبيد: المصدر السابق , ص ص: 40-44 .

[108]. وقد كانت الجزية تؤدى بصفة إجمالية من أهل الولايات التي فتحت صلحاً, طبقاً لشروط عقد الصلح بين المسلمين وأهلها ومنها: تبوك والجرباء وإيلة وأزرح ومقنا ونجران والبحرين [109].

وبالانتقال إلى فترة الخلفاء الراشدون وبالتحديد زمن أبي بكر الصديق τ يُلاحظ أنَ مقدار الجزية لم يتغيَر؛ بل بقي كما كان في عهد الرسولρ ، ولكن التغيير هنا هو أنَ الجزية كانت تؤخذ نقدا ولعلَ السبب في ذلك يعود إلى أنَ البلاد المفتوحة في عهد أبي بكر الصديقτ كانت تكثر بها النقود المعدنية من الذهب والفضة، ومما لاشك فيه أنَ أهل البلاد المفتوحة (الأعاجم) كانت تتوفر لديهم العملة النقدية بخلاف العرب الذين يعتمدون في الأساس على الإبل والشاة والغنم والبقر وما شاكلها[110].

وفي عهد عمر بن الخطاب τ نجد أنَه قد أعاد النظر في تقدير الجزية على المدن فجعلها نقدية ومتدرجة بحسب الإمكانيات المادية لدافعي الجزية على ألاَ تزيد على أربعة دنانير، و يتضح ذلك من خلال رواية "للبلاذري" عن "الأوزعي" حيث يقول: << كانت الجزية بالشام في بادئ الأمر جريبا ودينارا على كل جمجمة، ثم وضعها عمر بن الخطاب على أهل الذهب أربعة دنانير، وعلى أهل الورق أربعين درهما، وجعلهم طبقات لغنى الغني وإقلال المقل وتوسط المتوسط>>[111]. أي أنَ أربعة دنانير هي أعلى نسبة.

ومع نهاية عهد عمر بن الخطابτ أضحت الجزية تشكل موردا كبيرا لبيت المال في دولة الخلافة؛ فقد وصل عدد دافعي الجزية في السواد وحده على سبيل المثال خمسمائة ألف إنسان[112]، وفي رواية أخرى خمسمائة وخمسين ألف إنسان[113].

---

[108] ـ والمراد "بالحلم" هو سن الشباب للرجال, وما فوق ذلك, والمعنى العام, هم القادرون على الكسب, وبالتالي قد أعفى صلى الله عليه وسلم منها الصبيان والنساء وغير القادرين من الرجال على الكسب .

[109] ـ صالح الرسول صلى الله عليه وسلم صاحب "إيلة" أن يجعل على كل "حالم" بأرضه في السنة "دينار" . وكذلك أهل "ازرح" على (مائة) دينار كل رجب . و أهل "مقنا" على ربع عروكهم (نوع من الخشب) وغزولهم وربع كراعهم وحلقتهم (أدوات الحرب) وعلى ربع ثمارهم , وكانوا يهوداً . وأهل نجران اليمن على : "ألفي حلة" (نوع من الملابس التي أشتهر بصناعتها أهل نجران)" يؤدون منها ألفاً درهماً, فإن أدوا حلة بما فوق الأوقية حسب لهم فضل ذلك وإن أدوها بما دون الأوقية أخذ منهم النقصان (أي هناك مقاصة في حالة الزيادة أو النقص), على أن يؤخذ منهم ما أعطوا من سلاح أو خيل أو ركاب أو عرض من العروض بقيمة قصاصاً من الحلل, وعليهم ثلاثون درعاً وثلاثون فرساً وثلاثون بعيراً, إن كان باليمن كيد (تمرد) وأن ما هلك من تلك العارية فالمسلمون ضامنون لها حتى يردوها.. وجعل لهم ذمة وعهده , وقد بلغت جزية البحرين عصر الرسالة (ثمانين ألف درهم). انظر: ــ البلاذري: فتوح البلدان، ص:71- 75.

[110] ـ محمد بن عبد المنعم الجمال: موسوعة الاقتصاد الإسلامي ط1، دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان، 1980، ص: 262.

[111] ـ البلاذري: فتوح البلدان، ص: 131.

[112] ـ ابن رسته: المصدر السابق، ص: 102. وانظر:

وفي خلافة عثمان بن عفان τ زادت جباية مصر من الجزية والخراج، فبعدما كانت جبايتها في خلافة عمر بن الخطاب مليوني دينار أو ما يعادل 24 مليون درهم[114]، قد ارتفعت في خلافة عثمان وولاية عبد الله بن أبي سرح إلى أربعة ملايين دينار؛ أو ما يعادل أربعة عشر مليون درهم[115]، ولعل الزيادة الحاصلة ترجع إلى النمو السكاني؛ والإصلاحات الزراعية؛ واستقرار الأمن؛ مما أدَى إلى الازدهار الاقتصادي وارتفاع عوائد الجباية.

أمَا في عهد علي بن أبي طالبτ فلم يطرأ تغيير على مقدار الجزية، بل بقيت على ما صنفها عمر بن الخطاب، كما لم تتوسع الفتوحات بسبب الانشغال بالفتن الداخلية بين المسلمين[116]. ولم يضف الأمويون شيئا يذكر بالنسبة لتنظيم الجزية، فجبايتها خضعت لما استقر عليه تنظيمها في عهد عمر بن الخطابτ [117].

د)- الخراج:

الخراج لغة هو الأجر والرزق والعطاء[118]. أمَا اصطلاحا فهو << ما وضع على رقاب الأرض من حقوق تؤدَى عنها>>[119]، كما أنَ كلمة خراج ورد ذكرها في القرآن الكريم في موضعين اثنين لقوله تعالى: ﴿ أَمْ تَسْأَلُهُمْ خَرْجًا فَخَرَاجُ رَبِّكَ خَيْرٌ وَهُوَ خَيْرُ الرَّازِقِينَ﴾[120]، **وقوله تعالى:** ﴿قَالُوا يَا ذَا الْقَرْنَيْنِ إِنَّ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ مُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ فَهَلْ نَجْعَلُ لَكَ خَرْجًا عَلَى أَنْ تَجْعَلَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ سَدًّا﴾[121].

وذُكر الخراج في عهد الرسول ρ بمعنى قريب من الضريبة على الأرض؛ ويظهر ذلك من قول العلاء بن الحضرمي عامل الرسول ρعلى البحرين: << بعثني رسول الله ρ إلى البحرين أو قال هجر وكنت آتي الحائط بين الأخوة قد أسلم بعضهم فآخذ من المسلم العشر ومن المشرك

- أبو عبد الله محمد (المقديسي): أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، 1987، ص:118.
[113] - البلاذري: فتوح البلدان، ص: 270.
[114] - المصدر نفسه، ص: 229.
[115] - المصدر نفسه ونفس الصفحة.
[116] - عدوان: المرجع السابق، ص: 152.
[117] - الصلابي: المرجع السابق، ص: 322.
[118] - الأزهري: المصدر السابق،ج1، ص: 1003.
[119] - الماوردي: المصدر السابق، ص: 186. ونظر:
- أبو يعلى الفراء: المصدر السابق، ص: 182.
[120] - سورة المؤمنون: الآية: 72.
[121] - سورة الكهف: الآية: 94.

الخراج>>[122]. ويؤكد سريان هذا المفهوم أيامه ρ أنَ << أوَل مال ورد إلى المدينة خراج البحرين وهو سبعون ألفا>>[123].

غير أنَ البدايات الحقيقية لتنظيم هذه الضريبة كانت في عهد عمر بن الخطابτ ، حيث كانت الأرض المفتوحة عنوة تعتبر غنيمة كالغنائم المنقولة المتحصَلة من أرض المعركة؛ زمن الرسولρ ، و كانت تقسم بين المقاتلين الذين اشتركوا في فتحها؛ حيث تشير الروايات إلى مطالبة المقاتلة في كل من الشام[124] والعراق[125] ومصر[126] بتقسيم الأرض أسوة بخيبر. ولكن عمر بن الخطاب τ تبنَي اتجاه آخر وهو عدم قسمة الأرض المفتوحة باعتبارها فيئا للمسلمين عامة، وما يثبت هذا قوله رضي الله عنه :<< فإذا قُسَمت أرض العراق بعلوجها وأرض الشام بعلوجها فما يسد به الثغور وما يكون للأرامل والذرية بهذا البلد وبغيره من أرض الشام والعراق>>[127]، وقال: << ولكنَي أحبسه فيئا يجري على المسلمين>>[128]. وبهذا القرار الذي اتخذه عمر بن الخطابτ ؛ أمَن موردا ماليا ثابتا يصرف منه على الجند ويدفع منه العطاء والأرزاق؛ وينفق منه على إدارة مصالح الدولة ويعطي منه المحتاجين.

وثبت أنَ عمر بن الخطاب τ كان ينهج سياسة رفيقة مع أهل الخراج خوفا من المشقة عليهم وإجهادهم، فكان يسأل عماله على مسح السواد <<انظر ما لديكما أن تكونا حمَلتما الأرض مالا تطيق>>[129]. كما نهى عن شراء أرض الخراج لأنَها وقف للأمة جميعا[130]، ونهى عن شراء

[122] ـ البلاذري: فتوح البلدان، ص: 90.
[123] ـ ا محمد بن حبيب البغدادي (ابن حبيب): المحبر، تحقيق إيلزة ليختن ستيتر، دار الآفاق الجديدة، بيروت، لبنان، (د ت ط)، ص: 77.
[124] ـ أبو يوسف: المصدر السابق، ص ص: 24-26. وانظر:
ـ أبو الفرج عبد الرحمن(ابن رجب الحنبلي): الاستخراج لأحكام الخراج، دار المعرفة، بيروت، لبنان،(د ت ط)، ص: 23.
[125] ـ أبو يوسف: المصدر السابق، ص: 24.
[126] ـ أبو عبيد: المصدر السابق، ص: 73.وانظر:
ـ ابن زنجويه: المصدر السابق، ص: 75.
[127] ـ أبو يوسف: المصدر السابق، ص: 25.
[128]ـ أبو عبيد: المصدر السابق، ص: 73. وانظر:
ـ ابن عساكر: المصدر السابق،ج2، ص: 197.
[129] ـ أبو بكرعبد الرزاق (الصنعاني): المصنف، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي،ج6، ط1، دار القلم ،بيروت، 1390هـ، ص:103. وانظر:
ـ أبو بكر (بن أبي شيبة): المصنف في الأحاديث و الآثار، تحقيق كمال يوسف، ج6، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، (د ت ط)، ص:436.
[130] ـ الماوردي: المصدر السابق، ص ص: 147-148.

أرض أهل الذمة الخراجية الصلحية أيضا؛ وإن لم تكن ملكيتها وقفا للأمة لئلا يضطر المسلم إلى دفع الخراج[131].

وبقيت ضريبة الخراج على ما كانت عليه عهد عمر بن الخطاب **τ**؛ ولم تشهد تغييرات في مقاديرها في عهد الخليفتين عثمان وعلي رضي الله عنهما، وكذلك الأمر بالنسبة إلى العصر الأموي فقط نظم الخراج قليلا وأصبح له ديوان خاص به يسمى ديوان الخراج وهو الذي يتولى النظر في جباية ضريبة الخراج ويقوم بجمعها وتسجيلها ووضع تقدير لها[132]. كما فصل الأمويون بين الولاية والجباية وعينوا مسؤولين عنها لكي يحصروا المسؤولية، واستعملوا الأعاجم في الخراج لمعرفتهم بأمور الخراج ودورهم في إعمار الأرض[133].

د)- العشور:

في اللغة[134]: العشر جزء من العشرة، وعشرهم عُشرا أخذ عُشر أموالهم ومنه العاشر، والعشَار: هو الذي يأخذ على السلع مكسا وعشرهم من باب صار عاشرهم. أمَا اصطلاحا (شرعا) فالعشور هي الأموال المعدة للتجار التي يأخذها العاشر عند مرور التجارة عليه [135]. والمراد بالعاشر من نصبه الإمام ليأخذ الصدقات مما يمرون عليه [136]. والعشور هي الفريضة المالية التي يفرضها ولي الأمر أو نائبه على بضائع غير المسلمين عند دخولها إلى الدولة الإسلامية[137]، لقوله **ρ** :<< إنما العشور على اليهود والنصارى وليس على المسلمين عشور>> [138]. و قد نهى **ρ** عن أخذ العشور[139]؛ والدليل على النهي قوله **ρ**: << هذا سوقكم لا خراج عليكم فيه>>[140]، و قوله **ρ** لبعض وفود ثقيف وأهل البحرين ودومة الجندل << بأنهم لا يحشرون ولا يعشرون>>[141].

---

[131] ـ الصنعاني: المصدر السابق، ج6، ص: 47.
[132] ـ الصلابي: المرجع السابق، ص: 325.
[133] ـ أبو يوسف: المصدر السابق، ص: 262. وللمزيد من المعلومات الخاصة بمقادير ضريبة الخراج انظر الملحق رقم:01.
[134] ـ أنيس إبراهيم: المرجع السابق، ص: 602.
[135] ـ جريبة أحمد بن سنيان الحارثي: الفقه الاقتصادي لأمير المؤمنين عمر بن الخطاب، ط1، دار الأندلس الخضراء، 2003، ص: 505.
[136] ـ جلعوط: المرجع السابق، ص: 163.
[137] ـ كمال الدين محمد(ابن الهمام): شرح فتح القدير،ج2، ط2، دار الفكر، بيروت، لبنان، (د ت ط)، ص: 224.
[138] ـ أخرجه أبو داوود، باب تعشير أهل الذمة إذا اختلفوا في التجارات، ج3، ص: 169.
[139] ـ أبو عبيد: المصدر السابق، ص:632. وانظر:
ـ أبويوسف يعقوب(الفسوي): المعرفة والتاريخ ، تحقيق أكرم ضياء العمري، ج1،ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1996، ص: 292.
[140] ـ البلاذري: فتوح البلدان، ص: 28.
[141] ـ أبو عبيد: المصدر السابق، ص: 636.

أمَا إذا انتقلنا إلى عهد أبي بكر الصديقτ فلم تشر المصادر إلى أمر العشور، أما في عهد عمر بن الخطاب τ بدأت ضريبة العشور تتبلور لتأخذ شكلا واضحا لدرجة أنَ كثير من المصادر تنسب إليه فرض هذه الضريبة[142]. حيث فرضها رضي الله عنه على الوافدين إلى دار الإسلام كما كان أهل الحرب يأخذونها من تجار المسلمين القادمين إلى بلادهم، فقد كتب أبو موسى الأشعري إلى عمر بن الخطاب τ << إنَ تجارا يأتون أرض الحرب فيأخذون منهم العشر>>، فكتب إليه عمر بن الخطاب τ << خذ منهم كما يأخذون من تجار المسلمين وخذ من أهل الذمة نصف العشر ومن المسلمين من كل أربعين درهما درهما وليس فيما دون المائتين شيء فإذا كانت مائتين ففيها خمسة دراهم وما زاد فبحسابه>>[143].

وكان أهل منبج[144] (قوم من أهل الحرب آنذاك) أول من دفع العشر في الإسلام[145] . وأول عاشر هو زياد بن حدير الأسدي[146] حيث عينه عمر بن الخطاب τ على عشور الشام والعراق[147].

و قام عمر بن الخطاب τ ببعض التعديلات على عشور التجارة في المدينة مثلا أخذ نصف العشر بدلا من العشر على بعض السلع كالزيت والحنطة[148] لحاجة الناس إليها، أما العدس والحمص واللوبيا وما شاكلها؛ ممَا لا تشتد الحاجة إليه لتوفره محليا فكان يؤخذ منه العشر[149].

وفي عهد عثمان بن عفان τ زادت ضريبة العشور بسبب زيادة الفتوحات واتساع رقعة الدولة الإسلامية وانتعاش الحركة التجارية[150]. أمَا في عهد علي بن أبي طالب τ فلم تشر المصادر إلى

---

142 ـ المصدر نفسه، ص: 642.

143 ـ يحيى ابن آدم: المصدر السابق،ص ص: 25-173. وانظر:

ـ أبو بكر محمد(الصولي): أدب الكتاب تحقيق أحمد حسن بسج، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان 1994،، ص: 208.

144 ـ منبج مدينة تقع غرب نهر الفرات بالعراق وهي من بناء الروم وفيها أسواق عامرة وتجارات وأرزاق. انظر:

ـ محمد بن عبد المنعم (الحميري): الروض المعطار في خبر الأقطار، ج1، ص: 547.

145 ـ أبو يوسف: المصدر السابق، ص: 135.

146 ـ زياد بن حدير الأسدي أحد بني مالك بن مالك بن ثعلبة بن دودان بن أسد بن خزيمة، روى عن عمر وعلي وطلحة بن عبيد الله كان يقول:<< أنا أول من عشر في الإسلام>> . انظر:

ـ ابن سعد: المصدر السابق، ج6، ص: 130.

147 ـ المصدر نفسه ونفس الصفحة.

148 ـ أبو عبد الله (مالك بن أنس): الموطأ، أخرج أحاديثه وعلق عليه حماني الحاج،ج1، المكتبة التوفيقية، (د ت ط)، ص: 181.

149 ـ المصدر نفسه،ج1، ص: 181. وانظر:

ـ محمد بن إدريس (الشافعي): مسند الإمام الشافعي، ط1، دار الريان للتراث، القاهرة، مصر، 1987، ص: 210.

150 ـ الصلابي: عثمان بن عفان، ص: 150، نقلا عن جلعوط: المرجع السابق، ص: 97.

ضريبة العشور؛ ممَا يعني أنَ الأمور على ما يبدو سارت على ما انتظمت عليه زمن عمر بن الخطاب. أمَا في العهد الأموي فقد استمر نظام العشور وفق القواعد التالية:

- إعفاء الحد الأدنى لرأس المال والذي قدر بالنسبة للمسلم بمائتي درهما[151] أما بالنسبة للحربي والذمي فقد اختلف فيه[152].
- لا تحصل العشور إلا مرة واحدة في السنة.
- يشترط لتحصيل العشر من النعم التي للمسلم أن تكون سائمة.
- لا تؤخذ العشور من عبد ولا مكاتب ولا مضارب ولا بضاعة وإنما من رب المال نفسه[153].
- أن يكتب للتاجر بالمبلغ الذي دفعه وبمقتضاه لا تؤخذ منه العشور إلا في السنة التالية[154].
- ألا يتم تفتيش التاجر ولا تعنيفه[155].
- إنَ العشور التي تؤخذ من المسلمين هي الزكاة فلا يجمع على المال زكاة وعشور[156].
- إنَ غير المسلم إذا مر بما يوصف بالمالية عندهم وليس بمال عند المسلمين كالخمر والخنزير ونحوها يقومه أناس من غير المسلمين ويضاف إلى قيمة ما معه من تجارة ويؤخذ منه العشور[157].

02)- الزكاة:

الزكاة فى اللغة من مصدر زكا الشئ إذا نما وزاد . فالزكاة هي البركة والنماء والطهارة والصلاح[158] ، لأنها تزيد في المال الذي أخرجت منه ، كما أن النماء والطهارة ليسا مقصورين على المال بل يتجاوزانه إلى النفس البشرية[159]. وورد ذكرها في القرآن الكريم مرارا لقوله تعالى: ﴿ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآَتُوا الزَّكَاةَ وَارْكَعُوا مَعَ الرَّاكِعِينَ﴾ وقوله تعالى:﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا

151 ـ أبو يوسف: المصدر السابق، ص: 276.
152 ـ أبو عبيد: المصدر السابق، ص: 477
153 ـ أبو يوسف: المصدر السابق، ص: 274.
154 ـ أبو عبيد: المصدر السابق، ص: 475.
155 ـ أبو يوسف: المصدر السابق، ص:275.
156 ـ المصدر نفسه، ص: 273.
157 ـ المصدر نفسه ونفس الصفحة.
158 ـ ابن منظور: المصدر السابق، مادة زكاة .
159 ـ لقوله صلى الله عليه وسلم : << ما نقص مال من صدقة>>، انظر: الصنعاني: المصدر السابق ، ج3 ، ط1، ص269 . نقلا عن حسن محمد ماشا عربان: السياسة المالية للدولة في عصر الرسالة، (د ت ط)، ص: 3.

﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِنْكُمْ وَأَنْتُمْ مُعْرِضُونَ﴾[160] وقوله تعالى: ﴿ ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾[161] وقوله تعالى: ﴿﴿ وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَعْلُومٌ (*) لِلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ﴾[162].

و فُرضت الزكاة في السنة الثانية من الهجرة في شهر شوال[163] . وهي أحد أركان الإسلام الخمسة[164] وفريضة من فرائضه[165]. أمَا الفقهاء فيعرفونها بأنَها اسم لقدر مخصوص من مال مخصوص يجب صرفه لأصناف مخصوصة بشرائط معينة[166]. وعليه فتعتبر الزكاة من الموارد الدورية التي تصب سنويا في خزينة بيت المال.

وتجبى الزكاة من عدة مصادر يمكن ذكرها فيما يلي:

– **زكاة النّقد[167](الذهب والفضة)**: لا يدفع زكاة عنهما إلا إذا حال عليهما حول، وبلغا النّصاب، فنصاب الذهب عشرون مثقالا[168]؛ ونصاب الفضة مائتا درهم، فإذا بلغ كل منهما النصاب المقرر وجب على المالك إخراج ربع العشر.

–**زكاة السوائم [169]**: وهي الإبل والغنم، فنصاب الإبل خمس وفيها شاة، وهكذا في كل خمس شاة، فإذا بلغت خمسا وعشرين ففيها بنت مخاض[170]، وفي ست وثلاثين بنت لبون[171]، وفي ست

---

[160] ـ سورة البقرة: الآية: 43-83. سورة النساء: الآية: 77. وسورة الحج: الآية: 78. وسورة النور: الآية: 56.

[161] ـ سورة التوبة: الآية: 103.

[162] ـ سورة المعارج: الآيتان: 24-25.

[163] ـ عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة ثم حرمت علي دماؤهم وأموالهم وحسابهم على الله عز وجل" . انظر:

- المستدرك على الصحيحين، ج1، ص544 . نقلا عن عربان: المرجع السابق، ص: 4.

[164] ـ يوسف القرضاوي: فقه الزكاة، دراسة مقارنة لأحكامها وفلسفتها في ضوء القرآن والسنة، ج2، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1980، ص: 45.

[165] ـ البخاري: المصدر السابق، ج1، ص: 13.

[166] ـ ابن مودود الموصلي: الاختيار، ج1، ص: 99. نقلا عن عدوان: المرجع السابق، ص: 180.

[167] ـ حسن إبراهيم حسن: تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي،ج4،ط15،دار الجيل ،بيروت، 2001، ص:334.

[168] ـ المثقال: يساوي بالعملة المصرية 51 قرشا مصرية. أو ما يقرب من 13 ليرة عثمانية ذهب. والدرهم يسوي نحو أربعة قروش مصرية. أنظر:

ـ حسن إبراهيم حسن: المرجع السابق، ج4، ص:334..

[169] ـ السائمة هي التي يرسلها صاحبها لترعى في البراري في أكثر السنة بقصد الدر أو النسل أو السمن الذي يراد به تقويتها لا ذبحها ،فلو اتخذت للذبح أو الحمل أو الركوب أو الحرب فلا زكاة فيها.انظر:

ـ المرجع نفسه، ص:334.

[170] ـ بنت مخاض: هي ما بلغت من الإبل سنة ودخلت في الثانية.

[171] ـ هي ما أتمت سنتين ودخلت في الثالثة.

وأربعين حقة[172]، وفي إحدى وستين جذعة[173]، وفي ست وسبعين بنتا لبون. فإذا بلغت إحدى وتسعين ففيها حقتان إلى مائة وعشرين. ثم تستأنف الفريضة فيؤخذ في كل خمس شاة مع الحقتين.

أما زكاة البقر والجاموس، ففي كل ثلاثين تبيع[174] أو تبيعة، وفي أربعين مسن، إلى ستين ففيها ضعف ما في الثلاثين، ثم في كل ثلاثين تبيع وفي كل أربعين مسنة. أما نصاب الغنم (ضأنا ومعزا)؛ ففي كل أربعين شاة، وفي كل مائة وإحدى وعشرين شاتان، وفي المائتين وواحدة إلى أقل من أربعمائة ثلاث شياه، وفي أربعمائة وما زاد ففي كل مائة شاة. ولا زكاة في غير ما ذكر من الحيوانات، فلا زكاة في الخيل والبغال والحمير إلا إذا كانت للتجارة، ففيها زكاة التجارة.

-**زكاة عُروض التجارة**[175]: ومنها ربع العشر، بشرط أن تبلغ قيمتها نصابا من الذهب والفضة، وأن يحول عليها الحول.

- **المعدن والركاز**[176]: قال "الحسن البصري":<< ما كان من ركاز في أرض الحرب ففيه الخمس، وما كان في أرض السلم ففيه الزكاة >>، ومن هذا القول نفهم أن المعادن إذا وُجدت في أرض الحرب تعامل مثل الغنائم، بينما إذا وجدت في أرض السلم ففيها الزكاة، وهي ربع العشر.

- **زكاة الزرع والثمار**[177]: وحكم زكاتهما، أنّه يجب فيهما العشر إذا كانت خارجة من أرض تُسقى بالمطر أو السيح[178]، و نصف العشر إذا كانت خارجة من أرض تُسقى بالدلو ونحوه، أي تسقى باليد أو بطريقة أخرى تكلف أموالا، ويقصد بزراعته استغلال الأرض ونماؤها[179].

و عن أوجه صرف الزكاة، نجد أنّها تصرف بناء على قوله تعالى:﴿ **إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ**﴾[180]. وكذا قول الرسول ρ :<< أُمرت أن آخذ الصدقة من

---

[172] - بكسر الحاء ما أتمت ثلاث سنين ودخلت في الرابعة.
[173] - بفتح الجيم والذال ما أتمت أربع سنين ودخلت في الخامسة.
[174] - تبيع: هو الذي يتبع أمه ، وهو ما أوفى سنة. انظر:
- حسن إبراهيم حسن: المرجع السابق، ص: 335.
[175] - جمع عرض (بسكون الراء) وما هو ليس بذهب ولا فضة. انظر :حسن إبراهيم حسن: المرجع السابق، ص: 335.
[176] - المرجع نفسه، ص: 335.
[177] - المرجع نفسه ونفس الصفحة.
[178] - وهو ما يسقي الأرض دون أن يخرجه الإنسان من النهر. انظر:
- المرجع نفسه، ص: 335.
[179] - الماوردي: المصدر السابق، ص ص: 108-117
[180] - سورة التوبة: الاية :60

أغنيائكم وأردها على فقرائكم >>. والمقصود بالفقراء؛ الأشخاص الذين لا شيء لهم[181]. والمساكين هم الذين لهم مالا يكفيهم، وهم أفضل حالا من الفقراء. ويقول القاضي" أبو يوسف" عن عمر بن الخطاب أنَ المساكين هم فقراء أهل الذمة، والعاملون عليها؛ هم القائمون بجبايتها وتفريقها.
والمؤلفة قلوبهم هم الذين كان الرسول ρ وخلفاؤه يتألفونهم لكف أذاهم عن المسلمين أو لترغيبهم في الإسلام. والرقاب أي شراء العبيد وعتقهم. والغارمون هم المدينون فيُعطى لهم ما يقضون به ديونهم؛ و في سبيل الله، أي يُعطى للغزاة وأهل الجهاد نفقة ما يحتاجون إليه في حروبهم. وأبناء السبيل هم المسافرون الذين لا يجدون نفقة سفرهم[182].

أمَا بالنسبة لبلاد المغرب الإسلامي فكانت الزكاة تؤدى بأمانة نظرا لعمق الروح الدينية، فكان التسول محدودا. وقد كان المغاربة يوزعونها بأنفسهم دون تدخل الدولة. كما كان تحديد مبالغ وأسعار الزكوات يتم دوريا ؛ كلما دعت الحاجة إلى تغيير قيمة الجبايات. وكانت الأداءات الجبائية تتم بين الجابي و ممثلي الواحات وتثبت في محضر يوقعه هؤلاء الممثلون، ولم تشر المصادر إلى نوعية هذه المثاقيل وهل هي ذهبية أو فضية، وإن كان في الغالب في تقدير الزكاة هو وزن التبر[183].

ومن الآية الكريمة و قول الرسول الكريم، ومن هذا الشرح نستنتج أنّ مصارف الزكاة مست الطبقات الاجتماعية التي تستحق العطف والرحمة والمساعدة من طرف الأغنياء. ونستنتج أيضا أنَ الهدف الأساسي من الزكاة هو تحقيق العدالة الاجتماعية، وذلك بالأخذ من الأغنياء، والإعطاء للفقراء.

و سار الرسول ρ في جباية الصدقات(الزكوات) على نهج تبعه فيه الخلفاء فيما بعد، ويقضي هذا النهج بتعيين عمال خاصين لجباية الصدقات؛ وأطلق على هؤلاء عدة أسماء منها: العمال[184] أو السعاة[185] أو المصدقون[186]. وقد كانت الصدقات تدفع إما للرسولρ أو إلى من أمر به، وكذلك كان الحال في عهد الخلفاء الراشدين[187] . وفي خلافة بني أمية اكتسبت الصدقات

---

181 ـ أبو يعلى الفراء: المصدر السابق، ص: 132.
182 ـ أنور الرفاعي: النظم الإسلامية، ط1، دار الفكر، سوريا، ص ص: 175-176.
183 ـ عبد العزيز بن عبدالله: معلمة الفقه المالكي، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1983، ص ص: 230-232.
184 ـ أحمد (اليعقوبي): تاريخ اليعقوبي، ج2، دار صادر، بيروت، لبنان، (د ت ط)، ص: 122.
185 ـ الفسوي: المصدر السابق،ج1، ص: 500.
186 ـ أبو بكر أحمد(الخطيب البغدادي): تاريخ بغداد، ج4، دار الفكر ومكتبة الخانجي، مصر، (دت ط)، ص: 39.
187ـ أبو عبيد: المصدر السابق، ص: 678.

درجة كبيرة من الترتيب والتنظيم[188]. وكانت تحصل الزكاة من قطاعين رئيسيين من قطاعات الاقتصاد هما الزراعة والتجارة خاصة في ظل نظام العشور[189]، ووجود ديوان خاص يسمى ديوان الصدقات[190]، وهو الديوان الذي يتولى النظر في أمور الزكاة والصدقات التي تجبى من القادرين والمتمكنين ماليا لدفعها لمستحقيها[191].

03)- واردات أخرى:

- **الوقف:** ظهر الوقف كمورد لبيت المال في الدولة الإسلامية وساهم في دعم مهامه، ومن ذلك ما جاء عن عبد الله بن عمر بن الخطاب قال: أصاب عمر τ أرضا بخيبر، فأتى النبيρ فقال: أصبت أرضا لم أصب قط أنفس منها فكيف تأمرني به؟ قال:<< إن شئت حبست الأصل وتصدقت بها>>[192]. فأوقفها فى سيبل الله . واشترى عثمان بن عفانτ بئر رومة بماله الخاص من يهودى وجعلها في سبيل الله. [193].

- **الوصية** : وهي صدقة تنفذ بعد الوفاة ومثال لها الحدائق السبع التى أوصى بها الحبر اليهودى مخيرق إلى رسول الله ρ قبل استشهاده ببدر[194].

- **القروض** : عند التحضير لغزوة حنين , احتاج الجيش إلى عتاد، فذُكر للنبي ρ أنَه عند صفوان بن أمية[195] أذرعا وأسلحة فأرسل إليه (هو يومئذ مشرك) فطلب منه تلك الدروع و الأسلحة فقال: أغصبا يا محمد؟ قال: بل عارية مستردة ، وهي مضمونة حتى نؤديها إليك ، فأعطاه مائة درعا بما يكفيها من السلاح[196].

---

188 ـ محمد ضيف البطاينة: الحياة الاقتصادية في العصور الإسلامية الأولى، دار الكندي، الأردن، (د ت ط)، ص: 167.

189 ـ أبو يوسف: المصدر السابق، ص ص: 271-272.

190 ـ الرفاعي: المرجع السابق، ص ص: 82-83.

191 ـ الصلابي: المرجع السابق، ص: 320.

192 ـ البخاري: المصدر السابق،كتاب الوصايا، باب الشرط في الوقف، ج2، ص: 982.

193 ــ رواه النسائي والترمذي.

194 ـ ابن الأثير: المصدر السابق، ج2، ص118

195 ـ صفوان بن أمية القرشي الجمحي، قُتل أبوه أمية بن خلف يوم بدر كافرا، ولما فتح الرسول صلى الله عليه وسلم مكة هرب صفوان بن أمية إلى جُدَة، فأتى عمير بن وهب بن خلف وهو ابن عم صفوان إلى رسول الله ومعه ابنه وهب، قال: والله ما طالب بهذا إلا نفس نبي، فأسلم وحسن إسلامه وأقام بمكة حتى مات سنة 42هـ. انظر:

- ابن الأثير: أسد الغابة في معرفة الصحابة، ج2، دار ابن حزم، (د ت ط)، ص: 440.

196 ـ ابن هشام: المصدر السابق، ج4، ص: 440.

– **الاقطاع** : ثبت أنَ النبى ρ أقطع جماعة من الصحابة ممن يقوون على الاستثمار بعض الأراضى فلقد أقطع ρالزبير ابن العوام أرضا فيها نخيل. وكذلك أقطع وائل بن حجر وعبد الرحمن بن عوف وعكرمة وثعلبة الخشنى . ولأناس من مزينة وجهينة[197] .

– **الفداء** : يذكر "ابن سعد" أنه لما أُسر نوفل بن الحارث ببدر قال له النبي ρ : <<أفد نسفك برماحك التي بجده>>، قال: أشهد أنك رسول الله ففدى نفسه بها، وكانت ألف رمح وفيها أنه أعان النبي ρ يوم حنين بثلاثة آلاف رمح فقال رسول الله ρ: << كأني أنظر إلى رماحك يا أبا الحارث تقصف في أصلاب المشركين >> [198] . كما ساهم في دخل بيت المال مثلا قد بلغت قيمة فداء أسرى بدر أربعة آلاف درهم[199]، ويبدو أنَ قيمتها قد ارتفعت في الفترات اللاحقة حتى بلغت مائة ألف درهم[200]، وكانت الأموال المتحصلة من هذا المورد تذهب إلى بيت المال بعد أن تخمس وما يبقى يقسم على المقاتلة[201].

– **تركة من لا وارث له**: وهي مال من يموت دون وارث يرثه بقرابة أو نكاح أو ولاء[202]، وملكية هذه الأموال تنتقل إلى بيت المال وتصرف في مصالح المسلمين. وتشير الروايات أن هذا المورد قد برز في وقت مبكر من تاريخ الإسلام[203]، لأن الواقع يفرض وجود مثل هذا المورد؛ ولربما أصبح الخلفاء فيما بعد يعتمدون عليه في سد النقص الذي يعانيه بيت المال[204].

–**غلة دار الضرب**: هو ما يخص لبيت المال من دار الضرب بنسبة واحد بالمائة على ما يضرب من نقود للشعب[205].

–**الأموال المصادرة**: هي من الموارد التي تؤول إلى بيت المال لأنَها حق من حقوقه كأن يكون مالا محتجنا أو مختلسا أو مشكوكا في مصدره، وقد كان عمر بن الخطاب τ أول من وضع نظام المشاطرة والمقاسمة مع عماله. كما ناب العمال عن الخليفة في هذا الأمر. فقد صادر عمرو بن العاص من أحد القبط في مصر اثنين وخمسين إردبا ذهبا مضروبة[206]. أما الموظفون الذين

[197] ـ حسن محمد ماشا عربان: المرجع السابق، ص: 16.
[198] ـ الكتاني: المصدر السابق، ج2، ص:38 .
[199] ـ أبو عبيد: المصدر السابق، ص: 153.
[200] ـ ابن سعد: المصدر السابق، ج5، ص ص: 172-174.
[201] ـ أبو عبيد: المصدر السابق، ص: 162.
[202] ـ القلقشندي: المصدر السابق، ج3، ص: 532
[203] ـ ابن عبد الحكم: المصدر السابق، ص: 178. وانظر:
ـ البيهقي: المصدر السابق، ص: 64.
[204] ـ الدجيلي: المرجع السابق، ص: 111.
[205] ـ الرفاعي: المرجع السابق، ص: 180.
[206] ـ ابن عبد الحكم: المصدر السابق، ص:173.

يختلسون أموال الجبايات ولا يؤدونها للدولة فكانوا عرضة لمصادرة أموالهم كما فعل الحجاج بأموال سليم بن صالح[207] وابن المقفع[208].

-**الغرامات والمخالفات:** كانت شائعة في فترة صدر الإسلام والعهد الأموي، وتأتي كعقوبات على مخالفة ما. فعلى سبيل المثال فقد أغرم عثمان بن عفان **τ** رجلا ثمن كلب عشرين بعيرا[209]، وأغرم علي عامله بعد أن عزله ثلاثين ألف درهم[210]. وفي أعمال التوسعات العمرانية كانت البيوت تهدم وتوضع أثمانها في بيت المال إذا رفض أصحابها حقهم في التعويض عنها[211]، أمَا ما ضبط مع اللصوص من أموال فمرجعها إلى بيت المال إذا لم يُعرف أصحابها[212].

وكان عمر بن الخطاب **τ** يلقي الزيادة في المهور في بيت المال ويقول: << لا تزيدوا في مهر النساء على أربعين أوقية فمن زاد ألقيت الزيادة في بيت المال>>[213]، وكذلك كان يفعل في مال التي تتزوج في عدتها فيوضع في بيت المال[214].

هذه المصادر التي ذكرناها سابقا والتي تجبى منها الأموال، تعتبر دخلا شرعيا لبيت المال وقد اعتمد عليها المسلمون اعتمادا كبيرا جباية وإنفاقا، وخاصة أنّ الشرع نص عليها. ولكن بالرغم من تعدد هذه المصادر المشروعة؛ إلا أنَ حاجات الدولة الملحّة والكثيرة، مع طمع بعض جباة الأموال، أدى إلى فرض مصادر أخرى تُجبى منها الأموال مع عدم مشروعيتها، وهذا ما سنتعرض له فيما سيأتي.

- المصادر غير الشرعية:

بينما بالنسبة للمصادر غير الشرعية والتي تجبى منها الموال، نجد الضرائب غير الشرعية التي كانت تؤخذ طيلة الفترة الأموية؛ وتتلخص هذه الضرائب في أثمان الصحف وأجور الفيوج والبيوت ودراهم النكاح وخراج من يسلم من أهل الذمة وغيرها. أما إذا انتقلنا إلى الفترة العباسية نجد أنَ "أبا يوسف" أورد في كتابه الخراج الضرائب التي كانت تؤول إلى بيت المال بطريقة غير

---

[207] ـ أبو الفرج علي (الأصفهاني): الأغاني، تحقيق عبد الأمير علي مهنا وسمير جابر، ج6، دار الفكر، بيروت ، لبنان، (دت ط)، ص: 76.

[208] ـ أبو الفرج محمد(ابن النديم): الفهرست، تحقيق يوسف علي الطويل، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1996، ص: 190.

[209] ـ البطاينة: المرجع السابق، ص: 110.

[210] ـ اليعقوبي: المصدر السابق، ج2، ص: 204.

[211] ـ المصدر نفسه، ج2، ص: 164.

[212] ـ أبو يوسف: المصدر السابق، ص ص: 173-174.

[213] ـ أبو عبد الله(الزبير بن بكار): الأخبار الموفقيات، تحقيق سامي مكي العاني، ط2، عالم الكتب، بيروت، لبنان، 1996، ص 507.

[214] ـ الصنعاني: المصدر السابق، ص: 211.

شرعية والتي طلب من الشعب الامتناع عن تأديتها، مما يدل على أنّ بعض جباة الأموال كانوا يفرضونها على الناس.

فقد ذكر"أبو يوسف":<< أنّه لا يطلب من دافعي الخراج إطعام جامعي الضرائب أو دفع أجور الكيل، ولا إضافات في كمية الضريبة في السنين الخصبة، ولا أجور الحمل، أو أثمان القراطيس التي تسجل فيها الواردات وتعليمات الحكومة، ولا أجور المراسلات، ولا أجور الأشخاص الذين ينتقلون بين مركز الولاية و المناطق النائية>>[215]. وهذا يعني أنّ المكلفين بدفع الخراج أو ما عليهم من أموال، ليسوا معنيين بدفع الأموال إلى الجباة وجامعي الضرائب ماعدا المقدار المفروض عليهم شرعا؛ مهما كانت الظروف.

كما أنّ "أبا يوسف" حثَ الناس على عدم السكوت أمام ظلم جامعي الضرائب وسوء معاملتهم، وذكر أمثلة عن جباة أوقفوا الفلاحين أياما في الشمس على أبوابهم بانتظار دورهم في الدفع، أو ضربوا الفلاحين بقسوة[216]، وغيرها من الأمثلة عن ظلم الجباة.

وكانت الضرائب والمكوس ذات الطبيعة غير المنصوص عنها شرعا موجودة مع أنَها تنوعت مع الزمان وفي المكان، ونذكر بعضا منها مثل: ضرائب العبور أي ما يفرض على طول الطرق في المراصد، وعند البوابات (قبالة)، وضرائب الصفقات التجارية عندما تباع البضائع أو يتم تحويلها وتدعى(مغارم، رسوم، إتاوة، مكوس)[217] . وبالرغم من عدم مشروعية هذه الضرائب إلا أنّ "ابن خلدون" يعتقد بأنَها ميزة لا مفر منها لتطور الدولة ، ويضيف أنّه كلما كبرت السلالات زادت حاجاتها ومتطلباتها، ولذلك فإنّ الوالي يبتدع أنواعا جديدة من الضرائب[218] لسد هذه الحاجات ولا يبالي إن كانت هذه الضرائب عادلة أو مجحفة بحق الرعية.

وكذلك يكون فرض الضرائب أمرا غير مشروع، حينما لا توجد حاجة عامة للدولة، أو كانت موارد بيت المال الشرعية كافية لتغطية النفقات العامة الضرورية، أو كانت بعض النفقات العامة تصرف في أوجه غير مشروعة كمشاريع الفساد ومجالس اللهو. وكذلك حين تنعدم العدالة في فرض الضرائب وتقديرها و تحصيلها وصرفها[219]، يصبح فرضها غير مشروع. وهذا يعني أنّه لا يجب أن يكون هناك تمييز بين الرعايا المفروض عليهم الضرائب؛ سواء أكانوا أغنياء أو

---

215 ـ أبو يوسف:المصدر السابق، ص 182.

216 ـ المصدر نفسه، ص 183.

217 ـ أوليفيا ريمي كونستبل :التجارة والتجار في الأندلس ،ط1، تعريب فيصل عبد الله، مكتبة العبيكان،2002،ص202.

218 ـ عبد الرحمن بن محمد (ابن خلدون): مقدمة ابن خلدون، دار الجيل، بيروت، (د ت ط)، ص: 92.

219 ـ جمال لعمارة: النظام المالي في الإسلام، المؤسسة الجزائرية للطباعة،1996، ص:51.

متوسطي الدخل والأملاك، في حين تعامل الطبقة الفقيرة معاملة خاصة. كما يجب أن تكون هناك عدالة في توزيع الأموال المجباة؛ حسب الحاجة وحسب الظروف، وإن انعدمت هذه العدالة في الجباية والإنفاق؛ أصبح فرض الضرائب غير مشروع.

ثالثا: نفقات بيت المال :

01)–العطاء لعموم المسلمين:

والعطاء << هو مقدار مقرر من المال سنويا كانت الدولة الإسلامية تدفعه للمسلمين ليسد حاجات معيشتهم>>[220]، ويعتمدون بالدرجة الأولى على الوضع المالي للدولة ومقدار مواردها[221]، فلما كانت هذه الموارد محدودة وغير ثابتة في أوَل الأمر أصبح ما يعطى للأفراد غير ثابت أيضا[222].

وكان الرسولρ << إذا أتاه مال الفيء قسمه في يومه، فأعطى الآهل حظين وأعطى الأعزب حظا واحدا>>[223]، وعن طريقة توزيع الأعطيات في عهد أبي بكرالصديقτ يذكر "ابن سعد" << أنه كان يقسمها على الناس نفرا نفرا فيصيب كل مائة إنسان كذا وكذا>>[224]، وأنه كان يعطي كل ما في بيت المال حتى لا يبقى فيه شيء[225].

أما عمر بن الخطابτ فقد سن العطاءات السنوية للمسلمين. بالإضافة إلى هذه الأعطيات التي كانت تصرف للمقاتلة من بيت مال المسلمين؛ فقد كان يصرف لهم أموال إضافية من نوع آخر تسمى المعاون وهي عبارة عن زيادات يفرضها لهم الخلفاء زيادة عن العطاء والرزق المحدد لهم أصلا. وقد وجدت هذه المعاون منذ أيام عمر بن الخطابτ ؛ حيث كانت تصرف لهم كل سنة[226].

---

[220] ـ أبو يوسف: المصدر السابق، ص: 86.

[221] ـ صالح أحمد العلي: العطاء في الحجاز تطور تنظيمه في العصور الإسلامية الأولى، ج2، مكتب التربية العربي لدول الخليج، أبو ظبي، الإمارات، 1984، ص:379.

[222] ـ المرجع نفسه، ص: 379. وانظر:
ـ الدجيلي: المرجع السابق، ص: 116.

[223] ـ أبو عبيد: المصدر السابق، ص: 308. وانظر أيضا:
ـ أبو داود: المصدر السابق، ج3، ص: 136.

[224] ـ ابن سعد: المصدر السابق، ج3، ص: 114.

[225] ـ المصدر نفسه، ج13،ص: 113.

[226] ـ الطبري: المصدر السابق، ج2، ص: 478.

وفي خلافة عثمان بن عفانτ يذكر "الشعبي" أنه << أول خليفة زاد الناس في أعطياتهم مائة عثمان فجرت >>[227]. أما علي بن أبي طالبτ ؛كان كلما جاءه مال وزعه في الناس، فأعطى في سنة واحدة أربع مرات وقال: << إني لست لكم بخازن>>[228]. وإذا انتقلنا إلى الفترة الأموية وجدنا أنَ أقل عطاء يفرض ثلاثمائة درهم[229]، كما كانت الزيادة في العطاء سمة خلفاء بني أمية فيقول "الجوهري": << كان الخليفة من بني أمية إذا مات وقام آخر زاد في أرزاقهم عشرة دراهم>>[230].

أما بالنسبة للفئات المعنية كذلك بالعطاء؛ نجد النساء وبالتحديد زوجات الرسولρ ، فقد فرض عمر بن الخطاب لعائشة اثني عشر ألف درهم[231]. كما شمل العطاء النساء الأخريات حيث يذكر " الطبري" أنَ عمر بن الخطاب << جعل نساء أهل بدر في خمسمائة ونساء من بعدهم إلى الحديبية في أربعمائة ونساء من بعد ذلك إلى الأيام ثلاثمائة >>[232]. وشمل أيضا العطاء الأولاد والذرية، فقد فرض عمر للأولاد عند فطامهم ولكنَه سرعان ما عاد عن ذلك وفرض لهم لحظة ولادتهم مائة درهم[233].

وشمل العطاء أيضا الموالي، حيث أنَ عمر بن الخطاب فرض للموالي الذين شاركوا في وقعة بدر نفس المقدار الذي فرضه للمهاجرين والأنصار وهو أربعة آلاف دينار على أقل تقدير[234]. وكذلك القراء كانوا معنيين بالعطاء؛ ويقصد بهم الذين يقرؤون القرآن ويرتلونه ويعلمونه للناس، والظاهر أنَ نشأتهم مرتبطة بأبي موسى الأشعري الذي أوفد على الخليفة عمر بن الخطابτ سبعة من قراء البصرة << فلما قدموا عليه فرض لهم ألفين ألفين>>[235]،

---

[227] ـ الطبري: المصدر السابق، ج2، ص: 519.
[228] ـ ابن عساكر: المصدر السابق، ج42، ص: 477.
[229] ـ الطبري: المصدر السابق، ج2، ص: 504.
[230] ـ إسماعيل بن حماد (الجوهري): الصحاح، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، ج2، ط2، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، 1979، ص: 763.
[231] ـ البلاذري: فتوح البلدان، ص: 437. وانظر أيضا:
ـ الماوردي: المصدر السابق، ص: 251.
[232] ـ الطبري: المصدر السابق، ج2، ص: 452.
[233] ـ البلاذري: فتوح البلدان، ص: 438.
[234] ـ أبو عبيد: المصدر السابق، ص: 299.
[235] ـ المصدر نفسه، ج7، ص: 63.

أما العبيد فإنَ "الشافعي" يذكر << أنَ أبا بكر كان يسوي بين الحر والعبد >>[236]، وقد أمر عمر للعبيد الأرزاق بجريبين جريبين[237]، وهناك نصوص عديدة تؤكد عدم إدخال عمر بن الخطابτ العبيد في العطاء[238]. أما اللقطاء فقد أدخلهم في العطاء فقد << كان إذا أتي باللقيط فرض له مائة درهم وفرض له رزقا يأخذه وليه كل شهر... وكان يوصي بهم ويجعل رضاعهم ونفقتهم من بيت المال>>[239].

أمَا أوان دفع العطاء وتوزيعه فقد كان يتم حسب السنة الهجرية، وكان يصرف في أيام عمر بن الخطابτ في بداية شهر محرم. وبما أنَ العطاء والأرزاق تعتمد على موعد الجباية فمن المتوقع أن يرتبط توزيع العطاء فيما بعد موعد الجباية من كل سنة[240]. كما كان العطاء يتوقف على الوقت الذي تستوفى فيه موارد بيت المال؛ فإذا كانت تستوفى << في وقت واحد من السنة جعل العطاء في رأس كل سنة، وإذا كانت تستوفى في وقتين جعل العطاء في كل سنة مرتين، وإن كانت تستوفى في كل شهر جعل العطاء كل شهر ليكون مصروفا إليهم عند وصوله، فلا يحبس عنهم إذا اجتمع، ولا يطالبون به إذا تأخر>>[241].

02)- الأرزاق:

تعرف المعاجم اللغوية الأرزاق بعدة معان منها:الأطماع[242] والصكوك[243] ، و تختلف الأرزاق عن الأعطيات؛ حسب قول "السرخسي" : << الرزق اسم لما يخرج للجند من بيت المال عند رأس كل شهر والعطاء اسم لما يخرج له في السنة مرة أو مرتين>> [244]. ومما سبق يتضح لنا أنَ الأرزاق والأعطيات يتم صرفها من بيت المال، وأنَ مواعيد صرف الأرزاق يتم شهريا بخلاف مواعيد صرف الأعطيات التي تكون إما مرة أو مرتين في السنة.

[236] ـ الشافعي: اختلاف الحديث، تحقيق عامر أحمد حيدر، ج1، ط1، مؤسسة الكتب الثقافية- بيروت، لبنان، 1985، صك505.
[237] ـ ابن سعد: المصدر السابق، ج6، ص: 439.
[238] ـ المصدر نفسه، ج3، ص: 159.
[239] ـ المصدر نفسه، ج3، ص ص: 158-159.
[240] ـ جودة جمال: العرب والأرض في العراق في صدر الإسلام، رسالة ماجستير، إشراف الدكتور عبد العزيز الدوري، الجامعة الأردنية، 1977، ص: 226.
[241] ـ أبو يعلى: المصدر السابق، ص: 272.
[242] ـ الجوهري: المصدر السابق، ج4، ص: 1481.
[243] ـ ابن منظور: المصدر السابق، ج7، (مادة صك).
[244] ـ السرخسي: المصدر السابق، ص: 14.

أمَا بخصوص مقادير الأرزاق للمسلمين؛ فقد جاء على أساس ما يكفي الواحد من المؤونة في الشهر؛ وكان عمر بن الخطابτ يخصص رزقا محددا لكل عائلة في الشهر، وهذا ما ذ كره "الطبري" في حوادثه سنة (15هـ/636 م) << نفرض لكل إنسان منهم ولعياله جريبين في الشهر>>[245]. غير أنَ المقدار الذي كان يوزع على الناس لم يبق ثابتا، فإنَ عثمان لمَا ولي الخلافة<< وسع عليهم في القوت والكسوة >>[246]. ومواعيد صرف هذه الأرزاق؛ كانت تتم شهريا طيلة فترة صدر الإسلام والدولة الأموية[247]، كما كانت تصرف في مطلع الشهر الهجري وهذا ما أكده "البلاذري" << ...ولا رأينا الهلال إلا مضينا إلى دار الرزق فأخذنا الأرزاق لعيالاتنا >>[248].

03)–الرواتب:

أ)– رواتب الحكام:

وأهم هذه الرواتب ما كان يأخذه الخلفاء من بيت المال؛ حيث << تجب للإمام نفقته من بيت المال قدر ما يغنيه يفرض له ذلك >>[249].

وكانت الأموال تنفق على المباني والدور الحكومية من بيت المال كدار الإمارة ودار الرزق وغيرها، ولما تقدمت الحضارة شيد بعض الأغنياء لهم قصورا ضخمة كمعاوية بن أبي سفيان[250].

ب)– رواتب وأجور موظفي الدولة:

كان الولاة والعمال يتلقون رواتب شهرية منتظمة؛ فقد استعمل الرسولρ على المناطق التي فتحها عمالا وحدد لهم أجرا لقاء عملهم[251]. ومنذ عهد عمر بن الخطاب تم تنظيم ديوان الخراج وأصبح له عمال يتقاضون رزقا على أعمالهم. وكان لعمال الصدقات راتب وأجر على عملهم من مال الصدقة بحسب ما نصَت عليه آية الصدقات في القرآن الكريم[252]. كما كان عمال الأسواق يأخذون أجورا يومية من بيت المال لقاء عملهم[253]، أما موظفو الدواوين من الكتاب وغيرهم فقد

---

245 ـ الطبري: المصدر السابق، ج2، ص: 170.

246 ـ ابن سعد : المصدر السابق،ج3، ص: 158.

247 ـ أبو يوسف: المصدر السابق، 107. وانظر أيضا:

ـ علاء الدين علي (المتقي الهندي): كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، ج4، ط5، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1985، ص: 576.

248 ـ البلاذري: أنساب الأشراف، ج5، ص: 227.

249 ـ شمس الدين محمد (السرخسي): المبسوط، ج3، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1993، ص: 19.

250 ـ اليعقوبي: مشاكلة الناس لزمانهم، تحقيق وليم ملورد، دار الكتاب الجديد، بيروت، لبنان،(د ت ط)، ص:16.

251 ـ أبو داود: المصدر السابق، ج3، ص: 134.

252 ـ سورة التوبة، الآية: 60. انظر: ابن قدامة: المغني، ج7، ص: 319.

253 ـ العمري: النفقات الإدارية ، ص: 334. نقلا عن عدوان: المرجع السابق، ص: 236.

خصصت لهم الدولة كذلك مرتبات منتظمة. كما كان القضاة يتلقون رواتبهم من بيت المال طيلة الفترة الراشدة[254] والدولة الأموية[255]، وكان المؤذنون والمعلمون والأئمة والفقهاء والقراء يتلقون رواتبهم في العهد الراشدي والأموي[256].

ج)- رواتب الجند:

في عهد الرسولρ لم يُفرض للجند راتبا معينا بل يقتسمون أربعة أخماس الغنيمة[257]. ولكن منذ عهد عمر بن الخطابτ أصبح يشرف على رواتب الجند ديوان الجند، الذي كانت تحفظ فيه أسماء المقاتلين وأوصافهم وأنسابهم ومقدار أعطياتهم. وفي العصر الأموي زاد معاوية بن أبي سفيان في أعطيات الجنود بسبب تحسن الأحوال الاقتصادية[258].

04)- الإنفاق على العمران:

أ)- عمران المساجد:

شغل بناء المساجد أو إعادة توسعتها حيزا من نفقات بيت المال، فتم تجديد سقف المسجد النبوي بالمدينة وسواريه في خلافة أبي بكر الصديقτ[259] ، فقد جرت عدة توسعات للمسجد الحرام في كل من عهد عمر بن الخطابτ[260] وعثمان بن عفانτ[261]، وكان في كل مرة يتم هدم الدور المحيطة بالمسجد وتعويض أصحابها عن أثمانها من بيت المال[262].

كما بُنيت المساجد في الأمصار الجديدة في خلافة عمر بن الخطاب كمسجد الكوفة، والمسجد الجامع بالبصرة، والمسجد الجامع بالفسطاط، فكانت مساجدا عظيمة لصلاة المسلمين وتعارفهم وتدارسهم العلم وقضائهم وتلقيهم أوامر الخليفة والولاة[263].

---

[254] ـ أبويوسف: المصدر السابق، ص: 187.
[255] ـ ابن عساكر: المصدر السابق، ج1، ص: 253.
[256] ـ المصدر نفسه ونفس الصفحة، وانظر أيضا:
ـ الذهبي: سير أعلام النبلاء، تحقيق شعيب الأرناؤوط ومحمد نعيم العرقسوسي،ج4، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1413هـ ، ص: 348.
[257] ـ أبو يوسف: المصدر السابق، ص: 18.
[258] ـ الصلابي: الدولة الأموية، ص: 331.
[259] ـ أكرم ضياء العمري: عصر الخلافة الراشدة (محاولة لنقد الرواية التاريخية وفق منهج المحدثين، مكتبة العبيكان، (د ت ط)، ص: 246.
[260] ـ الطبري: المصدر السابق، ج2، ص: 492.
[261] ـ المصدر نفسه، ج2، ص: 595.
[262] ـ المصدر نفسه، ج2، ص: 492- 495.
[263] أكرم ضياء العمري: المرجع السابق، ص: 248.

كما اهتم الأمويون أيضا ببناء المساجد، وفي هذا يقول " ابن الفقيه": << وبنى زياد سبعة مساجد فلم يضف إليه شيء منها>>[264]، غير أنَه لم يشتهر أحد من خلفاء بني أمية ببناء المساجد كما اشتهر الوليد بن عبد الملك بسبب وفرة الأموال في زمنه [265]؛ والدليل على ذلك أنَ عمال الوليد كتبوا إليه << إن بيوت الأموال قد ضاقت من مال الخمس، فكتب إليهم أن ابنوا المساجد، فأول مسجد بُني بفسطاط مصر>>[266].

ب)- بناء المدن:

أنشئت المدن في البلاد المفتوحة منذ فترة مبكرة من تاريخ الدولة الإسلامية كالبصرة والكوفة في العراق، والفسطاط في مصر، واستمر بناء المدن طيلة القرن الهجري الأول[267]. وزادت نفقات بيت المال بسبب التوسع في بناء المدن خلال العصر الأموي[268].

ج)- الإنفاق على حفر الأنهار و إقامة السدود و المنشآت الأخرى:

- بناء سدين حول مقام سيدنا إبراهيم بمكة عهد عمر بن الخطاب**τ**[269].

- حفر الأنهار منذ عهد عثمان بن عفان**τ** << فحفر الأنهار وشيد الدور و بنى القصور>>[270].

ولم يقتصر الأمر على حفر الأنهار بل إنَ القناة التي كانت تربط بين نهر النيل والبحر الأحمر قد كلفت عمرو بن العاص نفقات كثيرة من أجل إعادة فتحها. وكانت الدولة تجعل ذلك كله من بيت المال[271].

- بناء سجن بمكة وآخر بالكوفة عهد عمر بن الخطاب**τ**[272].

- وكانت الأموال تصرف من بيت المال على بناء الحصون[273] والمستشفيات، حيث يعتبر الوليد بن عبد الملك أول من بنى المارستان[274] وذلك سنة ثمانية وثمانين للهجرة، وقد جعل فيه الأطباء وأجرى فيها الإنفاق[275].

---

264 ـ أبو عبد الله أحمد (ابن الفقيه): كتاب البلدان، تحقيق يوسف الهادي، ط1، عالم الكتب، بيروت، لبنان، 1996، ص: 234.

265 ـ اليعقوبي: مشاكلة الناس لزمانهم، ص: 19.

266 ـ ابن عبد الحكم: المصدر السابق، ص: 237.

267 ـ أكرم ضياء العمري: المرجع السابق، ص: 248.

268 ـ للمزيد من التفاصيل حول بناء المدن خلال العصر الأموي انظر:

- الصلابي: الدولة الأموية، ص: 330. وما بعدها.

269 ـ البلاذري: أنساب الأشراف، ص: 65.

270 ـ اليعقوبي: مشاكلة الناس لزمانهم، ص ص: 16-17.

271 ـ أبو يوسف: المصدر السابق، ص ص: 109-110.

272 ـ أكرم ضياء العمري: المرجع السابق، ص: 251.

273 ـ ابن عبد الحكم: المصدر السابق، ص: 232.

274 ـ الكتاني: المصدر السابق، ج1، ص: 350.

275 ـ المصدر نفسه، ج1، ص: 350.

05)- نفقات الجهاد والتكاليف الحربية:

كان يُنفق من بيت المال على الاحتياجات العسكرية و الحربية، فكان الرَسولρ ؛ ينفق ما تبقى من فضول أمواله التي أحرزها من اليهود في الكراء والسلاح عدة في سبيل الله[276]. وكان سعد بن زيد بن مالك الأنصاري قد بعثه النبيρ بسبايا من بني قريضة فاشترى بها خيلا وسلاحا[277]. واستمر أبو بكر الصديق على هذا النهج فكان يشتري الإبل والخيل والسلاح[278].

ولما زادت توسعات الدولة الإسلامية عهد عمر بن الخطاب τ ومن بعده، زادت النفقات الحربية من بيت المال، و كان جزء من هذه النفقات يسد مما يحصل عليه المقاتلون في المعارك من الغنائم؛ التي توزع أربعة أخماسها على المقاتلة بالتساوي بحيث يصيب الراجل سهم والفارس سهمان[279]. وكان يطلب من كل مقاتل تجهيز نفسه بالسلاح والاستعداد للنفير، أمَا الخمس الباقي من الغنيمة فيعزل لبيت المال ليصرف على إعداد الحملات في المستقبل أو ليرسل إلى المدينة[280]. ويشير "السرخسي" أنَ الغازي كان يجهز << من بيت المال إن لم يكن له مال فإن مال بيت المال معد لذلك>>[281]. وكان يصرف من بيت المال في تحصين الثغور[282]، كما كان إعداد الحملات وتجهيز الجيوش تتطلب في العهد الأموي نفقات ضخمة، فعلى سبيل المثال أنفق الحجاج بن يوسف الثقفي سبعة ملايين درهم عندما فتح الهند[283].

06)- نفقات التضامن الاجتماعي:

كفدية أسرى المسلمين وقضاء ديون المدينين وإعالة من لا عائل له وتزويج من لا يستطيع الزواج، وكل ذلك من بيت المال، ومن الأمثلة على ذلك: قال الرسولρ : << أنا أولى بكل مؤمن من نفسه فمن ترك دينا فعليَ قضاؤه ومن ترك مالا فلورثته >>[284]. واستمر الخلفاء الراشدون في سياسة قضاء دين المدينين من بيت المال، وكذلك الأمر في العصر الأموي فقد قضى معاوية بن أبي سفيان عن الحسن بن علي مبلغا قدره مئة ألف دينار[285]، وقضى عن عائشة رضي الله عنها

---

[276] ـ يحيى بن آدم: المصدر السابق، ص ص: 35-36.
[277] ـ ابن حجر: المصدر السابق، ج3، ط1، ص: 62.
[278] ـ السيوطي: المصدر السابق، ص: 79.
[279] ـ أبو يوسف: المصدر السابق، ص: 18.
[280] ـ العلي: التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية، ص: 125.
[281] ـ السرخسي: المصدر السابق، ج10، ص: 20.
[282] ـ أبو يوسف: المصدر السابق، ص: 25.
[283] ـ ياقوت الحموي: معجم البلدان،ج5، ط2، دار صادر، بيروت، لبنان، 1995، ص: 35.
[284] ـ أبو داود: سنن، ج5، ص: 231.
[285] ـ البلاذري: أنساب الأشراف، ج5، ص: 110.

ثمانية عشر ألف دينار[286]. وكان عمر بن عبد العزيز يوصي عماله فيقول: << انظر كل من أدان في غير سفه ولا سرف فاقض عنه >>[287].

وكان يقضى من بيت المال الديات إن تعذر قضاؤها ممن تحملوها، فورد عن قبيصة ابن المخارق الهلالي أنَه قال: << أتيت رسول الله في حمالة، فقال: أقم حتى تأتينا الصدقة، فإما أن نعينك عليها وإما أن نحملها عنك >>[288]. وقد ودى عمر بن الخطاب τ رجلا قضى في الطواف حول الكعبة من بيت المال[289]، وودى عثمان بن عفان الهرمزان وجفينة من بيت المال[290]، وكذلك فعل علي بن أبي طالبτ حيث جعل دية رجل قُتل في المسجد في الزحام من بيت المال[291]. وكانτ يرى أنَ دية من يموت في حد من حدود الله على بيت المال[292].

ومن الأمثلة عن فك أسرى المسلمين وافتدائهم من بيت المال، ما ذكره "القرطبي" بقوله: << ويجب فك الأسارى من بيت المال>>[293]، وكان عمر بن عبد العزيز كثيرا ما يخرج الأموال من أجل هذه الغاية[294].

وكذلك كان يُنفق من بيت المال على الفقراء والمساكين وأبناء السبيل، وكذلك الحال في حالات القحط والجفاف، ومثالنا على ذلك أنَ عثمان بن عفان τ أمر بوضع الطعام في المسجد في رمضان لإشباع المتعبدين وأبناء السبيل[295]. وفي العهد الأموي كانت تقضى حوائج الناس من بيت المال، فعلى سبيل المثال حدث قحط وغلاء شديدان أيام عمر بن عبد العزيز فأمر أن تقضى حوائج الناس من بيت المال، كما كان الوليد بن عبد الملك أول من أجرى على العميان والمساكين والمجذومين الأرزاق[296] وأقر لكل إنسان منهم بخادم[297].

[286] ـ أبو الفدا (ابن كثير): البداية النهاية، ج8، ط2،مكتبة المعارف، لبنان، 1990، ص: 145.
[287] ـ أبو عبيد: المصدر السابق، ص: 320.
[288] ـ المصدر نفسه، ص: 294.
[289] ـ أبو الحسن علي (ابن الجعد): مسند، رواية وجمع البغوي، تحقيق عامر أحمد حيدر، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1996، ص: 49.
[290] ـ ابن عساكر: المصدر السابق، ج38، ص: 65.
[291] ـ الصنعاني: المصدر السابق، ص: 51.
[292] ـ البيهقي: السنن الكبرى، ج6، ص: 123.
[293] ـ القرطبي: تفسير، ج2، ص: 23، نقلا عن عدوان: المرجع السابق، ص: 250.
[294] ـ أبو عبيد: المصدر السابق، ص: 169. وانظر أيضا:
ـ أبو نعيم أحمد (الأصبهاني): حلية الأولياء وطبقة الأصفياء، ج5، دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان، (دت ط)، ص:312.
[295] ـ المصدر نفسه،ج1، ص: 176.
[296] ـ محمد بن علي (ابن طباطبا): الفخري في الآداب السلطانية والدول الإسلامية، دار صادر، بيروت، لبنان، (د ت ط)، ص:127.
[297] ـ الطبري: المصدر السابق، ج4، ص: 226.

وإضافة إلى النفقات السابقة هناك نفقات ثانوية كان يتحملها بيت المال لا يسعنا المجال للخوض في تفاصيلها، لأنَ ما ذكرناه سابقا من أمثلة حول نفقات بيت المال نعتقد أنَه كاف لإعطاء صورة كافية لدى القارئ.

خلاصة الفصل الأول:

نلخص ما بحثناه في الفصل الأول أنَ بيت المال مصطلح إسلامي أُطلق على المؤسسة التي أدارت الشؤون المالية، وقد تولت هذه المؤسسة عملية تنظيم الواردات وضبط النفقات، بالإضافة إلى قيامها بوظائف أخرى.

أما عن تطور بيت المال؛ وجدنا أنَ الرسولρ قد حدد المعالم الرئيسية لبيت المال ومهامه من خلال دعمه بالأفكار والتوجيهات، ومع ذلك فلم تستخدم المصادر تسمية بيت المال في عهده؛ بل إنَ بعضها يجزم بعدم وجود بيت للمال زمن الرسولρ . أمَا في عهد أبي بكر الصديقτ وجدنا أنَ بيت المال كان مجرد منشأة موضوعة لخزن الأموال وحفظها؛ ولم تكن تحتاج إلى حراسة بل إنَ قفلا كان كفيلا بحمايته. وهذه المنشأة بدأت تتطور منذ عهد عمر بن الخطابτ إلى مؤسسة مالية ضخمة؛ حيث أصبح لهذه المؤسسة أمناء وموظفون ومستوفون، وتشرف على العديد من الدواوين المالية ذات العلاقة ببيت المال كدواوين الخراج والعطاء (الجند) والنفقات.

وعن إدارة بيت المال؛ وجدنا أنَه منذ عهد الرسولρ أُتَبعت إدارة مالية حكيمة، وتطورت هذه الإدارة أكثر في عهد الخلفاء الراشدين ثم في العهد الأموي، حيث اهتم بإدارة بيت المال عدة موظفين على رأسهم صاحب بيت المال الذي يعاونه الكثير من الموظفين منهم ناظر بيت المال؛ كاتب بيت المال؛ شاهد بيت المال؛ المستوفي، الصرفي؛ عامل بيت المال؛ الوزان؛ النقاد؛ وبفضل هؤلاء الموظفين انتظمت وظائف بيت المال جباية وإنفاقا .

أما عن الرقابة المالية، فقد أشارت دراستنا إلى وجود أنماط متعددة من الرقابة المالية على مال الأمة، ولم يكن المسلمون يتهاونون في مجال محاسبة القائمين على أموالهم. كما وجدنا أنَ

قواعد المحاسبة والرقابة المالية على المال العام قد وضعها الرسول ρ ، حيث حاسب عمَاله على الواردات والنفقات، كما نهى عن التفريط في المال العام أو استغلاله لأغراض شخصية، ونهى عن الخيانة، كما اشترط العدل والصلاح لبقاء العامل على عمله، ووضع وسائل للرقابة المالية مثل وظيفة المستوفي، وسار الخلفاء الراشدون على خطى الرسول ρ في سياسة المحاسبة والرقابة المالية. وتطورت أساليب وصور الرقابة المالية في العهد الأموي ومن بعده العباسي.

بينما بالنسبة للموارد التي كانت تصب في بيت المال؛ فقد وجدناها على ثلاثة أصناف فالصنف الأول منها هو مال الفيء وهو الذي كان أساسه من المشركين كالخراج والجزية والعشور وأخماس المعادن والغنائم و الرَكاز. أمَا الصنف الثاني هو مال الصدقات وهو الذي كان أساسه من المسلمين كأموال الزكاة والعشر، هذا إلى جانب بعض الموارد الثانوية .

وشملت نفقات بيت المال الأعطيات التي شكلت أهم أبواب الصرف خاصة في العهود الأولى لدولة الخلافة، بالإضافة إلى الأرزاق التي تتسم بطابعها العيني بخلاف الأعطيات ذات الطابع النقدي. ومن أوجه الصرف والإنفاق أيضا وجدنا رواتب الجند و الموظفين، والإنفاق على المنشآت العمرانية كبناء المدن وحفر الآبار وبناء السدود والمساجد والمستشفيات وغيرها؛ أو الإنفاق على شؤون الحرب أو الخدمات العامة والإنفاق على الفئات الاجتماعية الهشة من أجل تحقيق التكافل الاجتماعي .

الفصل الثاني: الظروف العامة لدولة الأدارسة والمرابطين والموحدين

أولا: قيام دولة الأدارسة وسيرها

ثانيا: قيام دولة المرابطين وسيرها

ثالثا: قيام دولة الموحدين وسيرها

تمهيد:

من أجل نظرة شاملة حول الموضوع نفتتحه بفصل حول الظروف العامة لدولة الأدارسة والمرابطين والموحدين، حيث نتناول في المبحث الأول قيام دولة الأدارسة وسيرها، وقبل التعرض

لتأسيس دولة الأدارسة نخصص بعض الأسطر للمغرب الأقصى قبيل قيام الدولة ؛ من تسمية وجغرافية واقتصاد و سكان، ذلك أنَ المغرب الأقصى مهد الدول الثلاث التي اخترناها للدراسة، ثم التأسيس والتوسع والقوة الاقتصادية لدولة الأدارسة وأخيرا ضعفها وسقوطها. بينما نخصص المبحث الثاني لقيام دولة المرابطين وسيرها من تأسيس وتوسع وقوة اقتصادية ثم أسباب سقوطها. ونترك المبحث الثالث والأخير لقيام دولة الموحدين وتوسعها، ثم قوتها الاقتصادية وأخيرا سقوطها وانقسامها، لأنَ هذا يمكن أن يفيد في فهم تطور و تنظيم بيت المال عند الأدارسة والمرابطين والموحدين، ذلك أنّ معظم الباحثين يجمعون على صعوبة تتبع المسار التاريخي للتطور الاقتصادي في المغرب الإسلامي عموما خلال العصر الوسيط ، وذلك يرجع بدون شك إلى شح المصادر وورود بعض النصوص في شكل شذرات متفرقة[298]. هذا بالنسبة للتطور الاقتصادي عموما؛ ناهيك عن تنظيم الشؤون المالية لأيّ دولة من دول المغرب الإسلامي.

أولا: قيام دولة الأدارسة وسيرها:

01)- المغرب الأقصى قبيل قيام دولة الأدارسة:

أ)- التسمية:

قبل أن نحدد خريطة المغرب الأقصى؛ نقف قليلا عند مصطلح المغرب الإسلامي الذي اختلف الباحثون في تحديد خريطته وتسمية أقاليمه، ولكن المعروف أنَ المغرب الإسلامي هو المنطقة الواقعة غرب مصر من إقليم طرابلس شرقا إلى المحيط الأطلسي غربا ومن الأندلس شمالا إلى الصحراء الكبرى جنوبا[299] .

ويشمل المغرب الإسلامي ثلاث مناطق طبيعية؛ وهذا التقسيم يرجع إلى قرب وبعد المنطقة عن بلاد الحجاز[300]، المنطقة الأولى عرفت بالمغرب الأدنى وهذه المنطقة أقرب نواحي المغرب إلى الحجاز؛ وتمتد من برقة إلى نفوسة[301]. ويلي هذه المنطقة المغرب الأوسط ويمتد من وهران

---

[298] ـ إبراهيم القادري بوتشيش :إسهامات في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لمدينة مكناس خلال العصر الوسيط ، منشورات عمادة ، جامعة مولاي إسماعيل،المغرب،1997،ص53

[299] ـ ابن القاضي أحمد (المكناسي): جذوة الاقتباس من ذكر من حل من الأعلام مدينة فاس، ج1، دار المنصور للطباعة، الرباط، 1973، ص: 11. وانظر:

ـ علي (الجزنائي): زهرة الآس في بناء مدينة فاس، المطبعة الملكية، الرباط، 1967، ص: 6. و انظر:

ـ عبد الله بن عبد العزيز (البكري): المغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب، مكتبة المثنى، بغداد، (د ت ط)، ص: 1.

ـ أبو بكر أحمد (الهمذاني): مختصر كتاب البلدان، مطبعة بريل، ليدن، (د ت ط)، ص: 9.

[300] ـ السيد عبد العزيز سالم: المغرب الكبير، العصر الإسلامي، دراسة تاريخية وأثرية وعمرانية، الدار القومية للطباعة والنشر، مصر، (د ت ط)، ص: 126.

[301] ـ الجزنائي: المصدر السابق، ص: 6.

غربا إلى حدود مملكة بجاية شرقا[302]، وأطلق "ابن عذارى" اسم بلاد الزاب على هذه المنطقة؛ وذكر أنها تمتد من طرابلس شرقا إلى مدينة تيهرت[303].

أمَا المنطقة الثالثة فهي المغرب الأقصى أبعد أجزاء المغرب عن الحجاز[304]؛ وفيه أسس الأدارسة دولتهم ومن بعدهم المرابطين ثم الموحدين، ويمتد من البحر المتوسط شمالا إلى جبال درن جنوبا[305]؛ ومن وادي نهر ملوية وممر تازا شرقا إلى المحيط الأطلسي غربا حتى مدينة آسفي[306].

ب)- جغرافية المغرب الأقصى:

يتميز هذا الإقليم بتنوع تضاريسه ما بين جبال وسهول وصحاري، فجبال غمارة ببلاد الريف التي تمتد حتى فاس[307] تشكل حماية طبيعية لأي كيان سياسي: أما سلاسل جبال فازاز على مسيرة ثلاثين ميلا من فاس فقد اشتهرت بأشجارها الشامخة وطبيعتها الوعرة، وعلى العكس تمتد جبال درن من الجنوب الغربي نحو الشمال حتى تصل إلى طرابلس شرقا وهي منطقة رعوية ومصدر لمعدن النحاس[308].

إلى جانب الجبال تميزت طبيعة المغرب الأقصى بوجود عدد من السهول تشقها الأنهار والوديان أهلتها للعمران وجذب السكان، وخصوصا سهل سايس حيث مدينة فاس عاصمة الأدارسة، كما تتالى السهول على ساحل المحيط كسهل غمارة وسهل تامسنا ثم سهل دكالة الذي يمتد جنوبا حتى وادي تنسيفت. ومعظم هذه السهول تشقها أنهار تصب في المحيط الأطلسي من أهمها واد أم الربيع وواد درعة ونهر ملوية وسبو وأخيرا واد إيجلي في السوس الأقصى[309].

ج)- الحياة الاقتصادية:

302 ـ أبو العباس أحمد (السلاوي): الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى ، تحقيق جعفر الناصري، ج1، مكتبة دار الكتاب ، الدار البيضاء، 1954،ص: 71.

303 ـ ابن عذارى المراكشي: البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، دار الثقافة، بيروت، 1967، ج1، ص: 5.

304 ـ السلاوي: المصدر السابق،ج1، ص: 12.

305 ـ عبد الوهاب ابن منصور: قبائل المغرب، ج1، المطبعة الملكية، الرباط، (د ت ط)، ص: 64.

306 ـ المرجع نفسه، ص: 63. وانظر:

ـ السلاوي: المصدر السابق،ج1، ص: 71.

307 ـ عبد الرحمن (ابن خلدون): العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، لبنان، 1971، ج6، ص: 436.

ـ فاس: مدينة جليلة يشقها نهر كبير ، يقسم المدينة إلى عدوتين ،عدوة القرويين وعدوة الأندلسيين، والمياه تجري بأسواقها وحماماتها، منها إلى سجلماسة مرحلة.انظر:

الشريف الإدريسي: نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، تحقيق محمد حاج صادق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1983م ، ص94.

308 ـ المصدر نفسه، ص: 4.

309 ـ البكري: المصدر السابق، ص: 162.

لقد ساعدت الطبيعة الجغرافية على تنوع وثراء الحياة الاقتصادية الأمر الذي ساعد على قيام دول مستقلة قادرة على البقاء والاستمرار.

فمن الناحية الزراعية اشتهر المغرب الأقصى بإنتاج كافة المحاصيل فضلا عن الفواكه والنخيل والزيتون[310]. وامتدت المراعي سواء في السهول أو على قمم الجبال أو في الصحراء لتشكل ثروة حيوانية هامة[311].

وقامت صناعة أولية نظرا لوفرة المعادن وخاصة الحديد والنحاس في بلاد السوس الأقصى، ونظرا لوفرة الفضة في مناجم درعة وتدغة راجت صناعة الأواني الفضية التي كانت تصدر إلى الخارج[312]. واشتهرت بلاد السوس كذلك بصناعات تحويلية كالسكر[313] ؛ والزيتون وغيرها مما تتطلبه ضرورات الحياة[314].

وبديهي أن تزدهر التجارة الداخلية والخارجية نتيجة أهمية موقع المغرب الأقصى، فقد غمرت الأسواق بالسلع الزراعية والصناعية خاصة في نفيس وأغمات[315]. كما ا ازدهرت التجارة الخارجية مع المشرق ودول المغرب وبلاد الأندلس والسودان[316].

غير أنَ هذه الإمكانيات الاقتصادية أسيء استغلالها قبيل قيام دولة الأدارسة، ويرجع ذلك إلى السياسة الابتزازية الأموية إبان الفتح أو بعده[317]. كما أسهمت ثورات الخوارج في تخريب الإقليم، مما أدى إلى انتشار المجاعات والأوبئة[318].

د)- سكان المغرب الأقصى:

عُرف سكان المغرب الأصليين بالبربر وقد قسموا إلى قسمين بُتر وبرانس[319]. ومن البرانس تفرعت قبيلة أوربة[320] التي استقبلت الإمام إدريس بن عبد الله مؤسس دولة الأدارسة. أما العرب

310 ـ البكري: المصدر السابق، ص: 193.
311 ـ أبو القاسم النصيبي (ابن حوقل): صورة الأرض، ليدن، 1938، ص: 84.
312 ـ عبد الكريم بيصعين: الصراع الفاطمي الأندلسي في المغرب الأقصى، رسالة ماجستير، ص: 60.
313 ـ البكري: المصدر السابق، ص: 161.
314 ـ ابن خلدون: المقدمة، دار الجيل، بيروت، (د ت ط)، ص: 313.
315 ـ البكري: المصدر السابق، ص: 152.
316 ـ المصدر نفسه، ص: 159.
317 ـ ابن عذارى :المصدر السابق،ج1، ص83.
318 ـ محمود إسماعيل: ثورات الخوارج في المغرب، القاهرة، 1986، ص ص: 272-273.

فقد وفدوا إلى الإقليم بعد الفتح واستقروا في بلاد الهبط ومدن البصرة وأغمات ونفيس، وقد نجحت بعض القبائل في تأسيس دولة في نكور سنة 92هـ، وإذا كان الوجود الإسلامي المستقر في المغرب الأقصى ساعد على تعريب البربر فقد أدى إلى إثارة الصراعات بين العرب قيسية ويمنية معا؛ وبين العرب والبربر[321].

أما الفرس فقد وفدوا إلى الإقليم إبَان حركة الفتوح. أما العناصر الأندلسية وفدت إلى المغرب الأقصى لأسباب سياسية واقتصادية واستقرت في الجهات الشمالية[322]، وبالمثل وفدت من الأندلس عناصر صقلبية، وكثيرا ما تفجر الصراع بين هذه العناصر وبين سكان البلاد من البربر[323].

و اليهود وفدوا إلى المغرب الأقصى منذ وقت مبكر[324]، وهيمنوا على النشاط المالي فضلا عن التعدين[325]. ومن الصحراء وفدت عناصر سودانية استقرت في السوس الأقصى وأغمات وواحة تافيللت[326]. وقد أدَى هذا التباين الطبقي إلى صراعات مهدت لنجاح الدعوة الإدريسية الزيدية التي تبنت العدالة الاجتماعية.

أما عن المذاهب التي وجدت في المغرب الأقصى خلال القرن الثاني للهجرة فكان المذهب الخارجي الصفري[327] أكثرها انتشارا؛ وليس أدل على سيادته من أنَ دولتي المدراريين والبورغواطيين تأسستا انطلاقا من إيديولوجية صفرية؛ كما وجدت إمارات صفرية صغرى بالمغرب الأقصى[328]. وانتشر مذهب المعتزلة بين قبائل أوربة وزناتة [329]، كما وجدت تجمعات واصلية في درعة والسوس الأقصى وشرق ملوية وجبال فازاز[330]. وغلب مذهب الإمام مالك على

---

319 ـ اسم البربر مشتق من فعل بالعربية بمعنى تمتم وذلك لأن اللسان الإفريقي يظهر في سمع العرب كأصوات الحيوانات المبهمة الشبيهة بالصراخ. ومن حيث المعنى البر بر بمعنى التوحش والجهالة ، والبربر قبائل رحل كانوا قبل الإسلام من الهمجية والجهالة على جانب عظيم ، والبربر يجمعهم جدان عظيمان برنس ومادغيس الملقب بالأبتر ويقال لشعوبه البتر ويقال لشعوب برنس البرانس ، يقول " ابن حزم" أنهما لأب واحد من نسل كنعان بن حام ، وأما " الأصطخري" فيقول: " البربر صنفان البتر والبرانس وسائر البربر البرانس شرق بحر الروم " و" وكانت دارهم فلسطين وملكهم جالوت" انظر:
ـ المسالك والممالك، تحقيق محمد جابر، دار القلم ، القاهرة، 1961، ص ص: 36-83.

320 ـ ولد برنس كتامة، صنهاجة، وعجيسة، ومصمودة وأوروبة وأريفة وجمهرة .انظر:
ـ ابن خلدون: العبر، ج6، ص: 89.

321 ـ محمود إسماعيل: ثورات الخوارج ، ص ص : 28-29.

322 ـ البكري: المصدر السابق، ص: 109.

323 ـ المصدر نفسه ونفس الصفحة.

324 ـ بيصعين: المرجع السابق، ص: 90.

325 ـ مجهول: الاستبصار في عجائب الأمصار، تحقيق سعد زغلول، مصر، 1958، ص: 202.

326 ـ البكري: المصدر السابق، ص: 158.

327 ـ محمود إسماعيل: ثورات الخوارج، ص: 42.

328 ـ مثل إمارة بني وكيل وإمارة برغوت بن سعيد التراري. انظر:
ـ البكري: المصدر السابق، ص: 137.

329 ـ ابن حوقل: المصدر السابق، ص: 94.

330 ـ بيصعين: المرجع السابق، ص: 112.

إمارة نكور، كما انتشر في سلا وأصيلا وبلاد القبلة. ووجد مذهب أبي حنيفة طريقه إلى المغرب الأقصى خصوصا بعد قيام الخلافة العباسية[331].

هكذا شهد الإقليم فسيفساء دينية ومذهبية أسهمت في تأجيج الصراعات العصبية واتخذت أغطية لحركات سياسية مهدت لقيام الدولة الإدريسية.

02)- تأسيس دولة الأدارسة:

بعد انهزام العلويين أمام العباسيين في موقعة فخ[332] سنة(169هـ/ 786م) اختار إدريس بن عبد الله طريق المغرب بعد أن فر أخوه يحيى[333] إلى المشرق باتجاه بلاد الديلم الذي أسس دولة زيدية فيها.

والعامل الذي دفع بإدريس إلى التوجه نحو المغرب هو راشد الأوربي[334] الذي كان مواليا لآل البيت وقد ساعده على الفرار من بلاد الحجاز إذ عمد إلى أسلوب التمويه فألبسه ثيابا قديمة ممزقة وجعله كخادم له يأمره وينهاه[335]، وركبا البحر حتى دخلا مصر[336] التي كان فيها للعلويين أنصار وعلى رأسهم صاحب بريدها واضح[337] مولى صالح بن أبي جعفر المنصور؛ وكان شيعيا وهو الذي تكفل بمهمة إخراج إدريس ومولاه راشد من مصر مع قافلة البريد[338].

---

331 ـ السلاوي: المصدر السابق، ج1، ص: 137.

332 ـ موقعة فخ : كانت عام 169هـ ؛ عندما خرج العلويون من مكة بزعامة الحسين بن علي بن الحسن بن الحسن ضد الخليفة العباسي الهادي، حيث بايع العلويون له بالخلافة في المدينة، ثم سار إلى مكة فالتقى مع الجيش العباسي بقيادة سليمان بن المنصور بفخ وهو وادي في طريق مكة يبعد عنها حوالي ثلاثة أميال ، فانهزم العلويون . وكان قد اشترك في القتال مع الحسين عماه إدريس بن عبد الله بن الحسين ويحيى اللذان نجحا في الإفلات . وعن أحداث وقعة فخ انظر:
ـ الطبري: المصدر السابق،ج8 ،ص ص: 192- 204.

333 ـ يحيى بن عبد الله بن الحسن اشترك بوقعة فخ وفر بعدها إلى بلاد الديلم بالمشرق ودعا الناس إلى بيعته، فجهز الرشيد إليه جيشا بقيادة الفضل بن يحيى البرمكي ، فكاتبه الفضل وبذل له الأمان ، فقبل يحيى العرض شريطة أن يكون الأمان بخط الرشيد ، ففعل الرشيد وحضر يحيى إلى بغداد ؛ فأكرمه الرشيد وبذل له المال وبعد أن اطمأن له اعتقله ومات في سجنه. انظر:
ـ السلاوي: المصدر السابق، ج1، ص: 152.

334 ـ راشد بن منصة الأوربي البربري، كانت قبيلته تقطن في صدر الإسلام سفح جبل زرهون وسهل سايس ، سبي صغيرا مع أبيه في غزو موسى بن نصير وأرسل إلى المشرق، وهو الذي أشار إلى إدريس بالذهاب إلى المغرب، توفي عام 188هـ/803م، ودفن بالقرب من ضريح الإمام إدريس بجبل زرهون. انظر:
ـ ابن القاضي: جذوق الاقتباس، ج1، ص: 18.

335 ـ ابن أبي زرع: روض القرطاس(الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس)، باريس، 1960، ص19. وانظر:
ـ السلاوي: المصدر السابق، ج1، ص154.

336 ـ المصدر نفسه، ص: 16.

337 ـ ابن الأثير: المصدر السابق، ج6، ص: 93.

338 ـ المصدر نفسه ونفس الصفحة.

نجح إدريس وراشد في الخروج من مصر واتجها إلى برقة ومنها إلى القيروان ثم إلى تلمسان[339] فطنجة التي كانت خارجة عن سلطة بغداد ولكنها في نفس الوقت مهددة من دولة الأمويين في الأندلس، لذلك قرر إدريس مغادرتها لأنها لم تحقق طموحه[340]؛ فيمم شطر جبل زرهون حيث تقيم قبيلة أوربة، فوصلا إلى مدينة وليلي[341] قاعدة جبل زرهون في غرة ربيع الأول (172هـ/788م) وحلا ضيفين على أميرها إسحاق بن محمد بن عبد الحميد الأوربي[342] مدة ستة أشهر. وأكب إدريس على تعليم مضيفه أصول الإسلام؛ فازداد تعلق إسحاق بإدريس فخلع طاعة العباسيين[343] وبايعه بالإمامة[344]؛ ثم بايعته القبيلة يوم الجمعة الرابع من رمضان (172هـ/789م)[345] أولا ثم بايعته القبائل الأخرى مثل زناتة، مكناسة، غياثة، غمارة ، زواغة، سدراتة[346] وكافة البربر في المغرب الأقصى.

03)- التوسع:

بعد المبايعة أراد إدريس ترسيخ أركان دولته وتوسيعها، فجهز جيشا من البربر[347] وخرج غازيا بلاد تامسنا[348] ففتح مدينة شالة[349] ثم اتبعها بسائر البلاد وحصونها، ثم سار إلى بلاد تادلا[350]

---

339 ـ تلمسان مدينة إسلامية بالمغرب الأوسط تبعد 138كم عن مرسى وهران جنوبا و80كم عن وجدة شرقا، وتبعد عن البحر المتوسط إلى الداخل 60كم تنبسط أمامها سهول خصبة ، كانت في الأصل قرية بربرية ثم احتلها الرومان ولما جاء الإسلام فتحها أبو المهاجر دينار سنة 55هـ/677م ثم دخلها عقبة بن نافع الفهري في ولايته الثانية للمغرب . انظر:

ـ الجزنائي: المصدر السابق، ص: 14.

340 ـ ابن أبي زرع: المصدر السابق، ص: 19.

341 ـ وليلي: مدينة تقع غرب مدينة فاس بطرف جبل زرهون وهي مدينة قديمة . انظر :البكري: المصدر السابق، ص: 118. ويرى "ليفي بروفنسال" أن كلمة وليلي تقرب جدا من الاسم اللاتيني volubillis، إلا أنه يجب تفضيل كلمة وليلة المكتوبة على جميع العملة المضروبة في هذه المنطقة ، انظر:

ـ الإسلام في المغرب والأندلس ، ترجمة السيد عبد العزيز سالم، مطبعة النهضة، مصر، (د ت ط)، ص: 7.

342 ـ ابن أبي زرع: المصدر السابق، ص: 19.

343 ـ كانت طاعة إسحاق للعباسيين أسمية فقط إذ لم يكن لهم سلطة فعلية على المغرب الأقصى.

344 ـ لم يبايعه على الخلافة لأن هناك خليفة واحد على المسلمين .

345 ـ ابن أبي زرع: المصدر السابق، ص: 20. وانظر أيضا:

ـ الجزنائي: المصدر السابق، ص: 12.

346 ـ السلاوي: المصدر السابق،ج1، ص: 155.

347 ـ المصدر نفسه، ص: 156.

348 ـ المصدر نفسه ونفس الصفحة. وانظر:

ـ الجزنائي: المصدر السابق، ص: 12.

349 ـ المصدر نفسه، ص: 13. وانظر:

ـ ابن أبي زرع: المصدر السابق، ص: 20.

ـ وشالة: مدينة تقع بالقرب من مصب نهر أبي رقراق، كانت قرية بربرية ، أنشأ بها القرطاجيون مركزا عرف باسم سلفيس ثم احتلها الرومان مدة 500عام، وقد فتحها عقبة بن نافع عام 62هـ/683م وأسلم أهلها على يديه ثم ارتدوا إلى أن أسلموا ثانية على يد موسى بن نصير. ثم فتحها الإمام إدريس عام 172هـ/789م. أنظر:

ـ الجزنائي: المصدر السابق، ص: 13، هامش رقم: 34.

350 ـ المصدر نفسه، ص: 13. وانظر:

ـ ابن أبي زرع: المصدر السابق، ص: 20.

ـ تادلا: إقليم بوسط المغرب الأقصى ينسب إلى قصبة تادلا الواقعة على وادي أم الربيع جنوب خنيفرة وشمال بني بلال انظر:

ففتحها وبلغ ماسة[351] ثم عاد إلى قاعدته وليلي وأقام بها طيلة محرم سنة(173هـ/789م)، ثم استأنف الجهاد واستطاع أن يبسط سلطته على المغرب الأقصى وينشر الإسلام في ربوعه، ثم عاد إلى قاعدته وليلي منتصف شهر جمادى الآخرة سنة (173هـ/789م) وأقام بها مدة شهر.

وفي منتصف شهر رجب من نفس العام قصد تلمسان التي كانت تقيم بها قبائل مغراوة وبني يفرن الزناتيين[352]، وأميرها محمد بن خزر من ولد صولات المغراوي[353]؛ ففتحها صلحا وبايعه أميرها وسكانها؛ وشيد فيها مسجدا وبعد استقرار الأمور فيها عاد إلى وليلي واستقر فيها. وبعد أن بسط سيطرته على تلمسان حتى المحيط الأطلسي؛ أمر هارون الرشيد بقتله فمات مسموما سنة (177هـ/793م)[354] ولم يترك وريثا، فتولى راشد قيادة الدولة إلى أن وضعت كنزة زوجة إدريس التي تركها حاملا ولدا يوم 3 رجب سنة (177هـ/793م)[355]؛ سماه راشد إدريس[356] و تولى تعليمه شؤون الحكم إلى أن مات مسموما بأمر من الخليفة هارون الرشيد سنة (188هـ/803 م)[357].

بايعت القبائل[358] إدريس الثاني يوم الجمعة ربيع الأول عام (188هـ/804 م)[359] ، وله من العمر 11 سنة وخمسة أشهر[360]. وبعد استقرار الأوضاع في دولته وتنظيمها خطط مدينة فاس سنة (192هـ/808 م)[361] واتخذها عاصمة لملكه. ثم أراد متابعة حركة الجهاد التي بدأها والده. ففي سنة (197هـ/813 م) غزا بلاد المصامدة من مناطق السوس الأقصى[362] فاستولى على

ـ الجزنائي: المصدر السابق، ص: 13. هامش رقم: 35.
351 ـ الجزنائي: المصدر السابق ، ص: 13.
352 ـ السلاوي: المصدر السابق، ج1، ص: 157.
353 ـ المصدر نفسه ونفس الصفحة.
354 ـ ابن أبي زرع: المصدر السابق، ص: 23.
355 ـ السلاوي: المصدر السابق، ج1، ص: 161.
356 ـ اليعقوبي: المصدر السابق، ج2، ص: 137.
357 ـ السلاوي: المصدر السابق، ص: 25، وانظر:
ـ ابن أبي زرع: المصدر السابق، ص: 27.
358 ـ على الخصوص أوربة وصنهاجة وغمارة وزناتة.
359 ـ ابن أبي زرع: المصدر السابق، ص: 27.
360 ـ المصدر نفسه ونفس الصفحة.
361 ـ بناء فاس سيبحث فيما بعد: الفصل الخامس من هذا البحث (الإنفاق على إنشاء المدن).
362 ـ ابن أبي زرع: المصدر السابق، ص:50.وانظر:
ـ ابن خلدون: العبر، ج4، ص: 13.

نفيس وأغمات[363]. وفي عام (199هـ/815 م) قاتل الخوارج الصفرية[364] ومد حدود دولته إلى وادي الشلف[365] بالمغرب الأوسط ودخل مدينة تلمسان[366].

وهكذا بلغت الدولة الإدريسية على يد الإمام إدريس الثاني أقصى اتساع لها؛ إذ امتدت من وادي شلف بالمغرب الأوسط شرقا إلى المحيط الأطلسي غربا ومن ساحل البحر المتوسط شمالا إلى الصحراء جنوبا[367].

04)- القوة الاقتصادية:

بعد أن قامت دولة الأدارسة ؛ قدر للبلاد أن تشهد ازدهارا اقتصاديا في كافة النواحي الاقتصادية.

أ)- الزراعة:

بعد أن قامت الدولة الإدريسية وتوطدت دعائمها السياسية والعسكرية؛ اهتمت بالنواحي الاقتصادية للبلاد، فقد اهتم الأدارسة بالزراعة وذلك بسبب توفر الظروف الملائمة للنشاط الزراعي وتتمثل هذه الظروف فيما يلي:

- المياه:

توفرت لدولة الأدارسة المياه الغزيرة الدائمة الجريان بسبب كثرة الأودية والأنهار وقد ذكرناها سابقا وهي من الشمال إلى الجنوب نهر سبو، نهر أبو رقراق، ونهر أم الربيع، ووادي تانسيفت، ووادي السوس. وأما الأنهار المتوسطية أطولها نهر ملوية، وهناك أودية وأنهار تعتبر صحراوية منها وادي درعة، وأشهر البحيرات بحيرة سيدي علي[368].

هذا إلى جانب ملائمة المناخ وذلك لإطلالة الدولة على البحر المتوسط والمحيط الأطلسي. كما وجدنا في عنصر جغرافية المغرب كثرة السهول وبالتالي التربة الخصبة خاصة الحمراء.

---

363 ـ نفيس: مدينة قديمة كثيرة الأنهار والتجار غزاها عقبة بن نافع الفهري عام 62هـ واستولى عليها وبنى فيها مسجدا . أما أغمات فهي عبارة عن مدينتين أغمات وريكة وأغمات هيلانة بينهما ثلاثة أميال ، وأغمات وريكة تقيم الأعيان والتجار ينزلون فيها . وفي مدينة أغمات بساتين ونخيل وتحمل إليها الخضار والفواكه من نفيس وتسوقها يوم الأحد. انظر:
ـ السلاوي: المصدر السابق، ج1،ص: 169.
ـ ابن عذارى: المصدر السابق، ج1، ص: 211.

364 ـ ابن حزم الأندلسي: الفصل في الملل والأهواء والنحل، تحقيق محمد إبراهيم نصر و عبد الرحمان عميرة ، ط2، دار الجيل، بيروت، 1996، ص:127.

365 ـ وادي شلف ينبع من خلف جبال ونشريس يسير إلى الشمال والشمال الغربي في المغرب الأوسط ، يمر بخميس مليانة والأصنام يصب في البحر المتوسط شمال مستغانم وهو من أهم أودية المغرب الأوسط وأطولها وأخصبها أرضا .

366 ـ السلاوي: المصدر السابق، ص: 169.

367 ـ انظر الملحق رقم :02

368 ـ القلقشندي: المصدر السابق، ج5، ص: 169.

-العوامل بشرية:

لقد عني الأدارسة بالزراعة فشقوا القنوات للاستفادة من المياه، كما شجعوا على الاهتمام بخدمة الأرض والدليل على ذلك إعلان إدريس الثاني أنّ << من أصلح أرضا وغرسها فهي له>>[369]، ومن العوامل المساعدة على ازدهار الزراعة كذلك ذيوع الملكية الفردية خاصة في المدن والأراضي المجاورة للوديان والأنهار كنهر سبو على سبيل المثال[370]، بالإضافة إلى شيوع الملكية الجماعية التي سمحت بوجودها الدولة شريطة أن يدفع أصحابها مقابل ذلك الخراج[371]، وهذا يعني أن الدولة تمنح للأفراد والجماعات إقطاعات لاستثمارها. هذا فضلا إلى شيوع ظاهرة "المؤاجرة"[372] التي أدت إلى تعاظم الإنتاج الزراعي، إلى جانب الاستفادة من خبرات العناصر المشرقية والأندلسية والفارسية[373] الوافدة إلى إقليم المغرب الأقصى.

- المحاصيل الزراعية:

اهتم الأدارسة بزراعة الكثير من المحاصيل سواء الموجهة للاستهلاك أو السوق، فقد كثرت الخيرات وظهرت البركات أيام إدريس و ذريته؛ فكان الزرع لا يباع ولا يشترى لكثرته؛ فبلغ وسق[374] القمح بفاس درهمين ووسق الشعير درهما، والكبش بدرهم والعسل خمسة وعشرين رطلا بدرهم، والفاكهة لا تباع ولا تشترى من كثرتها[375]. وأهم هذه المحاصيل:

- القمح: قلما يخلو سهل من زراعته، ويوجد بشكل خاص في التربة الحمراء (سهل سايس بين فاس ومكناس وسهل الشاوية على الساحل بين الرباط والدار البيضاء) وفي أحواض الأنهار.

- الشعير: يزرع في الصحراء التي كان الغذاء الأساسي لسكانها.

-الذرة: تنمو حول مجاري الأنهار وفي الواحات.

-الأرز: يزرع بكميات قليلة في بعض المناطق وخاصة في المناطق الحارة المروية وقد وصل إلى المغرب من آسيا[376].

---

[369] ـ ابن أبي زرع: المصدر السابق، ص: 54.

[370] ـ محمد حباني: خصائص المدن المغربية في عصر الدول المستقلة، رسالة ماجستير، مخطوطة، ص: 299.، نقلا عن:=
= ـ محمود إسماعيل: الأدارسة (حقائق جديدة)، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط1، 1991، ص: 299.

[371] ـ ابن حوقل: المصدر السابق، ص ص: 88-90.

[372] ـ الحبيب الجنحاني: المغرب الإسلامي، تونس، 1978، ص: 173.

[373] ـ ابن حوقل: المصدر السابق، ص: 96.

[374] ـ الوسق: مكيال في الربع الأول من القرن الثاني للهجرة، ويسمى الوسق أيضا الصحفة، وهو ستون صاعا بالصاع النبوي، انظر:
ـ القلقشندي: المصدر السابق، ص، ج5، ص: 177.

[375] ـ ابن أبي زرع: المصدر السابق، ص: 27.

[376] ـ ابن أبي زرع: المصدر السابق، ص: 175.

كما شجع الأدارسة زراعة النباتات الصناعية، فقد زُرِع القطن في جوار مدينة البصرة وأحواز طنجة ووادي سبو شرق فاس وسجلماسة[377]. والكتان مابين تيهرت وفاس[378]. وقصب السكر في إقليم الصحراء خاصة في سجلماسة وتارودانت وإقليم أغمات ووادي درعة[379].

كما اهتم الأدارسة بزراعة الأشجار المثمرة خاصة العنب الذي عمت زراعته في أرجاء المغرب بين فاس وسبتة وسجلماسة[380]، والزيتون بين فاس ومكناس[381]، والنخيل الذي جلبت أغراسه من العراق مع بداية الفتح الإسلامي؛ وانتشرت زراعته في سائر أنحاء المغرب خاصة في سجلماسة؛ حتى أنّ "ابن بطوطة" شبهها بمدينة البصرة العراقية[382]. وعرفت الصحراء نوعا من الثمر يدعى الفرتي وهو شبيه بالأجاص شديد الحلاوة[383]. كما نجد الجوز واللوز في أغمات والسوس الأقصى[384]، والتين والخوخ والسفرجل والأترج والتفاح في فاس[385]، وغيرها من الفواكه لا يسعنا المجال لذكرها كلها.

- **الثروة الحيوانية:**

شهدت الدولة الإدريسية ثروة حيوانية هامة ، حيث انتشرت الكثير من المراعي في السهول وعلى قمم الجبال وفي الصحراء مما أدى إلى الإنتاج المكثف من الحيوانات ، والدليل على ذلك ما رُوي عن أسواق أغمات التي كان يذبح بها مائة ثور وألف شاه كل أسبوع[386]، ناهيك عن وفرة

---

377 ـ سجلماسة: مدينة بالمغرب الأقصى في أول الصحراء ، بنيت عام 140هـ ، ما بينها وبين فاس 13 مرحلة (والمرحلة هي وحدة قيس مسافات عربية قديمة، تعادل المسافة التي يقطعها المسافر في يومٍ سيرًا على الأقدام، والمرحلة= بريدان، والبريد= 4 فراسخ، والفرسخ = 5.40 كلم، وعليه المرحلة = 40.32 كلم. انظر: عبد الكريم الدبان: قضايا فكرية، مجلة الرسالة الإسلامية، بغداد، العدد 12، 1981.)، و هي مدينة سهلية مبنية على نهرين وحولها أرياض كثيرة،يربطها طريق تجاري مع السودان و غانة . انظر:=

= ـالبكري: جغرافية الأندلس و أوربا من خلال كتاب المسالك والممالك، تحقيق عبد الرحمان علي المكي ، ط1، دار الإرشاد للطباعة والنشر، لبنان، 1968 ، ص149.

378 ـ ابن حوقل: المصدر السابق، ص: 84.

379 ـ المصدر نفسه، ص: 90. وانظر:

ـ القلقشندي: المصدر السابق، ج5، ص: 174.

380 ـ المصدر نفسه، ص: 176.

381 ـ سعدون عباس نصر الله: دولة الأدارسة في المغرب، العصر الذهبي، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ط1، 1987، ص: 140.

382 ـ محمد (ابن بطوطة): رحلة بن بطوطة؛ المسماة تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار ، المكتبة التجارية الكبرى، (د ت ط)، ص: 658.

383 ـ ابن بطوطة: المصدر السابق، ص: 663.

384 ـ ابن حوقل: المصدر السابق، ص: 91.

385 ـ البكري: المغرب، ص: 116.

386 ـ البكري: المغرب، ص: 100.

الألبان ومنتجاتها التي اشتهرت بها سائر أقاليم المغرب الأقصى[387]، وقد ربّى أهل فاس الكثير من الأبقار والأغنام والجمال والبغال[388]. أما بالنسبة للدواجن فقد ربّى السكان أنواعا كثيرة من الإوز والحمام والدجاج؛ حيث اهتم أهل فاس بتربية الدجاج وحمايته في أقفاص كبيرة[389].

أما عن الثروة السمكية فقد كان للأنهار أثر كبير في تزويد الدولة بثروة سمكية كبيرة، مما دفع طائفة من السكان إلى ممارسة مهنة الصيد؛ ومن الأنهار الغنية بالأسماك نهر سبو الذي يمر بمدينة فاس حيث يوجد فيه أنواع كبيرة من الأسماك؛ فقد ذكر "ابن أبي زرع" و "الجزنائي" أنه يخرج من هذا النهر أنواع من الحوت اللبيس والبورى والسيناخ واليوقة؛ ووصفت هذه الأنواع بأنها لذيذة الطعم كثيرة المنفعة[390]. كما أشار "صاحب كتاب الاستبصار" إلى هذا النهر بقوله: << ويتصيد من هذا الوادي الشابل الكبير والحوت كما يتصيد في بعض الأحيان البورى الكبير وذكر الثقات أنه بيع واحد منه بثلاثة عشر درهما والرطل الكبير منه بدرهم ونصف. كما يصل إلى فاس الحوت الكبير المسمى عندهم بالقرب يحمله الحمار، وبه أنواع اللبيس والشولى>>[391].

وفي الأخير نستنتج أنَ جغرافية المغرب الأقصى أثرت إيجابا على تنوع المحاصيل الزراعية، إلى جانب وفرة السهول والأنهار والأودية؛ واهتمام ولاة الأمر بالزراعة والاستفادة من الخبرات الأندلسية والفارسية والمشرقية في المجال الزراعي؛ أدى إلى وفرة المحاصيل الزراعية وتنوعها. كما يمكن القول أنَ وفرة الإنتاج الزراعي ساعد على قيام الكثير من الصناعات وساعد أيضا على رواج التجارة، وهذا أدى إلى ارتفاع مداخيل بيت المال النقدية والعينية من القطاع الزراعي وهذا ما سنلاحظه لاحقا فيما تبقى من بحثنا هذا.

ب)- الصناعة:

اهتم الأدارسة أيضا بالنشاط الصناعي الذي شغل دورا هاما في الحياة الاقتصادية.

1- دعائم الصناعة:

لقد ساعد على قيام الصناعة لدى دولة الأدارسة عدة عوامل نذكرها فيما يلي:

---

387 ـ المصدر نفسه، ص: 153.

388 ـ مارامول كرفخال: إفريقيا، ج2، ترجمة محمد حجي وآخرون، الجمعية المغربية للتأليف، مكتبة المعارف، الرباط، 1984، ص: 30.

389 ـ المقديسي: أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، مطبعة بريل، ليدن، ط2، 1906، ص: 229. وانظر:
ـ ابن أبي زرع: المصدر السابق، ص: 44.

390 ـ مارامول: المصدر السابق، ج1،ص: 30.

391 ـ البكري: المغرب، ص: 166. وانظر:
ـ ياقوت الحموي: المصدر السابق، ج4، ص: 230.

- المواد الخام:

لقد ذكرنا فيما سبق أنّ أرض المغرب الأقصى غنية بالعديد من المناجم؛ والتي استغلها الأدارسة أحسن استغلال كمناجم النحاس والحديد في بلاد السوس الأقصى ومناجم الفضة في درعة وتدغة، إلى جانب معادن بحرية أخرى كالصّدف والياقوت[392].

أما المواد النباتية التي اعتمد عليها في الصناعة نجد تلك الغابات التي غطت أجزاء عديدة من المغرب الأقصى؛ ومنها كانت تؤخذ الأخشاب لصناعة السفن وخاصة خشب الأرز[393]، وتوفر الزيتون كمادة أولية لصناعة الزيت، والقطن والكتان لصناعة الملابس، وقصب السكر ...إلى غير ذلك من الموارد النباتية. بينما الموارد الحيوانية والتي تقام عليها العديد من الصناعات؛ فيأتي في مقدمتها الجلود و الوبر والصوف لصناعة الملابس الصوفية.

- اليد العاملة:

أما العامل الثاني والذي ساعد على ازدهار الصناعة أيام الأدارسة؛ توفر الأيدي العاملة سواء المحلية أو الوافدين إلى الدولة من حرفي المشرق والأندلس وكذلك اليهود والفرس مما ساعد على تحسين وسائل الإنتاج[394].

2- أهم الصناعات:

لقد ازدهرت الصناعات والحرف في الدولة الإدريسية والدليل على ذلك ذيوع ظاهرة التخصص وظهور "الأصناف" خاصة في المدن الهامة كفاس[395]. وفيما يأتي نذكر أهم الصناعات التي كانت موجودة أيام الأدارسة وأماكن وجودها.

من أهم الصناعات التي عرفتها الدولة الإدريسية صناعة المواد الغذائية من طحن الحبوب وعصر الزيتون فقد ذكر "البكري" << أنّ غذاء السكان كان الزيت والعسل واللبن والزبيب>>[396]، حيث كانت المطاحن قائمة على مجاري الأنهار وخاصة في منطقة فاس، أما معاصر الزيتون فكانت منتشرة في كل بقعة عامرة بأشجاره. واستندت إلى صناعة الزيت صناعة الصابون خاصة

[392] ـ البكري: المغرب، ص: 153.
[393] ـ ابن سعيد المغربي: بسط الأرض في الطول والعرض، تحقيق خوان خيناس، معهد مولاي الحسن، تطوان، المغرب، 1957، ص: 93.
[394] ـ بيصعين: المرجع السابق، ص: 59.
[395] ـ الجنحاني: المرجع السابق، ص: 303.
[396] ـ البكري: المغرب، ص: 117.

في مدينة مكناس، ولم يقتصر استخراج الزيت على الزيتون بل تعداه إلى ثمر الغرتي والهرجان الذي كان ينمو في بلاد السوس وذلك بعصر قشره ويستخرجون منه الزيت[397]. وصنعوا السكر من القصب في البصرة على الساحل وتارودانت في الصحراء. كما اهتدوا إلى صناعة مشروبات من اللبن والعسل تستعمل كدواء.

كما ازدهرت عهد الأدارسة صناعة النسيج فنسجوا الملابس من المواد الأولية المحلية كالقطن والكتان والصوف، حيث اشتهرت فاس بزركشة المنسوجات وصبغها باللونين القرمزي والأرجواني[398]، وصنعت سجلماسة أثوابا بلغ ثمن الواحد منها عشرين مثقالا[399]، هذا إضافة إلى صناعة البسط والحصر. وصنعوا من الجلود سروج الخيل والدواب والحقائب وجلدوا الكتب؛ كما كانت الأغشية تصنع من الجلود مثال ذلك غطاء منبر جامع القرويين الذي صنع من أغشية جلود الماعز[400].

ومن منتجات الأدارسة أيضا الأدوات الخشبية[401]، والأدوات المنزلية مثل القدور النحاسية والأواني الفخارية والخزفية حيث كان لهذه الصناعة مكان خاص بها يصنع فيه الآجر والآنية والزليج وغيرها؛ حيث اشتهرت مدينة فاس بالصناعات الفخارية لقربها من أمكنة معروفة بطينها الجيد، وكان لهذه الصناعة جانب صناعي وجانب فني ممتاز[402].

واهتم الأدارسة بصناعة الزجاج؛ حيث تفنن الفاسيون في صنع أشكال متقنة من أنواع الزجاج بألوان مختلفة مثال ذلك ما رُكِّب في جانب الشمسيات التي بجوانب القبلة بمسجد القرويين، كما صنعت قوارير الزجاج التي كانت تسرج في أول الليل وآخره[403].

وبما أنَ الدولة الإدريسية كانت معرضة للغزو الداخلي والعدوان الخارجي؛ اهتمت بصناعة الأسلحة؛ فأتقنوا إنتاج الدرق والمزاريق والسيوف والأطاس (سلاح شبيه بالخنجر) والخناجر والأقواس الطويلة والألبسة الصوفية الخشنة التي كانت بمثابة الدروع[404] (واقيات حربية).

ج)- التجارة:

397 ـ المصدر نفسه، ص: 163.

398 ـ ياقوت الحموي: المصدر السابق، ص: 4.

399 ـ البكري: المغرب، ص: 137.

400 ـ ابن أبي زرع: المصدر السابق، ص: 62.

401 ـ البكري: المغرب، ص: 90.

402 ـ عبد القادر زمامة: فاس وصناعتها التقليدية، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية بفاس، جامعة محمد بن عبد الله، العدد الرابع والخامس، 1980، 1981.

403 ـ الجزنائي: المصدر السابق، ص ص: 68-71.

404 ـ سعدون نصر الله: المرجع السابق، ص: 142.

نشطت التجارة أيام الأدارسة والذي ساعد على ذلك تقدم عنصري الاقتصاد الصناعة والزراعة وخاصة هذه الأخيرة؛ وهذا ما ذهب إليه "الحبيب الجنحاني" حين أكد أنَ هناك سمة مميزة في بلاد المغرب ابتداء من القرن الثالث هجري الموافق للقرن التاسع ميلادي تتمثل في ثنائية الفلاحة والتجارة[405]؛ ذلك أنّ الكثير من المنتجات الزراعية أصبحت بضائع أساسية في قائمة التبادل التجاري الداخلي والخارجي.

والذي ساعد على ازدهار التجارة أيضا أنَ الأدارسة ركزوا جهودهم على توفير الأمن للقوافل القادمة لبلادهم؛ فكانوا يجهزون الحملات العسكرية للقضاء على قطاع الطرق ولمنع السلب والاعتداء؛ واهتموا بموانئ البحر المتوسط والمحيط الأطلسي[406]، كما شيدوا مركزا إداريا في الصحراء وهي مدينة تامدلت التي حكمها أمير إدريسي، ولا تكمن أهمية هذا الانجاز سياسيا واقتصاديا فقط بل تمثل دعما للنشاط التجاري بين بلاد المغرب الأقصى وبلاد السودان عبر الصحراء؛ لاسيما إذا ما عرفنا أنَ جزءا من السودان الغربي كان تابعا إداريا إلى سلطة الأدارسة.

وبقدوم التجار من مختلف البلدان وبقائهم لفترات طويلة أنشأ الأدارسة الكثير من الفنادق؛ وهذا ما فعله إدريس الثاني لما قام ببناء مدينة فاس أقام بها الكثير من الفنادق إلى جانب الكثير من الأسواق[407]، كما اهتم الأدارسة بالعملة المسكوكة وعيارها لمحاربة الغش والتلاعب فيها، و حرصوا على عدم فرض ضرائب باهضة على الأنشطة التجارية. وهذا كله ساعد على النشاط التجاري وازدهاره. وسنبحث فيما يأتي التجارة الداخلية ثم نليها بالتجارة الخارجية:

1- التجارة الداخلية:

نشطت التجارة الداخلية زمن الدولة الإدريسية؛ بفضل ما تنتجه من محاصيل زراعية ومنتجات صناعية، وقد ساعد على نشاط التجارة الداخلية عدة عوامل منها:

-الطرق التجارية:

لقد ضم إقليم المغرب الأقصى الذي تربعت على أرضه الدولة الإدريسية شبكة واسعة من الطرق والمسالك الداخلية بين مختلف مدنه الصغيرة والكبيرة وكذلك القرى، وتنقسم هذه الطرق إلى برية ونهرية، فالطرق البرية كالطرق التي تربط بين فاس ومدن المغرب الأقصى والطرق التي تربط سجلماسة بمدن المغرب الأقصى والطرق التي تربط أغمات بمدن المغرب الأقصى، إلى جانب

[405] ـ الحبيب الجنحاني: المرجع السابق، ص: 303.
[406] ـ سعدون نصر الله: المرجع السابق، ص: 142.
[407] ـ ابن أبي زرع: المصدر السابق، ص: 35.

الكثير من الطرق الفرعية. أمَا الطرق النهرية فالمعروف أنَ الأنهار التي تجري في إقليم المغرب الأقصى غير صالحة للملاحة على العموم، إلا أنَه ذُكِر أنّ أهل فاس استخدموا الأنهار كطرق تجارية بسبب وقوعها على نهر فاس الذي هو أحد فروع نهر سبو الذي كانت تسير فيه القوارب والسفن الصغار إلى البحر الأعظم[408].

- المراكز التجارية:

- **فاس:** كانت فاس مركزا تجاريا هاما سواء للتجارة الداخلية أو الخارجية فقد وصفها "الزهري" بقوله: << يقصدها الناس من جميع الأقطار وإليها يجلب من جميع الأقاليم كل شيء حسن المتاع والسلع الغالية الأثمان من اليمن والعراق والشام والأندلس>>[409]. كما وصفها "الإدريسي" بأنها:<< قطب ومدار لمدن المغرب الأقصى >>[410]. وهذا راجع إلى موقعها الممتاز و توفر المحاصيل الزراعية والصناعات المختلفة، وكانت المدينة تعج بالتجار من مختلف مدن المغرب الإسلامي، وقد عبر عن ذلك "الجيلالي" بقوله: << وانتقل إليها من جميع البلاد القاصية والدانية فليس من أهل بلد ولا إقليم إلا ولهم بها منزل و متجر وصناعة... وأتتها التجارات من كل صقع >>[411]. وقد قال "الإدريسي" عنها أيضا:<< يجلب إلى حضرتها كل غريبة من الثياب والبضائع والأمتعة الحسنة وأهلها مياسير>>[412] وهذا يعني أنَها محطة تجارية تقصدها القوافل من قريب أو بعيد.

- **البصرة المغربية[413]:** تمتلك ثروة زراعية وحيوانية كبيرة، كما صدرت الفائض من منتجاتها إلى المغرب الأدنى وبلاد برغواطة[414].

- **أغمات:** كانت أغمات مقسمة إلى قسمين قسم إداري والآخر تجاري يقصده التجار(أغمات وريكة)، أما "الإدريسي" فيذكر: << أهلها تجار مياسير يدخلون إلى بلاد السودان بأعداد الجمال

---

[408] ـ الجزنائي: المصدر السابق، ص: 37.

[409] ـ كتاب الجغرافية، تحقيق محمد حاج صادق، المعهد الفرنسي، دمشق، 1968م. ص: 114.

[410] ـ الإدريسي: المصدر السابق، ص79.

[411] ـ الجيلالي: رسالة في ذكر من أسس مدينة فاس، نقلا عن حسن علي حسن: الحضارة الإسلامية، ص51.

[412] ـ الإدريسي: المصدر السابق، ص: 53.

[413] ـ البصرة: مدينة في إقليم المغرب الأقصى وموقعها كما قال الأصطخري بحذاء جبل طارق بينها وبين الجزيرة المذكورة عرض البحر اثنى عشر ميلا . ووصفها "ابن حوقل" مدينة مقتصدة عليا سور ليس بالمنيع ولها مياه من خارجها من عيون عليها بساتين من شرقها ولها غلات كثيرة من القطن المحول إلى إفريقيا وغيرها ومن غلاتهم القمح والشعير والقطاني وسهمهم من ذلك وافر. انظر:

- إبراهيم أبو إسحاق (الاصطخري): المسالك والممالك، تحقيق محمد جابر، دار القلم ،القاهرة، 1961، ص: 38.
- ابن حوقل: المصدر السابق، ص: 80.

[414] ـ ابن حوقل: المصدر السابق، ص: 83. وعن تجارة البصرة انظر:

- ياقوت الحموي: المصدر السابق، ج1، ص ص: 440-441.

الحاملة لقناطير الأموال>>[415]. وهذا يعني أنّ النشاط التجاري كان واسعا في أغمات وأَنَ أهلها كانوا يمتلكون أموالا طائلة جنوها من التجارة خاصة مع بلاد السودان.

– **سجلماسة:** تعد سجلماسة على حد قول "ابن حوقل" مركزا تجاريا مهما وبها أرباح متوفرة[416]، أما "المقديسي" فإنَه وصفها قائلا:: << مثيرة الخيرات موافقة لهم يقصدونها من كل بلد>>[417]، ويقول "القزويني": << وأهل هذه المدينة من أغنى الناس وأكثرهم مالا لأنها على طريق غانا التي هي معدن الذهب>>[418] وأنّ << أهلها مياسير ولها متاجر إلى بلاد السودان>>[419]. وهكذا نجد أنَ المصادر تجمع على أنّ سجلماسة مركز تجاري هام للمتاجرة مع بلاد السودان وأنّ هذه التجارة كانت سببا في ثرائها.

– **تلمسان:** تعد أهم أسواق التجارة الواردة من المشرق.

وجدنا أنَ هذه هي المراكز الرئيسية للتجارة الداخلية زمن الدولة الإدريسية ولم تقتصر تجارتها على مدن المغرب الأقصى فقط، بل كانت أيضا مراكزا للتجارة الخارجية خاصة مع البلدان المجاورة كالسودان والأندلس.

– **الأسواق:** لقد اهتمت الدولة الإدريسية بإقامة الأسواق وتنظيمها منذ أن تأسست. حيث كانت تقام أسواق أسبوعية للتبادل التجاري تتركز في بعض المدن، منها أسواق أودغشت[420] حيث كان يجتمع فيها خلق كثير فلا يكاد المرء يسمع صوت صاحبه لكثرة قاصديها. وسوق أغمات نهار الأحد يتمون به الناس من كافة البضائع. وسوق فاس يومي الخميس والأحد[421]، وسوق أصيلا يوم الجمعة وعيد الأضحى ويوم عاشوراء[422]، ويردها التجار من كافة أرجاء المغرب الأقصى وأيضا من البلدان المجاورة ولاسيما الأندلس. وسوق وليلي يوم الأربعاء[423]. وبهذه الأسواق امتلأت بلاد المغرب بالبضائع الأجنبية، وكانت العمليات التجارية تتم غالبا بالمقايضة. وقد حقق الأدارسة بفضل هذه الأسواق ثراء كبيرا والدليل على ذلك صك الدولة الإدريسية النقود من الذهب عام (198هـ/813 م)، وهذا ما سنبحثه في الفصل الثالث من هذا البحث.

415 ـ نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، ص: 42.
416 ـ صورة الأرض، ص: 99.
417 ـ المصدر السابق، ص: 231.
418 ـ زكرياء بن محمد (القزويني): آثار البلاد وأخبار العباد، طبعة بيروت، ص: 1960، ص: 42.
419 ـ القلقشندي: المصدر السابق، ج5، ص: 159.
420 ـ البكري: المغرب،ص: 153.
421 ـ المصدر نفسه، ص ص: 108-116.
422 ـ المصدر نفسه، ص ص: 111-112.
423 ـ سعدون نصر الله: المرجع السابق، ص: 145.

وقد نظَم الأدارسة هذه الأسواق بتعيين عامل على السوق لمراقبة عمليات البيع والشراء، وهنا يجب الإشارة بأنَ القاضي سحنون صاحب كتاب المدونة كان من أمر بمراقبة الأسواق من حيث أنواع السلع فيها وتصرفات التجار، وأمر بتغيير المنكر إذ وجب أن يخرج من السوق كل من يغش[424].

2- التجارة الخارجية:

نشطت التجارة الخارجية كما نشطت التجارة الداخلية، وهذا بفضل ازدهار الأخيرة، فقد عمل الأدارسة على تصدير الفائض من منتجاتهم وفي المقابل استيراد ما يخص البلاد؛ فنشطت التجارة الخارجية؛ وقد ساعد على نشاطها عدة عوامل منها:

أ - الطرق التجارية:

ارتبط المغرب الأقصى زمن الدولة الإدريسية بمراكز التجارة الخارجية في كل من المغربين الأوسط والأدنى، والمشرق وبلاد السودان[425] والأندلس وجنوب أوروبا بعدة طرق منها طرق برية وطرق بحرية.

- **الطرق البرية:** تتمثل في:

*الطرق بين المغرب الأقصى والمغربين الأوسط والأدنى: منها الطريق الساحلي (الجادة)؛ والطريق الداخلي الذي يربط الكثير من مدن المغرب الأقصى الداخلية بمدن المغربين الأوسط والأدنى[426].

*الطريق مع مصر: وهو امتداد للطريق السابق حتى يصل إلى مصر[427].

*الطرق مع المشرق: ارتبط المغرب الأقصى مع المشرق بعدة طرق تجارية، فقد أشار "ابن خرداذبة" خلال القرن الثالث للهجرة الموافق للقرن التاسع ميلادي إلى وجود طريقين أحدهما يخرج

---

424 ـ عبد الله أبو بكر (المالكي): رياض النفوس في طبقات علماء القيروان وإفريقية وزادهم وعبادهم ونساكهم وسير من أخبارهم وفضلائهم وأوصافهم، نشره حسين مؤنس، ج1، ط1، القاهرة، 1951، ص: 276.

425 ـ لقد أطلق العرب المسلمون كلمة سودان على الشعوب السوداء و معناها الصحيح إقليم السود ،وتدل على جميع البقاع التي يقطنها السود وتشمل السودان الغربي والأوسط والشرقي.انظر:
ـ دائرة المعارف الإسلامية،المجلد12،مادة السودان ، نقلها إلى العربية عبد الحميد يونس.

426 ـ للمزيد من التفاصيل عن هذا الطريق انظر:
ـ ابن حوقل: المصدر السابق، ص ص: 53-54.

427 ـ البكري: المغرب، ص: 58.

من مدينة سامراء والآخر من بغداد؛ ويصل هذان الطريقان إلى مدينة فسطاط بمصر؛ والفسطاط ترتبط بدورها بطرق القوافل التجارية الذاهبة إلى المغرب الأقصى. كما أشار "ابن خرداذبة" إلى طريق ساحلي يربط طنجة في المغرب الأقصى يعبر بلاد المغرب ثم مصر وبلاد الشام ثم العراق ويصل إلى البصرة العراقية ويمر الطريق بعد ذلك على بلاد فارس وكرمان والسند والهند[428].

وطريق ساحلي أشار إليه " ابن حوقل" وهو يبدأ من طنجة ويمر على مدن المغرب الأوسط والأدنى ومنها إلى مصر ثم إلى المشرق.

*الطرق مع بلاد السودان: من خلال الكتب التي اعتمدنا عليها نجد أنَ هناك طريقين رئيسيين تم الاعتماد عليهما أكثر في القرن الرابع للهجرة وما بعده وهما: الطريق الغربي يبدأ من المغرب الأقصى باتجاه بلاد السودان ويتفرع إلى فرعين فالفرع الأول يربط مدينة سجلماسة بمدينة أودغشت وغانا[429] في السودان الغربي، أما الفرع الثاني يربط مناطق السوس بالمغرب الأقصى بمدينة غانا وباقي المدن السودانية. والطريق الأوسط يبدأ من مدينة تلمسان ويسير جنوبا باتجاه الصحراء حتى يصل مدينة كوكو[430](المركز التجاري السوداني)؛ ثم يصل إلى غانا في السودان الغربي[431].

– **الطرق البحرية:**

إنّ ارتباط المغرب الأقصى بالبحر المتوسط من الشمال والمحيط الأطلسي من الغرب؛ وامتداد سواحله على مسافات طويلة حتم وجود عدد من الطرق البحرية التجارية يتم عبرها نقل السلع والبضائع من و إلى المغرب الأقصى منها:

*الطريق الذي يربط ميناء طنجة بموانيء المغرب الأوسط والأدنى ومنها باتجاه مصر والشام[432].

*الطريق مع بلاد الأندلس عن طريق مينائي سبتة وطنجة باتجاه مرسى جزيرة طريف في بلاد الأندلس[433].

---

[428] ـ المسالك والممالك، ص: 155.

[429] ـ غانا: من بلاد السودان ، بينها وبين سجلماسة مسيرة شهرين(بما أن المرحلة هي مسيرة يوم واحد وتساوي 40.32كلم، وبالتالي فإن مسيرة شهرين تساوي المرحلة الواحدة×60، ومنه: 40.32×60= 2419.2 كلم. والله أعلم لأن هذا اجتهاد شخصي).وهي أكبر بلاد السودان يقصدها تجار بلاد المغرب الأقصى. أنظر:=

= ـ الحميري: المصدر السابق، ص425.

[430] ـ كوكو: مدينة عظيمة فيها خلق كثير من السودان لا يحصى لهم عدد وهي على النيل ويقال سمو كوكو لأن الذي يفهم من نغمة طبولهم كوكوا. انظر:

ـ مجهول: الاستبصار في عجائب الأمصار، تحقيق سعد زغلول، مصر: 1958، ص: 225.

[431] ـ البكري: المغرب، ص: ص: 182-183.

[432] ـ المصدر نفسه، ص ص: 182-183.

[433] ـ المصدر نفسه، ص: 86.

*الطريق مع جنوب أوروبا؛ وهذا الطريق يربط طنجة ببلاد الفرنجة عبر الأندلس؛ ومن فرنجة تتجه السفن إلى جنوب إيطاليا والقسطنطينية[434].

*الطريق مع صقلية وجزر البحر المتوسط يربط مدن المغرب الأقصى بالمراسي التي تقع على هذا الطريق[435].

وبالتالي هذه هي الطرق الرئيسية التي اعتمدت عليها الدولة الإدريسية في نقل سلعها وبضائعها إلى البلدان الأخرى، كما أنَ هذه الطرق تم الاعتماد عليها بعد الأدارسة[436].

ب- الموانئ التجارية:

- موانئ البحر المتوسط: وهي:

*سبتة: كثيرة الثروات الطبيعية من ثروة زراعية وثروة سمكية مما جعلها مركز تجاري كبير للتصدير، كما أكد "ابن سعيد" على نشاط سبتة التجاري بقوله: << ...وفيها التجار الأغنياء الذين يبتاعون المركب بما فيه من بضائع الهند ..>>[437].

*طنجة: وصفها "البكري" بأنها أرض إقلاع وحط ولها أسواق؛ بينما يؤكد "ابن حوقل" << أن أكثر أموال أهلها من الزرع حنطة وشعير وحبوب>>[438] ؛ وهذا يعني أنها كانت مركزا تجاريا عظيما وأن سبب غناها الثروة الزراعية.

- موانئ المحيط الأطلسي: وهي:

*بحيرة آريغ: وعنها ذكر " ابن حوقل" أنها << بحيرة أصلها من البحر المحيط صغيرة ترسي فيها المراكب الأندلسية التي تحمل غلات الناحية، وفيها يركب أهل البصرة ويشحنون من نواحيهم وناحية بلد بياثة >>[439]. يعني أنَ هذا الميناء كان يستقبل السفن الأندلسية بالدرجة الأولى المحملة بالبضائع.

*سلا: وصفها "الإدريسي" قائلا: << بها أسواق وتجارات ودخل وخرج وتصرف لأهلها وسعة الأموال>>[440]، وعن نشاطها التجاري يضيف: << ومراكب أهل أشبيلية وسائر المدن الساحلية

---

434 - الاصطخري: المصدر السابق، ص: 82.

435 - بان محمد علي البياتي: النشاط التجاري في المغرب الأقصى خلال القرن (3-5هـ/9-11م)، رسالة ماجستير، إشراف الدكتورة: صباح إبراهيم الشيخلي، قدمت في قسم التاريخ بجامعة بغداد، 2004، ص ص: 60-61.

436 - وللمزيد من التفاصيل عن هذه الطرق التجارية، انظر الملحق رقم: 06.

437 - ابن سعيد المغربي: بسط الأرض في الطول والعرض، تحقيق خوان خيناس، معهد مولاي الحسن، تطوان، المغرب، 1957، ص: 73.

438 - صورة الأرض، ص: 79.

439 - المصدر نفسه، ص: 81.

440 - نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، ص: 48.

من الأندلس يقلعون عنها ويحطون بها بضروب من البضائع، وأهل أشبيلية يقصدونها بالزيت الكثير وهو بضاعتهم، ويتجهزون منها بالطعام إلى سائر بلاد الأندلس الساحلية>>[441]. وبالتالي سلا تعد محط استقبال المدن الأندلسية أيضا.

*أصيلا: ذكر "البكري" أنّ تجار الأندلس وتجار الأدارسة هم الذين اشتركوا في تأسيس أصيلا حيث كانت في البدء رباطا تحول إلى سوق ثم أصبحت مدينة تجارية هامة بعد أن أسهم في بنائها وعمرانها تجار من الأدارسة بالتعاون مع تجار الأندلس[442]. ويضيف بأن مرساها مأمون والمدخل إليه من الشرق.

*آسفي: أورد "الإدريسي" نصا حول هذا المرسى قائلا:<< والمراكب تحمل منه أوساقها في وقت السفر وسكون البحر المظلم>>[443]، أي أنَ الحركة التجارية لهذا المرسى تكون وقت هدوء المحيط الأطلسي.

وتوجد مراسي أخرى مطلة على المحيط الأطلسي تصلها المراكب وتقوم بعمليات تصدير واستيراد مثل: مرسى مازيغن، والبيضاء، والغيط[444]، وأشار "البكري" إلى وجود مرسى نوز وهو ساحل أغمات[445]، وأشار "الزهري" إلى وجود مراسي فضالة وآنفا[446]؛ ولكننا لا نملك معلومات تفصيلية عن النشاط التجاري لهذه الموانئ نظرا لعدم توسعنا في البحث.

ج – العلاقات التجارية:

بالرغم من علاقات الأدارسة السيئة مع الخلافة العباسية في المشرق؛ ومع جيرانهم الأغالبة والخوارج في المغرب ؛ والأمويين في الأندلس، إلا أنّ العلاقات التجارية ظلت قائمة مع سائر دول المغرب؛ فضلا عن المشرق والأندلس وبلاد السودان. ولهذا سنتناول فيما يأتي العلاقات التجارية بين الدولة الإدريسية وبين كل من المشرق الإسلامي والمغربين الأوسط والأدنى والأندلس وبلاد السودان؛ تصديرا واستيرادا.

– الصادرات:

441 ـ الإدريسي: المصدر السابق، ص: 73.
442 ـ البكري: المغرب، ص: 88.
443 ـ نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، ص: 49.
444 ـ المصدر نفسه، ص ص: 48-49.
445 ـ المغرب، ص: 86.
446 ـ كتاب الجغرافيا، ص: 115.

تنوعت صادرات الدولة الإدريسية بين منتجات زراعية وحيوانية وثروات طبيعية وسلع مصنعة؛ يضاف إلى ذلك بضائع وسلع مستوردة أُعِيد تصديرها؛ وقد حملت هذه البضائع إلى خارج المغرب الأقصى وباتجاهات مختلفة كما سنرى:

*إلى إقليمي المغرب الأوسط والأدنى: تتمثل في المنتجات الزراعية مثل القطن[447]، الكتان[448]، والحناء والكمون[449] ، قصب السكر[450]،القمح والشعير[451] والسمسم والتمور[452] والعسل[453]. والثروة الحيوانية من سمك[454] ودواب الفنك[455]. والمعادن في مقدمتها النحاس[456]. والثياب القطنية والصوفية[457]. أما المنتجات المستوردة المعاد تصديرها تتمثل في الذهب الذي حمل من السودان[458] إلى المغرب الأقصى ثم صُدّر الفائض منه إلى الخارج.

*إلى مصر والمشرق الإسلامي: تتمثل في المرجان والعنبر[459]، ذهب السودان[460]، النحاس[461]. وأورد لنا "ابن حوقل" قائمة بمواد متنوعة كان الأدارسة يصدرونها إلى المشرق الإسلامي وهي << الرقيق الذي يجلب من بلاد السودان ومن أرض الأندلس والصقالبة والأكسية بمختلف أنواعها والمعادن والمواشي>>[462]، والتمور والقرظ[463] ؛ والبزاة السود[464]؛ وغيرها من المنتجات.

*إلى بلاد السودان: تتمثل صادرات الأدارسة إلى بلاد السودان في الأواني الفخارية[465]، إلى جانب القمح والتمر والزبيب[466]، السميد[467]، النحاس المصبوغ والمسبوك[468]، المرجان والأصداف

---

447 ـ ابن حوقل: المصدر السابق، ص: 80.
448 ـ البكري: المغرب، ص: 110.
449 ـ الإدريسي: المصدر السابق، ص: 39.
450 ـ البكري: المغرب، ص: 111.
451 ـ ابن حوقل: المصدر السابق، ص: 80.
452 ـ المصدر نفسه، ص: 91.
453 ـ البكري: المغرب، ص: 162.
454 ـ ابن سعيد المغربي: المصدر السابق، ص: 72.
455 ـ البكري: المغرب، ص: 171.
456 ـ الإدريسي: المصدر السابق، ص: 49.
457 ـ المصدر نفسه، ص ص: 50-39.
458 ـ ابن سعيد المغربي: المصدر السابق، ص: 26.
459 ـ النويري: المصدر السابق، ص: 20.
460 ـ بان البياتي: المرجع السابق، ص: 78.
461 ـ مجهول: الاستبصار، ص: 181.
462 ـ صورة الأرض، ص: 97.
463 ـ القرظ: ورق السلع تدبغ به الجلود.انظر:
ـ عبد العزيز الدوري: تاريخ العراق الاقتصادي في القرن 4هـ، ط2، دار المشرق، بيروت، 1974، ص: 141.
464 ـ الجاحظ: التبصرة بالتجارة، ص: 21. نقلا عن بان البياتي: المرجع السابق، ص: 79.
465 ـ بان البياتي: المرجع السابق، ص: 80.
466 ـ البكري: المغرب، ص: 158.
467 ـ مجهول: الاستبصار، ص: 181.
468 ـ البكري: المغرب، ص: 162.

وخشب الصنوبر[469]، الزجاج والأكسية والقطن وآلات الحديد المصنوع[470]، كما كان الملح[471] يتصدر قائمة الصادرات إلى بلاد السودان لانعدامه وأهميته عندهم[472]؛ وكان التجار الأدارسة يستبدلونه بالذهب وهذا لارتفاع سعر الملح عند بلاد السودان[473].

*إلى بلاد الأندلس: نتيجة قرب الأندلس من المغرب الأقصى كانت حركة السفن التجارية لا تنقطع بين الجانبين، حيث صدّر إلى الأندلس أنواع من الماشية كالغنم والماعز والبقر[474]، وبعض المنتجات الزراعية كالقمح والسكر والكروم والتمر والحناء[475]، وذهب السودان الغربي[476]، وبعض الطيور المستوردة من السودان كالطواويس والببغاء[477].

- **الواردات:**

تنوعت أيضا واردات الدولة الإدريسية؛ وسنتعرف عليها من خلال عرضنا للواردات من كل إقليم فيما يأتي:

*من إقليمي المغرب الأوسط والأدنى: شكلت المنتجات الزراعية نسبة كبيرة من قائمة الواردات، ومنها الفستق، اللوز، العسل، السمن والتين. والمنسوجات والأكسية. والثروة الحيوانية كالأغنام والماشية. أما المعادن يتصدرها الحديد[478].

*من بلاد الأندلس: تتمثل الواردات من الأندلس في الزئبق، الحديد، الرصاص[479]، الأنسجة[480]، الحرير[481]، الثياب القطنية والحريرية والكتانية[482]، الزيت والقطن، التين، اللوز، الزعفران، الأخشاب والرخام[483]... ومن البضائع التي تحمل من أوروبا عبر الأندلس الخدم والجواري، جلود الخز والوبر والمرجان[484].

---

469 ـ بان البياتي: المرجع السابق، ص: 80.
470 ـ الحميري: المصدر السابق، ج4، ص: 94.
471 ـ البكري: المغرب، ص: 171.
472 ـ يستخدم في تجفيف الطعام للاحتفاظ به طويلا، كما له استخدامات طبية. انظر:
ـ الإدريسي: المصدر السابق، ص: 6.
473 ـ بان البياتي: المرجع السابق، ص: 80.
474 ـ الإدريسي: المصدر السابق، ص: 48.
475 ـ الإدريسي: المصدر السابق، ص: 38.
476 ـ ابن سعيد المغربي: المصدر السابق، ص: 26.
477 ـ المصدر نفسه، ص: 27.
478 ـ بان البياتي: المرجع السابق، ص: 82.
479 ـ ابن حوقل: المصدر السابق، ص: 114.
480 ـ الشقندي: فضائل الأندلس، ص: 59، نقلا عن بان البياتي: المرجع السابق،ص: 85.
481 ـ الحميري: المصدر السابق، ص: 24.
482 ـ محمود إسماعيل: ثورات الخوارج، ص: 208.
483 ـ ابن حوقل: المصدر السابق، ص ص: 152-158-159.
484 ـ الاصطخري: المصدر السابق، ص: 92.

*من مصر والمشرق الإسلامي: المسك، العود، الكافور، العطر الهندي، وماء الورد[485].

* من بلاد السودان: يتصدر قائمة الواردات الذهب الذي حمله التجار من مدينة كوغة السودانية التي وصفت بأنَها أكثر بلاد السودان ذهبا[486]، ومن البضائع الأخرى التي جلبها التجار الأدارسة الرقيق[487]، العنبر[488]، الشب[489]، جلود الماعز المدبوغة[490]، العاج[491] وغيرها من السلع. وتتم المتاجرة مع بلاد السودان بالمقايضة.

وهكذا بحثنا علاقات الأدارسة التجارية تصديرا واستيرادا مع مختلف الأقاليم؛ ووجدنا أنَها كانت علاقات طيبة رغم العداء خاصة مع الخلافة العباسية في بغداد والدولة الأغلبية في إفريقية والأمويين في الأندلس، وهنا نستنتج أنَ الدولة الإدريسية وضعت حدا فاصلا بين العلاقات السياسية ومصالحها الاقتصادية، وبهذا استطاعت تصدير الفائض من منتجاتها بمختلف أنواعها والتي تعرفنا عليها فيما سبق، واستيراد ما تحتاجه البلاد من منتجات وبذلك سدت حاجات السكان؛ وما فاض من أموال تم تخزينه في بيت المال.

05)- ضعف دولة الأدارسة وسقوطها:

أ)- عوامل الضعف:

يرجع الكثير من الباحثين أنَ عوامل الضعف والانهيار بدأت تطل برأسها على الدولة الإدريسية منذ أواخر عهد محمد بن إدريس الثاني؛ وتفاقمت هذه العوامل أكثر بعد موته سنة (221هـ/836م)[492]، ومن العوامل التي أدت إلى انهيار دولة الأدارسة حسب اجتهادنا نذكر:

- الصراع بين أفراد الأسرة الإدريسية:

بسبب بروز الكثير من المعارضين لدولة الأدارسة سواء من البربر أو العرب اتبع محمد بن إدريس سياسة تكمن في إسناد حكم الولايات إلى إخوته[493] لوضع حد للقوة المناوئة التي تطمع

---

[485] ـ عبد الواحد (المراكشي): المعجب في تلخيص أخبار المغرب، تحقيق محمد سعيد العريان، ط1، مطبعة الاستقامة، مصر، 1949، ص: 359.

[486] ـ مجهول: الاستبصار، ص: 222.

[487] ـ الإدريسي: المصدر السابق، ص: 20. وعن تجارة الرقيق انظر:

ـ الزهري: المصدر السابق، ص: 125.

ـ ابن خلدون: العبر، مج 93.

[488] ـ البكري: المغرب، ص: 159.

[489] ـ الإدريسي: المصدر السابق، ص: 52.

[490] ـ أبو حامد الأندلسي الغرناطي: تحفة الألباب ونخبة الإعجاب، تحقيق إسماعيل العربي، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1989، ص:43.

[491] ـ الزهري: المصدر السابق، ص: 118.

[492] ـ ابن أبي زرع: المصدر السابق، ص: 53.

للوصول إلى المناصب القيادية في الدولة. وقد أدت هذه السياسة إلى ظهور الصراع بين آل إدريس وذلك بخروج عيسى بن إدريس على أخيه محمد بفاس معلنا استقلاله بولايته[494]؛ واستطاع محمد أن يئد خطر ظاهرة الصراع الأسري. و في رأينا تعتبر هذه الظاهرة أول عوامل الانهيار للدولة الإدريسية لأنها شاعت أكثر في عهود خلفاء محمد بن إدريس[495] لتسهم ضمن أخطار أخرى في انهيار الدولة.

- صراع العصبيات:

سبق وعرفنا التركيبة الاجتماعية لدولة الأدارسة وأثبتنا احتواءها عناصر وقبائل شتى من بربر وعرب وأندلسيين فضلا عن الفرس واليهود، فقد ساهمت هذه العصبيات في إضعاف حكم الأدارسة، فقد حاول البعض الاستيلاء على فاس واحتكار السلطة كما فعل العرب[496]، وحاول البعض تكوين أحلاف قبلية مناوئة للأدارسة كما فعل البربر، ومن مظاهر تفاقم السخائم العصبية كذلك ما عولت عليه العناصر والعصبيات البربرية من رفض الجبايات وكسر الخراج الأمر الذي زاد في إضعاف حكم الأدارسة[497].

- التعصب المذهبي والتطرف الديني:

---

[493] ـ جرى تعيين إخوة محمد بن إدريس على الولايات على النحو التالي: تولي القاسم بن إدريس طنجة وسبتة وحجر النسر وتطوان وبلاد معمورة وما إلى ذلك من القبائل، وتولي داود بن إدريس بلاد هوارة ونول ومكناسة وجبال غياثة وتازا، أما عيسى بن إدريس فقد نبط بولاية شالة وسلا وآزمور وتامسنا وما إلى ذلك من القبائل، وتولى يحيى بن إدريس مدينة البصرة وأصيلا والعرائش إلى بلاد ورغة، أما عمر بن إدريس فقد ولي على تجساس وتدغة وبلاد صنهاجة وغمارة وما والاها، وتولى أحمد بن إدريس مدينة مكناسة وبلاد فازاز ومدينة تادلا، أما عبد الله بن إدريس فقد نبط بولاية أغمات ونفيس وبلاد المصامدة والسوس، وأخيرا تولى حمزة بن إدريس تلمسان وأعمالها، وأقام محمد بن إدريس في فاس بعد أن كفاه إخوته مثوبة إدارة أقاليم الدولة باسمه. انظر:

ـ ابن أبي زرع: المصدر السابق، ص: 51.

[494] ـ المصدر نفسه، ص: 53.

[495] ـ حيث أن آل عيسى ما لبثوا أن استردوا نفوذهم على تادلا وفازاز وآزفور ، حتى أنهم ضربوا السكة باسمهم حتى سنة 270هـ. وثمة محاولة أخرى قام بها القاسم بن إدريس الذي استقل بالبصرة وأصيلا، واستحوذ داود بن إدريس على فاس والدخول إلى =عدوتها الأندلسية بعض قبائل البربر. فضلا عن الدخول في صراعات بين بعضهم البعض من أجل السيطرة على مناجم الفضة ومنافذ التجارة مع السودان. انظر:

ـ محمود إسماعيل: الأدارسة، ص: 88.

[496] ـ وهذا ما فعله عبد الرحمان بن أبي سهل الذي طرد يحيى بن يحيى بن محمد بن إدريس على إثر فضيحة مع عشيقته اليهودية، وبالمثل نجح ربيع بن سليمان من عرب فاس في إعلان الثورة على يحيى بن القاسم الإدريسي وقتله سنة 292هـ، ولا يخفى دور العرب الأندلسيين في سبتة وأصيلا في التواطؤ مع أمويي الأندلس ضد أدارسة الريف. انظر:

ـ ابن أبي زرع: المصدر السابق، ص ص: 78-80.

[497] ـ ابن خلدون: العبر، ج6، ص: 367.

بدأت بواكير هذه الظاهرة أواخر عهد إدريس الثاني الذي عول على إظهار المذهب الزيدي[498]، وهو أمر فجر الصراع بين أصحاب المذاهب المختلفة من زيدية واعتزالية وخارجية وأهل سنة. كما أنَ قضية المذهبية والطائفية لم تكن إلا غطاء لأطماع اقتصادية ومثالنا على ذلك الصراع بين أهل السنة والزيدية في إيجليز والسوس الأقصى كان من أجل الاستحواذ على مناجم النحاس[499]، أما المعتزلة فقد ضربوا السكة بأسمائهم وكونوا تجمعات مستقلة عن الأدارسة[500].

أمَا عن موقف الخوارج الصفرية إزاء الأدارسة الأواخر فقد اتسم بالعنف الثوري، وشكلوا خطرا فادحا على الأدارسة حتى انقضت دولتهم، حيث أنَ برغواطة توسعت على حساب الأدارسة واستردت سيادتها على تارودانت ، بينما بنو مدرار جهزوا حملات لغزو الأدارسة عدة مرات[501].

-الصراع الفاطمي الأموي على المغرب الأقصى:

قال "ابن أبي زرع": << كابد الأدارسة مملكتين عظيمتين وغالبين كبيرين، دولة الفاطميين بمصر وإفريقية ودولة بني أمية بالأندلس، وكانوا ينازعون الخلفاء إلى درك الخلافة ويقعدهم ضعف سلطانهم وقلة مالهم>>[502]. يعني أنَ الأدارسة واجهوا قوتين في آن واحد القوة الفاطمية والقوة الأموية بالأندلس؛ فكانوا تارة يؤيدون الفاطميين وتارة يناصرون الأمويين مستهدفين من ذلك مجرد البقاء والاستمرار. ويمكن تقسيم هذا الصراع إلى ثلاث مراحل وهي:

المرحلة الأولى تبدأ بظهور الفاطميين وتنتهي بعام(324هـ/936م)؛ وقد توازن إبانها نفوذ الفاطميين والأمويين في المغرب الأقصى، فاستولى الفاطميون على تلمسان والأمويون على سبتة وأصيلا.

أما المرحلة الثانية فتنتهي حوالي عام (347هـ/958م) و تميزت بسيادة النفوذ الأموي الأندلسي خاصة في المناطق الشمالية من المغرب الأقصى؛ وفي أواخر هذه الحقبة حل محله

---

498 ـ هناك صورة لدرهم ضُرب أواخر حكم إدريس الثاني يحمل شعارات الشيعة كالمهدوية واسم علي بن أبي طالب (إدريس ـ محمد رسول الله ــ المهدي ــ إدريس بن إدريس ـ علي) ، بينما العصر الأول (عصر القوة) كانت سمته التسامح العقائدي والدليل على ذلك أن المسكوكات الادريسية في هذا العصر خلت من شعارات الشيعة واقتصرت على شعارات العدل. انظر:

-Eustache: cumpus de dirham Idrisites et contemporains, Rabat, 1970, p p ,199-200-288.

499 ـ ابن حوقل: المصدر السابق، ص: 90.

500 - Eustache: op, cit, p p: 308-313.

501 ـ البكري: المغرب، ص: 125.

502 ـ ابن أبي زرع: المصدر السابق، ص ص: 80-81.

النفوذ الفاطمي ، وهنا انتهز الأدارسة فرصة هذا التحول لتوسيع نفوذهم على حساب أمويي الأندلس. بينما المرحلة الثالثة تنتهي عام (375هـ/985م)، وقد شهدت تضاؤل النفوذ الفاطمي واستفحال الصراع الأموي الإدريسي الذي نتج عنه إسقاط حكم الأدارسة[503].

ب)-سقوط دولة الأدارسة:

سقطت الدولة الإدريسية خلال المرحلة الثالثة من الصراع الفاطمي الأموي والتي ذكرناها فيما سبق ، هذه المرحلة التي بدأت بحقبة من الهدوء النسبي وذلك بانشغال الفاطميين بالإعداد للعودة إلى مصر، وانشغال الأمويين بمواجهة الأخطار الداخلية والخارجية التي واكبت وفاة الناصر وانتقال الخلافة إلى الحكم المستنصر.

استغل الأدارسة فرصة هذا الهدوء واستعادوا أصيلا وطنجة اللتين كانتا بحوزة الأمويين، وحاصروا سبتة سنة (360هـ/971م)، ولكن هذا الوضع لم يدم طويلا فقد تخلص الحكم المستنصر من مشكلاته الداخلية والخارجية؛ وأراد التدخل في المغرب الأقصى وجهز حملة كبرى[504]؛ تمكن بها استرداد تطوان وطنجة وأصيلا؛ لكن هذه الحملة هُزمت في معركة مهران وقُتل قائدها، لذلك لجأ الحكم المستنصر إلى الدبلوماسية وشن حملة دعائية تتهم الحسن بن القاسم أمير الأدارسة بالإلحاد[505]؛ فانفض البربر عن الحسن مما جعله يعلن الطاعة للأمويين؛ ونُفي إلى الأندلس[506]، ولكن الحسن تمكن من الهروب إلى إفريقية واتصل بالخليفة الفاطمي العزيز بالله ليُعينه على استعادة رياسته؛ فأمر العزيز بالله بلكين بن زيري بتجهيز حملة إلى المغرب الأقصى على أن يصطحب معه الحسن بن القاسم ففعل؛ لكن وفاة بلكين المفاجئة وتراجع حملته إلى إفريقية فتح أبواب المغرب الأقصى على مصراعيها للمد الأموي الذي قضى على حركة الحسن بن القاسم سنة (374هـ/984م)[507]، وبالقضاء على هذه الحركة سقطت دولة الأدارسة[508].

هكذا عرفنا العوامل التي أدت إلى ضعف ثم سقوط دولة الأدارسة، وهذه العوامل التي ذكرناها كانت حسب اجتهادنا وحسب بحثنا للموضوع؛ ويمكن لباحث آخر إرجاع ضعف الأدارسة

---

[503] - محمود إسماعيل: المرجع السابق، ص: 163.

[504] - محمد عبد الله عنان: دولة الإسلام في الأندلس، القاهرة، 1969، ص:492.

[505] - ابن حيان: المقتبس في أخبار أهل الأندلس، تحقيق الحجي، بيروت، 1965، ص ص: 89-90.

[506] - المصدر نفسه، ص: 201.

[507] - ابن أبي زرع: المصدر السابق، ص: 94.

[508] - على أن بعض أفراد البيت الإدريسي تمكنوا فيما بعد من الأخذ بثأر آبائهم حين أسهموا في إسقاط الخلافة الأموية بالأندلس وأقاموا دولة بني حمود.

إلى عوامل أخرى حسب بحثه للموضوع أيضا، ولكن الذي لا نختلف فيه هو أنَ الدولة الإدريسية سقطت على يد كل من الدولة الفاطمية ثم الدولة الأموية في الأندلس.

ثانيا: قيام دولة المرابطين وسيرها:

قبل البدء في الكلام عن دولة المرابطين يجب إعطاء لمحة عن الظروف التي كانت سائدة في بلاد المغرب الأقصى بعد سقوط دولة الأدارسة، فبعد سقوط دولة الأدارسة واندثار ملكهم ظل المغرب الأقصى منذ منتصف القرن الرابع الهجري مسرحا لحروب الشيعة وخلفاء قرطبة الأمويين، ثم انقسم المغرب إلى ممالك وإمارات بربرية متعددة من بينها صنهاجة وزناتة ومغراوة؛ وكانت أعظم هذه الممالك مملكة زيري بن عطية الزناتي وبنيه من بعده؛ وقد ظلت هذه المملكة قائمة بفاس ومعظم أعمال المغرب الشمالية حتى أوائل القرن الخامس الهجري. واستقر بنو يفرن في سلا وما يليها، واستقر بنو خزرون المغراويون بدرعة وسجلماسة وأعمالها، واستقرت قبائل برغواطة جنوبا بشاطئ المحيط الأطلسي[509]. وهكذا كان المغرب الأقصى يقدم بظروفه وإماراته الصغيرة المتفرقة فرصة طيبة لقيام دولة المرابطين.

01)- التأسيس:

ينتسب الملثمون[510] الذين عُرفوا فيما بعد بالمرابطين إلى قبيلة لمتونة؛ إحدى بطون صنهاجة أعظم قبائل البربر؛ وإليها ينتمي عدد كبير من القبائل البربرية أشهرها مسوفة ومداسة وجدالة ولمطة وغيرها من القبائل، وكانت لمتونة تتولى رئاسة هذه القبائل؛ ثم آلت الرئاسة إلى قبيلة جدالة على عهد الأمير يحيى بن إبراهيم الجدالي الذي تولى زعامة صنهاجة وقاتل أعداءها حتى سنة(427هـ/1035م)[511]؛ وهو تاريخ ارتحاله إلى المشرق لأداء فريضة الحج بعد أن استخلف على رئاسة صنهاجة ولده إبراهيم[512].

---

509 ـ عبد النبي بن محمد: مسكوكات المرابطين والموحدين في شمال إفريقيا والأندلس، رسالة ماجستير في الحضارة الإسلامية، تحت إشراف: الأستاذ الدكتور عبد الرحمن فهمي محمد، جامعة الملك عبد العزيز، مكة، المملكة العربية السعودية، 1979، ص: 7.

510 ـ الملثمون هم الجيا الثاني من قبيلة صنهاجة الأمازيغية، وقد أسسوا مملكة أودغشت الإسلامية ثم دولة المرابطين، وهم أسلاف الطوارق بدليل أنهم احتلوا نفس المناطق التي يحتلها الطوارق الآن. ابل إن أسماء بعض قبائل الطوارق لا تزال هي نفسها قبائل الملثمين في العصور الوسطى. نظر:

-محمد سعيد القشاط: التوارق عبر الصحراء الكبرى، مركز دراسات وأبحاث شؤون الصحراء، ص: 42.

511 ـ تضاربت أقوال المؤرخين في تحديد تاريخ الرحلة؛ حيث يذكر ابن عذارى والنويري أنه خرج سنة 445هـ، وصاحب الحلل الموشية والقلقشندي ذكرا سنة 440هـ، وذكر ابن الأثير سنة 448هـ، بينما ابن زرع ذكر سنة 427هـ أو 429.انظر:

عاد يحيى بن إبراهيم بعد رحلته المذكورة إلى أرض المغرب، فنزل بمدينة القيروان وحضر مجلس الفقيه أبي عمران الفاسي شيخ المذهب المالكي آنذاك، ثم طلب منه أن يبعث معه أحد طلبته ليعلم قومه أصول الفقه والشريعة الإسلامية؛ غير أنَ أبا عمران الفاسي لم يجد استجابة بين طلبته لاستصعاب دخول الصحراء[513]. فأرسل أبو عمران الفاسي الأمير يحيى إلى تلميذه الشيخ واجاج بن زللو اللمطي فقيه المالكية بالسوس الأقصى طالبا منه أن يُرسل مع يحيى إلى بلاده من طلبته من يثق بدينه وورعه فاختار واجاج عبد الله بن ياسين[514] الذي وصفه "ابن أبي زرع" بأنَه من

أهل الفطنة والدين والورع والأدب والسياسة والعلم[515].

دخل عبد الله بن ياسين بلاد صنهاجة مع صحبة زعيمها يحيى بن إبراهيم، ونزل بديار جدالة وأخذ يعلم أهلها، لكن تجربته الإصلاحية انتهت بالفشل، فاقترح عليه يحيى الذهاب معه للمرابطة في جزيرة في حوض نهر السنغال[516].

أقام عبد الله بن ياسين رباطه[517] في الحوض الأدنى لنهر السنغال[518]، بدأت المرابطة في الجزيرة عام (433هـ/1040م) بسبعة أشخاص منهم الأمير يحيى بن إبراهيم الجدالي ويحيى بن

البيان المغرب،ج3، ص242.و نهاية الإرب،ج22، ص: 172. وصبح الأعشى، ج5، ص: 189. والكامل في التاريخ، ج9، ص: 258. وروض القرطاس، ص:82.
وبالتالي ابن أبي زرع هو الأقرب في تحديد التاريخ، لأن المراجع المؤيدة أو المعارضة لهذا التاريخ تؤكد كلها على أن الجدالي تتلمذ على يد أبي عمران الفاسي، وكتب التاريخ والطبقات تجمع على أن أبا عمران توفي عام 430هـ، وبالتالي تكون الرحلة قد تمت قبل هذا التاريخ.

[512] ـ البكري: المغرب، ص: 164. وانظر:
ـ ابن الأثير: المصدر السابق،ج8، (طبعة القاهرة، 1353هـ)، ص: 74.
ـ ابن عذارى: المصدر السابق، ج4،(طبعة بيروت، 1967، ط1)، ص: 7.
ـ ابن أبي زرع: المصدر السابق، (طبعة حجرية، تونس، 1305هـ)، ص: 82.

[513] ـ البكري: المغرب، ص: 165. وانظر:
ـ مجهول: الحلل الموشية في ذكر الأخبار المراكشية، طبعة تونس، 1329هـ، ص ص: 8-9.

[514] ـ ولد عبد الله بن ياسين بن مكوك بن سير بن علي الجزولي في قرية تماماناوت في طرف صحراء غانة وأمه تدعى تينا بزامارن من بني جزولة، درس على يد فقيه السوس واجاج وتأثر بالمذهب المالكي، رحل إلى الأندلس في عهد ملوك الطوائف وأقام بها سبع سنوات وحصل علما كثيرا، دخل المغرب الأقصى مع الأمير يحيى بن إبراهيم الجدالي. انظر:
ـ البكري: المغرب، ص: 65. ولم يذكر تاريخ ولادته.
ـ السلاوي: المصدر السابق، ج1، ص: 100.

[515] ـ ابن أبي زرع: المصدر السابق، (طبعة حجرية، تونس)، ص: 83.

[516] ـ ابن أبي زرع: المصدر السابق ، ص ص: 84-85.

[517] ـ الرباط حصن حربي يقام في الثغور لمواجهة العدو، ولعل هذه التسمية مقتبسة من القران الكريم { وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل} سورة آل عمران ، الآية: 199. ويحتوي الرباط على برج مراقبة وحصن صغير، وقد أدت الربط خدمات جليلة للإسلام والمسلمين فقد عصمت أهل المغرب إلى حد كبير من الفتن التي سادت المشرق، وكانت مثالا للزهد والتقشف، تعمل على نشر الإسلام لا يبتغي أهلها من وراء ذلك جزاء ولا شكورا. انظر:
ـ سعدون نصر الله: تاريخ العرب السياسي في المغرب، ص ص: 246-247.

[518] ـ يقع بالقرب من مملكة غانا الوثنية . انظر:
ـ دائرة المعارف الإسلامية، مادة سنغال.

عمر اللمتوني، ثم اجتمع عليه نحو ألف رجل من أشراف صنهاجة؛ سماهم الإمام ابن ياسين بالمرابطين للزوم رباطه[519] .

أمر ابن ياسين أتباعه وتلاميذه بأن يذهب كل منهم إلى قبيلته يدعوهم إلى العمل بأحكام الله وسنة نبيّه، فلما لم يجد استجابة أعلن الجهاد[520]، حيث اتجهت جموع المرابطين أولا صوب قبيلة جدالة وأوقعوا بهم الهزيمة عام (434هـ/1042م) وأسلم أهلها إسلاما جديدا. ثم أخضع المرابطون كل من قبيلة لمتونة ثم مسوفة، فلما شهدت قبائل صنهاجة هذه الأحداث بادرت إلى مبايعة ابن ياسين؛ وحذت بقية القبائل حذوها. وشرع ابن ياسين يعلمهم القرآن وشرائع الإسلام؛ فيأمر بالصلاة والزكاة وإخراج العشر[521]، هذا وقد أقام ابن ياسين بيتا للمال للإنفاق على الجيوش وشراء السلاح[522]؛ وهذه أول إشارة إلى تأسيس بيت المال عند المرابطين.

وفي سنة (447هـ/1055م)[523] اجتمع فقهاء سجلماسة ودرعة وكتبوا إلى ابن ياسين ليخلصهم من ظلم حكام زناتة المغراويين وأميرهم مسعود بن وانودين[524]، فاتجه المرابطون إلى بلاد درعة وهزموا المغراويين؛ ودخل ابن ياسين سجلماسة وأصلح أحوالها وقدم عليها عاملا من لمتونة و حامية مرابطية ثم عاد إلى الصحراء[525].

وفي سنة (448هـ/1956م) توفي الأمير يحيى بن عمر اللمتوني[526]؛ فعين عبد الله ابن ياسين أخاه أبا بكر بن عمر مكانه للقيادة، ثم تأهب أبو بكر لغزو بلا السوس الأقصى، ففي ربيع

---

[519] ـ ابن أبي زرع: المصدر السابق، ص: 89. وانظر:
محمد عبد الله عنان: دول الطوائف منذ قيامها حتى الفتح المرابطي، ط2، القاهرة، 1969، ص: 302.

[520] ـ ابن أبي زرع: المصدر السابق، ، (طبعة حجرية، تونس)، ص: 85. وانظر:
ـ ابن خلدون: العبر، ج6، ص: 375.

[521] ـ أنشأ ابن ياسين مذهبا خاصا استند في أحكامه إلى الشريعة الإسلامية مروية عن الإمام مالك بن أنس وأهم أسسه الجهاد في سبيل الله والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والالتزام بأحكام الدين في جميع الأمور وإقامة الحدود وجباية الأموال التي نص عليها الشرع.

[522] ـ البكري: المغرب، ص: 167. وانظر:
ـ أبو عبد الله محمد(ابن أبي دينار): المؤنس في أخبار إفريقية وتونس، طبعة تونس، 1350هـ، ص ص: 96-97.

[523] ـ اختلف المؤرخون في تاريخ زحف المرابطين نحو المغرب الأقصى إلى فريقين؛ ففريق يسوق تواريخه بعد سنة 450هـ وهم (ابن الأثير،ج9،ص:259. والنويري، ج22، ص: 177. ابن الخطيب، ص: 51)، وفريق آخر يجعل الزحف قبل سنة 450هـ (ابن عذارى، ج3، ص: 243. وابن خلدون، ج6، ص: 183. والقلقشندي: ج5، ص: 168). والرواية الأولى نستبعدها لأن أول نقود =ظهرت للمرابطين ضرب بمدينة سجلماسة سنة 450هـ؛ ولا يعقل بالطبع أن يضرب المرابطون النقود في مدينة لم يتم فتحها. وقد اخترنا سنة 447هـ لأنها أقرب إلى الواقع وهي السنة التي ذكرها ابن عذارى انظر:
ـ البيان المغرب، ج3، ص: 243.

[524] ـ ابن أبي زرع: المصدر السابق، (طبعة حجرية)، ص: 87. وانظر:
ـ مجهول: الحلل الموشية، ص: 11.

[525] ـ المصدران نفسهما ونفس الصفحتين.

[526] ـ لما توفي الأمير يحيى بن إبراهيم الجدالي عام (440هـ/1048م) قدم مكانه ابن ياسين يحيى بن عمر اللمتوني.

الثاني من نفس العام سار المرابطون صوب بلاد السوس الأقصى[527]، واختار أبو بكر بن عمر ابن عمه يوسف بن تاشفين[528] ليتولى القيادة على مقدمة الجيش المرابطي، وكان ذلك أول ظهور ليوسف بن تاشفين مؤسس دولة المرابطين، وفي هذه الحملة تمكن المرابطون من الاستيلاء على بلاد جزولة وبلدة ماسة وتارودانت عاصمة بلاد السّوس الأقصى، ثم عبروا جبال درن واستولوا على بلاد رودة وشفشاوة ونفيس وإقليم جدمويه وبايعتهم قبائل تلك الناحية[529]. ثم سار المرابطون إلى مدينة أغمات وكان أميرها يومئذ لقوط بن يوسف بن علي المغراوي؛ فضربوا حولها الحصار ثم دخلوها بعد أن فرّ أميرها عام (449هـ/1057م)[530]، وأقاموا فيها شهرين ثم واصلوا السير بعدها لغزو تادلا فاستولوا عليها وقتلوا من بها من بني يفرن. ثم سار ابن ياسين إلى بلاد تامسنا فافتتحها وكان ينزل بسواحلها بعض قبائل برغواطة التي تدين بمذهب تتنافى تعاليمه الإباحية مع أحكام الإسلام[531]، فسار ابن ياسين وقائده أبو بكر بن عمر في جموع المرابطين إلى أرض برغواطة وكان أميرهم يومئذ أبو حفص ابن عبد الله ابن أبي غفير بن محمد بن معاذ، ونشبت بين المرابطين والبرغواطيين وقائع شديدة أُصيب فيها ابن ياسين بجراح بالغة أودت بحياته[532].

اجمع شيوخ المرابطين على مبايعة أبي بكر بن عمر للرياسة مكان ابن ياسين؛ الذي تمكن من هزيمة البرغواطيين الذين أسلموا إسلاما جديدا. ثم قصد مدينة أغمات ومكث بها حتى شهر صفر عام (452هـ/1060م)؛ ثم تابع سيره إلى بلاد المغرب؛ ففتح بلاد فازاز وجبالها وسائر أراضي زناتة، كما افتتح بلاد مكناسة، ثم حاصر مدينة لواتة ودخلها عنوة شهر ربيع الثاني من نفس العام[533] وخربها، ثم عاد إلى أغمات التي اتخذها قاعدة عسكرية للمرابطين ومقرا للأمير وإخوته.

---

[527] ـ بما أن عبد الله بن ياسين مات سنة 450هـ في حرب برغواطة، وهو لم يقدم على محاربة برغواطة إلا بعد أن تم إخضاع إقليم السوس الأقصى. وعليه يمكن ترجيح التاريخ الذي حدده ابن خلدون بعام 449هـ، (العبر،ج6، ص: 183).

[528] ـ يوسف بن تاشفين بن إبراهيم بن تورفيت بن وارتقطين بن منصور بن مصالة بن أمية بن واتلمي بن تامليت الحميري من قبيلة لمتونة الصنهاجية، (400هـ- 500هـ). انظر:

ـ يوسف أشباخ: تاريخ الأندلس في عهد المرابطين والموحدين، ترجمة محمد عبد الله عنان، ط2، مطبعة لجنة التأليف والترجمة، القاهرة، 1958، ص: 65.

[529] ـ ابن أبي زرع: المصدر السابق، (طبعة حجرية)، ص: 88. وانظر:

ـ ابن خلدون: العبر، ج6، ص ص: 375-376.

[530] ـ ابن أبي زرع: المصدر السابق، ص: 88.

[531] ـ أسسه رجل يهودي يدعى صالح بن طريف البرغواطي.

[532] ـ اختلف المؤرخون في تحديد تاريخ وفاة ابن ياسين وانقسموا إلى فريقين، فريق يرى أن الوفاة كانت في عام 451هـ، ومن هؤلاء البكري؛ ابن أبي زرع؛ ابن عذارى، ابن الخطيب، وفريق يرى أن الوفاة حدثت في عام 450هـ ومنهم القاضي عياض وصاحب الحلل الموشية وابن خلدون والقلقشندي.

[533] ـ ابن أبي زرع: المصدر السابق، ص: 91. وانظر:

ـ ابن خلدون: العبر، ج6، ص: 376.

اختار أبو بكر بن عمر بعد ذلك مدينة مراكش وشرع في تأسيسها عام (454هـ/1062م)[534]، ثم رحل إلى الصحراء ليصلح النزاع بين قبيلتي جدالة ولمتونة[535]؛ تاركا وراءه يوسف ابن تاشفين لينوب عنه في رئاسة المرابطين. وقد قسّمت القوات المرابطية إلى جيشين تولى يوسف ابن تاشفين إمرة أحدهما ليتم به إخضاع المغرب وتولى أبو بكر إمرة الآخر[536]. وشرع يوسف ابن تاشفين على الفور في تأديب القبائل المغربية من مغراوة وزناتة وبني يفرن وغيرهم ثم رجع إلى أغمات[537].

وفي عام (454هـ/1062م) خرج يوسف بن تاشفين في جيش كثيف يتجاوز عدته مائة ألف فارس قاصدا مدينة فاس وتمكن من دخولها صلحا سنة (455هـ/1063م)[538]، وهو الفتح الأول لها، واستخلف عليها عاملا من لمتونة[539]. ثم ذهب لمحاربة غمارة وفتح كثيرا من حصونها وقلاعها، وحاصر قلاع بلاد فزاز ثم سار إلى بني مراسن وذلك سنة (456هـ/1063م) وفتح بلادهم. ثم فتح بلاد ورغة كلها سنة (458هـ/1065م)، وبعدها فتح جميع بلاد غمارة سنة (460هـ/1067م)، ثم أقبل نحو فاس[540] سنة (462هـ/1069م) وشدد عليها الحصار حتى دخلها عنوة جمادى الآخرة من نفس العام؛ وقتل بها خلقا كثيرا من قبائل مغراوة وبني يفرن ومكناسة وزناتة[541]. وقام بتحصين فاس وهدم الأسوار الفاصلة بين عدوة القرويين وعدوة الأندلسيين وجعلها مدينة واحدة وبنى فيها المساجد والحمامات والفنادق وأصلح الأسواق[542]، وأقام بها يوسف ابن

---

534 ـ المصدر نفسه، ص: 184.

535 ـ ابن عذارى: المصدر السابق، ج4، ص: 19. وانظر:
ـ مجهول: الحلل الموشية، ص: 12.

536 ـ بعد أن عاد أبو بكر بن عمر من مهمته في الصحراء وقد هاله ما رأى من ضخامة جيوش يوسف بن تاشفين فتنازل له عن السلطة وسلم إليه أمر المغرب أمام شيوخ لمتونة وأعيان الدولة المرابطية وأمراء المصامدة والكتاب والشهود. انظر:
ـ مجهول: الحلل الموشية، ص: 16.

537 ـ ابن أبي زرع: المصدر السابق، ص: 95.

538 ـ القلقشندي: المصدر السابق، ج5، ص: 187. وانظر:
ـ أحمد بن محمد (ابن القاضي): جذوة الاقتباس فيمن حل من الأعلام مدينة فاس، طبعة حجر، المغرب، (د ت ط)، ص: 52.

539 ـ ابن أبي زرع: المصدر السابق، ص: 95. وانظر:
ـ ابن خلدون: العبر، ج6، ص: 378.
ـ أحمد المختار العبادي: الصفحات الأولى من تاريخ المرابطين، مجلة كلية الآداب ،جامعة الإسكندرية، العدد 21، 1967، ص: 73.
ـ محمد عبد الهادي شعيرة: المرابطون (تاريخهم السياسي)، القاهرة، 1969، ص: 90.

540 ـ انتهز الأمير تميم بن معتصر المغراوي أمير فاس الذي فرّ عنها قبل دخول المرابطين إليها سنة (455هـ/1063م) فرصة انشغال يوسف بن تاشفين بمحاصرة قلاع بلاد فازاز ودخل مدينة فاس وقتل عامل المرابطين عليها.

541 ـ ابن أبي زرع: المصدر السابق، ص: 97. وانظر:
ـ محمد لسان الدين(ابن الخطيب): أعمال الأعلام فيمن بويع قبل الاحتلام من ملوك الإسلام، ج3، رباط الفتح، 1934، ص: 236.

542 ـ ابن أبي زرع: المصدر السابق، ص: 98.

تاشفين شهر صفر سنة (463هـ/1070م)؛ وخرج منها إلى بلاد ملوية فافتتحها كما افتتح حصون ومطاط من بلاد طنجة[543] ووجدة[544].

وفي سنة (465هـ/1072م) غزا يوسف بن تاشفين الدمنة[545] من أعمال طنجة فدخلها عنوة، وفي سنة (467هـ/1074م) فتح غياثة وبني مكود وبني رهينة من أحواز تازا. وفي سنة (470هـ/1077م) تمكن المرابطون من دخول طنجة[546]، ثم سبتة سنة (477هـ/1081م)[547]. وهكذا تمكن المرابطون من إخضاع كامل المغرب الأقصى لسلطانهم.

02)- التوسع:

بعد أن أخضع المرابطون المغرب الأقصى لسلطانهم، توسعوا شرقا وضموا أجزاء من المغرب الأوسط ثم توسعوا شمالا وضموا الأندلس.

أ)- أجزاء من المغرب الأوسط:

بعث يوسف ابن تاشفين قائده مزدلي لغزو مدينة تلمسان فتمكن هذا الأخير من الاستيلاء عليها عام (468هـ/1075م)، في الوقت الذي افتتح فيه يوسف بن تاشفين مدينة آجر سيف ومليلة وجميع بلاد الريف ووهران وتنس وجبال وانشريس إلى الجزائر الحالية[548].

وهكذا تمكن يوسف بن تاشفين من فرض سيطرته على المغرب الأقصى ولكنه لم يدخل في صراع مع إخوانه الصنهاجيين في المغربين الأدنى والأوسط، ففي المغرب الأدنى كان هناك بنو زيري؛ وفي المغرب الأوسط كان بنو حماد، وهكذا انقسم المغرب الإسلامي إلى قسمين شرقي يحكمه بنو زيري وبنو حماد الصنهاجيين وغربي يحكمه المرابطون.

ب)-الأندلس:

بعد أن ضم المرابطون المغرب الأقصى وأجزاء من المغرب الأوسط لسلطانهم، تطلعوا إلى التوسع شمالا لضم الأندلس. وقبل أن نتناول كيفية ضم المرابطين للأندلس، نتناول أولا الوضع في الأندلس قبل تدخل المرابطين عسكريا.

---

[543] ـ المصدر نفسه، ص: 91.
[544] ـ المصدر نفسه، ص: 158.
[545] ـ ابن خلدون: العبر، ج6، ص: 185.
[546] ـ ابن أبي زرع: المصدر السابق، ص: 98.
[547] ـ المصدر نفسه، ص: 98. وانظر:
ـ مجهول: مفاخر البربر، نشر وتصحيح ليفي بروفنسال، طبعة الرباط، 1934، ص ص: 56-57.
[548] ـ ابن أبي زرع: المصدر السابق، ص: 98. وانظر:
ـ ابن خلدون: العبر، ج6، ص: 380.

1- الوضع في الأندلس قبل تدخل المرابطين عسكريا:

في الوقت الذي نجح فيه يوسف بن تاشفين في تأسيس دولة كبيرة في المغرب الأقصى، كانت الأحداث تتطور تطورا سريعا في الأندلس، فقد كانت وحدة الأندلس قد تمزقت إلى دويلات صغيرة؛ وتبع ذلك انهيار قوة الإسلام العسكرية تبعا لهذا التمزق السياسي؛ الأمر الذي يسر أمام دول النصارى وعلى الأخص قشتالة مهمة التهام هذه الدويلات وإخضاعها الواحدة تلو الأخرى؛ في نفس الوقت الذي استغرق فيه ملوك الطوائف في الترف واللهو إلى أن تنبهوا بسقوط طليطلة عام(178هـ/1085م)[549] في يد ألفونسو السادس ملك قشتالة، ثم تطلع إلى الاستيلاء على مدن الأندلس الإسلامية مدينة مدينة.

ثم حضَر ألفونسو السادس جيشين قويين ليغزو أشبيلية ويحاصر المعتمد ابن عباد أمير أشبيلية في قصره، وبالفعل عاث الجيشان في البلاد خرابا ودمارا[550]، وهنا أدرك ابن عباد أنَ النوايا التوسعية لألفونسو السادس قد أضحت تماما، وأنَ هذه النوايا لم تقتصر على ما يملكه ابن عباد بل تشمل كل أرجاء الأندلس تحقيقا لحلم النصارى في طرد الإسلام والمسلمين من الأندلس. فرأى المعتمد ابن عباد ضرورة الاستعانة بأقرب وأكبر قوة إسلامية وهي القوة المرابطية التي ظهرت في المغرب الأقصى.

2- التدخل العسكري ثم ضم الأندلس:

رحب يوسف ابن تاشفين بالفرصة لأنَه لم يتأخر عن القيام بأي عمل فيه نفع للإسلام والمسلمين، كما أنَه من الأسس التي قامت عليها دولة المرابطين الجهاد في سبيل الله. فأمر ابن تاشفين بالعبور إلى الأندلس عام (479هـ/1086م)[551]؛ ونزل بالجزيرة الخضراء وحرص على

---

549 ـ عن أحداث سقوط طليطلة في أيدي النصارى؛ انظر:
ـ ابن بسام (أبو الحسن الشنتريني): الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة، القسم الرابع، المجلد الأول، طبعة القاهرة، 1945، ص: 127.
ـ ابن الأثير: المصدر السابق، ج8، ص: 138.
ـ شمس الدين أبو العباس (ابن خلكان): وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق إحسان عباس، ج5، دار صادر، بيروت، 1977، ص: 27.
ـ أحمد بن محمد (المقري): نفح الطيب في غصن الأندلس الرطيب وذكر وزيرها لسان الدين ابن الخطيب، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ج6، ط1، القاهرة، 1949، ص: 84.
550 ـ الحميري: صفة جزيرة الأندلس منتخبة من كتاب الروض المعطار في خبر الأقطار، نشره ليفي بروفنسال، القاهرة، 1937، ص:85.
551 ـ بينما يجعله عبد الواحد المراكشي أواسط عام (478هـ/1085م). انظر:
ـ المراكشي: وثائق المرابطين والموحدين، تحقيق حسين مؤنس، ط1،مكتبة الثقافة الدينية، مصر،1997،ص: 23.

تحصينها، ثم اتجه صوب أشبيلية ولما اقترب منها التقى بالمعتمد؛ ثم رحلت الجيوش إلى أشبيلية حيث أقاموا ثلاثة أيام[552].

ثم كتب يوسف بن تاشفين إلى سائر ملوك الطوائف يدعوهم للحاق به فلبى دعوته كل من عبد الله بن بلكين صاحب غرناطة وأخوه تميم صاحب مالقة، ورأى يوسف بن تاشفين تقسيم الجيوش الإسلامية إلى معسكرين؛ معسكر أندلسي يضم جيوش الأندلس ومعسكر مرابطي يضم الجيوش المرابطية، ولم تلبث الجيوش الإسلامية أن اتجهت إلى شمال بطليموس حيث أقامت معسكراتها بين بطليموس وقورية في سهل الزلاقة[553].

ولمَا وصلت أنباء جواز المرابطين إلى شبه الجزيرة إلى ألفونسو السادس؛ أمر جيوشه بالاتجاه إلى معسكر المسلمين؛ أين نشب القتال العنيف بينهما والذي انتهى بانتصار المرابطين على القوى النصرانية في موقعة الزلاقة عام (479هـ/1086م)[554] ،وفرّ ألفونسو إلى طليطلة. وبعد هذا الانتصار عاد يوسف بن تاشفين إلى المغرب وترك تحت إمرة المعتمد فرقة عسكرية قوامها ثلاثة آلاف من المرابطين وقدم عليهم سيري بن أبي بكر اللمتوني[555].

ولم يمض عام واحد على هزيمة ألفونسو السادس حتى بدأ يستعيد قوته ونقل نشاطه هذه المرة إلى شرق الأندلس الذي كان ممزقا من الناحية السياسية، وهذا تطلب ضرورة عودة يوسف بن تاشفين مرة أخرى إلى الأندلس. والذي عاد إليه سنة(481هـ/1088م)؛ لكي يقضي على طائفة النصارى الذين تحصنوا في قلعة تسمى أليدو ويسميها العرب لييط[556] قرب مرسية في شرق

---

[552] ـ المراكشي: المعجب ، ص: 131. وانظر:
ـ الحميري: صفة جزيرة الأندلس، ص: 87.

[553]ـ يعرف السهل بالإسبانية SAGRAJAS وعن موقعة الزلاقة انظر:
ـ مجهول: الحلل الموشية، ص ص: 33-34.

[554] ـ تختلف الروايات الإسلامية في تحديد تاريخ موقعة الزلاقة، فيقول ابن الأثير أنها كانت في أوائل رمضان سنة 479هـ، ويقول المراكشي أنها كانت في رمضان سنة 480هـن ويقول ابن الأبار أنها كانت في 12 رجب سنة 479هـ، ويتفق معه ابن أبي زرع وصاحب الحلل الموشية وهذا هو التاريخ الصحيح وهو الذي ذكره يوسف بن تاشفين في خطابه بالفتح إلى عدوة المغرب. انظر:
ـ ابن الأثير: المصدر السابق، ج8ن ص: 142.
ـ المراكشي: المعجب، ص: 135.
ـ ابن أبي زرع: المصدر السابق، ص: 105.
ـ مجهول: الحلل الموشية، ص ص: 40-41.
ـ أبو عبد الله القضاعي (ابن الأبار): الحلة السيراء، (تحقيق عبد الله أنيس الطباع)، ج2، دار النشر للجامعيين، بيروت، 1962، ص: 101.
-Dozzy (r) : Histoire des musulmans d`Espagne, vol 3,Leyde,1932, p. 129.

[555] ـ يوسف أشباخ: تاريخ الأندلس في عهد المرابطين والموحدين، ترجمة محمد عبد الله عنان، ط2، مطبعة لجنة التأليف والترجمة، القاهرة، 1958، ص: 89.

[556] ـ ابن أبي زرع: المصدر السابق، ص ص: 66-67.

الأندلس، وفي هذه المرة أحس يوسف بن تاشفين أن أمراء الطوائف يتآمرون عليه مع النصارى فلم يستطع أن يستولي على هذه القلعة الصغيرة ؛ وعاد إلى المغرب[557].

أقام يوسف بن تاشفين ببلاد المغرب إلى سنة (483هـ/1090م)؛ حيث جاز البحر إلى الأندلس للمرة الثالثة للجهاد في سبيل الله، وقد سار يوسف حتى بلغ طليطلة وحاصر ألفونسو السادس، ولم يأت لمساعدة يوسف بن تاشفين أحد من أمراء الأندلس؛ الأمر الذي جعله يقوم بعد رجوعه من غزو طليطلة بعزل ملوك الطوائف عن إمارتهم وأقام نفسه واليا على الأندلس مكانهم، وقد استثنى من ذلك العزل أمير سرقسطة الذي دخل في طاعته[558].

رجع يوسف بن تاشفين إلى المغرب في شهر رمضان سنة (483هـ/1090م) وأناب عنه الأمير سيري بن أبي بكر اللمتوني في حكم هذه البلاد؛ والذي استولى على جيان في أوائل سنة (484هـ/1091م)، ثم سار نحو قرطبة واستولى عليها من صاحبها المأمون بن المعتمد شهر صفر من نفس السنة، ثم يمم شطر قرمونة فدخلها عنوة شهر ربيع الأول. ثم ضيق الأمير سيري الخناق على المعتمد حتى سقطت أشبيلية شهر رجب. وفي شهر شوال من نفس السنة دخل المرابطون بقيادة يوسف بن داود بن عائشة مدينة مرسية وأعمالها، ثم دخل المرية. وفي سنة (485هـ/1092م) أمر يوسف بن تاشفين قائده ابن عائشة بالمسير إلى دانية فاستولى عليها، كما استولى على شاطبة ثم استولى على شقورة وبلنسية[559].

ثم عبر يوسف بن تاشفين للمرة الرابعة والأخيرة إلى الأندلس سنة (496هـ/1102م) ليضع أسسا ثابتة للدولة الجديدة التي ألفت بين المغرب والأندلس، وعندما أحس يوسف بأنه قام بواجبه وثبت أقدام الإسلام في الأندلس رأى أن يبايع لولده علي بولاية العهد[560]، وقد تمت البيعة في مدينة قرطبة من نفس العام، ثم عاد يوسف إلى المغرب حيث اعتل في أواخر سنة (498هـ/1104م) واستمر عليلا زهاء عام وشهرين إلى أن توفي بداية عام (500هـ/1106م)[561] وخلفه ولده علي.

---

557 ـ المراكشي: وثائق المرابطين والموحدين، ص: 24.

558 ـ وقد عزل المعتمد بن عباد أمير أشبيلية وأخذه معه إلى المغرب الذي قضى بقية عمره في أغمات. انظر:
ـ المراكشي: وثائق المرابطين والموحدين، ص: 24.

559 ـ ابن أبي زرع : المصدر السابق، ص: 108.

560 ـ حمدي عبد المنعم: المرجع السابق، ص: 75.

561 ـ ابن أبي زرع: المصدر السابق، ص: 109. وانظر:
ـ مجهول: الحلل الموشية، ص ص: 56-57.

وهكذا تمكن يوسف بن تاشفين من القضاء على القوة النصرانية المهددة للإسلام في الأندلس، وتمكن أيضا من التخلص من ملوك الطوائف الذين كثيرا ما تآمروا مع النصارى، واستطاع التوسع في الأندلس وضمه إلى دولته التي أسسها في المغرب، وبالتالي استطاع المرابطون تأسيس دولة مترامية الأطراف تشتمل على أجزاء من غرب المغرب الأوسط وكل المغرب الأقصى والأندلس[562].

03)- القوة الاقتصادية:

اهتمت دولة المرابطين بالمجال الاقتصادي وأصبحت قوة اقتصادية خاصة في عهد مؤسسها يوسف بن تاشفين . ولنبيّن هذه القوة الاقتصادية للقارئ ، سوف نتناول اهتمام المرابطين بمجال الزراعة لأن الزراعة هي القاعدة الأساسية لأي حضارة أو تقدم[563]، ثم مجال الصناعة وأخيرا التجارة.

أ)-الزراعة:

ازدهرت الزراعة في عهد المرابطين؛ وشهدت البلاد وفرة في المحصولات بسبب عدة عوامل نذكر منها:

- **العوامل الطبيعية:** تمتعت بها المنطقة حيث ساهم السطح وما تضمنه من تربة خصبة حيث أشار "المراكشي" إلى مدى خصوبة المغرب الأقصى قائلا:<< وهي أخصب رقعة على الأرض فيما علمت وأكثرها أنهارا مطردة وأشجارا ملتفة وزروعا وأعنابا>>[564]. وأنهار متعددة ومناخ متنوع، كما انقسم سطح المغرب الأقصى إلى عدة مناطق؛ وكان لكل منطقة أثرها على النشاط الزراعي وتنوع المحاصيل بها؛ فهناك الإقليم الساحلي؛ ومنطقة الوديان التي تلي الإقليم الأول وتجري بها أهم أنهار المغرب التي كونت وديانا وسهولا خصبة تعد من أغنى السهول المغربية؛ وأنهار المغرب الأقصى ذكرناها سابقا عندما تناولنا النشاط الزراعي عند الأدارسة، وبالتالي هذه الكثرة في عدد الأنهار واختراقها لمعظم أراضي المغرب الأقصى؛ مع جريانها الدائم منحت كميات

- ليفي بروفنسال: الإسلام في المغرب والأندلس، ترجمة السيد عبد العزيز سالم ومحمد صلاح الدين حلمي، القاهرة، 1958، ص: 240.

- لسان الدين أبو عبد الله (بن الخطيب): الإحاطة في أخبار غرناطة، نشره محمد عبد الله عنان، ج2،القاهرة،1974، ص ص: 522-518.

[562] - لمعرفة حدود دولة المرابطين انظر الملحق رقم: 03.

[563] -Levi-Provencal: Seville Musulmane A début Du XII siècle, de trait D'ibn Abdoun.paris1947,p:9 .

[564] - المعجب، ص255.

وفيرة من المياه التي تستخدم في زراعة مساحات واسعة من الأراضي، كما اتضح من خلال نوازل "الونشريسي"[565] أنّ مصادر السقاية في بلاد المغرب الإسلامي عموما هي الأمطار و العيون والآبار والأودية. وإلى جانب الإقليمين السابقين هناك إقليم جبال درن وإقليم الصحراء وكلا الإقليمين غني بالواحات الواسعة[566].

هذا إلى جانب تنوع سطح الأندلس وغناه بالتربة الخصبة؛ وكثرة الأنهار والأودية به؛ وتنوع مناخه؛ والذي أدى بدوره إلى تنوع محاصيل المنطقة.

– **العوامل البشرية:** العامل الأول تمثل في مهارة طبقة الفلاحين سواء في المغرب الأقصى، حيث أن قبائل المصامدة التي تشكل مجموعة كبيرة من سكان المنطقة اهتموا منذ القديم بالزراعة وغرس الأشجار وبفضلهم ازدهرت الفلاحة في البلاد[567]، أو في الأندلس فبفضل مهارة أهل الأندلس في الفلاحة وخبرتهم بالأرض؛ وبفضل علم الفلاحة والتأليف فيه[568]؛ تطورت الزراعة وعرفت طرقا عديدة لمعالجة أمراض النباتات.

كما اهتم ولاة الأمر بالزراعة؛ إذ أنَ المرابطين أخذوا على عاتقهم مهمة توفير الأمن للسكان والقضاء على الفتن والحروب؛ وبذلك استطاع السكان استثمار الأرض، كما أنَ علي بن يوسف قام ببناء قنطرة على نهر تانسيفت لتسهم بدورها في توزيع المياه اللازمة للزراعة. وقد اهتم ولاة الأمر بالمزروعات وحمايتها. كما استعمل المرابطون نظام الإقطاعات الزراعية التي تمنح للجند أو غيرهم مقابل خدمات يؤدونها للدولة[569] وهذا على حد قول "الطرطوشي" << وكان هؤلاء يشغلونها ويرفقون بالفلاحين ويربونهم كما يربي التاجر تجارته، فكانت الأرض عامرة والأموال وافرة>>[570]؛ وكان من أثر هذه السياسة الحكيمة أن تضاعف الإنتاج الزراعي في بلاد المغرب والأندلس.

– **المحاصيل الزراعية:**

[565] ـ أحمد بابا أبو العباس(التنبكتي):كفاية المحتاج لمعرفة ما ليس في الديباج،مخطوط بالمكتبة الوطنية الجزائرية تحت رقم1738،ورقة16.

[566] ـ حمدي عبد المنعم: المرجع السابق، ص ص: 234-235.

[567] ـ إبراهيم حركات: المغرب عبر التاريخ، ط1، دار السلمي، المغرب، 1965، ص: 357.

[568] ـ ظهرت كتب ابن بصال، ابن أبي خير الاشبيلي، ابن العوام، ابن لبون، حمدون الاشبيلي، وغيرهم.

[569] ـ وهذا ما فعله المرابطون خاصة مع جنود لمتونة. انظر:

ـ حسن أحمد محمود: قيام دولة المرابطين، دار الفكر العربي، القاهرة،(د ت ط)، ص ص: 405-406.

[570] ـ أبو بكر محمد (الطرطوشي): سراج الملوك، القاهرة، 1852، ص: 123.

كما رأينا سابقا كانت الأراضي في المغرب الأقصى والأندلس مصدرا خصبا لكثير من المحاصيل الزراعية، حيث قامت الكثير من المدن المغربية والأندلسية بزراعة النباتات المختلفة، ومن هذه المحاصيل نذكر:

– **القمح:** كثرت زراعته في الكثير من المدن المغربية والأندلسية منها طنجة، البصرة[571]، نفيس وسجلماسة، مرسية، المرية وشنترين[572].

– **الشعير:** ازدهرت زراعته بالبلاد وكثُر بمدينة طنجة، إيزلي، البصر، كرت[573]، وبلاد السوس في الجنوب حيث أطلق عليها "ابن سعيد" بلاد حنطة وشعير[574]، كما زُرع في فاس وتلمسان[575].

– **الذرة وأنواع أخرى من الحبوب:** زرعت الذرة في بسجلماسة[576]، والسمسم والبقول بمنطقة أغمات[577]، وزراعة الحبوب بمنطقة طنجة[578]، والأرز بمنطقة السوس[579].

– **القطن:** زُرع بالمغرب ثم انتقلت زراعته إلى الأندلس، وقد أشار "الإدريسي" إلى وجوده بكثرة بمدينتي داي وتادلة[580]، وزُرع بالبصرة، كرت، ماسية، غرناطة، أشبيلية[581].

– **قصب السكر:** زُرع بسبته، أغمات[582]، تارودانت ببلاد السوس، أيجلي، أشبيلية، البيرة[583].

– **الزيتون:** زرع بدانية[584]، أشبيلية[585]، مكناسة وفاس وغيرها من المدن الأندلسية والمغربية. بالإضافة إلى زراعة الكتان، الحناء، الكمون والكروية التي كثرت بسجلماسة، غرناطة وأشبيلية.

– **الخضر والفواكه:** اهتم المرابطون بزراعة الخضر مثل الخيار، القثاء، اللفت، الباذنجان، القرع، الجزر، اللوبيا والكرنب وغير ذلك من أنواع الخضروات[586]. أمَا عن الفواكه فلم تشر المصادر التي اطلعنا عليها إلى اهتمام ولاة الأمر من المرابطين بزراعة الفواكه؛ ولكن وجدنا أن زراعة

571 ـ ابن حوقل: المصدر السابق، ص: 80.
572 ـ الإدريسي: المصدر السابق ص: 550.
573 ـ ابن حوقل: المصدر السابق، ص: 81.
574 ـ ابن سعيد: نزهة الأنظار، ج1، ص: 11، نقلا عن حمدي عبد المنعم: المرجع السابق، ص: 236.
575 ـ المصدر نفسه، ج1، ص: 18.
576 ـ أبو علي أحمد(ابن رسته): الأعلاق النفيسة، المجلد السابع، مطبعة بريل، ليدن، 1981، ص: 359.
577 ـ ابن حوقل: المصدر السابق، ص: 90.
578 ـ المصدر نفسه، ص: 80.
579 ـ القلقشندي: المصدر السابق،ج5، ص: 175.
580 ـ نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، ص: 75.
581 ـ ابن حوقل: المصدر السابق، ص: 81.
582 ـ المصدر نفسه، ص: 90.
583 ـ مجهول: الاستبصار، ص ص: 211-212.
584 ـ الإدريسي: المصدر السابق، ص: 192.
585 ـ أحمد بن محمد (المقري): نفح الطيب في غصن الأندلس الرطيب،ج1، دار الكتاب العربي، لبنان، 1949، ص: 150.
586 ـ القلقشندي: المصدر السابق، ج5، ص: 176.

الكروم والتين كانت في بعض المدن الأندلسية مثل دانية، مربيطر، مرسية، مالقة، وغرناطة[587] زمن المرابطين.

– **الغابات:** نمت في أجزاء متفرقة من البلاد، وهذه الغابات احتوت على أنواع كثيرة من الأشجار أهمها أشجار الأرز والعرعار والبلوط والصنوبر والأركان، وبالتالي استفادت البلاد من كميات وفيرة من الأخشاب والتي استخدمتها في كثير من الصناعات وأهمها صناعة السفن[588].

ومن العرض السابق يمكننا القول أنَ خصوبة التربة وانتشارها في ربوع الدولة المرابطية؛ مع تنوع مناخها وكثرة مياهها؛ ساهم إسهاما كبيرا في تنوع وكثرة المحاصيل الزراعية؛ والتي أسهمت في نشاط الحركة التجارية.

– **الثروة الحيوانية:**

وقد صاحب كثرة الغرس والزراعات المختلفة ، أن حضت البلاد بثروة حيوانية كبيرة، نتيجة لاختلاف السطح والمناخ مما نتج عنه أقاليم رعوية كثيرة[589]، وهذه المراعي التي انتشرت في أنحاء البلاد ضمت كثيرا من الحيوانات المستأنسة من الخيل والبغال والحمير والإبل والبقر والغنم[590].

أما بالنسبة للطيور الداجنة ، فقد ربى السكان أنواعا كثيرة من الإوز والحمام والدجاج [591]، بالإضافة إلى الحيوانات غير المستأنسة كالأسود[592] وأسراب النعام[593]. دون أن ننسى الثروة السمكية وذلك لإطلالة الدولة المرابطية على البحر المتوسط والمحيط الأطلسي مع كثرة الأنهار والأودية، ومن أنواع الأسماك الحوت الكبير والشابل والشولة[594]، بالإضافة إلى اصطياد أحجار المرجان الذي يصنع كعقود ويصدر إلى الخارج[595].

وفي الأخير نستنتج أنَ الموقع الجغرافي الممتاز للدولة المرابطية ، وفر للطبيعة صفات مميزة في المناخ مما انعكس إيجابا على تنوع المحاصيل الزراعية. إلى جانب هذه العوامل الطبيعية،

---

587 ـ المقري: المصدر السابق، ج1، ص: 144.

588 ـ حسن علي حسن: الحضارة الإسلامية في المغرب والأندلس عصر المرابطين والموحدين، ط1، مكتبة الخناجي، مصر، 1980، ص: 249.

589 ابن رسته : المصدر السابق، ص260.

590 ـ القلقشندي: المصدر السابق،ص 176.

591 ـ المصدر نفسه، ص 177.

592 ـ ابن سعيد: المصدر السابق،ج1،ص14.

593 ـ ابن عذارى: المصدر السابق،ج4،ص 19.

594 ـ مجهول : الاستبصار، ص ص184-185.

595 ـ الإدريسي: المصدر السابق،ص 73.

رأينا كيف ساهمت العوامل البشرية في ازدهار الزراعة، وذلك باهتمام ولاة الأمر بالميدان الزراعي ، وإن كانت وسائل وطرق الزراعة بسيطة إلا أنَ المحاصيل كانت متنوعة وكثيرة كما رأينا سابقا، وستسهم في نشاط الحركة التجارية كما سنرى عندما نتناول عنصر التجارة.

ب)-الصناعة:

لعبت الصناعة دورها في ازدهار الحياة الاقتصادية منذ أن تأسست دولة المرابطين؛ نتيجة لاستقرار الأوضاع في البلاد وتوفر المواد الخام التي تقوم عليها الصناعة مع وجود الخبرة الصناعية المتمثلة في الأيدي العاملة.

1- مقومات الصناعة: ومنها نذكر:

- **المواد الخام:** ومن هذه المواد الخام معدن الحديد الذي كانت أماكنه بين سلا ومراكش؛ كذلك قرب مدينة فاس[596]، أما معدن النحاس فقد وُجد بمنطقة السوس ومدينة داي وقد أشار "الإدريسي" إلى ذلك بقوله: << ومدينة داي... بها معدن النحاس الخالص الذي لا يعدله غيره من النحاس بمشارق الأرض ومغاربها...>>[597]. أما معدن الفضة فكانت مناجمه في مدينة زجندر وتادلا[598] وتامدلت[599]، ومعدن التوتيا المستخدم في صنع النحاس الأحمر وتحويله إلى أصفر فقد كان موجودا في منطقة السوس[600]. أما بالنسبة لمعدن الذهب فقد أشار "المراكشي" إلى أنَه مستورد من بلاد السودان[601] كما وُجد في مناطق كثيرة من الأندلس.

بالإضافة إلى معادن أخرى كالصدف الثمين المستخرج من نهر فاس[602]؛ والياقوت الذي أشار إليه "البكري" بقوله: << وهناك جبل هزرجة فيه أجناس من الياقوت المتناهي في الجودة وحسن اللون>>[603]. وهناك مواد أخرى التي دخلت في صناعة مواد البناء كالصلصال والرمال المختلفة الأنواع وكانت قريبة من مدينة فاس[604].

596 ـ حسن علي حسن: المرجع السابق، ص: 250.
597 ـ نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، ص: 74.
598 ـ ابن سعيد: بسط الأرض، ص: 75
599 ـ البكري: المغرب، ص: 163.
600 ـ المراكشي: المعجب، ص: 362.
601 ـ المصدر نفسه، ص: 363.
602 ـ حسن علي حسن: المرجع السابق، ص:250.
603 ـ المغرب، ص: 153.
604 ـ حسن علي حسن: المرجع السابق، ص: 251.

أما الموارد النباتية والحيوانية التي ساعدت على قيام الكثير من الصناعات عند المرابطين هي تلك نفسها التي ساعدت على قيام الصناعة عند دولة الأدارسة وذلك لقيام الدولتين في إقليم واحد ولكن الفرق أن المرابطين ضموا الأندلس لسلطانهم وبالتالي كثُرت وتنوعت مواردهم.

ـ اليد العاملة: توفرت اليد العاملة المدربة على الصناعات المختلفة والتي انتشرت في أنحاء البلاد، وقد اكتسب الصناع الخبرة بفضل الهجرات المبكرة التي قصدت المغرب الأقصى منذ عهد الأدارسة؛ حتى إذا قامت دولة المرابطين وصار إقليم الأندلس خاضعا لسلطانهم استفاد ولاة الأمر من خبرات أهل الأندلس فيوسف بن تاشفين حين عمد إلى التوسع في البناء والتعمير استقدم كثيرا من صناع الأندلس[605].

2- المراكز الصناعية: نهضت الحركة الصناعية في عدة مدن مغربية وأندلسية وصارت مراكز صناعية منذ قيام دولة المرابطين ونذكر من هذه المراكز:

– **المرية:** احتلت المرية المركز الأول في صناعة المنسوجات الحريرية عصر المرابطين، كما اشتهرت بصناعة السفن وصناعة التحف المصنوعة من الزجاج[606].

– **قرطبة:** اشتهرت بصناعة التحف الزجاجية والبلورية والخزفية والتحف العاجية والمعدنية والآلات الحديدية وصناعة الحلي والصناعات الجلدية[607].

– **أشبيلية:** اشتهرت بصناعة استخراج الزيتون وصناعة السكر[608]؛ صناعة الحلي والجواهر القيمة[609]، الصناعات الحربية[610].

– **مرسية:** اشتهرت بصناعة البسط والحصر والأسرة المرصعة وآلات من الحديد.

– **مالقة:** صناعة الفخار المذهب.

– **سرقسطة:** صناعة الفراء من وبر السمور.

– **طرطوشة:** صناعة المراكب من خشب الصنوبر.

– **دانية:** أنشأت دار لصناعة السفن خاصة أنها كانت ميناء ومرسى مهما.

أما المراكز الصناعية في المغرب نذكر:

---

605 ـ الجزنائي: المصدر السابق، ص: 32.

606 ـ المقري: المصدر السابق، ج1،ص: 187.

607 ـ حمدي عبد المنعم: المرجع السابق، ص: 355.

608 ـ المقري: المصدر السابق، ج1، ص: 193.

609 ـ ستانلي لين بول: العرب في أسبانيا تعريب علي الجارم، مطبعة المعارف، مصر، 1944، ص: 135.

610 ـ المقري: المصدر السابق، ج1، ص: 188.

– **مراكش:** اشتهرت بصناعة الصابون[611] والمنسوجات كالزرابي[612].

– **فاس:** التي وصفها "ابن سعيد المغربي" بقوله :<< وهي من خواص المغرب الملاء بالخيرات والصنائع الغريبة>>[613]. ومن أهم الصناعات التي انتشرت بها : الصناعات النحاسية[614] و الفخارية ومنها الأباريق والصواني والأدوات المنزلية [615]وغيرها. كما كانت بها دارين لسك النقود حيث كانت تسبك بها النقود الذهبية[616]. كذلك برع أهل فاس في صناعة المنسوجات وصبغها بالألوان المختلفة[617].بالإضافة غالى صناعة الورق ودبغ الجلود وصناعتها[618]. كما كان في فاس دار لصناعة السفن الصغيرة والقوارب[619].

– **سبتة و طنجة:** فقد اشتهرتا بصناعة السفن[620] ، حيث كانت سبتة من أهم مراكز إنشاء الأساطيل[621]. وقد نالت صناعة السفن عناية ولاة الأمر لاحتياجهم لها في نقل جنودهم إلى الأندلس وحماية شواطئ البلاد من غارات الأعداء

– **منطقة السوس:** فقد اشتهرت بصناعة الخزف[622] وصناعة السكر الذي كان يصدر إلى بقاع كثيرة من الأرض[623]. كذلك كانت بلاد داي[624] مركزا لصناعة المنسوجات القطنية و الصوفية[625].أما مدينة نول لمطة فقد اشتهرت بصناعة الدرق اللمطية التي تستخدم في الحرب وكذلك السروج و اللَجم المعدة لخدمة الإبل[626].

---

[611] ـ إبراهيم حركات: المغرب عبر التاريخ، ط1، دار السلمي،المغرب،1965، ص238.

[612] ـ إحسان حقي:المغرب العربي، بيروت،(د ت ط)، ص208.وانظر أيضا:

ـ زكي محمد حسن: في الفنون الاسلامية،ج7،ط1،دار الرائد العربي، بيروت، 1948، ص:438.

[613] ـ ابن سعيد المغربي: المصدر السابق، ص:74.

[614] ـ مجهول: الاستبصار، ص:181.

[615] ـ محمد طيب عقاب: الأواني الفخارية الإسلامية ،دراسة تاريخية فنية مقارنة،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،1984، ص:36.

[616] ـ صالح بن قربة: المسكوكات المغربية من الفتح الإسلامي إلى سقوط دولة بني حماد ، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،1986، ص:525.

[617] ـ ياقوت الحموي: معجم البلدان،ج3 ،دار صادر، بيروت،1979، ص:842.

[618] ـ روجيه لي تورنو: فاس في عصر بني مرين ، ترجمة نقولا زيادة، بيروت ،1967، ص ص:133-134.

[619] ـ الجزنائي: زهرة الآس في بناء مدينة فاس ،الجزائر،1922، ص:27.

[620] ـ سيد عبد العزيز سالم و عبادي أحمد مختار :تاريخ البحرية الإسلامية في المغرب والأندلس، دار النهضة العربية،لبنان،1969، ص:257.

[621] ـ محمد بن تاويت: تاريخ سبتة، ط1، دار الثقافة، الدار البيضاء،المغرب،1982، ص:70.

[622] ـ أبو حامد الأندلسي: المصدر السابق، ص:211.

[623] الإدريسي: المصدر السابق، ص:62.

[624] ـ داي: مدينة بأرض المغرب تقع في سفح جبل الخارج من جبل درن، بينها وبين أغمات مسيرة 4أيام.انظر:

ـ الحميري: المصدر السابق، ص:231.

[625] ـ ابن سعيد المغربي:المصدر السابق، ص:59.

[626] ـ البكري: المغرب، ص: 162.

– **أيجلـي:** اشتهرت بسبك النحاس وصناعته وتصديره إلى السودان[627]، وهنا نرى أن النحاس يصدر إلى السودان في المقابل يستورد منها الذهب الذي لا يستعمله السود في الحلي.

– **تلمسان وميلة:** صناعة ونسج الأقمشة الصوفية والجلدية والقطنية وأعمال التطريز التي أجادتها النساء[628].

وبالنظر إلى هذه الصناعات بمدن الدولة المرابطية، نجد مدى تنوعها وقيامها بحاجات المواطنين نتيجة لكثرتها ، وما زاد عن حاجتهم كان يصدر إلى الخارج ، كصناعة السكر و الزيت وبعض المنسوجات. والدليل على ذلك ما سنتطرق إليه لاحقا في عنصر التجارة.

ج)- التجارة:

حظيت التجارة بنصيب وافر عصر المرابطين، فلقد كان لامتداد رقعة الدولة في السودان والمغرب الأقصى والأندلس عظيم الأثر في ازدهار النشاط التجاري؛ وأدى إلى فتح منافذ متعددة لتسويق المنتجات الزراعية والصناعية؛ فنشطت حركة التجارة الداخلية والخارجية.

1- التجارة الداخلية:

مما لاشك فيه أنَ عامل الاستقرار السياسي في دولة المرابطين وعلى الأخص عصر يوسف بن تاشفين والنصف الأول من عصر علي بن يوسف كان من أهم العوامل في تأمين طرق التجارة الداخلية بين حواضر الدولة سواء في المغرب أو في الأندلس. كما أنَ ولاة الأمر وفروا سبل الإقامة للتجار وذلك بإنشاء الفنادق، فيوسف بن تاشفين حين دخل مدينة فاس سنة (462هـ/1069م) بنى الحمامات والفنادق[629]، و تأمين المسالك[630]، كما أنَ هناك عامل آخر شجع التجارة الداخلية هو أنَ دولة المرابطين ألغت المكوس التي كانت حكومات زناتة تفرضها على المتاجر التي تسلك أقاليم المغرب الأقصى[631]؛ كما كانت الحال في بلاد الأندلس لا تكاد تختلف عنها في المغرب عهد دولة زناتة، وقد ألغى المرابطون هذه المكوس في المغرب والأندلس على حد سواء[632].

[627] ـ شهاب الدين العمري: مسالك الأبصار في ممالك الأمصار،تحقيق دورتيا كرافولسكي،ج1،ط1،المركز الإسلامي للبحوث،1985، ص:349.
[628] ـ العمري: المصدر السابق، ص:123.
[629] ـ ابن أبي زرع: المصدر السابق ، ص: 44.
[630] ـ ابن أبي زرع: المصدر السابق، ص: 100.
[631] ـ المصدر نفسه، ص: 87.
[632] ـ المقري: المصدر السابق، ج1، ص: 108.

أ-الطرق التجارية: ومما ساعد على ازدهار الحركة التجارية تلك الطرق التي كانت تربط معظم المدن المغربية بعضها ببعض، سواء أكانت طرق بحرية كالأنهار والأودية التي تربط المناطق الداخلية بالسواحل المطلة على البحر المتوسط والمحيط الأطلسي[633]. أو برية كطرق القوافل والتي حرص ولاة الأمر على حراستها، وبناء الأحواض على جانبيها لخزن المياه اللازمة للقوافل العابرة[634].

ب- المراكز التجارية: وفي مقدمة هذه المراكز التجارية نذكر:

- **مراكش:** بما أنها عاصمة الدولة، حظيت باهتمام التجار وأتتها التجارات من كل مكان[635]، وصارت مراكش مركزا للتجارة بين مدن الشمال والجنوب،[636]وقد ساعد على ازدهارها تجاريا اهتمام ولاة الأمر بها، وكانت السلعة الرئيسية في أسواق مراكش الزيتون وزيته[637].

-**فاس:** كانت مركزا تجاريا هاما زمن الدولة المرابطية وفصلنا في الحديث عنها لما تناولنا المراكز التجارية عند الأدارسة. حيث كانت القوافل التجارية تخرج من مدينة فاس حاملة معها الأقمشة والأحذية وأغطية الرأس[638].

-**داي:** كانت سوق حافلة ومحطة لتجار القوافل[639].

- **مكناسة:** امتلأت بالأسواق التجارية المختلفة[640]. وكذلك مدينة تادلا فقد ازدهرت تجاريا وصارت بها الأسواق نتيجة الاهتمام المرابطي ثم الموحدي بها[641].

-**أغمات:** كانت مركزا لتجمع التجار المتجهين إلى الصحراء ، وبعبارة أخرى كانت مدينة أغمات مركزا لتسويق منتجات المغرب وتصديره إلى السودان[642] .

- **سجلماسة:**تكلمنا عن أهميتها التجارية لما تناولنا عنصر المراكز التجارية عند الأدارسة، ولكن عن صادراتها زمن المرابطين والموحدين فقد كانت تصدر إلى المدن المغربية الأخرى بعض المحاصيل الزراعية كالقطن والكمون والكروية[643].

---

633 - هذه الأودية ذكرناها سابقا راجع العنصر الخاص بالزراعة عند الأدارسة.
634 - أشباخ : المرجع السابق،ج2،ص:77.
635 - عبد العزيز بن عبد الله: تاريخ المغرب ،ج1،الدار البيضاء ،المغرب ،(دت ط)،ص:110.
636 - المرجع نفسه ونفس الصفحة.
637 - المرجع نفسه، ص:210.
638 - روجيه لي تورنو:فاس في عصر بني مرين، ص:138.
639 - البكري: المغرب، ص:154.
640 - الإدريسي: المصدر السابق، ص:77.
641 - مجهول: الاستبصار، ص:193.
642 -ابن سعيد: نزهة الأنظار،ج1، ص:12.
643 - العمري: المصدر السابق، ص:350.

– **أودغشت:** كانت من أكبر الأسواق التجارية زمن المرابطين، وكانت مقصدا لكثير من التجار الأثرياء[644].

– **نول:** كانت تمد أسواق المغرب بكثير من السلع الهامة، فقد كانت تشتهر بصناعة درع اللمط ونسيج الكتان والصوف. ومما يدل على أهمية هذه المدينة عصر المرابطين أنها كانت دارا لسك النقود بسبب وفرة البتر الذي تجلبه القوافل من بلاد السودان[645].

– **المرية:** كانت مركزا للتجارة الداخلية والخارجية، كما كان يربطها ببلاد المغرب صلات بحرية وثيقة، وليس أدل على تأكيد الصفة التجارية الهامة التي تمتعت بها المرية في عصر علي بن يوسف أن عدد فنادقها بلغ على حد قول "الإدريسي" مائتان وسبعون فندقا[646].

وكانت هناك مراكز تجارية أخرى في الأندلس مثل أشبيلية التي كانت من أكبر المراكز التجارية للزيت[647]، ومالقة التي اشتهرت بتجارة الفخار وخاصة المذهب[648]. وغيرها من المراكز التجارية في مختلف أقاليم الدولة المرابطية التي كانت تعج بالتجارة والتجار، ولا يسعنا ذكرها كلها باعتبار أن هذا ليس موضوع بحثنا ودراستنا هذه محدودة.

ج–الأسواق: انتظمت الأسواق بمدن الدولة المرابطية بطريقة تبدو متشابهة، حيث انفردت كل صناعة بناحية معينة من السوق، كسوق النحاسين وسوق الفاكهة وسوق الزياتين وسوق الأسماك[649]؛ وغير ذلك من الأسواق التي تضم عدة متاجر تتاجر في سلعة واحدة [650]، كما ينسب السوق أحيانا إلى الجماعة الدينية فيقال سوق المسلمين وسوق اليهود أو نسبة إلى المدينة مثل سوق فاس وسوق مراكش[651].

كما كانت للأسواق أيام معلومة للسكان يتجهون إليها بسلعهم، فبعض الأسواق كان يقام

---

644 ـ الإدريسي: المصدر السابق، ص: 62.

645 ـ حسن أحمد محمود: قيام دولة المرابطين، دار الفكر العربي، القاهرة، (دت ط)، ص: 400.

646 ـ نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، ص: 198.

647 ـ المصدر نفسه، ص: 178.

648 ـ المقري: المصدر السابق، ج1، ص: 152.

649 ـ محمد بن عبد الملك :الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة ، تحقيق محمد بن شريفة ، دار الثقافة، لبنان، ص272.

650 ـ عثمان العكاك:المرجع السابق،ص66.

651 ـالقاضي النعمان: دعائم الإسلام في ذكر الحلال والحرام، تحقيق أصف بن علي وأصف فيفي،ج3 ،دار المعارف،القاهرة،1969، ص:16.

يوم الجمعة كسوق وادي درعة[652] وأسواق سبتة[653] ،أما أسواق مدينة مكناس كانت تعقد يوم الخميس[654]. وكان التعامل بين المواطنين في الأسواق بالعملة التي يصدرها ولاة الأمر، وفي بعض الأحيان يكون التعامل بالأجل[655]. و كانت الأسواق أيضا تحت مراقبة أمناء الأسواق، وهؤلاء بدورهم كانوا تحت إشراف ولاة الأمر.

2- التجارة الخارجية:

بلغت التجارة الخارجية عهد المرابطين شأنا عظيما، وزاد إقبال أوروبا على تجارة المغرب وليس أدل على ذلك من شيوع الثقة بالدينار المرابطي حتى قيل أنَ الدينار المرابطي وصل إلى القسطنطينية وكاد أن يصبح عملة دولية[656]، كما أقبل الناس على نقد الدولة المرابطية مما يدل على حسن ثقتهم بها، والذي ساعد على رواج التجارة الخارجية زمن المرابطين نمو البحرية وقيامهم بإنشاء أسطول إسلامي ضخم[657]؛ كما استطاع المرابطون بعد استيلائهم على موانئ شرق الأندلس أن يبسطوا حمايتهم على الحوض الغربي من البحر المتوسط وبذلك نشطت الحركة التجارية بين المغرب والأندلس وغيرها من الأسواق العالمية[658]. كما اهتم المرابطون بالطرق وتأمين المواصلات؛ وقامت على جوانب هذه الطرق الفنادق والمطاعم والحمامات[659]. كما أنَ زيادة الإنتاج الزراعي والصناعي وقلة الضرائب المفروضة[660] ساعد على استقطاب التجار ورواج التجارة.

أ-الطرق التجارية:

تطرقنا إلى الطرق التجارية الرئيسية التي كانت تربط المغرب الأقصى مع كل من المغربين الأوسط والأدنى والمشرق الإسلامي والسودان والأندلس ومنها إلى أوروبا؛ عندما تكلمنا عن طرق التجارة الخارجية عند الأدارسة ووجدنا أنها تنقسم إلى طرق برية وطرق بحرية، وذكرت المصادر

[652] ـ البكري:المغرب، ص:152.
[653] ـ المصدرنفسه، ص:108.
[654] ـ المصدر نفسه، ص:107.
[655] ـ ابن أبي زرع: المصدر السابق،(طبعة حجر)، ص218.
[656] ـ حسن أحمد محمود: المرجع السابق، ص: 401.
[657] ـ خواكيسي فالفي بيرميخو: سكوت البرغواطي ملك سبتة، ترجمة عبد اللطيف الخطيب، مجلة تطوان، 1971، ص: 100.
[658] ـ حسن أحمد محمود:المرجع السابق ، ص: 401.
[659] ـ المرجع نفسه، ص: 402.
[660] - Dozzy: op. cit. vol 5, p: 258.

أنه تم الاعتماد عليها بعد الأدارسة لعدة قرون. وهذا يعني أنَ كل من المرابطين والموحدين اعتمدوا على نفس الطرق التي اعتمد عليها الأدارسة؛ لأنَه ليس من السهل على المرابطين ومن بعدهم الموحدين تغيير طرق التجارة الخارجية مع وجود طرق مجرية ومؤمنة ومجهزة جوانبها بالفنادق وسبل الراحة للتجار عهد الأدارسة، ولكن هذا لم يمنع المرابطين من تغيير بعض الطرق والاعتماد على أخرى فرعية. وعليه يمكن إعادة ذكر الطرق الرئيسية التي اعتمد عليها المرابطون ومن بعدهم الموحدين في الملخص التالي:

– الطريق الذي يربط البلاد بمنطقة السنغال و النيجر[661].

– الطريق الذي يربط البلاد بالمشرق وبدوره ينقسم إلى طريقين:أحدهما يسير بحذاء الساحل إلى مصر ، والثاني من أودغشت وغانا وسجلماسة ومنها تسير القوافل في الصحراء إلى مصر[662].

وقد لعب الطريقان : طريق الجنوب وطريق الشرق وارتباطهما ببعض مراكز التجارة في المغرب، دورهما في تنشيط الحركة التجارية لدولة المرابطين.

– الطريق البحري مع الأندلس.

ب–الموانئ التجارية:

من الموانئ التي أدت دورا كبيرا في تنشيط حركة التبادل التجاري عند المرابطين ومن بعدهم الموحدين نذكر ميناء سبتة، و ميناء طنجة، وميناء سلا، وميناء بحيرة أريغ، وميناء أصيلا، وميناء ماسة، وميناء فضالة[663] ومرسى آنفا[664] ومرسى أسفي، وهي نفس الموانئ التي اعتمد عليها الأدارسة من قبل. وبما أن إقليم الأندلس كان تابعا لسلطان المرابطين؛ فقد استفاد المرابطون كثيرا من الموانئ الأندلسية من الناحية التجارية نذكر منها: مرسى المرية الذي كان من أشهر موانئ الأندلس وأعمرها[665]. ونفس الشيء يقال عن ميناء مالقة وطليطلة ومرسية وغيرها. وهذه الكثرة في عدد الموانئ شجعت العديد من السفن المحملة بالمتاجر على الرسو بها مما نتج عنه نشاط في الحركة التجارية، فكانت هذه الموانئ تستقبل السلع لشحن البضائع المستوردة وتوزعها

---

661 ـ محمد عبد الهادي شعيرة : المرابطون تاريخهم السياسي ،ط1،مكتبة القاهرة الحديثة،مصر،1969،ص 20.وكذلك انظر:
ـ حسن علي حسن: المرجع السابق، ص: 276.

662 ـ آدم ميتز: الحضارة الاسلامية في القرن الرابع هجري، ترجمة محمد الهادي أبو ريدة،ج2، ط3، مكتبة الخناجي،القاهرة،1957، ص:413.

663 ـ مرسى فضالة: بينه وبين سلا 12ميلا.انظر الإدريسي: المصدر السابق، ص:91.

664 ـ مرسى آسفي: يبعد عن فضالة 40 ميلا.انظر ابن سعيد: المصدر السابق ، ص:41.

665 ـالحميري:المصدر السابق، ص:537.

إلى المدن الداخلية، فالسفن المسيحية مثلا كانت تنقل سلعها إلى السواحل المغربية وتأخذ في نفس الوقت ما تحتاج إليه، إضافة إلى نقلها الحجاج إلى المشرق[666].

ج-الصادرات والواردات:

تتمثل أهم صادرات البلاد من المحاصيل الزراعية في: القطن[667]،القمح[668]، السكر[669]، الزيتون والزيت المستخرج منه[670]، الحناء[671].أما صادرات البلاد من الثروة الحيوانية والسمكية تتمثل في: دواب الفنك وجلوده[672]، الحوت المعروف بالشابل[673]، الأصداف المستخرجة من شواطئ سبتة[674]. بينما تتمثل المعادن المصدرة في:الملح الذي يصدر إلى غانا [675]، النحاس المصنع إلى آلات وأدوات و النحاس الأصفر الخام[676]. في حين تتمثل واردات الدولة في: الذهب[677]، الزئبق[678]و بعض أنواع الأقطان، العطر الهندي[679]، بعض أدوات المأكولات المصنوعة من الخشب[680]. وهي نفس صادرات وواردات الدولة الموحدية وذلك لأن الدولتين قامتا في إقليم واحد وبالتالي من الطبيعي أن تكون نفس الحاجيات من الواردات ونفس الصادرات. ولم نذكر الأقاليم التي كان يُصدر لها والأقاليم التي كان يُستورد منها كما فعلنا مع دولة الأدارسة؛ لأننا سنذكر في عنصر العلاقات التجارية مناطق التصدير والاستيراد.

د-العلاقات التجارية: شهدت الدولة المرابطية حركة تجارية كبيرة، سواء في الأسواق الداخلية أو في الأسواق الخارجية. ولهذا سوف نتكلم ولو بإيجاز عن العلاقات التجارية بين الدولة المرابطية وبين كل من أوروبا: الأندلس، المشرق وأخيرا جنوب الصحراء.

---

666 ـ أبو الحسن محمد (ابن جبير): رسالة اعتبار الناسك في ذكر الآثار الكريمة والمناسك، المعروفة برحلة ابن جبير،ط2 ،منشورات دار مكتبة الهلال بيروت،2000، ص:272.

667 ـ ابن حوقل:المصدر السابق، ص:81.

668ـ القلقشندي: المصدر السابق،ج5، ص:217.

669 ـ الإدريسي: المصدر السابق، ص: 62.

670 ـ عباس المراكشي:المصدر السابق،ج1، ص ص: 64-65.

671 ـ ابن سعيد المغربي: بسط الأرض، ص: 58.

672 ـ البكري:المغرب،ص171.

673 ـ ابن سعيد المغربي: بسط الأرض، ص:72.

674 ـ إبراهيم طرخان: إمبراطورية غانا الإسلامية، لجنة التأليف و الترجمة،1970،ص:65.

675 ـ إبراهيم طرخان: المرجع السابق، ص:.65

676 ـ مجهول:الإستبصار، ص ص: 181-212

677 ـ المراكشي: المعجب، ص:363.

678 ـ الإدريسي: المصدر السابق،ص:8.

679 ـ المراكشي: المعجب،ص: 359.

680 ـ الحميري: المصدر السابق،ص:165.

– **مع أوروبا:** انتظمت التجارة بين المغرب الأقصى وأوروبا منذ أن استقرت الأوضاع السياسية لدولة المرابطين وضمها لإقليم الأندلس. وقد قامت هذه العلاقات التجارية بين المغرب الأقصى وجنوة وبيزا وصقلية وفلورنسا وانجلترا وفرنسا[681]. وكان في مقدمة السلع التي صدرها المرابطون لأوروبا الغنم والشمع ويستوردون من أوروبا الثياب والمنتجات الشرقية[682].

وكانت هذه التجارة مزدهرة بين سواحل أوروبا والمغرب، وزادت انتظاما عن طريق التسهيلات التي أعطاها ولاة الأمر من المرابطين للتجار بحرية المرور وإقامة الفنادق لراحتهم؛ مما شجعهم على التعامل التجاري[683]، وقد استحوذ تجار جنوة وبيزا على قدر كبير من تلك التجارة خلال العصر المرابطي[684].

– **مع الأندلس:** ارتبط المغرب الأقصى بالأندلس ارتباطا وثيقا نظرا لقرب العدوتين من بعضهما البعض، كما أنَ الأندلس أصبح زمن المرابطين إقليما تابعا للحكومة المركزية بمراكش. وكانت السفن تسير في قوافل منتظمة تحمل البضائع المختلفة بين المغرب والأندلس[685]، حيث كان المغرب يمد الأندلس بالغلات وأنواع الطعام المختلفة[686]، ومن ناحية أخرى كان الأندلس يصدر إلى المغرب الأقصى بضائع مختلفة منها الفواكه كالتين والعنب والزيتون من المرية[687]، وزيت الزيتون من أشبيلية إلى ميناء سلا[688]، والقطن ومعدن الزئبق والحصى الملون من المرية إلى مراكش، والأدوات الخشبية والمنسوجات من مدينة بلنسية[689].

– **مع المشرق:**

استقبلت الموانئ المغربية السفن القادمة من إفريقية ومصر وبلاد الشام محملة بالبضائع، حيث قام تجار المرابطين بتصدير منتجات بلادهم؛ فكانت السفن تشحن بالحنطة من ميناء ماسة قاصدة ميناء الأبلة ومنها إلى الصين[690]. وقد شجع عملية التبادل التجاري بين مصر والمغرب أنَ

681 ـ حركات: المغرب عبر التاريخ، ج1، ص: 316.
682 ـ المرجع نفسه، ص: 357.
683 ـ المرجع نفسه، ص ص: 316-317.
684 ـ أرشيبالد لويس: القوى البحرية والتجارية في حوض المتوسط، ترجمة أحمد عيسى، القاهرة، 1960، ص: 386.
685 ـ ابن خلكان: المصدر السابق، ج6، ص: 118.
686 ـ ابن حوقل: المصدر السابق، ص: 82.
687 ـ ابن خلكان: المصدر السابق، ج6، ص: 118.
688 ـ ابن سعيد: نزهة الأنظار، ج1، ص: 14.
689 ـ المقري: المصدر السابق، ج4، ص: 207.
690 ـ ابن رسته: المصدر السابق، ص: 360.

مصر كانت في طريق قوافل الحجاج والتي كانت في كثير من الأحيان تضم بعض أنواع المتاجر التي تحتاجها المدن المشرقية[691].

وكانت المدن المغربية وخاصة ما يقع منها جنوب البلاد؛ كسجلماسة وأغمات مراكز تجارية لتجار المشرق؛ حيث قصدها التجار من الكوفة وبغداد والبصرة وأقاموا بها ؛ وذلك للإشراف على قوافلهم المتجهة إلى غانا وبلاد السودان لتحمل الذهب وغيره من منتجات الجنوب وتعود متجهة إلى المشرق[692]. وأهم صادرات المغرب إلى المشرق القطن[693]، السكر[694] ، الحرير[695]، زيت الزيتون، المرجان والحديد[696]. في حين كان المرابطون يستوردون عدة بضائع من المشرق في مقدمتها العطر الهندي[697].

أما في بلاد الأندلس فقد نهضت مدينة المرية لتنافس أسواق المغرب في ميدان التجارة الدولية؛ حيث قصدتها مراكب التجارة من الإسكندرية والشام[698]؛ فلم يكن << بالأندلس أيام الملثمين أكثر منها مالا>>[699].

– **مع جنوب الصحراء:** (يشمل منطقة غانا وإقليم السودان)، شكلت التجارة المتبادلة بين الدولة المرابطية وبينه ركنا هاما في التجارة الخارجية للبلاد؛ نتيجة إخضاع المرابطين لأقاليم المغرب الأقصى المختلفة في ظل حكومة واحدة ؛ مما ساعد على انتظام القوافل التجارية المتجهة إلى جنوب الصحراء والقادمة منه. وكانت أهم صادرات المرابطين إلى مناطق الجنوب: الملح، النحاس الأحمر، الأكسية وثياب الصوف، الزجاج، الأصداف، الأحجار، العطر، وآلات الحديد المصنوع[700]. كما أن الذهب لم يكن السلعة الوحيدة التي استوردها تجار المرابطين من الجنوب بل استوردوا أيضا الرقيق، الجلود، العاج، الصمغ، العسل، القطن، القمح وجوز الهند[701].

691 ـ روجي لي تورنو: فاس في عصر بني مرين، ص: 50.
692 ـ ابن حوقل: المصدر السابق، ص: 65.
693 ـ المصدر نفسه، ص: 81.
694 ـ مجهول: الاستبصار، ص: 212.
695 ـ حسن علي حسن: المرجع السابق، ص: 289.
696 ـ المرجع نفسه ونفس الصفحة.
697 ـ المراكشي: المعجب، ص: 359.
698 ـ الحميري: المصدر السابق ص: 184.
699 ـ المصدر نفسه ونفس الصفحة.
700 ـ الإدريسي: المصدر السابق، ص: 66.
701 ـ- إبراهيم طرخان: إمبراطورية غانا الإسلامية، الهيئة العامة للتأليف والنشر، 1980، ص:65. وانظر:
-J.D. Fage: An introduction of the history of west Africa, Cambridge, 1965, p: 9.
-J.Spencer: A history of Islam in west Africa, London, 1963, p: 26.

وكان يتم التبادل التجاري بين تجار المرابطين وبين تجار الذهب من السودان بطريقة تسمى التجارة الصامتة[702]، وهي نفس الطريقة التي تعامل بها تجار الأدارسة مع تجار الذهب من السودان. كما أنَ العلاقات التجارية بين دولة المرابطين ومع كل من أوروبا والمشرق والأندلس وجنوب الصحراء تصديرا واستيرادا هي تقريبا نفسها العلاقات التجارية التي أقامها التجار الأدارسة من قبل.

04)- ضعف دولة المرابطين وسقوطها:

بدأت بوادر الضعف تسري في كيان دولة المرابطين منذ تولي علي بن يوسف بن تاشفين حكم البلاد؛ وهذا ما ذكره " المراكشي" بقوله: << واختلف حال أمير المسلمين رحمه الله بعد الخمسمائة اختلالا شديدا، فظهرت في بلاده مناكر كثيرة وذلك لاستيلاء أكابر المرابطين على البلاد ودعواهم الاستبداد وانتهوا في ذلك إلى التصريح فصار كل منهم يصرح بأنه خير من علي أمير المسلمين وأحق بالأمر منه>>[703]؛ وهذا يعني ضعف القيادة العليا مما دعا كثيرا من الأمراء إلى الاستبداد. وقد لخصنا الأسباب والعوامل التي رأينا كذلك أنَها كانت السبب في ضعف دولة المرابطين ثم سقوطها في النقاط التالية:

أ)- اضطراب الإدارة: بعد وفاة الأمير علي بن يوسف وتولية ابنه الأمير تاشفين؛ اضطربت الإدارة وساء ت العلاقة بين الحاكم والرعية.

ب)- ازدياد قوة النصارى: لقد شدد ألفونسو الأول ملك أراغون وقشتالة وليون هجماته على المرابطين حتى أضعفهم، وفي مدى سنة وبضعة أشهر اجتاح كل بلاد الأندلس، وقد أضعفت هذه الغارة من هيبة ومكانة المرابطين في الأندلس؛ واستهان الأندلسيون بحكامهم وانظموا إلى الموحدين في التخلص من المرابطين[704].

ج)- الثورات الداخلية: في الحقيقة هما ثورتان زعزعتا كيان دولة المرابطين، الأولى ثورة فاس والثانية ثورة قرطبة.

---

[702] ـ وذلك بأن يذهب تجار المغرب الأقصى من المرابطين إلى غانا ويصحبون معهم التجار الغانيين ويتجهون إلى السنغال وفي أماكن معلومة يضرب التجار بطبولهم إعلانا عن وصولهم بالبضائع ثم يضعون سلعهم في أكوام أو مقادير معينة ويختفون؛ وحينئذ يخرج الزنوج ويضعون بجوار كل كومة أو مقدار من السلع ما يرونه نظيرا لها من الذهب ثم يختفون ويظهر التجار فإن اقتنعوا =بالقيمة دقوا الطبول إيذانا بانصرافهم وإلا اختفوا مرة أخرى فيأتي الزنوج ويزيدون كميات الذهب وهكذا حتى يتم الاتفاق بين الطرفين. انظر:

ـ طرخان: المرجع السابق، ص ص: 70-71.

[703] ـ المراكشي: المعجب، ص: 360.

[704] ـ المصدر نفسه ونفس الصفحة.

– **ثورة فاس:** بدأت هذه الثورة عقب وفاة يوسف بن تاشفين وتولي ابنه علي الحكم عندما أخذ البيعة بولاية العهد في مدينة قرطبة سنة (496هـ/1102م)؛ فأتته البيعة من سائر البلاد باستثناء مدينة فاس التي كان يليها عند وفاة يوسف بن تاشفين حفيده يحيى بن أبي بكر أخي أمير المسلمين علي، فرفض الأمير يحيى أداء البيعة لعمه علي وأعلن عصيانه وتمرده وخروجه عن طاعة عمه ووافقه على ذلك جماعة من قواد لمتونة[705]، لهذا أراد علي بن يوسف تأديب ابن أخيه فدخل فاس يوم الأربعاء الثامن من شهر ربيع الثاني سنة (500هـ/1106م)[706]، وتمكن من القضاء على هذه الحركة. ورغم ذلك فهذه الثورة زعزعت قوة دولة المرابطين وكانت أول مظاهر التصدع الذي أصاب دعائمها.

– **ثورة قرطبة:** وكان سببها إحراق كتاب إحياء علوم الدين للغزالي مما تسبب في سخط أهل قرطبة على واليهم المرابطي، إلى أن انفجرت الثورة في أواخر عام (514هـ/1120م)[707]، وهذه الثورة هددت مركز المرابطين في الأندلس، كما أنَها لم تكن مجرد حادث عادي وإنما كانت أول ثورة مسلحة علنية يقوم بها أهل الأندلس ضد المرابطين. ولم تكن هذه الثورة خاتمة الثورات على حكم المرابطين في قرطبة؛ فقد تبعتها ثورة أخرى سنة (534هـ/1139م) حين ثار العامة بقرطبة بسبب ضعف قاضيها أبي الوليد بن رشد لموالاته للمرابطين. وكذلك حين تزعم الفقيه أبي جعفر أحمد بن حمدين ثورة على المرابطين في قرطبة سنة (539هـ/1144م)[708] سعيا للاستقلال بقرطبة. وبالتالي يمكن القول أنَ هاتين الثورتين زعزعتا حكم المرابطين في الأندلس.

د)– ظهور حركة المريدين[709]: وهي طائفة دينية أو بالأحرى فرقة صوفية ظهرت غرب الأندلس، ويمكن القول عنها أنها أداة سياسية للوصول إلى الحكم، وقد قادها في البداية ابن العريف ثم خلفه أبو القاسم أحمد بن قسي الذي كان يعقد مجالسا علمية لشرح كتب الغزالي ونشر دعواه السياسية

---

705 ـ ابن أبي زرع: المصدر السابق، ص: 110.

706 ـ المصدر نفسه ونفس الصفحة.

707 ـ ابن القطان الكتامي: نظم الجمان لترتيب ما سلف من أخبار الزمان ، تحقيق محمود علي مكي، المطبعة المهدية، تطوان، المغرب، (د ت ط)، ص: 23.

708 ـ لسان الدين (ابن الخطيب): تاريخ اسبانيا الاسلامية أو أعمال الأعلام في من بويع قبل الاحتلام من ملوك الإسلام، ج2، تحقيق ليفي بروفنسال، دار الكشوف، بيروت،1956، ص: 251..

709 ـ للمزيد من التفاصيل عن حركة المريدين انظر: عصمت عبد اللطيف دندش: الأندلس في نهاية المرابطين ومستهل الموحدين ، عصر الطوائف الثاني، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1988، من الصفحة 49 إلى الصفحة 75.

بالثورة ضد المرابطين[710] وتعتبر سنة (539هـ/1144م) بداية حركة المريدين الدينية والسياسية ومرحلة الحسم في حياة المرابطين[711].

هـ)- الضعف العسكري: بسبب تخاذل الجند وتخليهم عن روح التقشف والجهاد وذلك لتأثرهم بحياة الترف الأندلسية[712]، كما أنَ الحروب المستمرة في جبهة الأندلس استنفذت جزءا كبيرا من طائفة المرابطين الحربية.

و)- التدهور الاقتصادي: بسبب كثرة الإنفاق على المجهود الحربي الذي استنزف كثيرا من المال مما أدى إلى حدوث أزمات مالية اشتدت أكثر مع قيام ثورة المهدي بن تومرت.

ز)- انتشار الفساد: والرشوة وإقبال الفقهاء على جمع المال واستغلال الدين ومناصبهم لمصالحهم الشخصية. والتسامح الشديد بل التهاون في الضرب على أيدي مثيري الشغب والإخلال بأمن الدولة فلم يعرف عن المرابطين أنهم أمروا بقتل مشاغب إلا في حالات نادرة[713].

ي)- ظهور الموحدين: يعتبر السبب المباشر في سقوط دولة المرابطين، حيث ظهرت شخصية لعبت دورها بدهاء على مسرح الأحداث لاجتذاب أكبر عدد ممكن من الأتباع وهي شخصية ابن تومرت الذي تجول في العالم الإسلامي واستغل ذكاءه وعلمه في نشر دعوته الدينية؛ التي كانت تناهض مبادئ المرابطين الدينية[714]. ثم تلك القيادة العسكرية القادرة المتمثلة في عبد المؤمن بن علي الذي استطاع إسقاط دولة المرابطين. أمَا عن مراحل الصراع بين المرابطين والموحدين ثم سقوط دولة المرابطين وقيام دولة الموحدين؛ سنتكلم عنه في العنصر القادم وهو قيام دولة الموحدين وسيرها.

وفي رأينا هذه هي الأسباب والعوامل التي أدت إلى سقوط دولة المرابطين، وفي الحقيقة نحن من لم يرد التوسع في ذكر أسباب وعوامل السقوط لأنَ هذا ليس موضوع بحثنا؛ كما أنَ البحث في

---

[710] ـ ادعى ابن قسي أنه على مذهب الإمام الغزالي ويدافع عن آرائه ولكنه يختص أصحابه من المريدين بجلسات سرية يدبر معهم فيها أساليب الثورة على المرابطين، وكان ابن قسي متأثرا إلى حد كبير بمهدي الموحدين فسُمي بالمهدي والإمام وكثر معجبيه، كما كان شعار المريدين التهليل والتكبير.

[711] ـ عصمت عبد اللطيف دندش: المرجع السابق، ص: 60.

[712] ـ شارل أندري جوليان: تاريخ إفريقيا الشمالية، من البدء حتى الفتح الإسلامي، ترجمة محمد مزالي والبشير بن سلامة، الدار التونسية للنشر، 1969، ص: 75.

[713] ـ عصمت عبد اللطيف دندش: المرجع السابق، ص: 35.

[714] ـ كان يدعي ابن تومرت أنه المهدي المنتظر المعصوم من الخطأ، وكان يجمع الأحاديث التي جاءت فيه من المصنفات ليشوق الناس إليه خاصة في ملالة. في المقابل كان يهاجم المرابطين ويصفهم بالمحايدين عن الحق والمتسلطين والمعتدين والمجسمين وآكلي السحت وغيرها من الألقاب. للمزيد من التفاصيل عن مباديء ابن تومرت وما كان يراه في المرابطين، انظر: عبد المجيد النجار، المهدي بن تومرت حياته وآراؤه، ط1، دار الغرب الإسلامي، 1983، ص: 120.

هذه النقطة يحتاج إلى دراسة معمقة؛ وقد بُحثت هذه العوامل والأسباب ضمن عدة دراسات التي تناولت التاريخ السياسي والعسكري لدولة المرابطين.

ثالثا: قيام دولة الموحدين وسيرها:

01)-التأسيــس :

لقد كوّن طائفة الموحدين؛ ووضع قواعد دولتهم محمد بن عبد الله تومرت[715] من هرغة إحدى قبائل المصامدة في السوس الأقصى[716]، وعلى الأرجح أنَه ولد حوالي عام (475هـ/1082م)[717]؛ في رباط إيجليز من هرغة، وتعلم في كتاب قريته[718]، ومع نهاية القرن الخامس هجري (مطلع القرن الثاني عشر ميلادي)؛ سافر إلى قرطبة ولم يستقر بها إلا يسيرا، ثم واصل رحلته إلى المشرق و التي رجع منها عام (510هـ/1116م)[719]، عالما في اللغة والدين.

إنّ عودة ابن تومرت إلى المغرب تمثل بداية ثورته، ويبدو أنَه عاد إلى موطنه وهو يظن[720] نفسه مبعوث العناية الإلهية على رأس المائة السادسة تأثرا بالحديث<<إن الله تعالى يبعث لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة من يجدد لها أمر دينها>>[721]. كما كان ابن تومرت طوال رحلته وهو راجعا إلى المغرب، كثير الجلوس للوعظ و الإرشاد و الأمر بالمعروف و النّهي عن المنكر،

---

715 ـ تكاد تجمع المصادر على اسمه واسم أبيه، وينفرد"المراكشي " بقوله <<إن اسمه محمد بن عبد الله بن تومرت >>. ولم ترد كلمة تومرت اسما لجده في روايات نسبه المختلفة .انظر:

- المراكشي : المعجب، ص:178.
- في حين يذكر "ابن القطان " و صاحب الحلل الموشية أن تومرت لقب لوالده ، انظر:
- ابن القطان: المصدر السابق، ص:35.
- مجهول: الحلل الموشية في ذكر الأخبار المراكشية ، تحقيق علوش، رباط الفتح، 1936، ص:85.

716ـ اختلفت المصادر في اسم القرية، انظر:

- المراكشي: المعجب، ص:178.
- ابن القطان: المصدر السابق، ص:37.

717ـ إن تاريخ مولد ابن تومرت ليس واضحا ، وقد ذكر المؤرخون تواريخ لولادته تتراوح مابين (470هـ/1077م) وعام (420هـ/1097م) فمثلا "ابن خلكان "حدد تاريخ مولده بيوم عاشوراء من عام(485هـ/1092م)، ولكن "ابن القطان "ـ وعنه أخذ ابن عذارى ـ ذكر أن ابن تومرت توفي عام (524هـ/1130م) وله خمسون سنة ، وعليه يكون مولده عام (475هـ/1082م) وللمزيد من التفاصيل انظر:

- شمس الدين (ابن خلكان) : وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق إحسان عباس، ج4، دار صادر، بيروت،1977، ص:144.

718ـ ابن القطان: المصدر السابق، ص:37.

719ـ تختلف الروايات في تاريخ رجوع ابن تومرت إلى المغرب،انظر:

- ابن خلكان: المصدر السابق، ج4، ص:13. =

= ـ ابن القطان: المصدر السابق، ص:21.

720 ـ كان يدعي أنه المهدي المنتظر المعصوم من الخطأ، وكان يجمع الأحاديث التي جاءت فيه من المصنفات ليشوق الناس إليه خاصة في ملالة. في المقابل كان يهاجم المرابطين ويصفهم بالمحايدين عن الحق والمتسلطين والمعتدين والمجسمين وآكلي السحت وغيرها من الألقاب. انظر:

- عبد المجيد النجار، المرجع السابق، ص: 120.

721 ـ المرتضي الزبيدي: إتحاف السادة المتقين بشرح أسرار إحياء علوم الدين،ج1،المطبعة الميمنية،1893، ص:26.

والدليل على ذلك أنّه لما حلّ ببجاية بعد عودته من المشرق؛ بذل قصارى جهده لتصحيح ما اعتبره منكرا، حتى أنّه لجأ إلى العنف لتأديب سكانها[722]؛ مما اضطره سلطانها إلى مغادرتها. فتركها واختار التدريس في ملالة(ضيعة صغيرة على بعد بضعة أميال من بجاية)، وهناك لقي عبد المؤمن بن علي[723] الذي يعتبر المؤسس الحقيقي لدولة الموحدين.

ولهذا اعتبرنا عودته من المشرق إلى المغرب بداية حركته، ولا سيما وأنّ ابن تومرت كان يسأل عن أخبار جبل درن موطن المصامدة[724]. وقد واصل رحلته إلى أن وصل مراكش عام(514هـ/1120م)[725] ، وبالتالي دخلت دعوته في طور جديد، فاتخذ مما اعتبره مفاسد الطبقة العليا مادة لوعظه، وهدفا لأمره ونهيه، فكثر أتباعه، وبعد وقت قصير اضطره المرابطون إلى الخروج من مراكش[726]، فسار إلى أغمات[727]، وفيها تبلور التحول في أسلوبه فخلع بيعة علي بن يوسف من أعناق تابعيه [728]. وعندها دخل مرحلة الثورة ثم سار إلى موطن قبيلته ونزل رباط إيجليز عام (514هـ/1120م)[729]، وقد وفق في اختيار موضع ثورته ، فالمصامدة هم عصبيته وكذلك لم يكونوا على وئام مع المرابطين الذين بنو عاصمتهم مراكش بالقرب منهم ليذللوا من صعابهم[730].

وفي إيجليز بدأ في تنظيم أتباعه، وظل عاما يعظ و يهاجم الحكام المرابطين لأنّه رأى أنَهم يدعون إلى الباطل، وقد ناظر فقهائهم وسمّى كل من صار إليه موحدا[731]. كما اتهم المرابطين بالمجسمين وحض على الخروج عليهم، وأوجب قتالهم، فالتف حوله أهل الجبل وأتوه أفواجا. فلما

---

[722] ـ أبو بكر بن علي (البيذق): أخبار المهدي بن تومرت وابتداء دولة الموحدين ،اعتناء ليفي بروفنسال، باريس، 1938، ص ص: 64 -65.

[723] ـ عبد الله علي علام: الدولة الموحدية بالمغرب في عهد عبد المؤمن بن علي، الطباعة الشعبية للجيش، الجزائر، 2007، ص:87.

[724] ـ البيذق: المصدر السابق، ص:57.

[725] ـ ابن أبي زرع: المصدر السابق، ص:110.

[726] ـ اختلفت المصادر في صورة أحداث مراكش وكيفية إخراجه منها ،انظر:
ـ البيذق: المصدر السابق، ص ص: 67 -70.
ـ الحلل الموشية ص: 82.

[727] ـ أغمات: مدينة مغربية قديمة تقع قرب واد درعة جنوب مراكش وهي عبارة عن مدينتين هما أغمات وريكة وأغمات هيلانة بينهما 06 أميال.انظر:
ـ الحميري: صفة جزيرة الأندلس منتخبة في كتاب الروض المعطار في أخبار الأقطار، مطبعة لجنة التأليف و الطباعة و النشر، 1937، ص:46.

[728] ـ ابن القطان:المصدر السابق،ص:29.

[729] ـ البيذق:المصدر السابق، ص:72.وكذلك انظر:
ـ عزالدين (ابن الأثير): الكامل في التاريخ ،ج10 ، دار صادر ،بيروت،1966، ص:571.

[730] ـ ابن خلدون: العبر،ج6، ص:464.

[731] ـ ابن القنفذ القسنطيني: الفارسية في مبادئ الدولة الحفصية، تحقيق محمد الشاذلي النيفر وعبد المجيد التركي، الدار التونسية للنشر، 1968،ص:100.

أحسّ بالأمان وكثر الملتفين حوله أعلن مهديته[732] في رمضان (515هـ/1121م)[733]، فبايعه أصحابه، والتف حوله من آمن بمهديته[734]، وهنا دخلت دعوته في طور ثالث ، هو مقارعة المرابطين بحد السلاح لانتزاع حكمهم وإقامة دولته، ويمكن التمييز بين مرحلتين في تطور ثورة الموحدين في هذا الطور هما: مرحلة إيجليز و مرحلة تينملل.

إنّ مرحلة إيجليز امتدت منذ بيعة ابن تومرت إلى سنة (518هـ/1124م)[735]؛ عام هاجر إلى تينملل. وفي هذه المرحلة على بسط نفوذه على مصامدة جبل درن ، ووقف من المرابطين موقفا دفاعيا، لكن لمّا اشتدت هجمات المرابطين طلب مكانا حصينا، فهاجر إلى تينملل[736]، وفي هذه المرحلة من ثورته طهّر صفوفه من العناصر الرخوة أو المشاغبة التي يصعب قيادها[737]، وآخى بين الموحدين وركز على تربيتهم [738]. ومن هنا نستنتج أنّ خطته العسكرية تحولت في عام (519هـ/1125م) من الدفاع إلى الهجوم ، حيث أغار جنده على أحواز مراكش ووصلوا أغمات[739]. وفي عام (524هـ/ 1130م) ركز هجوما على مراكش نفسها والتقى مع المرابطين في معركة البحيرة، لكنه مني بهزيمة كبرى، فقد فيها جندا كثيرا ولم يلبث بعدها إلا قليلا حتّى توفي[740].

ومنذ أن تحولت خطته إلى الهجوم، كانت قائمة على التحصن في الجبال دون النزول إلى السهول إلا للغارات السريعة الخاطفة [741]، مما اضطر المرابطين إلى تسوير مراكش[742] خشية من الموحدين.

وبوفاة المهدي تولى عبد المؤمن بن علي[743] قيادة الموحدين، وقد ورث تركة مثقلة فارتدت

---

732 ـ أكثر من اعتقد المهدية من العامة :كانوا من المغرب الأقصى بلاد السوس وحول العاصمة مراكش و منطقة مكناس عكس المغرب الأوسط و افريقية .انظر: ـ عبد الحميد النجار: المهدي بن تومرت ،ط1،دار الغرب الإسلامي، 1983، ص:415 .

733ـ ابن القطان:المصدر السابق، ص 74.و ابن خلدون :العبر ،ج6، ص:469.

734ـ ابن القطان :المصدر السابق ،ص75.83. لكن "البيذق" جعلها في تينملل انظر: البيذق: المصدر السابق، ص:73.

735ـ ابن عذارى :المصدر السابق،ج4، ص:68.

736ـ عن حصانة تينملل انظر: ابن القطان: المصدر السابق، ص:95. و انظر: مجهول: الحلل الموشية، ص:92.

737ـ ابن الأثير :المصدر السابق،ج10،ص ص 572-576.وانظر أيضا: ابن عذارى :المصدر السابق،ج4،ص: 68-69.

738ـ ابن القطان :المصدر السابق،ص:94.

739ـ ابن عذارى:المصدر السابق، ج4، ص:75.

740ـ المصدر نفسه ونفس الجزء، ص ص: 75-76.

741ـ ابن الأثير: المصدر السابق،ج10،ص: 576.

742 ـ بدأ تسويرها سنة (520هـ/1126م)، بنصيحة ابن رشد الجد سنة (519هـ/1125م)، وهذا ما ذكره "ابن عذارى": المصدر السابق ،ج4،ص ص: 72-73.و"الحلل الموشية"، ص ص:74-75. في حين يجعله "ابن القطان"سنة (522هـ/1128م)،انظر: نظم الجمان: ص ص:106-107.

743 ـ عبد المؤمن بن علي علوي بن يعلى بن مروان ،ينتهي نسبه إلى قيس بن عيلان بن مصر ،ولد سنة (487هـ/1094م)، أيام يوسف بن تاشفين الأمير المرابطي ، بقرية تدعى تاجرا بالقرب من ندرومة على بعد ثلاثة أميال من مرسى هنين. انظر:
ـ صالح بن قربة :عبد المؤمن بن علي مؤسس دولة الموحدين ،المؤسسة الوطنية للكتاب ،الجزائر ،1991، ص: 05.

بعض القبائل، لهذا أقام عبد المؤمن بتينملل يؤلف القلوب ويحسن إلى الناس[744]، وأعاد الثقة إلى النفوس، ثم باشر الموحدون حروبهم ، ومع أول انتصار أخذ الناس يفدون إليه[745]، فأخضع المرتدين ، وأخذ الموحدون يسيطرون على حصون المرابطين حول أغمات، ويبسطون نفوذهم على منطقة السوس. وعلى الرغم من بلاء الجند المرابطي بقيادة الربرتير[746].وفي الوقت ذاته كان عبد المؤمن يبعث الطلبة لدعوة القبائل لأمره [747] ، في محاولة لكسبهم سلميا .

ومنذ سنة (530هـ/1136م)؛ بدأ الموحدون بشن حملاتهم خارج منطقة السوس، فأغاروا على درعة و زناتة و تادلا في جبل غياثة، واشتبكوا مع المرابطين في معارك ضارية[748]. ويبدو أنَ النجاح الأولي الذي كسبه الموحدون أغرى عبد المؤمن الذي خرج سنة (534هـ/1139) في حملته "الطويلة الأعوام"[749] التي انتهت بسقوط المرابطين .

وقد تولى تاشفين بن علي أمر المواجهة كقائد أعلى [750]، ثم كأمير بعد وفاة والده سنة(537هـ/1143م)[751]. وفشل بالرغم من حشده عسكر سجلماسة و بجاية والأندلس، وقتل في خضم الصراع سنة (539هـ/1145م)[752]، وبالرغم من بسالة المرابطين بقيادة الربرتير أخذ الموحدون وهران [753]، ثم تتابع سقوط المدن المرابطية فسقطت تلمسان[754]سنة (539هـ/1145م)[755]، و سجلماسة[756] وفاس سنة (540هـ/1145م)[757]، وسلا وسبتة وأغمات

744- ابن الأثير:المصدر السابق، ج10، ص:578.

745-ابن القطان:المصدر السابق، ص ص:195-196.

746- المصدر نفسه، ص ص: 210-212.

747 - المصدر نفسه، ص:212.

748 - اختلفت المصادر في تاريخ هذه الأحداث اختلافا شديدا ،انظر :الكامل ج10، ص578- ونظم الجمان ص ص: 225-226. و البيان المغرب ج4،ص ص:96-98.واعتمدنا ما روي نقلا عن "ابن صاحب الصلاة " لقربه من زمن الأحداث. انظر: ابن صاحب الصلاة: المن بالإمامة على المستضعفين بأن جعلهم الله أئمة وجعلهم الوارثين، تحقيق عبد الهادي التازي، دار الأندلس، بيروت،(د ت ط)، ص 400.

749 - ابن عذارى :المصدر السابق،ج3،ص13.

750 - المصدر نفسه،ج4، ص98.

751 - ابن الخطيب :الإحاطة في أخبار غرناطة ، تحقيق محمد عبد الله عنان،ج1،دار المعارف،القاهرة ،1955، ص: 455.

752 - المصدر نفسه، ص:462.

753 - ابن عذارى: المصدر السابق،ج3، ص:18.

754 - تلمسان: مدينة قديمة ، لها نهر يأتيها من جبلها المسمى بالصخرتين،وهي قفل بلاد المغرب ،وهي على رصيف للداخل و الخارج ،ووهران مدينة عظيمة في المغرب الأوسط بها أسواق وصنائع و تجارة،وهي تقابل المرية من ساحل بر الأندلس، بين وهران وتلمسان مرحلتان. عن المدينتين انظر: إسماعيل العربي: المدن المغربية ،المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،1984.

755 - ابن الأثير:المصدر السابق ، ج11، ص581.

756 - سجلماسة: مدينة بالمغرب الأقصى في أول الصحراء ،بنيت عام 140هـ ما بينها وبين فاس 13 مرحلة و هي مدينة سهلية مبنية على نهرين وحولها أرياض كثيرة،يربطها طريق تجاري مع السودان و غانة . انظر:

-البكري: جغرافية الأندلس و أوربا، ص:149.

757 - ابن عذارى: المصدر السابق،ج3، ص ص:19-20.

وطنجة عام(541هـ/1146م)[758]. ومراكش في شوال 541هـ الموافق لمارس1147م[759]، ووفدت جميع قبائل المصامدة طائعة لعبد المؤمن، ولكن الحكم الجديد لم يستقر من فوره، فالروح القبلية الكامنة في نفوس المغاربة؛ حفزها نصر المصامدة فانبعثت في ثورة عارمة ، فقام محمد بن عبد الله بن هود الماسي بالسوس ، وتلقب بالهادي وسيطر على البلاد ما عدا مراكش وفاس ، ولكن عبد المؤمن استطاع القضاء عليه في ذي الحجة من عام(541هـ/1147م). حسب رأينا أنَ ما يبرر قيام هذه الثورة؛ هو أنّ الموحدين حاولوا تأسيس دولتهم بطريقة الفتح شأنها شأن الدول التي تأسست في المغرب الأقصى، وبالتالي فمن الطبيعي أن تكون هناك معارضة من طرف السكان المحليين وخاصة أنَ مذهب الموحدين يختلف عن مذاهب بعض الدول التي تأسست في المغرب الأقصى .

ولقد أغرى نجاح الماسي في البداية قبائل دكالة وبرغواطة فثاروا[760]، وأرادت الجيوب المرابطية استغلال تلك الثورة لاستعادة سلطتها، فقام القاضي عياض في سبتة ، وبايع بني غانية في ميورقة ، وتحالفوا جميعا مع دكالة وبرغواطة ، ولكن فتنتهم أخمدت و حركتهم تبددت ، وخلص الأمر "لعبد المؤمن" عام(543هـ/1148م)[761] ودخلت دولة الموحدين في طور جديد هو عصر الازدهار.

ويمكن إرجاع العوامل الأساسية التي أدت إلى انتصار الموحدين وسقوط المرابطين، إلى حاليهما قوة وضعفا. فالمهدي ابن تومرت زرع بذرته الأولى في تربة المصامدة الناقمين على المرابطين ، وعرف كيف يصهر قبائلهم في وحدة إدارية وعقائدية ، وقابلهم عدو مفكك الأوصال ومنهوك القوة ، عصف بكيانه إهمال خلفائه لأمر دولتهم[762] . فانهارت الإدارة وضعف الجيش و تخلت قبائل المرابطين عن بعضها البعض في أحرج الأوقات [763]. فتفوق عليهم جيش الموحدين

ـ فاس: مدينة جليلة يشقها نهر كبير ،يقسم المدينة عدوتين ،عدوة القرويين وعدوة الأندلسيين، والمياه تجري بأسواقها وحماماتها، منها إلى سجلماسة مرحلة.انظر:الإدريسي:المصدر السابق، ص94، وبخصوص فتحها ينفرد صاحب الحلل الموشية بذكر أن عبد المؤمن بن علي شهد فتح فاس عكس "البيذق"و"ابن صاحب الصلاة"و"ابن عذارى المراكشي".

[758] ـ ابن أبي زرع : المصدر السابق، ص:123.

[759] ـ المراكشي :المعجب، ص: 202.

[760] ـالنويري: نهاية الإرب،طبعة جسبار ريميرو ،غرانادا،1919، ص:202.

[761] ـ ابن أبي زرع: المصدر السابق ، ص:124.

[762] ـ يقول "ابن عذارى " عن علي بن يوسف في آخر أمره << امتنع عن الإعطاء لأجناده حتى رجع أكثرهم يكرون دوابهم >> انظر:

ـالبيان المغرب،ج4، ص: 102.

[763] ـ انظر كيف انحازت مسوفة للموحدين بعد وفاة علي بن يوسف في كتاب البيان المغرب ، ج3، ص ص13-14.

بفضل الانضباط العسكري والتنظيم والخطط الحربية [764]. وهناك عوامل أخرى أدت إلى سقوط المرابطين وقيام الموحدين فمنها ماهو ديني ومنها ماهو اقتصادي وسياسي لكن لا يسعنا المجال إلى ذكرها.

02)-التوسع :

توسعت الدولة الموحدية على جبهتين أندلسية ومغربية، بعد أن أخضعت المغرب الأقصى لسلطانها، فشملت الأندلس والمغربين الأدنى والأوسط، وعليه سنتناول هذا التوسع كالتالي :

أ)-الأندلس:

أثناء حكم علي بن يوسف بدأ حكم المرابطين يضعف في الأندلس، وضغط النصارى يزداد بشدة فأخذت أرغون سرقسطة سنة (512هـ/1118م)، وبقيام ثورة الموحدين وتصاعدها شلت حركة المرابطين في الأندلس في بداية الأمر ، فاستطاع "ابن رذمير" أن يخترق الأندلس من شمالها إلى جنوبها في سنة (519هـ/1125م) من غير مقاومة تذكر[765]. وانتعشت مقاومة المرابطين بقدوم تاشفين بن علي سنة (523هـ/1129م)[766]، فحد من خطورة الزحف النصراني، ولكنه استدعي إلى مراكش سنة(583هـ/1129م) بأمر من أبيه [767].

ولما تفاقم أمر الموحدين، سُحبت الجيوش المرابطية من الأندلس ، وضرب النصارى على جهاتها وأخذوا أربيلية و شنترين وباجة ومارة وأسبونة والمرية وبياسة وجيان و طرطوشة وحصون لاردة[768]. وانتزعت الأندلس من المرابطين سنة (583هـ/1143م)[769]، ولم يظل على طاعتهم سوى غرناطة وأشبيلية . وقام بشرق الأندلس عبد الرحمان بن عياض، و خلفه محمد بن سعد بن مردنيش، وفي المرية ابن الرميمي، وفي جيان ابن همشك، وفي غرب الأندلس أحمد بن قسي وغيرهم كثير [770].

---

[764] ـمجهول:الحلل الموشية، ص ص 106-107.وانظر أيضا: ابن عذارى :المصدر السابق،ج4،ص ص99-100.

[765] ـ ابن الأثير:المصدر السابق،ج1،ص631، وانظر أيضا:

ـ ابن الخطيب :المصدر السابق،ج1، ص:114.

[766] ـ ابن عذارى:المصدر السابق ،ج4، ص ص:79-80.

[767] ـ المصدر نفسه، ص: 96.وانظر أيضا:

ـ ابن القطان :المصدر السابق، ص:233.

[768] ـ ابن الأثير :المصدر السابق ،ج11،ص ص:121-122.

[769] ـ مجهول:الحلل الموشية،ص:109.

[770] ـ المراكشي: المعجب، ص ص:208-212.

ويبدو أنّ عبد المؤمن كان يطمع في الأندلس، و المغرب لم يخلص له بعد[771]، ففي أول عام (539هـ/1144م) بايعه ابن قسي ثم نكث، وفي آخر العام دانت له شريس وطريف والجزيرة الخضراء[772] . وانتصاره في المغرب جعل أعيان غرب الأندلس يتشوقون إلى الموحدين، ويتنافسون في الهجرة إليهم [773]، فجاءت بيعة إشبيلية عام (541هـ/1147م)[774]. ولم يتفرغ "عبد المؤمن" لأمر الأندلس إلا بعد أن خلص له المغرب عام (543هـ/1148م). وكان عليه أن يقضي على بقايا المرابطين في قرطبة وغرناطة وابن مردنيش[775] في شرق الأندلس . فوالى إرسال البعوث إليها بقيادة الشيخ أبي حفص الهنتاتي[776].

ففتحت جيان وقرطبة و قرمونة[777]. وفي سنة (552هـ/1157م)، سلمت غرناطة، وتلتها المرية

وبياسة وأبدة [778]. واستغل ابن مردنيش وصهره ابن همشك وحلفاؤهما النصارى غيبة عبد المؤمن في غزوة إفريقية واستردوا مدنا وحصونا[779]. فأمر عبد المؤمن ببناء مدينة جبل طارق لتكون مركزا للموحدين وأعمالهم في الأندلس [780]. ورغم أنه ارتحل إلى الأندلس في ذي القعدة من عام(555هـ/1160م)، إلا أنَه لم يستطع الحد من فعاليتهم[781] . فلما رجع إلى المغرب تعاظم خطرهم واشتدت فتنتهم حتى دخل ابن همشك غرناطة سنة (557هـ/1162م) فاستعيدت منه [782]. فشرع عبد المؤمن في الاستعداد لغزوهم وفي أثناء ذلك توفي عام (558هـ/1163م)[783]، وفي هذا

[771] - يروي ابن أبي زرع: <<أن عبد المؤمن سير جيشا إلى شريس وهو محاصرا تلمسان>>.انظر: روض القرطاس ، ص ص: 122-123.

[772] - المصدر نفسه، ص ص:122-123.

[773] - ابن الخطيب: تاريخ اسبانيا الإسلامية ص265.

[774] - ابن الأثير :المصدر السابق ،ج11، ص:115.

[775] - هو عبد الله محمد بن سعد ينسب إلى جزام من قبائل اليمن ولكن أهل العلم ينكرون نسبه إلى العرب ويرجحون أنه اسباني وأن اسم جده محرف من Martinez أي مارتين ،أكثر جنده من مرتزقة الأسبان.

[776] - مجهول: رسائل موحدية من إنشاء المكتبة المؤمنية ،اعتناء ليفي بروفنسال،المطبعة الاقتصادية ،الرباط،1941، ص ص:11-13.

[777] - مجهول : رسائل موحدية، ص ص:13-17.

[778] - للمزيد من المعلومات حول هذه الأحداث انظر:رسائل موحدية ،ص ص73-80. وانظر أيضا: ابن الأثير:المصدر السابق، ج11،ص ص223-224. بينما يوردها صاحب روض القرطاس في سنة 546هـ/1151م، انظر:
- ابن أبي زرع: المصدر السابق، ص: 126.

[779] -ابن عذارى : المصدر السابق، ج3، ص ص:40-41.

[780] - ابن صاحب الصلاة: المصدر السابق، ص ص:136-138.

[781] -ابن عذارى: المصدر السابق،ج2، ص ص:45-48. وانظر أيضا:
- ابن صاحب الصلاة:المصدر السابق، ص ص:147-172.

[782] - ابن صاحب الصلاة:المصدر السابق، ص ص:187-202.

[783] - المراكشي: المعجب ، ص: 235.

الوقت اختلف ابن همشك مع ابن مردنيش، فانقلب ميزان القوة في شرق الأندلس؛ مما سهل ضمها إلى الموحدين عام (567هـ/1172م)[784]. وخضعت اسبانيا الإسلامية كلها لحكم الموحدين ، وبلغ توسعهم مداه في الجبهة الأندلسية في ختام القرن لما ضم الخليفة الناصر منورقة وميورقة ويابسة[785].

ب)- المغرب الأوسط والأدنى:

منذ أن أخضع عبد المؤمن المغرب الأقصى لسلطانه، كان يتطلع لتوسيع رقعة دولته إلى أبعد الحدود ، فقد ذكرنا فيما سبق كيف تم التوسع في الأندلس ، ونتناول الآن التوسع في المغربين الأدنى والأوسط. ففي عام (547هـ/1152م)، ضم عبد المؤمن دولة بني حماد الصنهاجية [786]، رغم استنجادهم بالعرب الهلالية من إفريقية [787]، ويذكر "صاحب الحلل الموشية" :<< أن عبد المؤمن دخل بجاية [788] عنوة بمساعدة وزير الصنهاجيين أبي محمد ميمون بن علي بن حمدون>>[789].

ومنذ عام (551هـ/1156م) بدأ حكم الصقليين يضعف في إفريقية ، وفقدوا سيطرتهم على كثير من المدن ، ولم يستطيعوا الحفاظ على المهدية و زويلة إلا ببذل الأموال للعرب الهلالية [790]. وعن ضم تونس والمهدية[791] يقول "ابن الأثير":<<أن عبد المؤمن فتح في حملته عام(554هـ-555هـ/1159-1160م) تونس والمهدية وبلاد الجريد وطرابلس>>[792]. وبالتالي

---

784 ـ انظر أحداث ذلك في المن صفحات :401-407-461-470-474. وانظر أيضا: ابن الأثير :المصدر السابق ،ج11، ص:374.

785 ـ اختلفت المصادر في سنة ذلك انظر:المراكشي:المعجب، ص: 315.وانظر أيضا:

ـ ابن عذارى :المصدر السابق،ج3، ص: 215. و النويري: المصدر السابق، ص:230.

786 ـ دولة بني حماد الصنهاجية: وأول ملوكهم حماد بن بلكين بن زيري بن مناد الصنهاجي أخو المنصور صاحب افريقية ،ويذكر "المراكشي"أن الغلبة تمت لعبد المؤمن بن علي على مملكة يحيى سنة 540هـ، خلافا لما ذكره "ابن الأثير"و"ابن أبي زرع"،انظر:

ـالكامل،ج11، ص:158.وروض القرطاس:ص126.

787 ـ مجهول: رسائل موحدية، ص ص:29-30.

788 ـ بجاية: مدينة بالمغرب الأوسط ،وعين بلاد بني حماد ،السفن إليها مقلعة والقوافل بها منحطة بها من الصناع ليس بكثير من البلاد. انظر: الإدريسي:المصدر السابق، ص116.

789 ـ مجهول: الحلل الموشية، ص ص: 123-124.

790 ـ ابن الأثير: المصدر السابق،ج11، ص ص: 203-205.

791 ـ تونس: مدينة قديمة أزلية حصينة ،اسمها في التواريخ طرطيش،ولما افتتحها المسلمون سموها تونس و أحدثوا البناء بها .لها ثلاثة أبواب.أما المهدية: مدينة حديثة البناء،بناها عبد الله الشيعي سنة 300هـ، يحيط بها البحر من ثلاث جهات بينها وبين القيروان 60ميلا(والميل يساوي تقريبا 1،6 كلم)،وهي مدينتان المهدية وزويلة.انظر:

ـ بن عبد المنعم الحميري: الروض المعطار في خبر الأقطار،تحقيق إحسان عباس، ط2،مطابع هيدليرغ، بيروت،1984 ، ص: 561.

792 ـ الكامل،ج11،ص ص241-247.وللمزيد من المعلومات حول هذه الحملة ،انظر:

ـ رسائل موحدية، ص ص:101-111. وانظر أيضا: المراكشي: المعجب، ص: 228.

يمكن القول أنَ عبد المؤمن وضع حدا لسيطرة النورمان وأخضع القبائل العربية الهلالية. وترك لبنيه إمبراطورية واسعة لم يشهد لها المغرب مثيلا قبل أن ينتقل إلى جوار ربه يوم 27 جمادى الثانية(558هـ/1162م)، وصدق الشاعر عبد الله بن حبوس(500-570هـ)، حين قال:

لا تسلم البربر ما شيدت * بالملك القيسي من مفخر[793]

ويمكن القول أيضا أنَ الدولة الموحدية بلغت أقصى اتساعها عصر الخلفاء الأربعة الأوائل، حيث امتدت من طرابلس شرقا إلى المحيط الأطلسي غربا ، ومن الصحراء الإفريقية جنوبا[794]، إلى جبال الشارات بالأندلس شمالا[795]. وبهذا الاتساع احتكت الدولة الموحدية بدول معاصرة كثيرة تتمثل في : دول النصارى في اسبانيا ودولة النورمان في صقلية وجنوب إيطاليا ودولة الأيوبيين في مصر ، وبفضل قوة الجيش الموحدي خلال هذه الفترة تمكن الموحدون من إيقاف زحف الممالك النصرانية والانتصار في موقعة الارك سنة(591هـ/1195م)[796]، واستطاعوا استرداد مدنا و حصونا كثيرة كان المسيحيون قد استولوا عليها من قبل مثل باجة وشلب و وقلعة رباح وشلبطرة[797]، وتوغلوا في أراضي المسيحيين غزاة فوصلوا مجريط ووادي الحجارة[798].

03)- القوة الاقتصادية :

بما أنَ الدولة الموحدية دامت أكثر من قرن ونصف من الزمان، فقد اهتمت بالمجال الاقتصادي وأصبحت قوة اقتصادية خاصة في عصر قوتها وازدهارها. ولنبيّن هذه القوة الاقتصادية للقارئ ، سوف نتناول اهتمام الموحدين بمجال الزراعة لأن الزراعة هي القاعدة الأساسية لأي حضارة أو تقدم[799]، ثم مجال الصناعة والتجارة وأخيرا مجال الغنائم .

أ)-مجال الزراعة والصناعات:

---

793 ـ الملك القيسي هو عبد المؤمن بن علي نسبة إلى قيس هيلان، انظر:
ـ أبو بحر صفوان بن إدريس التجيبي المرسي: زاد المسافر و غرة محيا الأدب المسافر، دار الرائد العربي، بيروت، 1970، ص: 45.

794 ـ يقول صاحب كتاب الاستبصار وهو معاصر للخليفة المنصور :<أن كلمة التوحيد والهداية في بلاد الصحراء متصلة بطرابلس إلى مدينة غانا و كوكو>. انظر:
ـ مجهول:الاستبصار في عجائب الأمصار ، تحقيق سعد زغلول عبد الحميد،ا لإسكندرية،1958 ، ص:111.

795 ـ عبد المجيد النجار: المرجع السابق ص:378.

796 ـ المراكشي:المعجب، ص:282.

797 ـ ابن خلكان: المصدر السابق، ص: 8.

798 ـ النويري : المصدر السابق ، ص:220. و لمعرفة حدود دولة الموحدين انظر الملحق رقم: 06.

799 -Levi-Provencal: Seville Musulmane A début Du XII siècle, de trait D'ibn Abdoun.paris1947p:9
.

1- الزراعـة:

تدهورت الأوضاع الزراعية أواخر حكم المرابطين وبداية الحكم الموحدي، وخُربت الأرض وهجرها أهلها بسبب الحروب المتصلة سواء الثوار بعضهم البعض، أو بسبب هجوم النصارى المدمر للمحاصيل أو نتيجة هجوم الموحدين[800]. ولكن عندما ظفر الموحدون بالحكم وآل المغرب والأندلس إليهم، كان من البديهي أن تشتغل هذه الدولة الفتية في بادئ أمرها بتوطيد دعائمها السياسية والعسكرية قبل أن تهتم بالنشاط الاقتصادي مهما كان نوعه. وبمرور وقت قصير تقدمت الزراعة وزاد الإنتاج الزراعي، خاصة في منطقة المغرب الأقصى التي تمثل مهد الدولة الموحدية. وقد تضافرت عدة عوامل على ازدهار الزراعة ومن هذه العوامل:

- **الظروف الطبيعية:** الملائمة وهي تقريبا نفسها التي ذكرناها عند المرابطين، ولكن المختلف هنا أن دولة الموحدين ضمت المغربين الأوسط والأدنى لسلطانها ؛ وبالتالي استفادت من جغرافية هذين الإقليمين سواء من حيث المناخ أو التربة أو من حيث الأودية والأنهار.
- **العوامل البشرية:** كاهتمام ولاة الأمر بالزراعة، حيث اهتم الخلفاء الموحدون بالزراعة وشجعوا المزارعين على استغلال الأرض[801]، وحرصوا على توفير مياه الري. كما حرص قادة الجيوش الموحدية خلال حملاتهم العسكرية على حماية المزروعات والحفاظ عليها وقد تجلى ذلك حين حذر ابن تومرت أتباعه من التعرض بالإتلاف للمزروعات[802]، وكذلك فعل الخليفة عبد المؤمن حين عزم على التوجه إلى افريقية سنة(554هـ/1149م) فإنَه أمر جنوده بالرغم من كثرة عددهم بعدم المساس بالمزروعات وفي هذا يقول "النويري":<< فلما كان في صفر سنة أربع و خمسين

---

[800] - ابن عذارى: المصدر السابق، ج3، ص ص:42-43

2 - حسن علي حسن: الحضارة الاسلامية في المغرب والأندلس (عصري المرابطين و الموحدين)، ط1، مكتبة الخناجر،مصر،1980، ص:232 .

- وأما عن هذه الأودية: فوادي ملوية: آخر المغرب الأقصى من جهة الشرق وهو نهر عظيم منبعه من فوهة في جبال قبيلة زازي يصب في البحر الرومي.انظر: ابن خلدون: العبر،ج6، ص:102.

- وادي سبو: واد محيط بمدينة فاس من شرقها و غربها، ينبع من جبال أطلس الوسطى ،مساحته من جبل أفران إلى البحر100فرسخ (والفرسخ= 5.40 كلم، وبالتالي 100فرسخ=540كلم)، يمر على فاس. انظر:

- الزهري: المصدر السابق ص:160.

- وادي السوس الأقصى: يحمل اسم إقليم السوس آخر بلاد المغرب الأقصى،وصاحب كتاب الاستبصار يخلط بين وادي السوس ووادي ماسة.انظر: الاستبصار، ص:211.

1 - وللمزيد من الأودية؛ انظر:

- رضا رافع: الاقتصاد في المغرب الأقصى عهد الموحدين،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في التاريخ، إشراف الأستاذ،لعرج عبد العزيز،قسم التاريخ،جامعة الجزائر،2004-2005، ص ص:33- 34-35.

. [801]- CH Andre Julien,Histoir de L'afrique du nord,2v,paris,1956,p:122.

[802] - ابن القطان: المصدر السابق، ص:128.

وخمسمائة سار يريد افريقية ومعه من العساكر حتى كانوا يسيرون بين الزروع فلا تتأذى لهم سنبلة واحدة>>[803]. كما يمكن أن تكون هذه المقولة استشهادا عن الانضباط العسكري أيضا.

وبجانب اهتمام ولاة الأمر بالمزروعات وحمايتها، فقد لجأ بعضهم إلى منح بعض الأراضي الزراعية إلى الجنود وغيرهم لزراعتها واستثمارها؛ وذلك على شكل إقطاعات وهذا ما ذكرناه أيضا عند المرابطين ، وطبقت هذه السياسة في الأندلس أيضا يقول "ابن خلدون":<< وكتبوا بالفتح – أي جنود الموحدين الموجودين بالأندلس– إلى عبد المؤمن وقدم وفودهم بمراكش يقودهم القاضي أبو بكر فتقبل طاعتهم وانصرفوا بالجوائز و الإقطاعات لجميع الوفد سنة ثنتين وأربعين وخمسمائة>>[804]. وهكذا أسهم ولاة الأمر حين منحوا بعض الأراضي لأتباعهم، في تنشيط عملية الزراعة، إذ حرص هؤلاء المقتطعين على استثمار الأرض حتى تغل عليهم أرباحا.

-المحاصيل الزراعية:

قد أشارت المصادر إلى تمتع كثير من المدن المغربية والأندلسية بوفرة المزروعات، من ذلك ما تميزت به كل من مكناسة، تلمسان، مراكش...وجيان، المرية، مرسية، غرناطة وغيرها من المدن الأندلسية والمغربية. ومن هذه المحاصيل:

– **القمح:** يصور لنا مدى وفرة محصول القمح في عهد الموحدين ما شهده "ابن صاحب الصلاة" ورواه عن الكميات الضخمة من القمح والشعير التي أعدها عبد المؤمن لجنوده حين عزم على العبور إلى الأندلس، وفي هذا يقول:<< وأعد . أي عبد المؤمن . من القمح والشعير للعلوفات و المواساة للعساكر على وادي سبو بالمعمورة المذكورة ما عاينته مكدسا كأمثال الجبال، بما لم يتقدم لملك قبله ولا سمعنا به في جيل من الأجيال>>[805]، كما اهتم الأندلسيون أيضا بزراعته حيث زرع بكثرة في منطقة جيان وأبدة ومرسية والمرية[806].

– **الشعير والذرى وأنواع أخرى من الحبوب:** بالنسبة للشعير قد ازدهرت زراعته فكان في أكثر من مدينة و قرية، فقد كثرت زراعته بطنجة و إيجلي و البصرة وكرت[807]، كما كثرت زراعته بالمدن الأندلسية المذكورة سابقا. وقد زرعت الذرى بمنطقة سجلماسة[808]، وكذلك السمسم[809]والأرز وإن

---

803 ـ النويري: المصدر السابق،ج22، مجلد2، ص:94.

804 ـ ا بن خلدون:العبر،ج6، ص:234.

805 ـ ابن صاحب الصلاة:المصدر السابق، ص:214.

806 ـ المصدر نفسه ، ونفس الصفحة.

807 ـ ابن حوقل: المصدر السابق، ص ص: 80-81.

808 ـ ابن رشد:المصدر السابق، ص: 359.وانظر أيضا:

ـ المقديسي: المصدر السابق، ص:231.

كانت زراعته قليلة حيث يقول "القلقشندي":<<أما الأرز فإنّه عندهم قليل بعضه يزرع في بعض الأماكن من بر العدوة >>[810].

كما اهتم الموحدون بزراعة محاصيل أخرى كالقطن[811]، وكذلك قصب السكر الذي زرع في مناطق متفرقة من المغرب كما زرع في اشبيلية[812]. والزيتون الذي غرس في مدينة اشبيلية وكثرت زراعته في غرناطة[813]، بينما بالنسبة لمدن المغرب فقد اشتهرت به مدينة مكناسة وقد أشار "ابن غازي" إلى ذلك بقوله:<< وإنما عرف هذا البلد بهذه . أي زراعة الزيتون ـ >>[814] ، حيث كثر محصول الزيتون بمدن مكناسة وفاس ورباط تازا، وهذا راجع إلى تشجيع الموحدين على زراعته و الاعتناء به [815]. بالإضافة إلى زراعة الكتان الذي زرع خاصة في غرناطة والحناء والكمون والكروية[816].

ومن العرض السابق يمكننا أن نلحظ أن أراضي الدولة الموحدية جادت فيها أنواع كثيرة من المزروعات، وأنتجت محاصيل وفيرة من القمح والشعير و القطن وقصب السكر و الزيتون والكتان والحناء و الكمون و الذرة وغير ذلك من الحبوب. وهي نفس المزروعات التي أهتم بها المرابطون من قبلهم.

كما عرفت الدولة الموحدية زراعة الفواكه بأنواعها المختلفة، فعلى سبيل المثال اهتم الخليفة عبد المؤمن ومن جاء بعده بغرس بساتين الفاكهة وفي ذلك يقول "البيذق"<< وفي عام خمسين زار ـ أي عبد المؤمن . قبر الإمام المهدي وهبط إلى سلا وبقي فيها عامين اثنين ثم رجع إلى مراكش وغرس البحيرة التي بشنطولية ثم رجع إلى سلا>>[817]. ويقول "صاحب كتاب الاستبصار" :<< وأحدث الخليفة بعده ابنه يعقوب بحائر مثلها في الغرس بل أجمل وجلب لها المياه وأخذها

---

[809] ـ السمسم: وهو الجلجلان ووقت زراعته شهر أفريل، وهو قليل بأراضي المغرب انظر:
ـ عبد الله محمد ابن البصال:كتاب الفلاحة، معهد مولاي حسن، تطوان،1995، ص:115.
[810] ـ ابن رشد: المصدر السابق، ص:359.
[811] ـ عثمان العكاك: الحضارة العربية في حوض البحر المتوسط ، لجنة البيان ،1965، ص:74.
[812] ـ الحميري : صفة جزيرة الأندلس منتخبة في كتاب الروض المعطار في خبر الأقطار ،لجنة التأليف والطباعة والنشر، القاهرة،1937، ص:59.
[813] ـ ابن بطوطة: المصدر السابق، ص:669.
[814] ـ محمد العثماني ابن غازي:الروض الهتون في أخبار مكناسة الزيتون،ط3،(تحقيق عبد الوهاب بن منصور)،المكتبة الملكية ، الرباط،1999، ص:2.
[815] ـ ابن زيدان:إتحاف أعلام الناس بجمال حاضرة مكناس،ج1،ط1،الرباط،1929، ص:23.
[816] ـ ابن سعيد: نزهة الأ نظار ،ج1، ص:11.
[817] ـ البيذق:المصدر السابق، ص:120.

في صهاريج أعظم من المتقدمة>>[818]، وهذا إن دل على شيء إنَما يدل على أنَ مهنة الزراعة كان يتوارثها الأبناء عن الآباء والكل يهتم بتطويرها.

وإذا حاولنا التعرف على أنواع المحاصيل التي تنتجها هذه البساتين نجد: العنب، التين،الرمان ،السفرجل،التفاح،المشمش،البرقوق،الخوخ،التوت،جوز الهند،الليمون، البطيخ واسمه عندهم الدلاع[819]. وهنا نلاحظ تنوع الفواكه بالإضافة إلى كثرتها حيث غطت احتياجات السكان وزادت عن حاجتهم، وصارت رخيصة الثمن حتى أن حمل التمر في مدينة إيجلي ببلاد السوس بيع مادون كراء الدابة من الجنان إلى السوق[820]. وبجانب هذه المزروعات المختلفة هناك أنواع مختلفة من الخضر ولا داعي لذكرها لأنّها هي نفسها التي قام المرابطون بزراعتها. كما حضيت دولة الموحدين بثروة حيوانية كبيرة، مثل التي حضيت بها دولة المرابطين من قبل.

وفي الأخير نستنتج أنَ الموقع الجغرافي الممتاز للدولة الموحدية وإطلالها على المسطحات المائية ، وفر للطبيعة صفات مميزة في الطقس والمناخ مما انعكس إيجابا على تنوع المحاصيل الزراعية. إلى جانب هذه العوامل الطبيعية، رأينا كيف ساهمت العوامل البشرية في ازدهار الزراعة، وذلك باهتمام ولاة الأمر بالميدان الزراعي ، وإن كانت وسائل وطرق الزراعة بسيطة إلا أنَ المحاصيل كانت متنوعة كما رأينا.

2- الصناعة:

إلى جانب الزراعة اهتم الموحدون بالصناعة، التي لعبت دورا هاما في ازدهار الحياة الاقتصادية بدولتهم.

أ-أحوال الصناعة نهاية المرابطين وبداية الموحدين:

شهدت الصناعة تقلصا كبيرا في سنوات فتنة المهدي بن تومرت وأواخر حكم المرابطين؛ ذلك أنَ ما أصاب الأندلس والمغرب من قحط وخراب زمن هذه الفتنة؛ أثر على جميع أوجه النشاط الاقتصادي و العمراني وكان التدمير عاما[821]، وتوقفت العديد من الصنائع حتى أصبح من العسير الحصول على سلعة جيدة في الأسواق[822] والحوانيت[823]. وهذا ما ذكره "ابن خلدون" في

---

818 ـ مجهول: الاستبصار، ص:210.

819 ـ القلقشندي المصدر السابق، ص ص: 175- 176.وكذلك انظر:
ـ عبد العزيز بن عبد الله: المعجم التاريخي،الدار البيضاء،(دت ط)، ص ص:10-11.

820 ـ مجهول :الاستبصار، ص:212.

821 ـ عصمت عبد اللطيف دندش: المرجع السابق ص:190.

822 ـ وقالوا في أمثالهم < ليس بذا السوق ما تسوق>.انظر:
ـ الزجالي: أمثال العوام في الأندلس، تحقيق محمد بن شريفة، فاس،1975، ص:1196.

قوله أنَ الأمصار إذا قاربت الخراب انقضت منها الصنائع ورجعوا إلى الاقتصار على الضروري في أحوالهم[824].

وحين آل الحكم إلى الموحدين ، نهضوا بجميع الصناعات خاصة في عصر الازدهار والاستقرار الأمني، وذلك لتوفر الدولة على عدة دعائم، فعرفت الصناعة جودة واتقانا وظهرت فيها أنواع الإبداع والاختراع[825].

ب- دعائم الصناعة: قامت الصناعة على عهد دولة الموحدين على دعامتين أساسيتين هما:

- **المواد الخام:** وهي المواد التي زخرت بها دولة الموحدين؛ وهي المواد نفسها التي استفاد منها المرابطون في صناعاتهم المختلفة وهي باختصار: الحديد، النحاس، الفضة، الذهب المستورد من السودان، الصدف، الياقوت، الحصى والصلصال والرمال. أما الموارد النباتية؛ فمنها خشب الأرز لصناعة السفن، واستخراج الزيت من الزيتون ، وصناعة الملابس من القطن وصناعة السكر... وغيرها من الصناعات التي تعتمد على الموارد النباتية.

أما الصناعات التي اعتمدت على الحيوانات ، فيأتي في مقدمتها صناعة الجلود، واستخدام أوبار الأغنام في صناعة الملابس الصوفية[826] ، كذلك كانوا يأخذون جلود حيوان اللمط ويصنعون منه الدرق اللمطية (الواقيات الحربية)، وهي خفيفة لينة لا يؤثر فيها السيف[827].

- **اليد العاملة:** بينما الدعامة الثانية التي ساهمت في ازدهار الصناعة ، هو توفر الأيدي العاملة المدربة على الصناعات المختلفة و التي انتشرت في أنحاء البلاد ، حيث عمل خلفاء الموحدين على استقدام الصناع المهرة ، وذلك للاستفادة من خبراتهم ، وفي الغالب يستعان بالخبرة الأندلسية[828] في الصناعة، ومن أمثلة ذلك حين عزم الخليفة عبد المؤمن على كسوة مصحف سيدنا عثمان[829]، فإنه حشد عددا كبيرا من الصناع من العاصمة وسائر بلاد المغرب والأندلس،

---

823 ـ ابن صاحب الصلاة:المصدر السابق، ص،118.

824 ـ ابن خلدون:المقدمة، ص:447.

825 ـ محمد المنوني:العلوم والآداب والفنون على عهد الموحدين،المطبعة المهدية ، تطوان،1950، ص:236.

826 ـ حسن علي حسن: المرجع السابق، ص: 260.

827 ـ أبو حامد الأندلسي: تحفة الألباب ونخبة الإعجاب ، تحقيق إسماعيل العربي، باريس،1925، ص:44.

828 ـ سيد عبد العزيز سالم: في تاريخ وحضارة الإسلام في الأندلس،مؤسسة شباب الجامعة ،1985، ص:61.

829 ـ يقول ابن بشكوال:< أخرج هذا المصحف عن قرطبة وغرب عنها ليلة السبت 11شوال عام552ه وذلك في أيام عبد المؤمن بن علي>.انظر:

ـ محمد بن مرزوق التلمساني: المسند، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر،1981، ص:474.

فاجتمع لذلك حذاق كل صناعة من المهندسين و الحلاقين والنقاشين و الزواقين والمجلدين[830] وغيرهم من الصناع.

كما لا يمكن إغفال دور اليهود ، حيث أنَ الكثير من الصناعات اقتصرت عليهم كصناعة الذهب والفضة والنحاس[831] ، والحرف التي بلغت 260 حرفة احترفها اليهود في بلاد المغرب. كما عمل اليهود في عدة صناعات كصناعة الخمور ، شأنهم في ذلك شأن النصارى[832]. وذلك لاحتكار هذه الصناعات وتجميع الثروة في أيديهم.

ج-أهم الصناعات زمن الموحدين:

اشتهرت دولة الموحدين بعدة صناعات انتشرت في مختلف مدنها وأقاليمها؛ ومنها: الصناعات النحاسية[833] و الفخارية ومنها الأباريق والصواني والأدوات المنزلية [834]، صناعة المنسوجات المختلفة[835]. بالإضافة إلى صناعة الورق ودبغ الجلود وصناعتها[836]، صناعة السفن[837] وقد نالت صناعة السفن عناية ولاة الأمر لاحتياجهم لها في نقل جنودهم إلى الأندلس وحماية شواطئ البلاد من غارات الأعداء؛ ومثال على ذلك أن الخليفة عبد المؤمن بن علي حين أمر بإنشاء الأساطيل في جميع سواحل بلاده ، فإن سبتة وطنجة أنشأتا 100قطعة من السفن المختلفة الأنواع[838] منها المراكب والحراقات والطرائد والشلنديات وغيرها[839]. كما عرف الموحدون صناعة الصابون[840]، صناعة الخزف[841]، صناعة السكر[842]، صناعة استخراج الزيت من الزيتون[843]. صناعة الورق[844]. ، صناعة الدرق اللمطية التي تستخدم في الحرب وكذلك السروج

---

830 ـ المقري: المصدر السابق، ص:141.وكذلك انظر:
ـ السلاوي: المصدر السابق، ص:128.

831 ـ مسعود كوائي :اليهود في المغرب الإسلامي ،دار هومة،الجزائر،2000، ص:152.

832 ـ يحيى بن عمر:أحكام السوق، تحقيق حسن حسني عبد الوهاب، تونس،1973، ص:96.

833 ـ مجهول: الاستبصار، ص:181.

834 ـ محمد طيب عقاب: الأواني الفخارية الإسلامية ،دراسة تاريخية فنية مقارنة،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1984 ، ص:36.

835 ـ ياقوت الحموي: المصدر السابق، ص:842.

836 ـ روجيه لي تورنو: فاس في عصر بني مرين، ص ص:133-134.

837 ـ الجزنائي: المصدر السابق، ص:27.

838 ـ محمد ياسين الحموي: تاريخ الأسطول العربي،دمشق،1945، ص:133. وانظر أيضا:
ـ محمد الرشيد ملين: عصر المنصور الموحدي، مطبعة الشمال الإفريقي، تونس،(د ت ط)، ص:84.

839 ـ الطريدة: سفينة صغيرة مربعة.و الشلندي: وجمعها الشلنديات وهي نوع من المراكب البحرية المسطحة لحمل المقاتلين والسلاح.انظر:
سيد عبد العزيز سالم وأحمد المختار العبادي:المرجع السابق، ص:252، وانظر: المنوني: المرجع السابق، ص: 255.

840 ـ إبراهيم حركات: المغرب عبر التاريخ، ج1، ص:238.

841 ـ أبو حامد الأندلسي: المصدر السابق، ص:211.

842 الإدريسي: المصدر السابق، ص:62.

843 ـ محمود السيد: المرجع السابق، ص: 123.

واللجم المعدة لخدمة الإبل[845]، صناعة سبك النحاس وتصديره إلى السودان[846]، وهنا نرى أن النحاس يصدر إلى السودان في المقابل يستورد منها الذهب الذي لا يستعمله السود في الحلي. وبالنسبة لصناعة النحاس فقد قامت صناعته في معظم أماكن الدولة الموحدية لحاجة الدولة الدائمة للسلاح..، أما عن مناطق تركز هذه الصناعات فهي نفسها المناطق التي تطرقنا إليها عند دولة المرابطين سواء في المغرب الأقصى أو الأندلس. بينما المراكز الصناعية في المغرب الأوسط وأهم صناعاتها لم نذكرها قبلا كون المغرب الأوسط لم يكن خاضعا لسلطان المرابطين، ولكن بعد أن ضمت دولة الموحدين هذا الإقليم لسلطانها علينا ذكرها كالتالي:

- **عنابة:** اشتهرت بصناعة الحديد والرصاص والزنك[847].
- **بجاية:** اشتهرت بصناعة السفن، حيث كانت فيها دار كبيرة لصناعة السفن[848].
- **ميناء دلس(غرب بجاية):** صناعة الصباغة[849].
- **مدينة العباد (ضواحي تلمسان):** صناعة الجلود[850].
- **تلمسان وميلة:** صناعة الأقمشة، وأعمال التطريز التي أجادتها النساء[851].
- **مليانة:** كثر بها الصناع الحاكة و الخراطين ،الذين يصنعون الأواني الخشبية و أواني الخزف الملون والجص[852].
- **شرشال:** صناعة الحرير[853].

و هنا نرى أن الصناعات بمدن الدولة الموحدية، هي تقريبا نفسها تلك الصناعات التي عرفها المرابطون من قبل؛ لكن الاختلاف هنا أن الموحدين ضموا المغربين الأوسط والأدنى لسلطانهم؛

---

844 ـ يقول سليمان إبراهيم عيسى: <أن ورق مخطوطات برشلونة المكتوب عليه معاهدة السلم بين ملك أراغونة وقشتالة عام1178م ،مصنوع في شاطبة ،المصنع الإسلامي الشهير الذي ذكره الإدريسي،و أول مصنع للورق أنشئ باسبانيا كلها كان بمدينة شاطبة سنة 1150م>> انظر:

ـ إبراهيم سليمان عيسى: العلماء المسلمون وفضلهم في علوم الإحياء، دار الكتاب الحديث، القاهرة.1419هـ.ص:113.

845 ـ البكري: المغرب، ص: 162.

846 ـ شهاب الدين العمري: مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، تحقيق دورتيا كرافولسكي،ج1،ط1،المركز الإسلامي للبحوث،1985، ص:349.

847 ـ محمود السيد:تاريخ دولتي المرابطين والموحدين،مؤسسة شباب الجامعة،الإسكندرية،1999، ص:123.

848 ـ المرجع نفسه ونفس الصفحة.

849 ـ المرجع نفسه ونفس الصفحة.

850 ـ المرجع نفسه،ص 123.

851 ـ المرجع نفسه، ص123.

852 ـ ابن أبي زرع: المصدر السابق، ص: 220.

853 ـ محمود السيد: المرجع السابق، ص: 123.

مما أدى إلى تنوع الصناعات نظرا لتنوع الأقاليم وما تزخر به من مواد خام مختلفة. وهذا التنوع الصناعي وكثرته ساهم في ازدهار النشاط التجاري وهذا ما سنتطرق له لاحقا.

ب) – التجارة:

احتلت التجارة مكانة كبيرة في الحياة الاقتصادية زمن دولة الموحدين، وذلك بسبب الانتعاش الذي عرفته الزراعة والصناعة؛ خاصة في عصر القوة والازدهار، ولإعطاء صورة عن هذه المكانة نتناول أولا التجارة الداخلية ثم نليها بالتجارة الخارجية.

1 – التجارة الداخلية:

مما لا شك فيه أن ازدهار التجارة تقوم على ما تنتجه البلاد من أنواع البضائع المختلفة، مع ما يرد إلى أسواقها من المنتجات الخارجية. وقد وجه ولاة الأمر اهتمامهم للتجارة وذلك بتشجيع التجار على المجيء للبلاد[854]. كما أن بعضهم كان ينتهز فرصة توليه الحكم ويقوم بحركة تنشيط التجارة و ذلك عن طريق إسقاط الضرائب السابقة وتوزيع الأموال مما ينشط حركة البيع والشراء بالبلاد، ذلك ما فعله الخليفة يوسف بن عبد المؤمن سنة(563هـ/1163م)، حيث قال فيه " ابن صاحب الصلاة" :<< وأمنهم من المخاوف فيما تقيد عليهم في الدواوين، فزاد الانبساط والنشاط عند الناس بفضله وعدله... وعمرت الأسواق بالبيع و التجارة الرابحة>>[855]. كما أن ولاة الأمر وفروا سبل الإقامة للتجارة، فالمنصور الموحدي أنشأ عدة فنادق في مراكش[856]. وهذه الفنادق كانت تقوم بمهمة مزدوجة فوظيفتها الأولى خزن المتاجر والسلع لتوزيعها بعد ذلك بالجملة، و الثانية إيواء النزلاء من التجار الوافدين ، كما كانت إسطبلا و مراحا للدواب[857]. وكلما كانت المدينة عامرة بالمتاجر كلما ازداد عدد فنادقها [858]، فعلى سبيل المثال بلغت فنادق سبتة 360 فندقا أعظمها بناء وأوسعها مساحة الفندق الكبير[859] المعد لاختزان الزرع. ومما ساعد على

---

[854]- يوسف أشباخ: المرجع السابق،ج2، ص ص:75-76.
[855] - ابن صاحب الصلاة: المصدر السابق، ص:374.
[856] - عباس المراكشي:الإعلام ،ج1، ص:64.

4-Marianne: le busard en cuclupaediapardia .universalise, France,1995p : 6.
[858] - السيد عبد العزيز سالم : تاريخ مدينة المرية الاسلامية ، ط1، دار النهضة ،1969، ص:169.
[859] - كمال السيد أبو مصطفى: جوانب من الحياة الاقتصادية و الاجتماعية نقلا عن الأنصاري السبتي : اختصار الأخبار، ص:161.

ازدهار الحركة التجارية الداخلية أيضا تلك الطرق التي تربط معظم المدن المغربية بعضها ببعض.

أ-المراكز التجارية: نشطت الحركة التجارية الداخلية بمدن الدولة الموحدية، وذلك للازدهار الزراعي والصناعي، وصارت الأسواق التجارية تموج بحركة دائبة في البيع والشراء. وفي مقدمة هذه المراكز التجارية: مراكش التي ساعد على ازدهارها تجاريا اهتمام ولاة الأمر بها كما ذكرنا سابقا، فالمنصور الموحدي بنى فيها عدة أسواق وفنادق[860]. وكانت السلعة الرئيسية في أسواق مراكش الزيتون وزيته[861]. وفاس، داي، مكناسة، أغمات و سجلماسة. بالإضافة إلى المراكز التجارية في الأندلس والمغربين الأدنى و الأوسط مثل اشبيلية، غرناطة، قرطبة، بجاية، عنابه، تلمسان...وغيرها من أقاليم الدولة الموحدية التي كانت تعج بالتجارة والتجار، ولم يسعنا ذكرها كلها باعتبار أن هذا ليس موضوع بحثنا ودراستنا هذه محدودة. كما أننا فصلنا في شرح المراكز التجارية في المغرب الأقصى والأندلس عندما تطرقنا إليها زمن المرابطين.

ب-الأسواق: انتظمت الأسواق بمدن الدولة الموحدية بطريقة تبدو متشابهة للأسواق زمن الدولة المرابطية،حيث انفردت كل صناعة بناحية معينة من السوق، كما ينسب السوق أحيانا إلى الجماعة الدينية فيقال سوق المسلمين وسوق اليهود أو نسبة إلى المدينة مثل سوق فاس وسوق مراكش[862].

كما كانت للأسواق أيام معلومة للسكان يتجهون إليها بسلعهم ،فبعض الأسواق كان يقام يوم الجمعة كسوق وادي درعة[863] وأسواق سبتة[864] ،أما أسواق مدينة مكناس كانت تعقد يوم الخميس[865]. وكان التعامل بين المواطنين في الأسواق بالعملة التي يصدرها ولاة الأمر، وفي بعض الأحيان يكون التعامل بالأجل[866]. و كانت الأسواق أيضا تحت مراقبة أمناء الأسواق، وهؤلاء بدورهم كانوا تحت إشراف ولاة الأمر، وهذا ما كان يفعله المنصور الموحدي ففيه

---

[860] ـ مجهول: الاستبصار، ص:210.
[861] ـ المصدر نفسه، ص:210.
[862] ـالقاضي النعمان: دعائم الإسلام في ذكر الحلال والحرام، تحقيق أصف بن علي وأصف فيفي،ج3 ، دار المعارف، القاهرة، 1969، ص:16.
[863] ـ البكري:المغرب، ص:152.
[864] ـ المصدرنفسه، ص:108.
[865] ـ المصدر نفسه، ص:107.
[866] ـ ابن أبي زرع: المصدر السابق،(طبعة حجر)، ص:218.

قال"المراكشي":<< وكان قد أمر أن يدخل عليه أمناء الأسواق في كل شهر مرتين يسألهم عن أسواقهم وأسعارهم و حكامهم>>[867].

2-التجارة الخارجية:

كان لازدهار التجارة الداخلية وامتلاء الأسواق بالبضائع والمنتجات أثر في تنشيط حركة التجارة الخارجية،إذ أصبحت الأسواق مقصد التجار والقوافل من كل مكان.

أ-الطرق التجارية:

بما أنّ عاصمة الدولة الموحدية موجودة في المغرب الأقصى، فقد أكسبت هذا الإقليم ميزة هي أنه أصبح نواة التجارة الخارجية.وعليه فقد ارتبط المغرب الأقصى بمراكز التجارة الخارجية بعدة طرق برية وبحرية فصلنا في ذكرها عند الأدارسة ثم اختصرناها عند المرابطين وهي نفسها التي اعتمد عليها الموحدون في تجارتهم الخارجية.

ب-الموانئ التجارية:

من الموانئ التي لعبت دورا كبيرا في تنشيط حركة التبادل التجاري ما يلي: ميناء سبتة، طنجة، ميناء سلا، بالإضافة إلى مرسى فضالة[868] ومرسى آنفا[869] ومرسى أسفي، فكانت تأتيها المراكب وتحمل منها البضائع المختلفة كالحنطة والشعير[870] والغنم والماعز والبقر[871]، مرسى المرية، ميناء مالقة وطليطلة وغيرها. وهذه الكثرة في عدد الموانئ شجعت العديد من السفن المحملة بالمتاجر على الرسو بها مما نتج عنه نشاط في الحركة التجارية. وهنا نرى أن الموانئ التي اعتمد عليها الموحدون هي نفسها تقريبا التي اعتمد عليها المرابطون والأدارسة من قبل خاصة موانئ المغرب الأقصى.

أمَا عن صادرات وواردات الدولة الموحدية؛ وحسب المصادر التي اعتمدنا عليها هي تقريبا نفسها الصادرات والواردات التي اعتمدت زمن الدولة المرابطية.

[867] ـ المراكشي:المعجب، ص:285.
[868] ـ مرسى فضالة:بينه وبين سلا 12ميلا.انظر الإدريسي:المصدر السابق، ص:91.
[869] ـ مرسى آسفي: يبعد عن فضالة 40ميلا.انظر ابن سعيد:المصدر السابق ، ص:41.
[870] ـ ابن سعيد :نزهة الأنظار،ج1،ص15.
[871] ـ المصدر نفسه ونفس الصفحة.

ج-العلاقات التجارية: شهدت الدولة الموحدية حركة تجارية كبيرة، سواء في الأسواق الداخلية أو في الأسواق الخارجية.ولهذا سوف نتكلم ولو بإيجاز عن العلاقات التجارية بين الدولة الموحدية وبين كل من أوروبا ،الأندلس،المشرق وأخيرا جنوب الصحراء.

- مع أوروبا: لقد عقدت الدولة الموحدية عدة معاهدات زمن السلم مع كل من جمهورية جنوة[872] و بيزا[873] ومع صقلية،ساعدت على توثيق العلاقات التجارية بين الشرق والغرب[874]، سمحت لسفن هذه الدول التردد بأمان في موانئ الدولة الموحدية ، وبالذات في ميناء المرية وموانئ المغرب خاصة سبتة ووهران[875]. فنشطت بذلك التجارة بين الطرفين[876]. كما كانت العلاقات التجارية مع مرسيليا جيدة[877]. ويرى "عز الدين أحمد موسى" ،أنَ تجار المغرب كانوا يقومون بإعادة سك نقودهم لتعادل سكتهم[878] ، ولكن الأمر يبدو غير ذلك لأنَ العملة الموحدية كانت أساس النقد آنذاك فقد أعطى "صالح بن قربة" رأي مخالف للأول هو أنَ عملة الموحدين الذهبية نالت شهرة دولية، وعبارته في ذلك:<< وقد أثر النظام النقدي على اقتصاد أوروبا الغربية ، خاصة الممالك النصرانية في شمال إسبانيا، بل أن العملة الموحدية ظلت متداولة إلى أن هزم الموحدون في وقعة العقاب>>[879].

- مع الأندلس: لقد ارتبط المغرب الأقصى بالأندلس ارتباطا وثيقا ،حيث لعب الموقع و الظروف الجغرافية للمنطقتين دورهما في التقريب بينهما[880]، حيث كان تجار الأندلس يقصدون الموانئ الرئيسية، وكانت لهم مستودعات في سلا وفاس[881] وغيرهما ،وكانت الأندلس تصدر إلى المغرب

---

[872] ـ جنوة حصلت على معاهدات تجارية سنوات 53-54-60-1161.كما كانت لها علاقات متميزة مع الدولة الموحدية.انظر:
ـ محمد الأمين البزاز:حول نقل البحرية لحجاج الغرب الإسلامي، تأملات في رحلة ابن جبير،منشورات كلية الآداب،الرباط،1995،ص86.وانظر كذلك:

-Les relation entre Genes et le Maghreb occidental au moyen age, Aspects politiques et economiques ,Georges JEHEL:Universite de Picardie-Amiens-France.

[873] ـ بيزا:معاهدتها كانت لمدة 25 سنة، بدايتها سنة 581هـ/1186م.

[874] ـ توفيق اسكندر:المرجع السابق ، ص473. وانظر كذلك:
الدراسة المتخصصة لسعيد عبد الفتاح عاشور :تاريخ العلاقات بين الشرق والغرب في العصور الوسطى،دار النهضة العربية،1999،

[875] ـ إبراهيم القادري بوتشيش :تاريخ الغرب الإسلامي،قراءة جديدة في بعض قضايا المجتمع و الحضارة، ص: 96.

[876] ـ محمد ولد دادة: مفهوم الملك في المغرب ، ص ص: 174-175.

[877] - L.blancard: Document inedites sur le commerce de Marseille au moyen age – Marseille,2vol,p,191.

[878] ـ عز الدين أحمد موسى:النشاط الاقتصادي في المغرب الإسلامي خلال القرن السادس هجري ،ط1،دار الشروق، بيروت،1983، ص: 272.

[879] ـ صالح بن قربة: المرجع السابق ، ص ص: 193-194.

[880] ـ حسن علي حسن: المرجع السابق، ص:284.

[881] ـ جمال أحمد طه : المرجع السابق، ص: 239.

الأقصى الكثير من البضائع كالأقمشة والألبسة الصوفية و الزيتون والزعفران والخوخ والجلود[882]. و استوردت الأقمشة الجميلة والغلاة وأنواع الطعام المختلفة[883].

كما كان تجار المغرب الأقصى يقصدون برشلونة لشراء اللؤلؤ والمرية لشراء المرجان[884]، كما تميزت مالقا بعلاقاتها التجارية المختلفة[885]، كما كان الموحدون يتخذون إشبيلية سوقا لتجارة الرقيق يباع فيها السبي من النصارى بعد أن غنموهم من الغزوات[886]، دون أن ننسى مرسية التي بحكم مراسيها نشطت تجارتها على ساحل البحر[887] ، على غرار طرطوشة التي قصدها تجار المغرب الأقصى كونها على حدود البحر وأسواقها عامرة طوال الوقت[888].

– **مع المشرق:** إنَ مادة بعض النوازل تسلط بصيصا من الضوء على مظاهر التجارة بين المشرق ودولة الموحدين[889] ، حيث تفيد في أنَ النشاط التجاري للدولة الموحدية امتد تجاه المشرق، فقد استقبلت موانئ المغرب الإسلامي السفن القادمة من مصر وبلاد الشام محملة بالبضائع، ومن ناحية أخرى تقوم السفن بشحن المحاصيل و المنتجات التي تحتاجها بلدان المشرق[890].

كما كانت العلاقات مع مصر متميزة جدا نظرا لوقوعها في طريق قوافل الحجاج وغالبا ما تكون محملة بالبضائع المغربية[891]. كما امتدت العلاقات التجارية مع الهند وهذا ما أكده "المراكشي" حين أقرر أنَه شاهد في فاس عطرا هنديا[892].

وهنا نرى أنَ دولة الموحدين قد أقامت عدة علاقات تجارية مع بلدان المشرق تصديرا واستيرادا، مع أنَ المصادر والمراجع التي اعتمدنا عليها لم تمدنا بمعلومات عن نوعية هذه البضائع التي كان يتم التعامل بها؛ ولا بكميتها. وفي الحقيقة نحن من لم يُرد التوسع في البحث في هذا العنصر كونه عنصر ثانوي الأهمية بالنسبة لموضوع بحثنا.

---

882 ـ ابن خلكان: المصدر السابق، ص ص: 7-283.

883 ـ ابن حوقل : المصدر السابق،ج1، ص: 72

884 ـ البكري: جغرافية الأندلس وأوربا من خلال كتاب المسالك والممالك، ص ص: 128-129.

885 ـ ياقوت الحموي : المصدر السابق،المجلد5، ص: 119.

886 ـ ابن عذارى: المصدر السابق،ج3، ص: 117.

887 ـ كمال السيد أبو مصطفى:تاريخ الأندلس الاقتصادي في عصر دولتي المرابطين والموحدين،مركز الإسكندرية للكتاب،مصر ،(دت ط)، ص:356.

888 ـ الحميري: المصدر السابق، ص:59.

889 ـ عبد العزيز حلوق: التجارة البحرية في حوض المتوسط من خلال نوازل أبو القاسم البز وني، كلية الآداب ،الرباط،(د ت ط)، ص: 173.

890 ـ حسن علي حسن: المرجع السابق، ص: 288.

891 ـ أحمد جمال طه:مدينة فاس في عصري المرابطين والموحدين،ط1،دار الوفاء ،الإسكندرية،2002.ص: 242.

892 ـ المراكشي: المعجب، ص: 359.

– **مع جنوب الصحراء:** كانت منطقة غانا وإقليم السودان[893] ، ركنا هاما للتجارة الخارجية للموحدين ، حيث يقول "الإدريسي" عن تجارة بلاد المغرب إلى السودان :<< يدخلون بلاد السودان بأعداد الجمال الحاملة لقناطير الأموال من النحاس>>[894]. ومنذ عهد المرابطين كان السودان يمد المغرب بالذهب لسك العملة ويعتبر السلعة الرئيسية المستوردة من السودان[895]، إضافة إلى الرقيق والعنبر

وأشجار الصمغ ، ولهذا يصف "القزويني" السودان الغربي بمنبت الذهب[896].

كما كان التجار المغاربة يصدرون الثياب الحريرية و الكتانية الملونة من فاس والمغرب إلى السودان[897]، إلى جانب أنواع القمح وأدوات الزينة والملح[898] ، ويبادلون وزنها ذهبا أو أكثر لأن سكان الصحراء لا يعرفون التعامل بالفضة ، بل تعاملهم بالذهب الخالص ولكن ليس على شكل عملة[899].

وبالتالي يمكن اعتبار العلاقات الاقتصادية بين الأندلس والمغرب الأقصى خصوصا ، وشمال إفريقيا عموما مختلفة عن العلاقات مع أوربا المسيحية ومع المشرق، وذلك نظرا للارتباط الوثيق بين الأندلس والمغرب.

04)–ضعف دولة الموحدين وتفككها:

بعدما تناولنا في المبحثين السابقين قيام دولة الموحدين وقوتها الاقتصادية، نتطرق في نهاية هذا الفصل إلى ضعف الدولة وتفككها، لعل هذا يفيد في فهم الجوانب المختلفة من هذا الموضوع.

أ)– الضعف:

5- السودان: معناها الصحيح إقليم السود ،وتدل على جميع البقاع التي يقطنها السود وتشمل السودان الغربي والأوسط والشرقي.انظر:

- دائرة المعارف الاسلامية،المجلد12 ،مادة السودان ، نقلها إلى العربية عبد الحميد يونس.

[894] - الإدريسي: المصدر السابق، ص: 156.

[895] - أبو حامد الغرناطي: المصدر السابق، ص: 87.

وعن تجارة الذهب بين المغرب والسودان انظر:جميلة بن موسى :تجارة الذهب بين المغرب الإسلامي والسودان الغربي من القرن الثالث إلى القرن الخامس هجري(9-11م)،رسالة ماجستير في تاريخ المغرب الإسلامي،قسم التاريخ،جامعة الجزائر،2001-2002. وعن مواطن الذهب انظر:

-Lewicki-ZADEVSZ,etudes Maghribines et Soudanises,Varsovie, Edition Scientifique de pologne,1996,pp42-50.

[896] - القز ويني: المصدر السابق، ص: 124.

[897] -أحمد جمال طه:مدينة فاس، ص:238.

[898] - البكري: المغرب، ص:158.

[899] - سعد زغلول عبد الحميد: تاريخ المغرب العربي،الموحدون،تأسيس الدولة وقيامها،ج5،دار المعارف الإسكندرية،(د ت ط)، ص: 295.

مع مطلع القرن السابع هجري (الموافق للقرن الثالث عشر ميلادي)، دخلت الدولة الموحدية في عصر الضعف، وتصور الروايات وفاة يوسف المستنصر عام (620هـ/1223م)؛ آخر ضخامة الدولة الموحدية ، لما أعقبها من نزاع عن الخلافة بين أفراد الأسرة المؤمنية عصف بدولتهم[900]، ونقطة بداية الانحدار من القمة إلى السفح[901]، ولكن بعض الروايات ترجع بداية ضعف الدولة الموحدية إلى أواخر فترة الخليفة الناصر رابع الخلفاء الموحدين ، الذي أثبت فشله في إدارة الدولة المترامية الأطراف؛ يوم عين واليا على إفريقية بسلطات استثنائية عام (603هـ/1207م) [902]، وأعقب ذلك فشله الكبير في الوقوف أمام النصارى في إسبانيا يوم العقاب عام(609هـ/1212م)[903].

في حين يرى "هويسي ميرا ندا" أنّ انهيار السلطة الموحدية أصبح تاما بحلول عام (646هـ /1248م)، حينما توفي الخليفة "الرشيد" في منطقة تلمسان أثناء محاولته إعادة بناء إمبراطورية آبائه[904]. ويمكن إرجاع ضعف الدولة الموحدية للأسباب التالية:

1-ثورة بني غانية: امتدت مغامرتهم زمنا طويلا، فهي لم تنته حتى عام (630هـ/1233م)[905]، حيث تحالفوا مع العرب وبعض الجماعات البربرية، ورغم أن الموحدين أوقعوا بهم هزائم عديدة؛ إلا أنّهم بقوا على استعداد دائم للضرب بالموحدين.

2- ثورة القبائل العربية: يذكر "هنري تراس" في كتابه المغرب الأقصى:<< والحق يقال أن تلك القبائل ساهمت مساهمة كبيرة في الاضطرابات التي حدثت عام 625هـ/1228م والسنوات التي تلتها>>[906].

3- حركات التمرد: إلى جانب ثورة بني غانية والقبائل العربية، برز هناك ثائر جديد هو محمد بن عبد الكريم الرقراقي الذي قاتل العرب في البداية ثم وقف في وجه الموحدين عام(589هـ/1201م)[907].

---

900 - المراكشي: المعجب، ص:329. وانظر أيضا:
- محمد المنوني: الإمبراطورية الموحدية في دور الانحلال ، دعوة الحق، وزارة الأوقاف، الرباط1962، العدد الثاني، ص:57.

901 - أمبروسيو هويسي ميرا ندا: التاريخ السياسي لإمبراطورية الموحدين،ج2، تطوان،1956، ص:51.

1- أبو عبد الله الزركشي: تاريخ الدولتين الموحدية الحفصية،ط1، تحقيق محمد ماضور،المكتبة العتيقة ، تونس،1966، ص: 18.وانظر أيضا:
- أبو عبد الله ابن أبي دينار: المؤنس في أخبار إفريقية وتونس،تحقيق محمد هشام، ط3، المكتبة العتيقة، تونس،1387هـ، ص:131.

903 - ابن عذارى:المصدر السابق،ج3،ص:241.

904 - هويسي ميرا ندا: حكم الخليفة الموحدي الرشيد بن المأمون، مقال بمجلة هسبريس،العدد1945،14،ص ص:9-45.

905 - روجي لي تورنو:حركة الموحدين في المغرب ، ص:85.

906 - هنري تراس: تاريخ المغرب الأقصى ،ج1، باريس،1949-1950، ص ص:360-361.

4- الصراعات الأهلية: قام نزاع بين أفراد الأسرة المؤمنية حول السلطة ، وزادت حدته زمن المأمون،حيث أصبحت تلك الأسرة علامة على الانقسام، إذ أن الكثير من أفرادها حاولوا انتزاع السلطة الواحد تلو الآخر،خاصة وأن المأمون أبطل إحدى عقائد الموحدين ،فيذكر صاحب "الحلل الموشية" أن المأمون وجه للفقهاء والرسميين في الإمبراطورية كتاب بخطه يأمرهم فيه بإزالة اسم المهدي بن تومرت من السكة والخطبة[908].

5 -ظهور بني مرين[909]: بعد سنة من هزيمة المسلمين على أيدي النصارى في وقعة العقاب، ظهر بنو مرين فجأة في المنطقة الجبلية بمحاذاة الساحل ،إلى الشمال من وادي ملوية ، وأصبحت لديهم طموحات سياسية وأخذوا في جباية الضرائب في الجزء الشرقي من المغرب الأقصى . مما يدل على نيتهم في انتهاز أي فرصة مواتية لتوسيع رقعة سلطانهم[910].

6- الهجمات الخارجية: بالنسبة للهجمات الخارجية لا يمكن أن نرى إلا خطرا واحدا ذا أهمية؛ هو هجمات الممالك النصرانية في إسبانيا،إذ اكتفى الموحدون هناك . بالرغم من قوتهم بصد هجمات النصارى والانتصار الباهر في موقعة الارك التي اعتبرت انتصارا دفاعيا لم يستغله الخليفة. وقبل ذلك كان والده يعقوب قد شن غزوات ضد أراضي النصارى فشلت كلها[911].

وهكذا فإن الموحدين كانوا يواجهون دائما على حدودهم الشمالية ممالك لم يكن بمقدورها أن تفعل شيئا ضد الإمبراطورية مابقيت في أوج قوتها . لكن هذه الممالك كانت دائما على استعداد لاستغلال أقل عثرة ، كما حدث مثلا في وقعة العقاب، وازداد هذا الاستعداد بشكل ملحوظ حينما تركت الأندلس وشأنها نتيجة الفوضى التي عمت صفوف الموحدين بعد العقاب. ولذلك فمن المرجح أن هزيمة العقاب، والانتصارات التي أحرزها النصارى عام (633هـ/1235م)، لعبت دورا كبيرا في انهيار الموحدين[912].

هذه لفتة صغيرة حول الثورات الداخلية والأخطار الخارجية، والتي رجحنا أن تكون هي

---

[907] - روجي لي تورنو:حركة الموحدين في المغرب، ص ص: 86-87.

[908] - مجهول : الحلل الموشية، ص:137.

[909] - بنو مرين: بنو مرين قبيلة رعوية من البربر اضطرت بعد وصول البدو من العرب إلى المغرب في منتصف القرن 5هـ/11م، إلى ترك مواطنها في منطقة بسكرة في السهول العالية حول واحة فقيق.ولما تولى الموحدون السلطة في شمال إفريقيا .لم تقبل هذه القبيلة العيش تحت سلطانهم، فأقامت على تخوم الصحراء أي بين منطقة فكيك والوادي الأوسط لنهر ملوية. انظر:
- روجي لي تورنو : حركة الموحدين في المغرب، ص104.

[910] - المرجع نفسه ، ص 113.

[911] - المرجع نفسه، ص117.

[912] - - روجي لي تورنو : حركة الموحدين في المغرب، ص:116-117.

أسباب انهيار الدولة الموحدية، ولكن أسباب انهيار الموحدين ما تزال كثيرة وكل باحث يستنبطها حسب جهده الخاص، فهناك من يرجعها لأسباب عقائدية، وهناك من يرجعها للفوضى السياسية والحروب الأهلية أو للأخطار الخارجية أو غيرها.

ب)- الانقسام:

بعدما انهارت أوضاع البلاد،السياسية والاقتصادية وتوقف الحراثة[913] وتدهور حركة العمران، وأصاب الدمار ما شيَد في عصر الازدهار[914]، وذبلت الحركة الفكرية، فقدت الدولة الموحدية مناصريها وتقلصت أراضيها وانفصلت أجزاء كبيرة عنها.

1 -انفصال الأندلس: كانت الأندلس السباقة للانفصال، فقام أبو عبد الله محمد بن هود بمرسيةعام (625هـ/1228م)، وحكم تحت شعار العباسيين تقربا إلى العامة[915].ولما نكث موحدو مراكش بيعة المأمون، واضطر لمغادرة الأندلس << خلا الجو لابن هود وانتهز النصارى الفرصة>>[916]، فسيطر ابن هود على معظم الجزيرة التي قام كل بلد فيها على من به من الموحدين، ودخلت الأندلس في عهد طوائف ثالث. ولم تخضع مناطقها ثانية لسلطة مراكش إلا اسميا لما بايع بنو الأحمر الرشيد لفترة قصيرة[917].

2 - انفصال إفريقية : يسّر انقلاب المأمون على مبادئ الدولة الموحدية، استقلال الحفصيين بإفريقية عام (627هـ/1248م)[918]، وفشلت آخر محاولة لاستردادها في عهد السعيد (646هـ/1248م)[919]، وتكرس انفصالها يوم أعلن أبو عبد الله الحفصي نفسه خليفة عام (647هـ/1249م)[920]، ونازع موحدي مراكش السيادة على أكثر مناطق الدولة.

3-انفصال المغرب الأوسط: وفي الوقت الذي استقل فيه الحفصيين بإفريقية، اعترف بنو عبد الواد، وهم قبيلة من البربر بسلطة عبد المؤمن عام (539هـ/1145م)، وحصلوا في مقابل ذلك

---

913 ـ مجهول:الذخيرة السنية في تاريخ الدولة المرينية،الجزائر،1920.ص:35.

914 ـ المصدر نفسه، ص:66.

915 ـ لسان الدين ابن الخطيب:اللمحة البدرية في الدولة النصرية، تصحيح محب الين الخطيب،المطبعة السلفية، القاهرة،1347 ، ص:31.

916 ـ ابن الخطيب: الإحاطة،ج1، ص:430.

917 ـ ابن خلدون: العبر،ج6، ص:537.

918 ـ ابن عذارى: المصدر السابق،ج3، ص: 276. وانظر أيضا:

- ابن الخطيب: الإحاطة، ج1، ص ص:320-321.

919 ـ ابن الخطيب: الإحاطة، ج1، ص ص:385-388.

920 ، الزركشي: المصدر السابق، ص:32.

على السيطرة على مقاطعة تلمسان. ولكن استقلالهم الحقيقي كان تحت إمرة رئيسهم يغمرا سن بن زيان[921] ، الذي استولى على السلطة في ذي القعدة عام (633هـ/1236م)[922].

4 – انفصال المغرب الأقصى: وبانفصال الأندلس واستقلال إفريقية، لم يبق لخلفاء مراكش سوى المغرب الأقصى الذي لم يعد لهم نفوذ على بواديه[923]. فقد استبد بها عرب الخلط وسفيان بن المعقل ثم بنو مرين الذي بدأ نفوذهم يعظم بعد وفاة الرشيد ،حيث هزموا جيوش الموحدين[924]، واستولوا على مدينة مراكش عام (668هـ/1269م)[925].

وهكذا تم تفكك الدولة الموحدية، وانفصال أقاليمها عنها؛ بداية من الأندلس ثم المغرب الأدنى ثم المغرب الأوسط , وأخيرا المغرب الأقصى. كما عرفنا أسباب هذا التفكك والانفصال، والتي اختلفت من مصدر لآخر في تحديدها.

خلاصة الفصل الثاني:

لقد حاولنا في هذا الفصل الإحاطة بقدر الإمكان بالظروف العامة لدولة الأدارسة والمرابطين و الموحدين، من حيث التأسيس والتوسع والقوة الاقتصادية. حيث ودنا أن المغرب الأقصى هو مهد الدول الثلاث.

وعن تأسيس دولة الأدارسة، ووجدنا أنَ إدريس الأول هو الذي مهد لتأسيسها بمساعدة راشد الأوربي؛ بينما يعتبر إدريس الثاني هو المؤسس الحقيقي لها وباني عاصمتها فاس. أما عن

921 ـ ابن خلدون: العبر ،ج7،ص ص: 163- 164.
922 ـ يحيى ابن خلدون: بغية الرواد، تحقيق وترجمة ألفريد بل ، الجزائر،1904،ص ص3-147.
923 ـ المنوني : الإمبراطورية الموحدية في دور الانحلال، ص: 57.
924 ـ ابن أبي زرع : المصدر السابق، ص ص:181-187.
925 ـ روجي لي تورنو: الحركة الموحدية في المغرب، ص: 114.

توسعات هذه الدولة فقد شملت كل المغرب الأقصى إضافة إلى الأجزاء الغربية من المغرب الأوسط حتى وادي شلف.

وإذا قيّمنا القوة الاقتصادية لدولة الأدارسة، وجدنا أنها كانت قوة في مجال الزراعة والصناعة والتجارة خاصة في عصر ازدهارها ، حيث غطت المنتجات الزراعية والصناعية حاجات السكان وزادت عنها ، مما أدى إلى تصدير الكثير منها إلى خارج البلاد. وقد أقامت الدولة الإدريسية عدة علاقات تجارية . تصديرا واستيرادا. مع الدول الأوروبية والأندلس والمغربين الأدنى والأوسط ومع بلاد المشرق وبلاد جنوب الصحراء.

كما تعددت العوامل التي أدت إلى ضعف دولة الأدارسة ثم سقوطها؛ وتمثلت في: الصراع بين أفراد الأسرة الإدريسية، صراع العصبيات، التعصب المذهبي والتطرف الديني. والعامل الأساسي الذي أدى إلى سقوط دولة الأدارسة تمثل في الصراع الأموي الفاطمي على المغرب الأقصى.

ووجدنا أيضا أنَ الذي مهد لتأسيس و قيام دولة المرابطين؛ هو عبد الله بن ياسين، بينما المؤسس الحقيقي لهذه الدولة هو يوسف بن تاشفين الذي تمكن من فرض سيطرته على كامل المغرب الأقصى والأندلس والأجزاء الغربية من المغرب الأوسط.

ومن الناحية الاقتصادية؛ وجدنا أنَ دولة المرابطين كانت أيضا قوة في مجال الزراعة والصناعة والتجارة، كما استفادت من تجربة الأدارسة في المجال الاقتصادي، خاصة في قطاع التجارة حيث استعملت نفس الطرق التجارية ونفس الموانئ في تعاملاتها التجارية الداخلية والخارجية، كما أنَ العلاقات التجارية الخارجية كانت متشابهة أيضا، وذلك لأنَ الدولتين قامتا في إقليم واحد هو إقليم المغرب الأقصى. ولكن الاختلاف هنا أنَ المرابطين ضموا إقليم الأندلس لسلطانهم، مما ساعد على ازدهار الحياة الاقتصادية أكثر في جميع المجالات، لأنَهم استفادوا من مقومات إقليم إضافي من الناحية الطبيعية وحتَى من خبرة اليد العاملة الأندلسية.

وتعددت العوامل التي أدت إلى ضعف دولة المرابطين، ولخصناها في النقاط التالية: ضعف القيادة العليا منذ تولي علي بن يوسف حكم البلاد، ازدياد قوة النصارى مقابل الضعف العسكري الذي أصاب المرابطين، التدهور الاقتصادي، الثورات الداخلية مثل ثورة فاس وقرطبة، حركة المريدين، انتشار الفساد. والسبب الرئيسي الذي أدى إلى سقوط دولة المرابطين هو ظهور حركة الموحدين بداية بشخصية بن تومرت ثم بقوة عبد المؤمن بن علي.

كما وجدنا أنّ أب الحركة الموحدية هو "المهدي بن تومرت" ،الذي وضع قواعدها الأولى ، ليخلفه بعد ذلك عبد المؤمن بن علي ؛ الذي يعتبر المؤسس الحقيقي لدولة الموحدين، حيث استطاع توسيع رقعتها الجغرافية والتي ضمت كل من المغرب الأدنى والأوسط والأقصى إلى جانب الأندلس.

ووجدنا أيضا أنَ دولة الموحدين اهتمت بالناحية الاقتصادية وكانت قوة في مجال الزراعة والصناعة والتجارة خاصة في عصر ازدهارها؛ وذلك أثناء حكم الخلفاء الأربعة الأوائل، حيث غطت المنتجات الزراعية والصناعية حاجات السكان وزادت عنها ، مما أدى إلى تصدير الكثير منها إلى خارج البلاد. وقد أقامت الدولة الموحدية عدة علاقات تجارية . تصديرا واستيرادا. مع الدول الأوروبية والمشرق وبلاد جنوب الصحراء، حيث لعبت العملة الموحدية قوتها أثناء هذه المعاملات. وهذا التطور الاقتصادي لعب فيه الأمن دورا فعالا، ذلك أنه عندما اضطرب الأمن وكثرت الصراعات الأهلية والأخطار الخارجية وضعف الخلفاء، تدهورت الحياة الاقتصادية جملة.

أما عن عوامل ضعف دولة الموحدين فوجدنا أنَها كثيرة ومنها: الصراعات الأهلية، حركات التمرد، ثورة بني غانية، ثورة القبائل العربية، والهجمات الخارجية. وضعف دولة الموحدين ، سهل للأعداء الانقضاض عليها، فتقلصت أراضيها وانفصلت عنها الأندلس ثم انفصل المغرب الأدنى الذي تأسست فيه الدولة الحفصية، والمغرب الأوسط الذي تأسست فيه الدولة الزيانية، بينما استقل المرينيون بالمغرب الأقصى.

وإذا وضعنا خلاصة عامة يمكننا القول أنَ كل من دولة الأدارسة والمرابطين والموحدين تأسست في المغرب الأقصى؛ وكل منها عاش فترة طويلة من الزمن، وهذه الفترة ساعدت الدول الثلاث على الاهتمام بالمجال الاقتصادي من زراعة، صناعة وتجارة، وإنشاء علاقات دولية خاصة في مجال التجارة الدولية.

وكل ما تناولناه عن دولة الأدارسة والمرابطين والموحدين من تأسيس وتوسع وقوة اقتصادية ثم سقوط، يساعد على فهم موضوع تنظيم بيت المال عند الدول المذكورة. ذلك أن التنظيمات المالية في فترة التأسيس ثم القوة ليست نفسها عند الضعف والسقوط، كما أن مصادر بيت المال في عصر الازدهار والقوة ليست هي نفسها في عصر الضعف؛ كما أن مشروعيتها قد تتغير بسبب الضعف .

الفصل الثالث: الإدارة والسياسة المالية عند الأدارسة والمرابطين والموحدين

أولا: الجهاز الإداري لبيت المال

ثانيا: السياسة المالية

ثالثا: وظائف بيت المال

تمهيد:

تعتبر مادة المال من الوسائل المهمة[926] للنهوض باقتصاد أي دولة من الدول، أي أنَ المجتمع في حاجة مستمرة للأموال أو بمعنى أدق هو بحاجة إلى مدا خيل وافرة لإنفاقها على مشاريعه المتنوعة، ولكي تتمكن الدولة من تلبية حاجيات المجتمع وجب عليها توفير الأموال، وعند توفر هذه الأموال وجب حفظها قبل إنفاقها؛ ولكي تُحفظ هذه الأموال تطلب تخصيص مكان لحفظها وهو ما يُعرف ببيت المال أو ما يُعرف حاليا بخزينة الدولة، ولكي يقوم بيت المال بوظائفه المختلفة على أحسن وجه؛ ولتنظيم عملية المداخيل والمصروفات، يحتاج بيت المال لإدارة

[926] ـ محمود الخالدي: مفهوم الاقتصاد في الإسلام، شركة الشهاب، الجزائر،(د ت ط)، ص:28.

وسياسة مالية حكيمة يقوم بها المسؤولون عن مالية الدولة، وهذه السياسة والإدارة المالية يكون لها طابعها الخاص خاصة إذا كانت الدولة مسلمة تتبع تعاليم القرآن الكريم وسنة نبينا محمد عليه الصلاة والسلام.

وعلى هذا الأساس، سنحاول تسليط الضوء على السياسة والإدارة المالية عند الأدارسة والمرابطين والموحدين لنرى هل طبقت الدول الثلاث الشرع في سياستها المالية. ولنرى أيضا هل تمكنت الدول الثلاث بإدارتها وسياستها المالية من تنظيم بيت المال وتمكينه من القيام بوظائفه؛ وتلبية حاجات المجتمع.

أولا: الجهاز الإداري لبيت المال:

حرصت الدول الثلاث منذ أن تأسست على تنظيم شؤونها المالية؛ وفي مقدمة ذلك إنشاء الجهاز الذي يتولى النظر في النواحي المالية لبيت المال.

01)- علاقة الدواوين المالية ببيت المال:

عندما تناولنا الفصل الأول من هذا البحث؛ وجدنا أنَ الدواوين المالية كانت موجودة منذ صدر الإسلام وبالتحديد أكدت الروايات على أنَ بداية تدوين الدواوين في الإسلام كان على يد الخليفة عمر بن الخطاب، ثم زادت هذه الدواوين تنظيما وتنوعا في العهدين الأموي والعباسي[927]، أمَا عن الدواوين المالية زمن دولة الأدارسة فقد وجدنا إشارة إلى أنَ الدواوين بصفة عامة كانت موجودة وهذه الإشارة هي أنَ إدريس الثاني استفاد من خبرة العرب الوافدين على دولته ووظفهم على الدواوين، حيث عيَن على الديوان الكاتب أبا الحسن عبد الله بن مالك الخزرجي[928]، وهذا يعني أنَ الدواوين كانت موجودة زمن الأدارسة بما فيها الدواوين المالية بالرغم من أنَ المصادر والمراجع التي اطلعنا عيها لم تشر إلى وجود الدواوين المالية زمن الأدارسة ، ومن المحتمل أن يعتمد الأدارسة على الدواوين المالية التي اعتمدت عليها الخلافة العباسية في المشرق بحكم تبعيتهم للخلافة من الناحية المالية خاصة خلال ربع القرن الأول لأنَه فيما بعد ستتقطع هذه الصلة المالية كما سنرى لاحقا.

927 ـ للمزيد من التفاصيل عن نشأة الدواوين وأنواعها أنظر الفصل الأول من هذا البحث، ص: 36-37.

928 ـ السلاوي: المصدر السابق، ج1، ص: 163.

ولكن إذا انتقلنا إلى دولة المرابطين نجد أنَ الدواوين المالية استخدمت بشكل واسع سواء المتعلقة بالضرائب أو الغنائم وغيرها[929]. والدليل على ذلك أنَه من الخطوات الأولى التي اتخذها يوسف بن تاشفين في تأسيس دولته هو بناء قصبة صغيرة لخزن الأموال والسلاح[930]، وهذه القصبة هي التي أصبحت بيت المال فيما بعد؛ ثم بدأ في تنظيمه عندما استقرت الأوضاع واتسعت أعمال دولته؛ حيث دوَن الدواوين؛ وفي هذا يقول "ابن عذارى" : << فدوَن يوسف ـ أي يوسف ابن تاشفين ـ سنة 464هـ الدواوين ورتب الأجناد وطاعته البلاد>>[931]؛ ومن هذه الدواوين تلك المتعلقة بالشؤون المالية وهي: ديوان الغنائم ونفقات الجند، ديوان الضرائب، ديوان الجباية وديوان مراقبة الدخل والخرج[932]. ومن هنا نلاحظ أنَ أول خطوة قام بها مؤسس دولة المرابطين يوسف بن تاشفين هي تأسيس بيت المال لخزن أموال دولته ثم بدأ في تنظيمه بوضع دواوين تنظَم داخلات بيت المال ونفقاته على اختلاف أنواعها.

أمَا إذا انتقلنا إلى دولة الموحدين نجد أنَه لمَا استقرت الأوضاع للدولة الموحدية وآل الحكم إليهم، وزادت الأقاليم التابعة للمغرب الأقصى مع اتساع النشاط العسكري؛ كان لابد من تنظيم بيت المال جباية و إنفاقا[933]. حيث ظهر في هذه الفترة ديوان لم يكن موجودا من قبل وهو ديوان التمييز، وكان يختص بالمتطوعين للحملات العسكرية؛ حيث تُكتب أسماؤهم في سجلات حتى يتقرر لهم العطاء اللازم، وفي هذا يقول "ابن صاحب الصلاة":<<...فقد وضع ديوان العسكر وديوان التمييز ويلحق بهما ديوان الإنشاء الخاص بالجيش>>[934]، وعلى ما يبدو أنَ ديوان التمييز ديوان عسكري أكثر منه ديوان مالي لكونه يتكفل بالنفقات العسكرية فقط، وربما الغاية كذلك من إنشاء دون التمييز وديوان العسكر هو تسهيل المهمة على بيت المال من حيث توزيع مستحقاته على أصحابها.

وكانت هناك دواوين للمال بالعاصمة، وكان هناك ديوان مالي بكل إقليم يختص بماليته

[929] ـ ابن عذارى: المصدر السابق، ص: 45.
[930] ـ أحمد بن محمد (ابن القاضي): جذوة الاقتباس في من حل من الأعلام مدينة فاس، طبع حجر، فاس، 1209هـ، ص: 343.
[931] ـ ابن عذارى: المصدر السابق، تحقيق إحسان عباس، ج4، ص: 23.
[932] ـ عبد الله بن العباس (الجراري): تقدم العرب في العلوم والصناعات وأستاذيتهم لأوروبا، ط1، دار الفكر العربي، 1961، ص: 153.
[933] ـ حسن علي حسن: المرجع السابق،ص185.
[934] ـ ابن صاحب الصلاة: المصدر السابق، ص:150.

كديوان المال بمدينة سبتة حيث أشار"أبو عبد الله محمد" مؤلف الحلل السندسية إلى وصول المملوك ناصح صاحب ديوان المال بسبتة بالهدايا العظيمة إلى الناصر الموحدي سنة (602هـ/1205م)[935].

ويبدو أنّ الموحدين قد أفردوا دارا أُطلق عليها دار الإشراف، وربما أنّها كانت تختص بالإشراف على النواحي المالية[936] إذ اشتق منها كلمة المشرف[937] وهو من الموظفين المشتغلين بالشؤون المالية في دولة الموحدين. ومن المسؤولين على دار الإشراف في مراكش أبي عمران موسى والذي ترجم له "ابن سعيد" بقوله:<<...أبو عمران موسى بن عيسى بن المناصف: ولى دار الإشراف بمراكش في مدة الناصر>>[938]. كذلك كانت هناك دار الإشراف بفاس، فالناصر الموحدي حين واجه ارتفاعا في الأسعار وقلة الأقوات في أثناء توجهه إلى الأندلس عام (607هـ/1210م)، وتأكد أنّ ذلك نتيجة إهمال عماله أرسل الشيخ أبو محمد بن أبي علي مثنى صاحب الأعمال المخزنية لمحاسبة عامل فاس على ذلك الإهمال وألقى القبض عليه[939]. ومن هذه الإشارات المختلفة نستنتج أنَ دار الإشراف كانت خاصة بالشؤون المالية كما كان المشرفون مسؤولين على كل ما يتعلّق بالمال.

وعليه يمكن القول أنَ الدواوين المالية كانت موجودة خلال الفترة التي اخترناها للدراسة، كما استخدمت بشكل واسع زمن المرابطين ومن بعدهم الموحدين الذين استخدموا نفس الدواوين التي اعتمد عليها المرابطون من قبل؛ واستحدثوا ديون آخر هو ديوان التمييز رغم اختصاصه بالنفقات العسكرية. ويمكن القول أيضا أنَ هذه الدواوين لعبت دورا مهما في تنظيم بيت المال جباية وإنفاقا.

ومن أجل توضيح العلاقة أكثر بين الدواوين المالية التي وجدناها خلال الفترة المحددة للدراسة مثل: ديوان الغنائم، ديوان نفقات الجند، ديوان الضرائب؛ ديوان الجباية؛ وديوان الدخل

---

935 ـ محمد بن محمد الأندلسي السراج : الحلل السندسية في الأخبار التونسية ، تحقيق محمد الحبيب الهيل، المجلد2،ط1،دار الغرب الإسلامي، بيروت،1985، ص: 258.

936 ـ حسن علي حسن: المرجع السابق،ص 185.

937 ـ المشرف: كلمة المشرف بالإسبانية (ALMAJARIFE) الذي يتوصل بكل الواجبات والحقوق اللازمة عند الإيراد والإصدار ، فهو بمثابة المفتش العام للديوانة. أنظر: المن بالإمامة، هامش3ص:187.

938 ـ ابن سعيد المغربي: المغرب في حلى المغرب، تحقيق شوقي ضيف، ط3،دار المعارف، القاهرة، 1980، ص:135.

939 ـ ابن عذارى: المصدر السابق، ص: 329.

والخرج؛ وديوان التمييز والعسكر؛ وبين بيت المال؛ ينبغي أن ندرك أن نفقات الجند كانت تشكل وجها كبيرا من أوجه الإنفاق وباعتبار أنَ بيت المال هو المؤسسة المسؤولة عن استلام الواردات ودفع النفقات فقد كان عليه تحمل هذه النفقات وتوفيرها مما يدخره في مخازنه من أموال. كما كان بيت المال يمثل همزة وصل بين ديوان الخراج وديوان نفقات الجند فهو المسؤول عن استلام الواردات من ديوان الخراج ودفع النفقات إلى ديوان الجند. وعليه يمكن القول أنَ الدواوين المالية كانت تتكامل فيما بينها لتشكل معالم بيت المال.

02)- المشتغلون بمالية بيت المال:

لدينا معلومات قليلة جدا عن المشتغلين بالمالية زمن الأدارسة، والذي استطعنا الحصول عليه أنَ إدريس الثاني استفاد من الوفود العربية على دولته في توظيفهم على الدواوين[940] ومنها الدواوين المالية، كما أنَ إدريس الثاني استفاد من جهود اليهود والنصارى في المجال المالي[941] وهي نفس السياسة التي اتبعها أبوه إدريس الأول من قبل .

أمَا بالنسبة لدولة المرابطين فكان المشتغلون بالشؤون المالية الكتَاب وهم الذين يقومون بتدوين النواحي المالية المختلفة؛ والعمال الذين يقومون بجباية الأموال. وقد عهد المرابطون إلى اليهود في بلاد الأندلس بأعمال الجباية[942]، كما جعلوا أعمال الجباية بالمغرب للنصارى المقيمين بالبلاد[943]، وقد عمدوا على ذلك لأنَهم يعلمون أنَ أمثال هؤلاء يخافون السلطان ويخشون العاقبة ويترددون طويلا قبل أن يُقدموا على التلاعب في جباية الأموال.

كما استخدم أمير المسلمين علي بن يوسف الروم في جباية الأموال وفي هذا يقول " ابن الخطيب" : << وهو أول من استعمل الروم بالمغرب وأركبهم وقدمهم على جباية المغارم>>[944].

[940] - السلاوي: المصدر السابق، ج1، ص: 163.
[941] - ابن أبي زرع: المصدر السابق، ص: 37.
[942] - يوسف أشباخ: المرجع السابق، ج2، ص: 239.
[943] - يوسف أشباخ: المرجع السابق، ج2، ص: 239.
[944] - الحلل الموشية، ص: 16-62.

وقد ذكر "النويري" و "ابن الأثير" أنَ جباة الأموال في عهد علي بن يوسف كانوا من الفرنج والروم[945]، وربما كان هذا الإجراء راجعا إلى أنَ والدة علي بن يوسف كانت أم ولد رومية[946].

أمَا من يشتغل بالمالية في الدولة الموحدية الوزراء والكتّاب ويعاونهم الأمناء في جمع الأموال، فبعد أن فتح الخليفة عبد المؤمن مدينة مراكش أرسل أمناءه إلى المدينة لحصر أموالها، وعن هذا قال "البيذق":<<...وأرسل الأمناء إلى المدينة... وكان السبي يُضمون للمخزن أنماه الله، ما كان من الحلي والسّلاح وما كان بالمدينة كلّها رفع للمخزن وابتيع النّساء، ورجع كل شيء إلى المخزن>>[947]، وكذلك حين استولى الخليفة عبد المؤمن على مدينة تونس سنة(554هـ/1148م) واستلم المدينة أرسل أمناءه لاقتسام أموال أهلها[948].

ثم تطوّرت الوظائف المالية واتضحت صورتها، وصار هناك وزير مسؤول عن الشؤون المالية في الدولة يُطلق عليه صاحب الأشغال الذي أشار "ابن خلدون" إلى مهمته بقوله:<< إنّما يكون من الموحدين يستقل بالنّظر في استخراج الأموال وجمعها وضبطها وتعقُب نظر الولاة والعمال فيها ثم تنفيذها على قدرها وفي مواقيتها وكان يُعرف بصاحب الأشغال>>[949]. ويبدو أنّ اختياره من الموحدين فحسب؛ إنّما يدل على شرف هذه المهنة وحساسيتها لذلك يصفه "المقري" قائلا: << وصاحب الأشغال الخراجية في الأندلس أعظم من الوزير>>[950]. وكان يعاون صاحب الأشغال رؤساء الدواوين المالية.

ومن المشتغلين بالشؤون المالية عهد المرابطين ثم الموحدين نجد أيضا:

أ)- **صاحب ديوان الأعمال المخزنية:** وهو الذي يُراقب إيرادات بيت المال ويُشرف على الدخل و المنصرف ويُراقب العمال والمشرفين و يُحاسبهم[951]، وكان يُعاونه المشرفون في مهمته، وكان

[945] ـ نهاية الإرب، ج22، مجلد 2، ص: 85. وانظر أيضا:
ـ الكامل في التاريخ، ج8، ص: 296.
[946] ـ ابن أبي زرع: المصدر السابق، ج2، ص: 78.
[947] ـ البيذق: المصدر السابق،ص ص 105-106.
[948] ـ النويري: المصدر السابق، مجلد2،ج22، ص:95. وأنظر كذلك:
ـ الحلل السندسية، ص: 250.
[949] ـ ابن خلدون: المقدمة، ص:245.
[950] ـ المقري: المصدر السابق، ج1، ص:202.
[951] ـ محمد عبد الله عنان: تاريخ الأندلس في عهد المرابطين والموحدين،ج2،القاهرة، 1964، ص:623.وانظر كذلك:
ـ علي عبد الله علام: الدولة الموحدية بالمغرب عهد عبد المؤمن بن علي ، دار المعارف، مصر، 1971، ص:264.

المشرف بدوره يعاونه مجموعة من العمال أوّلهم خازن المال والثاني خازن الطعام[952]، وكان يعاون المشرف أيضا المُتقبّل وهو الذي يتعامل مع التجّار ويُحدّد مقدار الضرائب المفروضة على بضائعهم[953].

وبالتالي نلاحظ أنّ مهمّة صاحب ديوان الأعمال المخزنية هي الأخطر، بما أنّه مسؤول عن كل الأعمال ذات العلاقة المباشرة ببيت المال؛ ويشرف على مجموعة من الموظفين، ونظرا لحساسية عمله رأينا أنّه لا يقوم بهذه المهنة لوحده بل له معاونين، هو المسؤول عن تصرفاتهم ويُراقبهم ويُحاسبهم عند الخطأ، فدوره يشبه إلى حد ما دور وزير المالية في وقتنا الحاضر لأنَه المسؤول المباشر عن بيت المال.

ب)- متولي المجابي: وهو المسؤول عن تحصيل الضرائب والجزيات على مختلف أنواعها وله عمال في مختلف المدن والأقاليم[954].

ج)- متولي المستخلص: وهو المشرف على أموال الخليفة، والمحافظة عليها وتحميل ما يتعلق بها من مختلف أبواب الدخل[955]، ومن الذين تولوا هذه المسؤولية زمن المرابطين مؤمل مولى باديس بن حبوس جابي مستخلص أمير المسلمين يوسف بن تاشفين؛ وعبد الرحمن بن محمد بن عبد الله بن مالك المعافري جابي مستخلص أمير المسلمين علي بن يوسف على مدينتي غرناطة وأشبيلية[956]. أما بالنسبة لدولة الموحدين نجد أنَ عبد المؤمن بن علي عيّن ابن مانون في سنة (549هـ/1154م) على نصيبه من إحدى الحملات وكانت ثمانمائة ناقة[957]. يعني أنَه جعله أمينا لغنائمه وأمواله.

وهكذا صارت هناك ثلاث وظائف رئيسية خاصة بالشؤون المالية زمن المرابطين والموحدين وهي التي ساهمت في تنظيم بيت المال و هي:

---

952 ـ ابن عذارى : المصدر السابق، ص: 87.
953 ـ ابن عبدون: المصدر السابق، ص:30.
954 ـ عنان: المرجع السابق، ص: 624.
955 ـ المرجع نفسه ونفس الصفحة.
956 ـ ابن الخطيب: الإحاطة، ج3، ص: 524.
957 ـ البيذق: المصدر السابق، ص:118.

- الوظيفة الأولى: تتعلق بمراقبة إيرادات ومصروفات بيت المال.
- الوظيفة الثانية: تتعلق بتحصيل الموارد المالية للدولة.
- الوظيفة الثالثة: تتعلق بالإشراف على أموال الخلفاء.

هذا بالإضافة إلى عمال آخرون يقومون بأعمال لها علاقة مباشرة ببيت المال خاصة بالأندلس منهم:

- الخُرَاص: الذين يقومون بخرص الزروع والثمار أي تقديرها قبل فرض الضرائب عليها، ويبدأ عمل الخُرَاص في شهر جويلية حتى أكتوبر، ويتم فرض خرص الزرع والثمار في وقت نضج المحصول[958].
- المقرَرون: يحددون قيمة المستحقات على الأرض الموقوفة في كل كورة فيزورون المطامير (الأهراء) وتقدر حسب المحصول بعد الحصاد[959].
- الحارز: يحرز الغلات في أوان الحصاد حتى لا تباع قبل أداء الضرائب، تقوم هذه الطائفة بحراسة زروع أهل الريف؛ ومنهم من يحرص المطامير إلى أن يُدفع الخراج أو العشور التي بداخلها[960].

د)- العمال الماليون زمن المرابطيين والموحدين:

1- عمال المرابطين بالأندلس:

[958] ـ غريب بن سعد: تقويم قرطبة، ص: 119، نقلا عن: عبد القادر ربوح: دور الأوقاف في المجتمع الأندلسي من الفتح حتى سقوط غرناطة؛ دراسة من خلال النوازل الفقهية، أطروحة دكتوراه، تحت إشراف الدكتور خالد كبير علال، المدرسة العليا للأساتذة، بوزريعة، الجزائر، 2012.

[959] ـ عبد القادر ربوح: المرجع السابق، ص: 162.

[960] ـ ابن عبدون: المصدر السابق، ص: 49.

قرطبة	إشبيلية	غرناطة
- أبو محمد تاشفين بن سليمان	- إبراهيم بن يوسف بن تاشفين	- أبو بكر بن إبراهيم
- الزبير بن عمر الملثم	- أبو بكر بن علي بن يوسف	- أبو بكر بن أبي محمد
- أبو محمد عبد الله بن جنون	- أبو بكر بن مزدلي	- أبو بكر بن علي بن يوسف بن تاشفين
- أبو عبد الله المعروف بن عواد	- الأمير باسنجور	- تميم بن يوسف بن تاشفين
- أبو محمد عبد الله بن مزدلي	- تميم بن يوسف بن تاشفين	- سير بن الحاج
- أبو عبد الله بن نوتان	- أبو جعفر عمر	- أبو محمد عبد العزيز بن يليان
- أبو عبد الله بن محمد بن أبي زلفى	- سير بن أبي بكر	-عبد بن مزدلي
- أبوعبد الله محمد بن الحاج داود	- طلحة بن العنبر	-عثمان بن بدر اللمتوني
- أبو محمد مزدلي بن سلنكان	- عبد الله بن أبي بكر بن جنونة	-علي بن الحاج بن محيون
- المنصور بن محم بن الحاج	- أبو محمد عبد الله بن فاطمة	- علي بن يوسف بن تاشفين
- أبو زكريا يحيى بن تاشفين	- عثمان بن عمر	- موسى بن الحاج
	- المنصور بن محمد بن الحاج	- مزدلي بن سلنكان
	- أبو زكريا يحيى بن علي بن مجون	- يحيى بن واسينو
	- أبو زكريا يحيى بن إسحاق	
	-يحيى بن سير	
	- أبو يعقوب بن علي	

مرسية	بلنسية	سرقسطة
-إبراهيم بن تاعياشت - أبو بكر بن تيفلويت - أبو عبد الله محمد بن تاشفين - أبو زكريا يحيى بن غانية - أبو عبد الله بدر بن ورقاء . أبو عبد الله بينتان بن علي	- إبراهيم بن تاعياشت -أبو بكر بن إبراهيم بن تيفلويت - أبو الطاهر تميم بن يوسف - عبد الله بن فاطمة -علي بن محيون - أبو عبد الله محمد بن الحاج -مزدلي بن سلنكان - أبو زكريا يحيى بن تاسورة - أبو زكريا يحيى بن علي - بدر بن ورقاء - أبو يعقوب بن بينتان بن علي	-أبو بكر بن إبراهيم بن تيفلويت -أبو عبد الله محمد بن الحاج

- **عمال المرابطين بميورقة:**
  - محمد بن علي بن إسحاق بن غانية
  - وانود بن أبي بكر اللمتوني
  - يحيى بن علي بن اسحاق بن غانية

2-عمال المرابطين بالمغرب:

فاس وسبتة	تلمسان	بلاد السوس	إقليم الصحراء	سجلماسة
- أبو بكر بن إبراهيم - أبو عبد الله محمد - ابن الحاج	- تاشفين بن تينامر - مزدلي بن سلنكان	- أبو بكر بن محمد اللمتوني	- أبو بكر بن إبراهيم	- إبراهيم بن أبي بكر بن بن عمر - أبو عبد الله بن أبي زلفى

من خلال عرضنا للجداول السابقة نلاحظ أنَ دولة المرابطين عملت على تغيير مكان عمل العمال الماليين من منطقة لأخرى، وهذا ما رأيناه عندما تكرر اسم العامل في أكثر من مدينتين أو ثلاثة، وهذا ربما يعني أنَ دولة المرابطين حرصت على تغيير مكان العامل ضمانا للسير الحسن لوظيفته المالية، وحتَى لا يكون العامل قارًا في منطقة واحدة قد يظلم فيها الرعية أو يتساهل معهم؛ والله أعلم.

3- العمال الماليون بالدولة الموحدية ومناطق عملهم[961]:

الخليفة	اسم المشرف المالي	المكان	المصدر
عبد المؤمن	عبد الله بن خيار الجياني	فاس	البيان المغرب
	أبو إسحاق براز بن محمد المسوفي أبو عبد الله محمد بن المعلم	قرطبة	المن بالإمامة
	أبو عبد الله محمد بن المعلم	إشبيلية	المن بالإمامة
يوسف بن عبد المؤمن	ابن عبد العزيز البلنسي أبو بكر يوسف الكوفي أبو الحسن بن هردوش	مراكش مراكش مراكش	أعمال الأعلام
	علي بن الرند محمد بن عبد الملك	سلا سلا	العبر، ج6 المغرب، ج2
	أبو الربيع عبد النور أبو زكريا بن حيون	تلمسان تلمسان	المن بالإمامة البيان المغرب
	إبراهيم بن إسماعيل ابن مفاخر أبو محمد عبد الواحد أقوسقور ابن مثنى	فاس سجلماسة إفريقية إفريقية	البيان المغرب البيان المغرب المن بالإمامة البيان المغرب

961 ـ عزالدين أحمد موسى: النشاط الاقتصادي في المغرب الإسلامي، ص ص 158، 161.

الخليفة	اسم المشرف المالي	المكان	المصدر
يوسف بن عبد المؤمن	أبو الحسن علي بن حنون	؟	عزل من الجباية عام (573هـ/1177م). ولم يبين ابن عذارى مكان عمله. انظر: البيان المغرب.
	ابن المعلم يلول بن جلداسن ابن المعلم ثانية ابن عمر	إشبيلية إشبيلية إشبيلية إشبيلية	المن بالإمامة المصدر نفسه البيان المغرب ابن سعيد: المغرب،ج1. 382.
	أبو عمر بن أفلح محمد بن عبد الملك بن سعيد	غرناطة غرناطة	البيان المغرب ابن سعيد: المغرب،ج2،382.
المنصور	أبو الحسن الهوزني أبو محمد الكاتب أبو محمد الكباشي	مراكش مراكش مراكش	البيان المغرب،141 المصدر نفسه المصدر نفسه
	أبو موسى بن ومازير	فاس	كان على عملها سنة(582هـ/1186م)، انظر: البيان المغرب
	محمد بن عبد الملك بن سعيد	غرناطة	ابن سعيد: المغرب،ج2،162.

الخليفة	اسم المشرف المالي	المكان	المصادر
المنصور	محمد بن أبي مروان بن سعيد	أشبيلية	
	أبوبكر بن زهر	أشبيلية	
	أبو القاسم بن نصير	أشبيلية	
			المن،ص481.
	ابن الحجاف	مرسية	المصدر نفسه، ص482.
	ابن رجا	مرسية	البيان المغرب،ص131.
	ابن سليمان	مرسية	
	يزيد بن طبقلاب	المرية	
الناصر	محمد بن عبد الرحمان الغرناطي	مراكش	تولاها بعد غرناطة، انظر: الإحاطة، ص65.
	موسى بن عيسى بن المناصف	مراكش	ابن سعيد: المغرب،ج1. 107.
	ابن عبد الصمد	سبتة	ابن سعيد: المغرب،ج2،318.
	ناصح مملوك الناصر	سبتة	
	محمد بن يحيى بن تاكفت	سبتة	البيان المغرب،237.
	ابن يوجان	فاس	البيان المغرب،214.
	أبو الحسن بن أبي بكر	فاس	المصدر نفسه،ص226.
	داود بن أبي داود	فاس	المصدر نفسه،ص237.
	أبو الربيع بن أبي عمران	مكناسة	البيان المغرب، ص226.

الخليفة	اسم المشرف المالي	المكان	المصدر
الناصر	ابن يوجان	إفريقية	عمل بها قبل فاس، انظر: البيان المغرب، ص214.
	داود بن أبي داود	إفريقية	المصدر نفسه، ص219.
	داود بن أبي داود	توزر	البيان المغرب
	أخو ابن أبي دازد	قابس	المصدر نفسه، ص 234.
	داود بن أبي داود	أشبيلية	
	يوسف بن عمر	أشبيلية	
	الحسن بن واجاج	أشبيلية	
	محمد بن عبد الرحمان الغرناطي	غرناطة	الإحاطة، ص65
	أبو عامر محمد بن حسون	مالقة	الذيل والتكملة،ج4، 214.
	أبو علي بن يبقى	مالقة	ابن سعيد، المغرب،ج1، ص249

إنَ المصادر التي اعتمدنا عليها لا تذكر في غالب الأحيان تاريخ تعيين العامل أو عزله، وذكر العمال في مكان واحد؛ لا يعني تتابعهم على الخطة، أو عملهم في وقت واحد. كما قام الموحدون أيضا بتغيير مكان عمل المشرف المالي من منطقة لأخرى، وهذا ما فعله المرابطون من قبل؛ وهذا من أجل ضمان السير الحسن للوظيفة الموكلة للمشرف المالي.

03)- موعد جمع الأموال:

وبالنسبة لموعد جمع الأموال فإنَه كان كل عام وذلك بالنسبة للزكاة والجزية المفروضة على أهل الذمة، فبالنسبة لدولة الأدارسة لم نجد إشارة واضحة في المصادر التي اعتمدنا عليها لهذا

الموعد؛ أمَا بالنسبة لدولتي المرابطين والموحدين فقد ذكر " ابن خلكان" و "ابن الأثير" و "النويري" بأنَ جباة الأموال كانوا يصعدون إلى الجبل في كل عام لجباية ما على الرعية من أموال، أمَا بالنسبة لغير ذلك من مصادر الجباية كالغنيمة والعشور فإنَها كانت مرتبطة بظروفها. أمَا الخراج الذي فرضه الخليفة عبد المؤمن بالنسبة للمغرب فإنَ أمواله كانت تُجبى سنويا[962].

وحسب اعتقادنا فإنّه جُعل موعد جباية الأموال كلَ عام خاصة بالنسبة للزكاة والجزية والخراج وذلك تطبيقا لما نصّ عليه الشرع، أي أنَ يدور عليها الحول. أمَا بالنسبة للغنيمة والعشور فجبايتها حسب الظروف يعني أنَه كلَما كانت هناك توسعات وانتصارات فأكيد ستكون الغنائم مصاحبة لها، بينما العشور مرتبط بالتجارة وحركة التجار، وسنفصل في هذا الجزء عندما نصل إلى مصادر ومداخيل بيت المال[963].

04)- مناطق جباية الأموال:

بالنسبة للمناطق التي كانت تُجبى منها الأموال المستحقة لبيت المال لم تشر المصادر والمراجع التي اعتمدنا عليها إليها صراحة عند الأدارسة والمرابطين، وما تحصلنا عليه أنَ الدولة الإدريسية كانت تجبي الأموال من المناطق التي كانت تفتحها وخاصة من مفراوة وبني يفرن؛ ذلك أنَ إدريس الأول لمَا شرع في التوسع حرص على ضم المناطق ذات الأهمية الإستراتيجية والاقتصادية والغنية بالموارد المادية[964]، ونفس الشأن بالنسبة لدولة المرابطين فكانت تجبي الأموال من المناطق ذات الأهمية الاقتصادية التي ضمتها إلى سيادتها ، أمَا بالنسبة لدولة الموحدين فقد اختلفت من خليفة لآخر، ففي عهد الخليفة عبد المؤمن بن علي كانت تُجبى من الأقاليم الآتية: المغرب الأقصى، تلمسان، فاس، تادلا، سبتة وطنجة، مراكش والسوس[965]. أمّا في عهد الخليفة "يوسف بن عبد المؤمن"، فقد أشار "المراكشي" إلى هذه المناطق بقوله: << وكان يرتفع إليه- أي الخليفة يوسف بن عبد المؤمن- خراج إفريقية وجملته في كل سنة وقر مائة وخمسين بغلا هذا من إفريقية وحدها، خلا بجاية وأعمالها وتلمسان وأعمالها والمغرب وحدّ عمل المغرب عندهم الذين يطلقون عليه هذا الاسم من مدينة تُدعى رباط تازا إلى مدينة تُدعى مكناسة الزيتون...ومدينة سلا

962 ـ حسن علي حسن: المرجع السابق، ص ص: 189-190.

963 ـ انظر الفصل الرابع من هذا البحث.

964 ـ محمود إسماعيل: الأدارسة، ص: 60.

965 - Hopkins,J.F.P: Medieval Muslim government in Barbary, London,1958,p:36.

وأعمالها، وسبتة وأعمالها، وأعمال سبتة هذه في غاية السعة و الضخامة...مضافا إلى مراكش وأعمالها، وأعمال مراكش أيضا في نهاية السعة >>[966].

وهذه القائمة التي ذكرها "المراكشي" تختلف عن القائمة الأولى حيث أنَ "المراكشي" ضم منطقة فاس وتادلا والسوس وجعلهم منطقة واحدة أطلق عليها لفظ المغرب، ثم أفرد مدينة سلا. ويبدو أن هذه المناطق الضريبية ظلّ معمولا بها في الدول التي أعقبت الموحدين كالدولة المرينية[967].

05)- المحاسبة والرقابة المالية:

كان المشتغلون بالمالية دائما تحت المراقبة الشديدة، نظرا لأهمية هذه الوظيفة الحساسة في تطور الدولة أو تدهورها.لأن المشتغلين بالشؤون المالية كانت تسول لهم أنفسهم أحيانا أخذ الأموال و التصرف فيها على أهوائهم، وفي هذا قال "ابن القطان": <<...وتمتد أيديهم إلى المخازن هنالك فيعيثون فيها ويتحكمون..>>[968].

بالنسبة لدولة الأدارسة واجهنا نفس المشكل وهو أنَ المصادر والمراجع التي كتبت عن دولة الأدارسة لم تتناول هذا العنصر لكونها ركزت على الجانب السياسي والعسكري وأهملت الجانب الاقتصادي وخاصة المالي، وما تحصَلنا عليه فقط إشارة إلى أنَ الأدارسة كانوا يراقبون العمَال الماليين ويحاسبونهم .

أمَا المرابطون كانوا يراقبون المشتغلين بالمالية مراقبة شديدة ويحاسبونهم حسابا عسيرا، فإذا اعتزل العامل الخدمة حاسبوه؛ وإذا وجدوا تقصيرا سجنوه وصادروا أمواله[969]. وكانوا يحاسبون ورثة العامل إذا مات ويثقلون عليهم ويصادرون تركة المتوفي إذا لزم الأمر، ولعل الخوف من هذا الحساب العسير هو الذي دفع مؤمل عامل الخراج بقرطبة حين حضرته الوفاة إلى أن يحضر ما

[966] ـ المعجب، ص ص :255-256.
[967] ـ الحكيم علي أبو الحسن: الدوحة المشتبكة في ضوابط دار السكة ، تحقيق حسين مؤنس، مطبعة معهد الدراسات الإسلامية، مدريد،1960 ، ص ص: 119-120.
[968] ـ ابن القطان: المصدر السابق، ص:163.
[969] ـ الحميري: المصدر السابق، ص: 197.

كان عنده من مال المستخلص وأشهد الحاضرين على دفعه ثم أبرأ جميع عماله وكتابه؛ لأنَه خشي أن يصيب ورثته مكروه إذا مات دون أن يبرئ ذمته[970].

وعندما استغل المتقبلون ضريبة الرَحاب واشتطوا في جبايتها وادعوا أنَها أوامر السلطان؛ استنكر الأمير علي بن يوسف هذه الطريقة في الجباية وهذا التعسف في جمعها في رسالة وجَهها إلى القضاة بالأندلس يقول فيها: << وأمر الزكوات على تباينها في الصفة وأنواعها المختلفة تجرى على فريضتها، وتوقف على حد شريعتها، لا تحرف ولا تبدل ولا تحرف عن جهتها، ولا تعدل، هذه أمثال مضروبة، وهدايات منصوبة، وقوانين موضوعة وأعلام على طريق الحق مرفوعة>>[971].

وعندما قام بعض القضاة بتعيين بعض الجباة من أهل الذمة لضمان جمع الضرائب والقبالات في نهاية حكم علي بن يوسف وجه الأمير تاشفين بن علي بعد توليه الحكم خطابه إلى بعض القضاة عام (538هـ/1143م) يأمر فيها القضاة والفقهاء بعدم استخدام الذميين[972]؛ فيقول: << وكذلك نؤكد عليكم أتم التأكيد أمر أهل الذمة، ألا يتصرف أحد منهم في أمور المسلمين لأنه من فساد الدين>>[973]، وهذا ما يدل على أنَ أمراء المرابطين كرهوا استخدام الذميين في الأعمال التي لها علاقة بالمسلمين.

وشدَدوا على القضاة في تعيين صاحب بيت المال، وألاَ يمكَن منه أحدا وأن يحافظ عليه بجهده، ويعيَن له رجلا غني عدل حتى لا يترك أحدا يتصرف في شيء منه إلاَ بأمر القاضي، وعليه أن يتفقد العاملين فيه، ويتأكد من المدخول والمصروف؛ أي بالمعنى المعاصر عمل جرد سنوي ولو أمكن كل شهر فهذا أصلح لئلا تقع الخيانة وتفسد الأمانة[974].

---

[970] ـ عبد الله بن بلكين: التبيان عن الحادثة الكائنة بدولة بني زيري في غرناطة، نشره ليفي بروفنسال، 1941، ص: 129.

[971] ـ محمود علي مكي: وثائق تاريخية جديدة في عصر المرابطين،رقم 4، المعهد المصري للدراسات الإسلامية، مدريد، 1959-1960، ص: 173.

[972] ـ حسين مؤنس: نصوص سياسية عن فترة الانتقال من المرابطين إلى الموحدين، مجلة المعهد المصري للدراسات الإسلامية بمدريد، العدد3، رسالة رقم 1، 1955، ص: 113.

[973] ـ المرجع نفسه ونفس الصفحة.

[974] ـ ابن عذارى: المصدر السابق، ج3، ص: 10.

كما قام المرابطون بتحري العدل في جباة الأموال والعمال؛ والدليل على ذلك رسالة بعثها يوسف بن تاشفين لأحد عماله يقول فيها: << اتخذ الحق أمامك، واملك زمام يدك، واصبر عليه في القوي والضعيف أحكامك، وارفع لدعوة المظلوم حجتك، ولا تسد في وجه المضطهد بابك، ووطن للرعية ـ أحاطها الله ـ أكنافك، وابذل لها إنصافك، واستعمل عليها من يرفق بها، ويعدل فيها، واطرح كل ما يحيف عليها ويؤذيها ومن سدد عليها من عمالك زيادة، وخرق في أمرها عادة أو غير رسما، أو بدل حكما، أو أخذ لنفسه منها درهما ظلما؛ فاعزله عن عمله، وعاقبه في بدنه وألزمه ما أخذ متعديا في أهله، واجعله نكالا لغيره حتى لا يقدم منهم أحد على مثل فعله >>[975]. وحسب هذه الرسالة وجدنا أنَ المرابطين عملوا على عزل العمَال إذا خانوا الأمانة ومعاقبتهم عقابا بدنيا.

أمَا إذا انتقلنا إلى دولة الموحدين نجد أنَهم طبَقوا سياسة المحاسبة نتيجة لما رأوه من مظاهر الفساد المالي المتفشي في البلاد، وذلك عن طريق بعض الجباة والعمال الذين يفرضون على الناس المغارم والمكوس ويدّعون أنّها للمخزن، وفي مقدمتهم عبد المؤمن بن علي الذي شدّد في محاسبة ولاة الأمر[976]، كما أوقع الخليفة أبو يعقوب بن عبد الرحمان بن يحيى مشرف مدينة فاس لما صح عنده خيانته وحمله على الرعية وإذايته[977]. كما عاقب مشرف تلمسان سنة (579هـ/1183م)، حيث يقول "ابن عذارى": << وفيها– أي سنة 579هـ – كانت السطوة بأبي زكرياء بن حيون شيخ كومية وبابنه علي الذي كان مشرف تلمسان وغيره>>[978]. وكذلك عاقب المنصور الموحدي سنة (584هـ/1188م) مشرف مرسية وطلب منه إحضار المجابي، وضرب بالسوط حتى مات[979].

ومن هنا نلاحظ أنَ الجهاز الإداري لبيت المال خلال الفترة التي حددناها للدراسة وخاصة عهد المرابطين والموحدين كان منظما تنظيما محكما ممَا أدى إلى تنظيم بيت المال وتنظيم وظائفه من حيث المداخيل والمصاريف، والدَليل على هذا التنظيم اشتمال الإدارة المالية على

---

[975] ـ أبو نصر الفتح بن خاقان: قلائد العقيان في محاسن الأعيان، تونس، 1996، ص: 12.

[976] - Bourouiba-Rachid: Abd-almoumin flambeau des Almohades,2eme edition, Reghaia,1982,p76.

[977] ـ ابن عذارى: المصدر السابق، ج4، ص:158.

[978] ـ المصدر نفسه ونفس الجزء، ص:53

[979] ـ المصدر نفسه ونفس الجزء، ص:124.

دواوين ومسؤولين عن الشؤون المالية. وبجانب ذلك تحدّدت مواعيد وأماكن جمع المال. فضلا عن مراقبة المشتغلين بالشؤون المالية ومعاقبتهم عند استغلالهم لأموال الشّعب وهذا من أجل ضمان السير الحسن لبيت المال في تأدية وظائفه.

ثانيا: السياسة المالية:

01)- السياسة المالية:

منذ أن تأسست كل دولة من الدول الثلاث التي اخترناها للدراسة عملت على إتباع سياسة مالية معينة لتواجه بها المشاكل المالية التي كانت سائدة قبل تأسيسها، وقبل أن نخوض في هذه السياسة المالية، يجب تناول الأوضاع والظروف المالية التي كانت سائدة قبل قيام كل دولة.

لقد كانت الأوضاع المالية قبل قيام دولة الأدارسة متدهورة بسبب ثورات البربر خاصة ثورة الكاهنة التي قضت على موارد رزق المغاربة[980]، وزاد تدهور الأوضاع سياسة بعض عمال بني أمية في المغرب الذين أرهقوا السكان بالمغارم والجبايات؛ هذا إلى جانب خطر الخوارج، حيث استنزفت هذه الثورات موارد البلاد المالية؛ فقد أنفق الولاة الكثير من الأموال على إعداد الجيوش ومضاعفة الأعطيات لمواجهة تلك الثورات التي استمرت قرابة نصف قرن[981]. وهذا ما دفع ولاة المغرب الاستعانة بأموال مصر فكانت ترد إليهم إعانة مقدارها مائة ألف درهم[982]، وهذا يعني أن المغرب كان يعاني من عجز مالي كبير قبل قيام دولة الأدارسة، وهنا يمكن طرح السؤال التالي: ماهي السياسة المالية التي اتبعها الأدارسة في ظل هذه الظروف المالية المتدهورة؟.

بعد أن قامت الدولة الإدريسية واستقرت لها الأوضاع، كان عليها تنظيم شؤونها السياسية والعسكرية والاقتصادية بما فيها النواحي المالية؛ مما جعل منها دولة تمتلك جهاز إداري وسياسي وجبائي قوي خاصة في عصر القوة الذي شمل عهود إدريس الأول والثاني ومحمد بن إدريس[983]؛ هؤلاء الأوائل الذين حرصوا على إتباع سياسات مالية وجبائية عادلة حسب الشريعة الإسلامية[984].

980 ـ ابن عذارى: المصدر السابق، ج1، ص: 36.
981 ـ السلاوي: المصدر السابق، ج1، ص: 112.
982 ـ ابن الأثير: المصدر السابق، ج5، ص: 63.
983 ـ محمود إسماعيل: الأدارسة، ص: 68.
984 ـ محمد حباني: خصائص المدن المغربية في عصر الدول المستقلة، رسالة ماجستير، مخطوطة، (د ت ط)، ص: 308.

فقد طبَق الإمام إدريس الأول الشريعة الإسلامية في جباية الأموال؛ وألغى الضرائب والمصادرات وجبى الأموال المستحقة[985]، وواصل إدريس الثاني سياسة أبيه في تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في السياسة المالية حيث كان عالما بكتاب الله قائما بحدوده راويا للحديث؛ ولما استقرت الأوضاع لدولته وبنى مدينة فاس رأى أن يدعم هذا الاستقرار بتنظيم شؤون دولته المالية، حيث عمل على قطع الصلة المالية بالخلافة العباسية في المشرق؛ هذه الصلة التي دامت ربع قرن وتميزت باستعمال الأدارسة الدنانير والدراهم الإسلامية المضروبة في المشرق؛ وتمثل قطع هذه الصلة في عدم ذكر أسماء بني العباس لا في الخطبة ولا في السكة، ولم يتلقوا منهم التفويض والتقليد وتنصلوا من دفع الأموال السنوية[986]؛ ولقطع هذه الصلة المالية تماما أنشأ إدريس الثاني دارا للسكة في مدينة فاس وضرب الدرهم الإدريسي لأول مرة عام (198هـ/813م)[987]؛ هذه العملة التي سارت في سائر ربوع دولة الأدارسة[988]، وبهذا الإجراء تحقق لدولة الأدارسة استقلالها المالي وحلت المقابضة في التعامل المالي بدلا من المقايضة.

وهنا يمكن القول أنَ دولة الأدارسة طبقت أحكام الشريعة الإسلامية في سياستها المالية، خاصة في عصر القوة على الأقل، وهذا لأنه في عصر الضعف تضطر إلى فرض سياسة مالية بديلة تتخلى فيها عن أحكام الشريعة الإسلامية من فرض مكوس[989] ومغارم وقبالات... وهذا ما سنتكلم عنه في الفصل الرابع عندما نتناول الضرائب غير الشرعية.

وبعد زوال أمر الأدارسة واندثار ملكهم لبث المغرب منذ منتصف القرن الرابع هجري (العاشر ميلادي) مسرحا لحروب الشيعة وخلفاء قرطبة الأمويين، ثم انقسم المغرب إلى ممالك وإمارات بربرية متعددة من بينها صنهاجة وزناتة ومغراوة وكان أعظم هذه الممالك مملكة زيري بن عطية الزناتي وبنيه من بعده[990]. مما أدَى إلى حدوث ثورات وحروب مستمرة وفتن.

[985] ـ سعدون عباس نصر الله: دولة الأدارسة، ص: 76.
[986] ـ الماوردي: المصدر السابق، ص: 24.
[987] ـ السلاوي: المصدر السابق، ج1، ص: 171
[988] - Eustache: campus de dirhams idrisides et contemporains, Rabat, 1970, pp: 25-27.

[990] ـ المراكشي: وثائق المرابطين والموحدين، ص ص: 7-8.

وأدى هذا الانقسام والاضطراب السَياسي إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية بصفة عامة والمالية بصفة خاصة، فالضعف السياسي وما صحبه من تمزق انعكست صورته على اقتصاديات البلاد[991]، لاسيما في عهد المغراويين بفاس الذين ظلموا الرعية وأخذوا أموالهم، كما انقطعت عن الأهالي موارد الرزق، يضاف إلى ذلك تلك الضرائب الجائرة والمكوس التي فرضها أمراء زناتة[992].

ولم يختلف الوضع في الأندلس عنه في المغرب قبل قيام دولة المرابطين؛ فقد حفل المجتمع الأندلسي بألوان عديدة من الضرائب الجائرة التي لا يقرها الشرع، حيث فرض ملوك الطوائف على الناس المعونة وهي ضرائب وقتية يفرضها العامل متى شاء[993]، وكانت المكوس تُفرض على التجارة المارة من مدينة إلى مدينة ومن إقليم لإقليم[994]، وهناك ألوان شتى من المغارم سماها "عبد الله بن بلكين" مغارم الإقطاع التي فرضها ملوك الطوائف إلى جانب القبالات[995].

ولمَا قامت دولة المرابطين واستقرت لها الأوضاع، جعل ولاة أمرها الهدف الأساسي من قيام دولتهم هو القضاء على الضلالات المنتشرة والجهل بأحكام الدين، وقد اتضح ذلك منذ اللحظات الأولى في تأسيس الدعوة حيث قرر عبد الله بن ياسين المبدأ المالي الذي ترتكز عليه الدعوة في جبايتها للأموال وهو ما قرره الشرع أي كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم؛ وما ورد فيهما من أحكام بشأن الأموال، لذلك حين افتتح مدينة سجلماسة ألغى كل الرسوم والضرائب التي لم يرد من شأنها نص لا في الكتاب ولا في السنة؛ وهذا ما ذكره "ابن أبي زرع" في قوله: << وأزال المكوس وأسقط المغارم وترك ما أوجب الكتاب والسنة تركه وقدَم عليها عاملا من لمتونة وانصرف إلى الصحراء>>[996]. ومن هنا حرص عبد الله بن ياسين على القضاء على تلك الضرائب الجائرة التي كان يفرضها أمراء زناتة، حتى إذا تولى أمير المسلمين يوسف بن تاشفين مقاليد الأمور؛ حرص على إتباع أوامر عبد الله بن ياسين؛ ومن هنا كانت مصادره المالية هي الزكاة والأعشار وجزية أهل الذمة وأخماس غنائم المشركين[997].

[991] ـ جمال أحمد طه: مدينة فاس في عصري المرابطين، ص: 201.
[992] ـ المرجع نفسه ونفس الصفحة.
[993] ـ ابن أبي زرع: المصدر السابق، ص: 100.
[994] ـ عبد الله بن بلكين: المصدر السابق، ص: 340.
[995] ـ المصدر نفسه، ص: 127.
[996] ـ الأنيس المطرب بروض القرطاس، ج2، ص: 20.
[997] ـ المصدر نفسه، ص: 37.

كما أنَ بداية حكم المرابطين تميز بقلة الضرائب مما أثر على ازدهار الحركة التجارية ومضاعفة الإنتاج، حيث أن تخفيف الضريبة على المنتج تساعد على مضاعفة الإنتاج، ويشيع الرخاء بين الناس، فتروج التجارة وتتكدس الأسواق[998]. حيث ألغت الدولة المرابطية المكوس المفروضة على التجارة، وفي هذا قال "الحميدي":<< فلم يكن في عمل بلادهم خراج ولا معونة ولا تقسيط ولا وظيف من الوظائف المخزنية حاشا الزكاة والعشر>>[999] ، مما شجع حركة التجارة. وعموما فقد صوّر "ابن أبي زرع" حكم المرابطين (1147/1069م) كعصر ذهبي، حيث أعيدت المكوس والضرائب الابتزازية إلى حدودها الشرعية[1000].

وبالرغم من قلة فرض الضرائب في بداية حكم المرابطين إلا أنَ مداخيل بيت المال من الضرائب تضاعفت، ولعل السبب في تفسير ذلك؛ هو أنَ قلة الضرائب مع ضمان تحصيلها، خير من كثرتها وعجز الناس عن الوفاء بها. لذلك شدد المرابطون في تحصيل الضرائب الشرعية بحيث لا يفلت منها أحد، وأمروا بمراقبة عمال الجباية مراقبة شديدة وحاسبوهم حسابا عسيرا[1001].

ويبدو أنَ هذه السياسة قد احتلت في تفكير المرابطين محلا رفيعا، فعنوا عناية فائقة بتحصيل الزكاة والعشور وحرصوا على ألا يفلت منها أحد. ونجد لهذه الدقة في ضمان تحصيل الزكاة والعشور صدى فيما كتبه "ابن عبدون" في رسالته عن الحسبة يندد بالوسائل التي اتخذها المرابطون في تحصيل أعشار ثمار الزيتون وغيره من المحاصيل التي تتوافر في منطقة أشبيلية[1002].

ونتيجة لهذه السياسة المالية الحكيمة وُجد في بيت المال عند وفاة الأمير يوسف بن

[998] ـ حسن محمود حسن: المرجع السابق، ص: 403.

[999] ـ أبو عبد الله الحميدي: جذوة الاقتباس في ذكر ولاة الأندلس، نشره محمد بن تاويت الطنجي، القاهرة، 1952، ص342.

[1000] - Ibn Abi zara : rawd al-qirtas. (Trans.A. Huici miranda), Valencia, 1964,pp :326-9.

[1001] ـ حسن محمود حسن: المرجع السابق، ص ص: 409-411.

[1002] -E, Levi-Provençal: Séville musulmane du début du XII Siècle: le traite d''ibn abdun sur la vie urbain et les corps de matières; p; 101.

تاشفين؛ ثلاث عشر ألف ربع من الورق، وخمسة ألاف وأربعين ربعا من الذهب المطبوعة[1003]، وقد ذكر "ابن المؤقت" :<< أن يوسف بن تاشفين جبى في حياته من المال مالم يجبه أحد قبله>>[1004]. وهذا ما ذكره "يوسف أشباخ" بأن هذه الثروة كانت طائلة من الذهب والفضة تدوم بعده ملايين[1005].

كما يجب ألا ننسى أنَ الدعوة الدينية التي اضطلعت بها الدولة قد أشاعت في الناس روح الأمانة والثقة، وكان الأمراء والملوك قدوة للرعية والعمال إذا صلحوا واتقوا الله اهتدى الناس بهديهم والناس على دين ملوكهم خاصة في بداية حكم المرابطين.

زد على ذلك أنَ روحا من التقشف والزهد قد شاعت بين الأمراء ورجال الدولة؛ وهذا في عهد يوسف بن تاشفين على الأقل، وكان أمير المسلمين نفسه << زاهدا في زينة الدنيا متورعا متقشفا على ما فتح الله عليه>>[1006].

كما اتبعت الدولة المرابطية في أول عهدها سياسة مالية تمثلت في قلة النفقات؛ فمثلا لم تكن تنفق على الجيش نفقات طائلة؛ وذلك بإقطاعهم أراضي زراعية يستثمرونها ويتصرفون في غلتها[1007]. كما اعتمد الجند على نصيبهم من الغنائم اعتمادا كبيرا[1008]. واعتمدت الخدمات العامة في غالب الأحيان على الأحباس[1009]، فلم تكن الدولة تتكفل بمصاريف المنافع العامة، حيث كانت الأحباس تقوم بخدمات عديدة للدولة فرفعت بذلك عبئا كبيرا عن بيت المال[1010].

وهذا ما يفسر أنَ الدولة المرابطية اعتمدت في جباية الأموال على الضرائب الشرعية

[1003] ـ ابن أبي زرع: المصدر السابق، ص:137.
[1004] ـ ابن المؤقت: إحياء الأرض الموات ، نقلا عن عصمت عبد اللطيف دندش: المرجع السابق، ص:89.
[1005] ـ يوسف أشباخ: المرجع السابق، ج1، ص: 119.
[1006] ـ حسن محمود حسن: المرجع السابق، ص: 149.
[1007] ـ الطرطوشي: المصدر السابق،ص:123.
[1008] ـ عصمت عبد اللطيف: المرجع السابق، ص:223.
[1009] ـ أبو الوليد ابن رشد: البيان والتحصيل،ج12، تحقيق محمد صبحي ،بيروت، 1984،ص ص:185-319.
[1010] ـ مجهول: رسائل موحدية من إنشاء المكتبة المؤمنية، الرباط، 1941،ص:83.

ولم تدفعها الحاجة إلى فرض ضرائب و مكوس أخرى منافية للشرع أو مجحفة بحق الرعية هذا على الأقل في عصر قوتها وازدهارها. غير أنَ مصروفات الدولة زادت بمرور الوقت نظرا لتغير الظروف فلم يعد الجيل الثاني من المرابطين يسلك نفس السلوك المتقشف للجيل الأول، حيث ازدادت النفقات بسبب ظهور مهدي الموحدين و أضرت الحرب معه باقتصاد البلاد .

ونتيجة للعجز في بيت المال، اضطرت الدولة إلى فرض عدد من الضرائب أو القبالات، فيقول "الإدريسي" في ذلك: << إن أكثر المصنوعات بمدينة مراكش فُرضت عليها القبالات مثل سوق الدخان والصابون والمغازل وكانت القبالات على كل شيء يُباع دق أو جل>>[1011].

ويبدو أن هذه القبالات[1012] لم تكن محددة بمبلغ معين أو كمية محددة وإنما تُركت لاجتهاد المتقبل الذي كثيرا ما يتعسف في جبايتها، حتى حمل عليه "ابن عبدون" ووصفه بأنه شرّ الخلق بقوله: << يسعى ويجري لضرر المسلمين ويفتح أبواب الضرر عليهم>>[1013]، ويستوي عنده في هذه الصفة الخرّاص[1014]، حيث وصفهم بقوله: << فسّاق، سفلة، لا خوف ولا حياء ولا دين ولا صلاة لهم إلا طلب الدنيا وأكل السحت والربا>>[1015]. لأنَ الدولة لم تكن تُعطي للمتقبل والخرّاص راتبا عن عمله، وإنما تجعل أجره على أهل الزراعات والأموال لذلك كان المجال للتعدي كبيرا والشطط في جباية الأعشار وتناول الرشاوي[1016].

وبالتالي زاد فرض الضرائب زمن الفتنة ومن هذه الضرائب: ضريبة الرحاب، وضريبة التعتيب أو المعونة[1017]، ولم يخل التعتيب من التلاعب والغش، ولكن هذا ليس دليلا على أنّ كل من قام بعمل الجباية هو مختلس أو متلاعب.

1011 - الإدريسي: المصدر السابق،ص:235.

1012 - القبالات، مفردها قبالة وهي في الأصل الضريبة التي تدفع لبيت المال، واستعمل هذا اللفظ على الضرائب الزائدة على ما يقضي به الشرع ، وتستخدم في المغرب والأندلس للدلالة على الضرائب التي يدفعها أهل الحرف وبائعوا السلع الرئيسية. أنظر: المعيار، ج5،ص:202.

1013 - محمد ابن عبدون: رسالة في الحسبة، نشر ليفي بروفنسال، القاهرة،1955، ص:30.

1014 - الخراص: هو الذي يخرج إلى البساتين والجنان لتقدير الغلات لتقييم خراجها، وترجمها بروفنسال بالجباة. أنظر:
- عصمت عبد اللطيف: المرجع السابق، ص:225.

1015 - ابن عبدون: المصدر السابق، ص:05.

1016 - المرجع نفسه، ص:30.

1017 - التعتيب: هو تكليف كل مدينة بترميم وإصلاح أسوارها والعناية بها.

وأثناء فتنة المهدي بن تومرت ونهاية حكم المرابطين؛ تدهورت الأحوال الاقتصادية سواء في الصناعة أو الزراعة، حيث زادت الضرائب على الفلاحين وتعسّف الجباة في جباية أعشار ثمار الزيتون والزروع مما جعل الكثير من الفلاحين يهجرون زراعاتهم[1018]. وبالتالي تدهورت أحوال الجباية حيث أشار "صاحب المعجب" إلى ذلك بقوله:<< فاتصلت الحروب، وغلت الأسعار وتوالت الفتن وعم الجدب وقلت المجابي >>[1019].

وبتدهور الأحوال الاقتصادية زادت المغالاة في ضمان تحصيل الضرائب في فتح مجال للغش والتلاعب بالأسعار ومحاولة التهرب من المغارم، وزادت شكاوي النّاس على تصرف بعض الجباة، مما جعل بعض القضاة يلجئون إلى تعيين بعض الجباة من أهل الذمة[1020]. كما فرض أمراء الفتنة الغرامات والضرائب المختلفة على رعاياهم كل في إمارته بعد أن توقفت أوجه النشاط الاقتصادي؛ فعلى سبيل المثال إمارة الأندلس تفننت الدولة في فرض القبالات و الضرائب الفادحة وعملت على تحصيلها بالوسائل المشروعة وغير المشروعة[1021]، ومن هذه الضرائب؛ضريبة الأعراس[1022]،ضريبة الملاهي[1023]،الضرائب التي تجبى من أهل المتوفى الورثة[1024]، وفُرضت على الأراضي الزراعية كثير من الجبايات[1025]، حتى أصبحت منتجاتها لا تفي بدفع مثل هذه القبالات. وحصلت ضريبة على مغادرة البلاد[1026]؛ فكان المسافرون يدفعون قبالة يؤدونها للقابض على الأبواب. وفرضوا المكوس الكبيرة والمغارم على الطوائف المارة بالبلاد للتجارة، فكانوا يُخوفون الناس و يستحوذون على تجارتهم وأموالهم[1027] وهذا ما حدث في الأندلس خاصة.

[1018] ـ عصمت عبد اللطيف: المرجع السابق، ص ص: 168-169.
[1019] ـ المراكشي: المعجب،ص ص: 119-120.
[1020] ـ عصمت عبد اللطيف: المرجع السابق، ص:229.
[1021] ـ ابن الخطيب: أعمال الأعلام، ص: 161.
[1022] ـ المصدر نفسه، ص: 161.
[1023] ـ المصدر نفسه، ونفس الصفحة.
[1024] ـ ابن الخطيب: أعمال الأعلام، ص: 161.
[1025] ـ المصدر نفسه ونفس الصفحة.
[1026] ـ المصدر نفسه ونفس الصفحة.
[1027] ـ ابن القطان: المصدر السابق، ص157.

وفي الأخير؛ يمكن الخروج باستنتاج بعد عرضنا للسياسة المالية عند المرابطين؛ والقول أن الدولة المرابطية في بداية عهدها اتبعت الشرع في سياستها المالية واعتمدت على المصادر الشرعية في جباية الأموال، ولم تفرض الضرائب المجحفة بحق الرعية مما أدى إلى ازدهار النشاط الاقتصادي فيها من زراعة وصناعة وتجارة، وكثُرت مداخيل بيت المال. ومن هنا نلاحظ أن نظرية "ابن خلدون" تحققت أي أن الدولة في بداية عهدها لا تضطر إلى فرض الكثير من ضرائب ومع هذا فمداخيلها المالية تكون كثيرة، ولكن في نهاية حكم المرابطين وبالتحديد زمن فتنة المهدي بن تومرت، تدهورت الحياة الاقتصادية وقلّت مداخيل بيت المال مع أنّ المرابطين فرضوا أنواعا كثيرة من الضرائب ، ولاحظنا أيضا أن الدولة المرابطية في آخر عهدها اضطرت إلى فرض الضرائب غير الشرعية لمواجهة فتنة المهدي بن تومرت.

ومن خلال عرضنا للسياسة المالية عند المرابطين، وبالتحديد السياسة المالية والأوضاع المالية في آخر عهد المرابطين؛ نجد أنَ الدولة الموحدية ورثت تركة مثقلة بالضرائب مع كثرة شكايات الناس، وهنا نتساءل هل يستطيع الموحدون إيجاد الحلول وإلغاء الضرائب غير المشروعة أم أنهم سيواصلون نفس سياسة المرابطين في جباية الأموال؟ وهذا التساؤل سنجيب عنه فيما تبقى من هذا العنصر.

أثناء ثورة "المهدي بن تومرت" وبداية قيام حكم الموحدين؛ التزم الداعية ابن تومرت في النواحي المالية أحكام الكتاب والسنّة، وكانت مصادر جباية الأموال تقتصر على الزكاة وخمس الغنائم، فلما تولى الخليفة عبد المؤمن الحكم وقضى على دولة المرابطين التزم بسياسة ابن تومرت في الاكتفاء بالمصادر التي حدّدها الشرع. حتى إذا كانت سنة (555هـ/1160م)؛ لجأ إلى فرض الخراج على أرض المغرب وبقية المناطق التابعة للدولة، وهذا الخراج مصدر جديد للمال ولم يكن مفروضا من قبل في دولة المرابطين[1028].

والدليل على إتباع الحكومة الموحدية في سياستها المالية مبدأ الالتزام بأحكام الشرع وما يجيزه؛ من الزكاة والعشر؛ رسالة عبد المؤمن التي وجهها إلى الولايات شارحا سياسته المالية عام

[1028] ـ حسن علي حسن : المرجع السابق،ص:195.

(543هـ/1148م)، والتي نوّهت إلى المغارم والمكوس والقبالات[1029] وتحجير المراسي وغيرها من المظالم، ووجوب القضاء عليها وإجراء العدل في شأنها[1030]. كما نهى عن التعرض للتجار حين قال:<< وإن وراء قولنا لتتبعا يبحث عن ذلك ويمحص، ونظرا يفرق بين المشكل منه ويخلص>>[1031].

وفي غزوة بجاية عام (547هـ/1152م) بعث عبد المؤمن رسالة لأهل قسنطينة يحذّرهم عن المظالم يقول فيها:<< فلا يطلبون إلا بما توجبه السنة وتطلبه، ولا يلزمون– معاذ الله– مكسا ولا مغرما ولا قبالة ولا سيما مما تسميه الظلمة بأسمائها وتلقبه>>[1032].

كما أنّ الموحدين رفضوا مبدأ تعيين اليهود والمسيحيين في الوظائف المالية التي لها علاقة بالمسلمين، عكس دولتي الأدارسة والمرابطين اللتان اعتمدتا عليهم[1033]. وكان من الإجراءات المالية الهامة أيضا التي قامت بها الخلافة الموحدية مضاعفة وزن الدينار الموحدي، الذي كان له أثره في تحسين الأمور الاقتصادية[1034] داخل البلاد وخارجها.

كما استغلت الدولة الموحدية نظام القبالة الذي وظفه المرابطون على الأسواق، وكان دقيقا ومحكما ولكنّه كان عبئا ثقيلا على التجارة، فاستغله الموحدون في مقاومتهم للنظام الجبائي المرابطي[1035]. وهنا نكون قد وجدنا جوابا للسؤال الذي طرحناه فيما سبق، وهو أن الموحدين لم يسيروا على نفس سياسة المرابطين في جباية الأموال، بل على العكس استغل الموحدون بعض النظم الضريبية المرابطية للضرب بالنظام المالي والضريبي المرابطي، حتى وإن كان هذا في بداية الحكم الموحدي فقط، لأنّ السياسة المالية التي سار عليها الموحدون في بداية حكمهم ليست نفسها

[1029] ـ المكوس والمغارم : هي الضرائب الخارجة عن نطاق الشرع، أما القبالة فيذكر "ابن صاحب الصلاة" أن يوسف بن عبد المؤمن لما شيد قنطرة إشبيلية، أطلق على ضريبة المرور على القنطرة اسم القبالة. (المن بالإمامة،ص: 235- ص:463). بينما يرى"دوزي" أنها كانت تطلق في الأندلس على الضرائب التي كان يُؤديها أهل الحرف أو بائعوا السلع الرئيسية. وهذا ما ذكرنا في الهامش السابق، انظر:

- Dozy-R: Spanish Islam,v2, London,1913.p p305-306.

[1030] ـ عنان: المرجع السابق، ص ص: 624-625.

[1031] ـ ابن القطان: المصدر السابق، ص ص: 156-157.

[1032] ـ مجهول: رسائل موحدية، ص: 21-22.

[1033] ـ المرجع نفسه، ص: 196.

[1034] ـ شارل أندري جوليان: تاريخ إفريقية الشمالية، ترجمة عوض أباظة،ج2، القاهرة،1968، ص:160.

[1035] ـ الحبيب الجنحاني : دراسات في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للمغرب الإسلامي، ط2، دار الغرب الإسلامي، لبنان،1986،ص:99.

التي لجئوا إليها عندما زادت متطلباتهم المالية، فقد اضطرت الدولة إلى البحث عن وجوه جديدة لجباية الأموال[1036]. وسوف نتناول كل هذا بالتفصيل عندما نتكلم عن مصادر وواردات بيت المال في الفصل الثالث.

ومن خلال عرضنا لعنصر السياسة المالية عند الأدارسة والمرابطين والموحدين؛ وجدنا أن السياسة المالية التي طبقتها كل دولة من الدول الثلاث في بداية عهدها أي في عهد قوتها وازدهارها ليست نفسها السياسة التي لجأت إليها في آخر عهدها أي عصر ضعفها وانهيارها، حيث أن كل دولة من الدول الثلاث طبقت مبادئ الشريعة الإسلامية في جباية الأموال في عصر قوتها، ولكن لما زادت توسعاتها وكثرت نفقاتها وزادت احتياجاتها المالية بحثت عن موارد مالية أخرى لسد احتياجاتها مما اضطرها على الخروج عن المبادئ التي اعتمدتها في أول عهدها، وبدأت في فرض ضرائب منافية للشرع مما أدى إلى سخط الرعية وكثرة شكاياتها؛ وهذا في عصر الضعف.

02)- المذهب المُعتمد في التعامل المالي:

خضعت التعاملات المالية في الدول الثلاث لأحكام مختلفة، وهذا نظرا لاعتماد كل من دولة الأدارسة والمرابطين والموحدين على مذاهب مختلفة. فبالنسبة لدولة الأدارسة عرفت مذاهب متعددة من خارجية وشيعية ومالكية حسب الظروف المكانية و الزمانية التي اكتنفت حياة هذه الدولة. وليس لدينا معلومات دقيقة عن الأحكام المُعتمدة في التعامل المالي زمن دولة الأدارسة، وهذا نظرا للغموض الذي اكتنف أي مذهب اعتمد عليه الأئمة الأدارسة؛ فإذا كان إدريس الأول ومن خلفه سنيين فإنه لا يوجد أي نص أو أي رواية تاريخية تثبت أنهم دعوا إلى مذهب الإمام مالك رسميا ولا أنَ مؤسس الدولة الإدريسية أخذ بالمذهب المالكي، وعلى العكس من ذلك أن يكون الأدارسة شيعيين وهم جاؤوا بالذات إلى المغرب لا مجرد لاجئين بل لتأسيس دولة من سلالة البيت النبوي[1037]. وبالنظر لما هو مكتوب على العملة الإدريسية (درهم الإمام إدريس الثاني) نرى أنه كتب عليها محمد رسول الله وبعدها علي أي أنَها مزجت بين المذهب السني والشيعي في

[1036] ـ إبراهيم خليل السامرائي وآخرون: تاريخ العرب وحضارتهم في الأندلس،ط1، دار الكتب الوطنية، ليبيا، (د ت ط)، ص:472.
[1037] ـ حركات: المغرب عبر التاريخ، ج1، ص: 121.

التعامل المالي، في حين يذكر "حركات" أنَّ فقههم أقرب إلى الفقه الحنفي منه إلى الفقه الشيعي[1038].

أما بالنسبة لدولة المرابطين فقد خضعت التعاملات المالية وأحكامها لأراء الإمام مالك وتلامذته وآراء المجتهدين من فقهاء المذهب بالمغرب والأندلس؛ وقد حفلت نوازل ابن سهل وابن رشد والونشريسي بالعديد من هذه المسائل التي عُرضت على فقهاء الأندلس والمغرب[1039].

والدليل على أنَ الأحكام و الفتيا مستمدة من مذهب الإمام مالك تلك الرسالة الصادرة من تاشفين بن علي بن يوسف سنة (538هـ/1143م) إلى أهل بلنسية يحدَد لهم فيها أنَ مناط الأحكام هو مذهب الإمام مالك يقول فيها: << واعلموا رحمكم الله أنَ مدار الفتيا ومجرى الأحكام والشورى ...... على ما إتفق عليه السلف الصالح رحمهم الله من الاقتصار على مذهب إمام دار الهجرة أبي عبد الله مالك بن أنس رضي الله عنه فلا عدول لقاض ولا مفت عن مذهبه ولا يأخذ في تحليل وتحريم به ومن حاد عن رأيه بفتواه ومال عن الأئمة إلى سواه فقد ركب رأسه واتبع هواه>>[1040].

أما إذا انتقلنا إلى دولة الموحدين نجد أنَ أول خطوة قام بها عبد المؤمن بن علي منذ تأسيس دولته هي أمره بحرق كتب الفروع والاقتصار على الأحاديث النبوية[1041]؛ وبذلك محو مذهب الإمام مالك وهذا ما فعله خلفاؤه من بعده خاصة الخليفة المنصور الذي قام بتعظيم المذهب الظاهري كبديل للمذهب المالكي[1042]؛ وفي هذا يقول "ابن الأثير": << وكان ـ أي المنصور الموحدي ـ يتظاهر بمذهب الظاهرية وأعرض عن مذهب الإمام مالك، فعظم أمر الظاهرية في أيامه وكان بالمغرب منهم خلق كثير يقال لهم الحزمية منسوبون إلى محمد بن حزم رئيس الظاهرية إلا أنهم مغمورون بالمالكية ففي أيامه ظهروا وانتشروا >>[1043].

1038 ـ المرجع نفسه ونفس الجزء، ص: 123.
1039 ـ حسن علي حسن: المرجع السابق، ص: 211.
1040 ـ حسين مؤنس: المرجع السابق، ص: 112.
1041 ـ السلاوي: المصدر السابق، ج2، ص: 126.
1042 ـ ملين: عصر المنصور الموحدي، ص: 255.
1043 ـ الكامل، ج9، ص: 245.

ورغم إجراءات الموحدين لمحوا مذهب الإمام مالك، وميلهم للمذهب الظاهري[1044]؛ إلا أنَ المذهب المالكي انتشر زمن الموحدين على حد قول القاضي عياض : << اعلموا أنَ الترجيع مذهب مالك وأنافة منزلته في العالم لا ينكره إلا معائد ... وغلب على بلاد المغرب الأقصى إلى يومنا هذا >>[1045]، وهذا يعني أن المذهب المالكي ارتبط في الذهون زمن الموحدين.

ثالثا: وظائف بيت المال:

كان بيت المال بمثابة البنك المركزي للدول الثلاث، وكان يقوم بمختلف العمليات المالية والمصرفية؛ والإشراف عل ضرب النقود والاهتمام بالسكة والعيار. وعلى هذا الأساس سنحاول تسليط الضوء على سك النقود أولا ثم مراقبة دار السكة ثانيا و المعاملات المالية والمصرفية ثالثا.

01)-سك العملة:

من المعروف أنَ النقود التي كانت مستخدمة في المغرب الإسلامي هي الدينار والدرهم، وقد أشار "ابن خلدون" إلى أنَ وزن الدرهم الشرعي هو الذي أقر منذ صدر الإسلام؛ الذي تزن سبعة مثاقيل منه عشرة مثاقيل[1046] من الذهب؛ والأوقية منه أربعين درهما، وهو على هذا سبعة أعشار الدينار، ووزن المثقال من الذهب اثنتان وسبعون حبة من الشعير. فالدرهم الذي هو سبعة أعشاره خمسون حبة وخمسا حبة وهذه المقادير كلها ثابتة[1047]. وأشار أيضا إلى وزن الدينار باثنتين وسبعين حبة من الشعير الوسط[1048].

[1044] ـ ينسب إلى محمد بن حزم الظاهري وهو من مشاهير علماء الأندلس وقد توفي سنة 456هـ، وكان عنيفا في انتقاده للصوفية والأشعرية، كما ذكر في كتابه (الفصل في الملل والنحل) مختلف المذاهب الإسلامية من شيعية ومعتزلية وكان شافعيا في البداية ثم أحدث مذهبه الخاص الذي نسب إليه والذي يتلخص في العمل بظاهر نصوص الكتاب والسنة. انظر:

ـ حركات: المغرب عبرالتاريخ، ج1، ص: 306.

[1045] ـ أبو الفضل (القاضي عياض): ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب الإمام مالك، ، تحقيق أحمد بكير محمود، مكتبة الفكر، طرابلس، ليبيا، 1967، ص ص: 79-80.

[1046] ـ المثقال: في المغرب الإسلامي كان المثقال الشرعي الوحيد هو المثقال الذي يزن 4.722غ، كما هي الحال مع أوزان العملة، وبذلك يكون وزن الدرهم الذي يتناسب مع هذا المثقال هو 3.3غ. انظر:

ـ هنتس فاتر: المكاييل والأوزان الإسلامية وما يعادلها في النظام المتري، ترجمة كامل العسلي، عمان، 1970، ص: 18.

[1047] ـ ابن خلدون، العبر، ج6، ص ص: 465-466.

[1048] ـ المصدر نفسه، ص: 467.

أما عن العملات المستخدمة في الدول الثلاث التي اخترناها للدراسة؛ فقد عمل مؤسس كل دولة على سك العملة من أجل تثبيت مشروعية حكمه وقوته ولتنظيم شؤون دولته المالية وهذه العملات هي:

أ)-العملة الإدريسية:

هي أول عملة عربية إسلامية ضُربت في المغرب الأقصى، ولقد عثر "ليفي بروفنسال" على عملات مختلفة ضربها الأدارسة في أواخر القرن(2هـ/8م)؛ في وليلي وتدغة تحمل التواريخ المتتابعة للسنوات (181هـ/797 م)، (182هـ/798 م)، (183هـ/799 م)[1049]. أمَا في زمن إدريس الثاني فقد أشار "بروفنسال" إلى دراهم ضُربت في مدينة فاس في سنوات مختلفة من (198هـ/813 م) إلى سنة (214هـ/839 م)[1050]. ثم ضرب الإمام محمد بن إدريس درهمه سنة (215هـ/830 م)[1051]. وآخر درهم من الناحية التاريخية اكتشف حتى الآن ضرب باسم أحمد بن عيسى سنة (276هـ/891 م) بوزقور. أما فيما يخص وزن العملة الإدريسية والذي استطعنا الحصول عليه أنَ وزن درهم إدريس الأول بلغ الوزن الشرعي ، ولكن دراهم إدريس الثاني لم تكن كلها من نفس الوزن[1052]. كما ذكر "الحلبي" أنَ وزن الدرهم الإدريسي يعادل نصف دينار في عرف أهل المغرب[1053].

كما كانت نقود الأدارسة واسعة الانتشار في بلاد المغرب فقد أشار "ابن الأبار" إلى أنَ الرسول الذي دفعه الخليفة المأمون العباسي إلى زيادة الله في القيروان؛ رجع بعد أن أعطاه زيادة الله كيسا فيه ألف دينار مضروبة بأسماء بني إدريس الحسني في المغرب الأقصى[1054].

[1049] ـ ليفي ربوفنسال: الإسلام في المغرب والأندلس، ترجمة السيد محمود عبد العزيز ومحمد صلاح الدين، القاهرة، 1956، ص: 16.

[1050] ـ المرجع نفسه، ص: 17.

[1051] ـ أحمد الحلبي: المصدر السابق، باب 3، فصل 24، المصور رقم 7. نقلا عن:

ـ سعدون عباس نصر الله: دولة الأدارسة في المغرب، ص: 146.

[1052] ـ الحلبي: المصدر السابق، ورقة: 136، نقلا عن:

ـ إبراهيم حركات:المغرب عبر التاريخ، ج1، ص: 111.

[1053] ـ أورد الحلبي في كتاب الدر النفيس باب 3 فصل 34 المعلومات التالية: ـ الدينار فيه من الحبوب ستة وتسعون حبة وهي أربع وعشرون نوايا والنواة أربع حبوب. ونصف الدينار ثمانية وأربعون حبة وهي اثنا عشرة نواية وهذا هو درهم الأمام إدريس. الدينار اثنا عشر درهما والخروبة نصف ثمن النواية والدرهم نوايتان وهي ثمان حبوب. الدينار أربع وعشرون حبة وهي ست نوايا. ثمن الدينار اثنا عشرة حبة أي ثلاث نوايات درهم الإمام إدريس. للتعمق أكثر راجع كتاب الأحكام السلطانية ص ص: 147-148-149-150. الفصل المتعلق بالدرهم الإسلامي.

[1054] ـ ابن الأبار: المصدر السابق، ص: 165.

وفي فاس عاصمة الأدارسة أنشئت دور لسك[1055] العملة حيث أشار " ابن أبي زرع" أنَه يوجد في فاس اثنتا عشر دارا لسك النحاس[1056]. وعن أماكن ضرب النقود عموما عهد الأدارسة وخاصة عهد إدريس الثاني نجد أصيلا، البصرة، تدغة، تلمسان، تهليط، سبو، طنجة، العالية (عدوة القرويين)، مريرة، ورغة، وزقور (على وادي بوزقور الذي يصب في الضفة اليسرى لأم الربيع)، وطيط، وليلي، يكم (على وادي يكم بين الرباط والدار البيضاء)، زيز، بهت، تاجراجرا[1057].

أما بالنسبة للكتابات الموجودة على عملة الأدارسة فقد تحصَلنا فقط على ما كُتب على درهم الإمام إدريس الثاني الذي يعتبر المؤسس الحقيقي لدولة الأدارسة، فالوجه الأول كتب فيه مايلي:

إدريس

محمد

رسول الله

علي

وفي الدائرة المحيطة بالكتابة السابقة كتب << محمد رسول الله أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون>>. وكتب في الوجه الثاني:

لا إله إلا الله

وحده لا شريك له

وفي الدائرة المحيطة بالكتابة السابقة في الوجه الثاني كتب << بسم الله ضُرب هذا الدرهم سنة ثمان وتسعين ومائة بمدينة فاس >>.

وما نلاحظه من خلال الكتابات السَابقة على العملة الإدريسية، أنَ الأئمة الأدارسة لم يذكروا أسماء بني العباس على السكة وهذا دليل على أنَ الدولة الإدريسية تنصلت في سياستها النقدية والمالية عن الخلافة العباسية في المشرق.

1055 ـ يعبر لفظ السكة عن معادن متعددة تدور كلها حول النقود التي تعاملت بها الشعوب العربية الإسلامية من دنانير ذهبية ودراهم فضية.... ويقصد بها تلك النقوش والرسوم التي تزين بها هذه النقود، وأحيانا أخرى تعني قوالب السك التي يختم بها العملة المتداولة غير أن المعنى الشائع يطلق على النقود العربية التي تضرب في دور السك. انظر:

ـ عبد الرحمن فهمي: النقود العربية ماضيها وحاضرها، مطبعة مصر، القاهرة، 1964، ص ص: 7-8.

1056 ـ الأنيس المطرب بروض القرطاس، ص: 48.

1057 ـ بشأن هذه المدن انظر:

ـ ابن الفقيه الهمذاني: المصدر السابق، ص: 32.

ب)-العملة المرابطية:

كان التعامل في عهد المرابطين يقوم على أساس الدينار الذهبي والدرهم الفضـي، كما ضرب المرابطـون وحدات تعرف بالقراريط والخراريب[1058] لتسهيل عملية البيع والشراء[1059]، وكان لتدفق ذهب السودان الغربي على الدولة المرابطية أثره في ضرب الدنانير بكميات كبيرة[1060]، وإنَ أقدم عملة مرابطية عُثر عليها هي نقود من عهد الأمير أبي بكر بن عمر اللَمتوني التي ضُربت سنة (450هـ/1058م) فـي سجلماسـة؛ وكانـت هـذه العملـة دينـارا مرابطيـا وُضـع عليـه اسـم الخليفـة العباسي[1061].

أما عن الكتابات على الدينار المرابطي؛ فبالنسبة للوجه الأول نجد في الدائرة المركزية أربعة أسطر متوازية تضم شهادة التوحيد والرسالة المحمدية في سطرين ثم لقب واسم الأمير المرابطي في سطر واحد، ثم اسم أبيه في السطر الأخير كما يلي:

لا إله إلا الله

محمد رسول الله

الأمير أبو بكر

بن عمر

وفي الدائرة المحيطة بالكتابة السابقة قولة تعالى: { ومن يبتغ غير الإسلام دينا فن يقبل منه وهو في الآخرة من الخاسرين}[1062]. أما بالنسبة لكتابات الوجه الثاني ففي الدائرة المركزية أربعة اسطر متوازية لكل سطر كلمة واحدة في الثلاثة أسطر الأولى، بينما في السطر الرابع اللقب في كلمتين، وفي الدائرة المحيطة البسملة وموضع السك وتاريخ الضرب، كما يلي:

الإمام

عبد

الله

[1058] ـ الخروبة تساوي وزن قيراط أي 1على 24 من المثقال، ويساوي 0.195غ. أما القيراط فيساوي 1على 24 من المثقال، وتتكون من خمس حبات والحبة تساوي 1على 100من المثقال، أي 446غ؛ وهي تختلف باختلاف وزن الدرهم. انظر:

ـ هنتس فالتر: المرجع السابق، ص ص: 25-40.

[1059] ـ كمال السيد أبو مصطفى: تاريخ الأندلس الاقتصادي، ص: 314.

[1060] ـ الجنحاني: المرجع السابق، ص: 101.

[1061] ـ المرجع نفسه، ص: 102.

[1062] ـ سورة آل عمران، الآية: 84.

أمير المؤمنين

وقد ضُربت عملة من معدن الفضة وهي الدرهم، وهذه العملة لا تحمل اسم موضع السك ولا تاريخ الضرب إلا في القليل النادر[1063].

أما الأمير يوسف بن تاشفين فقد سك نقودا وهي الدينار والدرهم، ونقش على الدينار مايلي: لا إله إلا الله محمد رسول الله وتحت ذلك: أمير المسلمين يوسف بن تاشفين. وكُتب على الدائرة المحيطة قوله تعالى: { ومن يبتغ غير الإسلام دينا فلن يقبل منه وهو في الآخرة من الخاسرين}[1064]، وكُتب على الوجه الثاني: عبد الله أمير المؤمنين العباسي. وعلى الدائرة المحيطة كتب تاريخ ضربه وموضع سكه[1065].

وهنا نلاحظ أنَ المرابطين ذكروا أسماء بني العباس على عملتهم وهذا دليل على أنَهم لم يتنصلوا في سياستهم النقدية والمالية عن الخلافة العباسية، وهنا نرى أنَهم لم يفعلوا مثلما فعل الأدارسة من قبل الذين تنصلوا في سياستهم النقدية والمالية عن الخلافة العباسية.

كما ضرب المرابطون دنانير ودراهم من النحاس لها نفس المميزات للدنانير الذهبية والدراهم الفضية، ولعل السبب في ضرب العملة النحاسية هو كثرة مصاريف المرابطين بسبب الحروب التي خاضوها واحتياجهم الذهب والفضة[1066].

أما بالنسبة إلى أوزان العملة المرابطية من الدنانير وأنصافها وأرباعها فالجدول التالي يوضحها[1067]:

النوع	الوزن	القطر
-الدينار	- مابين 4.05غ و 4.30غ	- مابين 23مم و 27ملم

[1063] ـ علوي حسن: جوانب من تاريخ المرابطين من خلال النقود، مجلة المناهل، العدد 56، الرباط، 1997، ص ص: 362-363.
[1064] ـ سورة آل عمران، الآية: 84.
[1065] ـ علوي حسن: المرجع السابق، ص: 366.
[1066] ـ عبد النبي بن محمد: مسكوكات المرابطين والموحدين في شمال إفريقية والأندلس، رسالة ماجستير، تحت إشراف الأستاذ الدكتور: عبد الرحمان فهمي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بمكة ، 1979، ص: 39.
[1067] ـ عبد النبي بن محمد: المرجع السابق، ص: 31.

-نصفه	- مابين 2.10غ و 2.15غ	-مابين 15ملم و 16ملم
-ربعه	- مابين 1.08غ و 1.10غ	-مابين 14ملم و 15ملم
- الدينار النحاسي	-2.44غ	/

من خلال الجدول نلاحظ أن وزن الدينار المرابطي فاق وزنه وزن الدينار الشرعي منذ فجر الإسلام وتعريب السكة سنة 77هـ؛ وهو 4.25غ[1068]، ولعل السَبب في زيادة وزن الدينار المرابطي هو وفرة الذهب عند المرابطين[1069].

بينما بالنسبة للدراهم المرابطية فالجدول التالي يوضَحها:

النوع	الوزن	القطر
-الدرهم	- من 2.20غ إلى 3.92غ	- من23 إلى 25ملم
- نصفه	- 0.50غ	- 7ملم
- ربعه	-1.08غ	-6ملم
ـ ثمن الدرهم	ـ0.08غ	-6ملم
ـ الدرهم النحاسي	-من 3.90غ إلى 4.66غ	/

1068 ـ عبد الرحمن فهمي: موسوعة النقود العربية، ص: 142. نقلا عن عبد النبي: المرجع السابق، ص: 53.

1069 ـ ولمزيد من التفاصيل عن معدن الذهب عند المرابطين انظر:

ــ عبد النبي: المرجع السابق، ص: 75 ومابعدها.

من خلال الجدول نلاحظ أنَ بعض الدراهم المرابطية فاق وزنها وزن الدرهم الشرعي وهو 2.97غ[1070]. ولعل السبب في هذه الزيادة في الوزن راجع إلى كثرة مناجم الفضة عند المرابطين[1071]. وهذا يعني أيضا أنَ كل من الدينار والدرهم الشرعي خضع إلى تغييرات كبيرة خلال العصور التاريخية[1072].

وضُربت السَكة المرابطية في عدد من مدن المغرب الأقصى والأندلس، فالدينار المرابطي نجد دور سكه في سجلماسة، أغمات، مراكش، سبتة، نول لمطة، سلا، غرناطة، المرية، بلنسية، بياسة، جيان، دانية، سرقسطة، شاطبة، قرطبة[1073] ... وغيرها من المدن الأندلسية. أمَا الدور التي ضُربت فيها العملة الفضية أهمها مكناسة، سبتة، طنجة، سلا، سجلماسة وفاس[1074] ، إلى جانب الدور الأندلسية التي ذكرناها سابقا والتي ضُربت فيها العملة الذهبية.

وأصبح الدينار المرابطي له طابع العالمية في التبادل التجاري في منطقة البحر المتوسط لجودته[1075]، كما يدل كذلك على ارتفاع قيمة هذه العملة كثرة المعاملات والتداول حتى قيل أنَ الدينار المرابطي وصل إلى القسطنطينية، ويرجع ذلك إلى أنَ دولة المرابطين سيطرت على كل الطرق المؤدية إلى السودان الغربي أين يُستخرج الذهب الأمر الذي انعكس على الكميات الكبيرة من الدنانير الذهبية التي سكها المرابطون.

كما انتشرت عملة المرابطين (الدينار) في مختلف أنحاء العالم الإسلامي بسبب حمل التجار لها، فقد شاهد الرحالة (ناصر خسرو) في مصر استخدام العملة المرابطية قائلا: << وقد رأيت مقراضا في مصر ثمنه خمسة دنانير مغربية >>[1076]. كما انتشر الدينار المرابطي في مكة،

1070 - عبد الرحمن فهمي: المرجع السابق، ص: 142.

1071 - لمزيد من التفاصيل عن مناجم الفضة عند المرابطين انظر:

- عبد النبي: المرجع السابق، ص: 75 وما بعدها.

1072 - محمد باقر الحسني: تطور النقود العربية الإسلامية، ط1، بغداد، 1969، ص: 52.

1073 - علوي: المرجع السابق، ص: 367.

1074 - المرجع نفسه ونفس الصفحة.

1075 - Goitien: Mediterranean society, vol1, California, 1967, p: 235.

1076 - أبو معين ناصر خسرو: سفر ناقة، نقلها إلى العربية يحيى الخشاب، ط3، بيروت، 1983، ص: 80.

والدليل على ذلك ما أشار إليه "ابن الأثير" إلى أنَه في سنة (447هـ/1055م) كان بمكة غلاء شديد وبلغ الخبز عشرة أرطال بدينار مغربي[1077] .

ج)- العملة الموحدية:

1-الدينار الموحدي:

أدخل الموحدون إصلاحات عديدة على النقود كتابة وشكلا ووزنا، فالكتابات كُتبت داخل مربع تحيط به دائرة تمس زواياه الأربع، وكُتب في مركز الوجه داخل مربع الدينار الموحدي بخط نسخي:

لا إله إلا الله

محمد رسول الله

وكُتبت في حاشية مركز الوجه المكونة من أربعة أقواس: فالقوس الذي في قمة مركز الوجه << بسم الله الرحمن الرحيم >>، وفي القوس شمال مركز الوجه << صلى الله على محمد >>، وفي القوس قاعدة مركز الوجه << وآله الطيبين>>، وفي القوس يمين مركز الوجه << الطاهرين>>. وفي مركز الوجه داخل المربع:

المهدي إمام

الأمة القائم

بأمر الله

أما أقواس مركز الظهر الأربع فقد كُتبت فيها على الترتيب مايلي:

أبو محمد عبد

المؤمن بن علي

أمير المؤمنين

الحمد لله رب العالمين[1078]

لكن مركز الوجه سرعان ما زيدت فيه البسملة << بسم الله الرحمن الرحيم >>، وألقاب << محمد بن تومرت >>، << المهدي أمام الأمة>>، واسم دار الضرب << فاس>>[1079].

1077 ـ الكامل، ج9، ص: 614.
1078 ـ عبد النبي: المرجع السابق، ص: 41.
1079 ـ المرجع نفسه، ص: 41.

وأقواس مركز الوجه كذلك لم تستقر طويلا على نفس المثال السابق، فنرى نوعا من الدنانير الموحدية حُذفت منها عبارة << الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم >> من هوامش مركز الظهر وعوَضت بآية من القرآن الكريم[1080]، كما يلي:

والهكم

لا إله إلا هو

إله واحد

الرحمن الرحيم[1081]

وأحيانا يكتفي في أقواس مركز الوجه بذكر اسم وألقاب الأمير الموحدي كمايلي:

أمير المؤمنين

أبو حفص بن

الأمير الطاهر

ابن إبراهيم[1082]

أمَا مركز الظهر فقد عوَضت فيه كتابات ألقاب مؤسس الدولة محمد بن تومرت باسم وألقاب الأمير الموحدي كما يلي:

القائم بأمر الله

الخليفة أبو محمد

عبد المؤمن بن علي

أمير المؤمنين[1083]

أمَا أقواس مركز الظهر فقد خُصصت لاسم وألقاب الأمير الموحدي الذي ضُرب الدينار في عهده.

[1080] ـ حركات: المغرب عبر التاريخ، ج1، ص:111.

[1081] ـ سورة البقرة، الآية: 163.

[1082] ـ عبد النبي: المرجع السابق، ص: 42.

[1083] ـ المرجع نفسه، ص: 43.

ومن خلال ملاحظة الكتابات على العملة الموحدية نرى أيضا أنَ الموحدين لم يذكروا أسماء بني العباس على عملتهم مثلما فعل الأدارسة من قبل على عكس المرابطين، وهنا نرى أنَ الموحدين أيضا حاولوا الانفصال عن الخلافة العباسية من خلال سياستهم النقدية والمالية.

وبالنسبة لأوزان الدينار الموحدي فالجدول التالي يوضحها[1084]:

العملة	الوزن	القطر
الدينار العادي	من 2.27 إلى 2.51غ	من 19 إلى 22ملم
الدينار المضاعف[1085]	من 4.55 إلى 5.70غ	من 27 إلى 32ملم
نصف الدينار	من 1.15إلى 1.41غ	من 14 إلى16 ملم
ربع الدينار	0.55غ	9ملم

من خلال الجدول السابق نلاحظ أنَ وزن الدينار الموحدي أقل من الوزن الشرعي للدينار، وهذا بعكس الدينار المرابطي الذي فاق وزنه وزن الدينار الشرعي. ولعل السبب في أنَ وزن الدينار الموحدي أقل من وزن الدينار الشرعي هو حاجة الموحدين الشديدة للذهب بسبب المصاريف التي تكبدتها حركة الجهاد؛ فضلا عن حروبهم الداخلية لتثبيت ملكهم. ونلاحظ أيضا أنَ الدينار الموحدي تضاعف وزنه مع مرور الوقت وصار وزنه تقريبا مثل وزن الدينار المرابطي. لهذا اعتبر بعض المستشرقين أنَ الدينار المضاعف الموحدي هو الدينار العادي وأن وزنه هو وزن الدينار المرابطي؛ وهذا ما أكده " فالتر هنتس" الذي قال: << فقد كان دينار الذهب عندهم يزن 4.722غ >>[1086]. وقد ضرب الموحدون الدينار المضاعف في مناسبات خاصة لتسهيل المعاملات في الصفقات التجارية الضخمة؛ أو لتقديم مكافآت أو منح أو هدايا في المواسم والانتصارات....

[1084] ـ عبد النبي: المرجع السابق، ص: 51

[1085] ـ تم مضاعفة الدينار الموحدي منذ عهد حاكمهم الثالث أبي يوسف يعقوب بن يوسف (580هـ - 590هـ/1184م-1193).انظر:

ـ محمد باقر الحسيني: دراسة تحليلية عن نفوذ الدعاية والإعلام، مجلة المسكوكات، العدد السادس، بغداد، 1975، ص ص: 12-14، نقلا عن:

ـ حسن خضيرى أحمد: علاقات الفاطميين بمصر بدول المغرب، ط1، مكتبة مدبولي، مصر، (د ت ط)، ص: 140.

[1086] ـ فالتر هنتس: المرجع السابق، ص: 10.

ومن العرض السابق نستنتج أنَ الدينار الموحدي شهد إصلاحات وتنوعا سواء في الوزن أو في الكتابات من خليفة لآخر وهذا يدخل ضمن السياسة النقدية التي انتهجتها الدولة الموحدية

2 – الدرهم الموحدي:

ضرب الموحدون الدراهم من معدن الفضة شكلها مربع، وهذا الدرهم المربع له أضعاف وأجزاء. كما ضربوا دراهم مستديرة الشكل. والجدول التالي يوضح أوزانها وأقطارها:

العملة	الوزن	القطر
-الدرهم المربع	- من 1.41 إلى 1.60غ	- من 13 إلى 19ملم
- الدرهم المربع المضاعف	-3.04غ	-14ملم
- نصف الدرهم المربع	-من 0.75 إلى 0.77غ	-من 11ملم إلى 13ملم
- ربع الدرهم المربع	0.38غ	/
- الدرهم المستدير	/	/

من خلال الجدول نلاحظ أيضا أنَ الدرهم الموحدي وزنه أقل من وزن الدرهم الشرعي الذي هو 2.97غ[1087]، على العكس من وزن الدرهم المرابطي الذي فاق وزنه وزن الدرهم الشرعي. كما نلاحظ أيضا أنَ الموحدين ضاعفوا في وزن دراهمهم الفضية.

كما ضرب الموحدون دراهما نحاسية تشبه من ناحية الشكل والنصوص الدرهم المربع، وقد عارض الشعب في عهد الموحدين الدراهم النحاسية بسبب عدم تقديرهم للنحاس كمعدن ثمين[1088]. ولعل السبب في فرض الدراهم النحاسية هو كثرة النفقات التي كانت تصرف على الجيوش الموحدية الضخمة فاستُعملت بدل الذهب والفضة حتى لا يتسربان بكثرة من بيت المال، لكن سرعان ما تركوها لسببين: لمعارضة الشعب من جهة ولوفرة الذهب والفضة[1089] عهد الموحدين

[1087] ـ عبد الرحمن فهمي: المرجع السابق، ص: 142.
[1088] ـ عبد النبي: المرجع السابق، ص: 56.
[1089] ـ للمزيد من التفاصيل عن معدن الذهب والفضة عهد الموحدين انظر:
ـ عبد النبي: المرجع السابق، ص: 75 وما بعدها.

من جهة أخرى. مع أنَ بعض المستشرقين اعتبر هذه السكة النحاسية سواء الموحدية أو المرابطية مزورة[1090].

أمَا عن دور ضرب العملة الموحدية فهي أزمير، أغمات، الجزائر، بجاية، تازة، تدغة، تلمسان، تونس، جربة، رباط الفتح، سبتة، سجلماسة، سلا، طنجة، فاس، مراكش، مكناسة، نول، أشبيلية، غرناطة، المرية، بلنسية، جيان، دانية، سرقسطة، شاطبة، قرطبة وغيرها من المدن الأندلسية. ودور الضرب هذه هي نفسها التي اعتمد عليها المرابطون من قبل باستثناء دور المغرب الأدنى وبجاية والجزائر التي لم تكن ضمن إقليم الدولة المرابطية.

ومن خلال مراجعة العملة التي ضُربت في الدول الثلاث خاصة زمن دولتي المرابطين والموحدين نجد أن بعض الحكام كانوا يلجئون إلى تخفيض وزن العملة أو جعلها نحاسية أحيانا؛ وأحيانا أخرى يزيدون في وزنها. والتخفيض غالبا ما يكون في آخر عهد الدولة؛ وأما زيادة وزن العملة يكون في أوج قوة الدولة وهذا ما رأيناه لما ضاعف المنصور الموحدي الدينار الموحدي وزنا. وهنا نلاحظ أن سياسة الدولة النقدية تختلف حسب قوتها وضعفها وحسب توفر المعادن الثمينة لها.

02)- مراقبة دار السكة:

كان بيت المال يقوم بالإشراف على ضرب النقود والاهتمام بالسكة والعيار[1091]. لهذا كانت دار السكة تخضع لإشراف إداري وفني، أما الإشراف الإداري فقد اختص به الناظر وهو المشرف المباشر الدائم لدار السكة؛ فكان يحضر فتحها والختم عليها عقب الانتهاء من الأعمال إلى جانب فحص النقود التي يقدمها له السكاك ليجربها بميزانه ... كما يقوم بتفقد الدنانير والدراهم بعد الطبع[1092]. ويأتي بعد ناظر السكة من حيث الأهمية الإدارية الشاهدان اللذان يقومان بمراقبة بعض الأعمال المتعلقة بالصيانة والمحافظة على دار السكة والعملة[1093].

[1090]- Hazard Harry: The numismatic history of later medieval north Africa, Numismatic studies, new York, 1952, p:282.

[1091] ـ عدوان: المرجع السابق، ص: 84.

[1092] ـ ابن يوسف الحكيم: الدوحة المشتبكة في ضوابط دار السكة، نشره حسين مؤنس، مجلد6، العدد 1و2، معهد الدراسات الإسلامية، مدريد، 1958، ص ص: 112-116. وانظر:

ويأتي بعد الإشراف الإداري الإشراف الفني؛ بمعنى مراقبة كل ما يتعلق بصهر المعادن النفيسة كالذهب والفضة والنحاس؛ وتحديد عيارها؛ ثم الختم على السكة بقوالب أُعُدَت لذلك، وحدد "أبو يوسف الحكيم" الفنيين بدار السكة وصنفهم إلى ثلاث أصناف وهم معلمون، عاملون، ومتعلمون، أُطلق عليهم السكاكين؛ أُسندت إليهم أعمال صعبة ودقيقة جدا تركزت في عمل السبائك وتقطيعها بمقدار الدينار أو الدرهم[1094].

كما وُجد في الإشراف الفني الفتاح الذي يختص بعملية النقش أو الحفر << فلكل شيء أساس وأساس أعمال السكة الفتاح، فهو أصل من أصولها فإن استقامت الأعمال بها>>[1095]. وكانت عملية سك النقود تحتاج إلى خطوتين مهمتين هما: تحضير قوالب السك التي تضرب بها السكة؛ وتحضير خامة السكة (أي السبيكة)، فكانت القطعة النقدية نتاج قوالب معينة تنقش فيها صورة الكتابات مقلوبة يضرب بها الدينار أو الدرهم أو الفلس (الدراهم النحاسية) فتخرج تلك النقوش على السكة ظاهرة. أما خامة السكة فقد كان يتم إعدادها من الذهب والفضة والنحاس الخام بعد تخليص كل معدن مما قد يكون مختلطا به من الشوائب[1096]. كما كان لا يسمح أن تطرح قوالب السك خارج دار السكة[1097] تفاديا للغش والتلاعب بالعملة، ولعل هذا هو السبب في أن الأوربيين وحتى بلدان المشرق الإسلامي كانوا يثقون في العملة المغربية خاصة المرابطية الموحدية كل الثقة للإشراف الدقيق على دور الضرب، وبما أن الدول الثلاث قامت على أساس ديني فقد كانت كل واحدة تحرص على ألاَ تصاب سكة المسلمين بالغش إتباعا للشرع الشريف الذي ينهى عن ذلك.

ـ صالح بن قربة: المسكوكات المغربية من الفتح الإسلامي حتى سقوط دولة بني حماد، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص: 30.

[1093] ـ ابن يوسف الحكيم: المصدر السابق، ص: 113. وانظر:

ـ صالح بن قربة: المرجع السابق، ص: 32.

[1094] ـ أبو يوسف الحكيم: المصدر السابق، ص: 117.

[1095] ـ المصدر نفسه، ص: 115.

[1096] ـ المصدر نفسه، ص: 95

[1097] ـ المصدر نفسه، ص: 115.

أما عن الطرق التي كانت تستخدم في إعداد السبيكة للسك هي الطريقة الجافة أي بالتعليق؛ وذلك بأن يسبك الذهب المخلوط بالفضة في النار عدة مرات، أما التبر المجلوب من أرض السودان فيؤخذ ويسبك الخشن منه ويدق بالمطرقة ويقطع ويخلط، إلى جانب وسائل وطرق أخرى في صنع السكة لا يسعنا المجال لذكرها كلها.

03)- المعاملات المالية والمصرفية:

اعتمد بيت المال على العديد من المعاملات المالية والمصرفية من أجل تمشية أعماله المالية، وفي سبيل تسهيل هذه العمليات استخدم عدة وسائل منها:

أ)- الصكوك:

ساعدت الصكوك وسهلت عمليات صرف النقود والأعطيات للناس، كما سهلت عمليات التبادل التجاري بين المدن والأقاليم المتباعدة ولقد ذكرنا سابقا أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان أول من صك وختم أسفل الصك[1098]، أما عن المغرب الإسلامي فقد انتشرت ظاهرة استعمال الصكوك المالية بين التجار والناس وبيت المال في بلاد المغرب الإسلامي خلال الفترة التي اخترناها للدراسة؛ وزاد اعتمادها خلال القرن الرابع للهجري الموافق للقرن العاشر ميلادي وما بعده؛ فقد شاهد "ابن حوقل" بأودغشت صكا فيه حق لأحد التجار على رجل من تجار سجلماسة بمبلغ اثنين وأربعين ألف دينار[1099]؛ وهذا دليل على أن التعامل بالصكوك وصل حتى جنوب المغرب الأقصى؛ كما أن التجار المغاربة لجئوا إلى استخدام الصكوك في التعامل التجاري فيما بينهم؛ لأن المعاملات المالية الضخمة في ذلك الوقت ومخاطر الطرق تتطلب وسائل للدفع خفيفة الحمل مأمونة من الضياع.

ولم يكن التعامل بهذه الصكوك مقصورا على طبقات التجار فحسب؛ بل كانت الحكومة أيضا تتعامل بها؛ حيث كانت الصكوك في بعض الأحيان تُكتب وتُصرف على بيت المال كما جرت العادة أن يوقع على الصك شاهدان ثم يختم في أسفله[1100].

[1098] ـ اليعقوبي: المصدر السابق، ج2، ص: 133.

[1099] ـ ابن حوقل: المصدر السابق، ص: 96.

[1100] ـ حورية عبده عبد المجيد سلام: علاقات مصر ببلاد المغرب من الفتح العربي حتى قيام الدولة الفاطمية، 1974، القاهرة، ص: 252، نقلا عن:

ـ حسن خضيرى أحمد: المرجع السابق ص: 143.

ب)- السفاتج:

استخدمت السفاتج كوسيلة من وسائل المعاملات المالية في بلاد المغرب الإسلامي، وقد دعت الحاجة إلى استخدامها خاصة بعد هجرة بني هلال وغارات النورمان وأعمال القرصنة زمن المرابطين والموحدين ومن قبلهم الأدارسة خاصة في جنوبي الصحراء[1101].

كما شاع استخدام الحوالات في الأندلس زمن المرابطين والموحدين، لكن الفقهاء كرهوا هذا النوع في التعامل المالي واعتبروا الحوالة ربا[1102].

ج)-السلف:

كما كان الاقتراض والتسليف أحد أهم الوظائف المالية التي يتولاها بيت المال، وغالبا ما تكون عملية الاقتراض من التجار والمزارعين أو يقوم بالتسليف لفئات عديدة من المجتمع من أجل دفع عجلة التطور الاقتصادي في الدولة. مع توثيق ما تم استلافه لهذا ازدهرت صناعة التوثيق في بلاد المغرب الإسلامي خاصة خلال القرن السادس هجري[1103].

نستنتج مما سبق أنَ بيت المال كان بمثابة البنك المركزي للدولة من حيث كونه دائرة خاصة للرقابة المالية، وكان بيت المال يقوم بمختلف أنواع العمليات المالية والمصرفية مستخدما في ذلك السفاتج (الحوالات المالية) والصكوك؛ وذلك من أجل تسهيل عمليات الصرف والتحويلات المالية بشكل آمن وبعيد عن الأخطار. ومما يلاحظ على بيت المال اهتمامه بالتسليف (الإقراض) . وكان بيت المال يقوم بالإشراف على ضرب النقود والاهتمام بالسكة والعيار.

ولمجابهة الحالات الطارئة كان بيت المال بصفته بنكا للدولة سواء في المركز أو الولايات يحتفظ دائما في خزائنه بمبالغ احتياطية مختلفة المقدار، فقد ذكرنا سابقا أنَه وُجد في بيت المال عند وفاة الأمير يوسف بن تاشفين؛ ثلاث عشر ألف ربع من الورق، وخمسة ألاف وأربعين ربعا من الذهب المطبوعة[1104]، حيث كان هذا المبلغ كاحتياطي لمجابهة الأحوال والظروف الطارئة للدولة.

[1101] - البكري: المغرب، ص: 173. وانظر:
- مجهول: الاستبصار، ص: 217.
[1102] - الونشريسي: المصدر السابق، ج6، ص ص: 315-316.
[1103] - المصدر نفسه ونفس الجزء والصفحة.
[1104] - ابن أبي زرع: المصدر السابق، ص:137.

04)- المكاييل والموازين:

إنَ دراسة الجانب المالي لأيَ دولة من الدول يتطلب التعرض للمكاييل والموازين، ذلك أن تحديد مقدار الزكاة وخراج الأرض المستحق لبيت المال يتطلب معرفة بالمكاييل والموازين واستعمالها بدقة، كما أن بيت المال يحتاج إلى استعمال المكاييل والموازين في نفقاته من الأموال العينية، وأيضا لمعرفة وزن العملة وسكها.

فعن المكاييل والموازين التي كان يستخدمها المغاربة زمن الأدارسة والمرابطين والموحدين، فقد أشار " المقديسي" إلى الأرطال[1105] خلال القرن (4هـ/10م)، وذكر أنَها كانت بغدادية إلا الذي يزن به الفلفل فإنَه ينقص على البغدادي بعشرة دراهم.

كما ذكر "البكري" أنَ الأوزان التي كانت مستعملة في المغرب الأقصى خلال القرن (5هـ/11م) هي الأوقية[1106] والقنطار[1107] والرطل[1108]، ومن المكاييل المد، الصحفة، القنفل، وخصص "البكري" بعد ذلك كلامه عن بعض مدن المغرب الأقصى الذي يعتبر مهد الدول الثلاث؛ فمدينة مليلة << كيلهم يسمونه المد[1109] وهو خمسة وعشرون مدا بمد النبي صلى الله عليه وسلم ورطلهم مثل رطل نكور اثنتان وعشرون أوقية، والأوقية خمسة عشر درهما، وقنطارهم من جميع الأشياء بهذا الرطل والدرهم بها عدة قراريط كل قيراط خمسة أثمان درهم>>[1110].

[1105] ـ الرطل البغدادي= 130درهما =406.25غ. انظر:
ـ هنتس: المرجع السابق، ص: 31.

[1106] ـ الأوقية: هي وحدة وزن متداولة في وزن البضائع والوزن الشرعي لها يساوي = 40درهما ويساوي = 125غ، وفي بلاد المغرب كانت تساوي 12درهما أي 37.5غ. انظر:
ـ هنتس: المرجع السابق، ص: 19.

[1107] ـ القنطار= 100رطل، وإذا أُطلق على الذهب فيساوي 10000دينار ويساوي = 41.33كغ من الذهب. انظر:
ـ هنتس: المرجع السابق، ص: 329.

[11081108] ـ الرطل: هو أكثر وحدات الوزن استعمالا وكان يساوي 12 أوقية ويساوي كذلك 1 على 10 من القنطار، وهو يختلف من بلد إلى آخر فمثلا في بلاد المغرب كان يساوي 140 درهما وأصبح له في القرنين الحادي عشر والثاني عشر ميلادي وزنا موحدا وهو: 437.5غ. انظر:
ـ هنتس: المرجع السابق، ص: 36.

[1109] ـ المد: وهو رطلان أو رطل وثلث أو ملئ كف الانسان المعتدل إذا ملأهما ومدَ يده بهما وبه سمي مدا. انظر:
ـ ضياء الدين محمد: الخراج والنظم المالية للدولة الإسلامية، ط3، دار المعارف، مصر، 1969، ص: 329.

[1110] ـ المغرب، ص: 89. وانظر:
ـ موسى لقبال: الحسبة المذهبية في بلاد المغرب العربي (نشأتها وتطورها)، ط1، الجزائر، 1971، ص: 76.

ووجدت إشارة واضحة عند "السفطي" حول الأوزان في مدينة سبتة << ويصدق القفيز السبتي وعدد أقداحه أربعون قدحا من القمح العامري إذ كان أملس رقيق البشرة مغلوق القناة يابسا بطرحه للطحن أربعة وخمسين ربعا >>[1111].

أما عن الكيل في مدينة نكور فقد ذكر "البكري" أن << كيل نكور يسمونه الصحفة، والرطل عندهم في جميع الأشياء اثنتان وعشرون أوقية وقنطارهم مائة رطل ودراهمهم عدد بلا وزن>>[1112]. وفي مدينة أصيلا كان << كيلهم يسمى مدا وهو عشرون مدا بمد النبي صلى الله عليه وسلم مثل الفنقة القرطبية، وكيل الزيت يسمونه قليلة وهي مائتا واثنتا عشر أوقية ففي القنطار عشرون قليلة>>[1113].

أما في مدينة فاس << ممدهم يسع من الطعام ثمانين أوقية ومدهم يسمونه اللوح وفيه من هذا المد مائة وعشرون مدا وجميع المأكولات من الزيت والعسل واللبن والزبيب يباع عندهم بالأواقي>>[1114]. وعم مدينة سجلماسة يقول "البكري" : << وقمح رقيق صيني يسع مد النبي صلى الله عليه وسلم خمسة وسبعين ألف حبة ومدهم اثنا عشر قنفلا والقنفل ثماني زلافات والزلافة ثمانية أمداد بمد النبي صلى الله عليه وسلم>>[1115]. وأشار "ابن الزيات" إلى كيل الصحاف المستخدم في المغرب الأقصى فقال: << رفعت من حرثي ثماني صحاف من الشعير بالصحاف الهسكورية فأكلت منها وعيالي وعلفت دوابي وأطعمت أضيافي سنة كاملة>>[1116]. هذا بالنسبة للمكاييل والموازين المستخدمة في المغرب الأقصى.

كما اختلفت الموازين والمكاييل من منطقة لأخرى في المغربين الأوسط والأدنى والأندلس فكانت هناك الأمداد والقفيز والأرطال والأواقي[1117]. ولايسعنا المجال لذكر المكاييل والموازين في كل مدينة من مدن المغربين الأوسط والأدنى والأندلس؛ لأن ما عرضناه من مكاييل وموازين في

[1111] ـ السفطي: آداب الحسبة، ص ص: 28-29. نقلا عن:
ـ بان علي محمد البياتي: المرجع السابق، ص: 120.
[1112] ـ جغرافية الأندلس وأوروبا، ص: 91.
[1113] ـ المصدر نفسه، ص ص: 112-113.
[1114] ـ المصدر نفسه، ص: 117.
[1115] ـ موسى لقبال: الحسبة المذهبية، ص: 77.
[1116]ـ التشوف إلى رجال التصوف، ص: 383. نقلا عن:
ـ بان علي محمد البياتي: المرجع السابق، ص: 122.
[1117] ـ عصمت عبد اللطيف دندش: المرجع السابق، ص: 207.

مدن المغرب الأقصى مهد الدول الثلاث كاف لإعطاء صورة حول المكاييل والموازين التي كانت مستعملة في المغرب الإسلامي خلال الفترة التي اخترناها للدراسة.

خلاصة الفصل الثالث:

انتهينا من الفصل الثالث بخلاصة هي أنَ كل من دولة الأدارسة والمرابطين والموحدين اهتمت بتنظيم شؤونها المالية وذلك بإنشاء جهاز إداري للنظر في النواحي المالية؛ بداية بإنشاء الدواوين المالية ورغم أن المصادر والمراجع التي اعتمدنا عليها لم تشر إليها صراحة زمن الأدارسة إلا أنه في عهد المرابطين تنوعت هذه الدواوين؛ فوجدنا ديوان الغنائم ونفقات الجند وديوان الضرائب وديوان الجباية وديوان مراقبة الدخل والخرج، كما وُجد عند الموحدين نفس الدواوين المالية التي اعتمد عليها المرابطين من قبل، ولكن استفرد الموحدون بديوان لم يكن موجودا من قبل وهو ديوان التمييز رغم اختصاصه بالنفقات العسكرية يمكن اعتباره ديوان مالي، وهذه الدواوين ساهمت في تنظيم وظائف بيت المال المختلفة جباية وإنفاقا.

كما خصصت الدول الثلاث عمال للنظر في النواحي المالية، وتم تنظيم الوظائف المالية فوجدنا الكتاب، عمال الجباية، الوزراء، الأمناء، وصاحب الأشغال الذي يعاونه رؤساء الدواوين وهم صاحب ديوان الأعمال المخزنية، متولي المجابي، متولي المستخلص. كما اعتمدت الدول الثلاث على جهود اليهود والنصارى في المجال المالي؛ وكذلك الفرنج والروم خاصة في عهد المرابطين. كما تحددت مواعيد وأماكن جمع المال، فضلا عن ذلك تم مراقبة المشتغلين بالشؤون المالية من طرف ولاة الأمر ومعاقبتهم عند استغلالهم لأموال الشعب؛ وهذا أدى إلى السير الحسن للإدارة المالية لبيت المال.

أما إذا انتقلنا إلى السياسة المالية عند الأدارسة والمرابطين والموحدين؛ وجدنا أن السياسة المالية التي طبقتها كل دولة من الدول الثلاث في بداية عهدها أي في عهد قوتها وازدهارها ليست نفسها السياسة المالية التي لجأت إليها في آخر عهدها أي عصر ضعفها وانهيارها، حيث أن كل دولة من الدول الثلاث طبقت مبادئ الشريعة الإسلامية في جباية الأموال في عصر قوتها، ولكن لما زادت توسعاتها وكثرت نفقاتها وزادت احتياجاتها المالية بحثت عن موارد مالية أخرى مما اضطرها على الخروج عن المبادئ التي أعلنتها في أول عهدها، وبدأت في فرض ضرائب منافية للشرع مما أدى إلى سخط الرعية وكثرة شكاياتها؛ وهذا طبعا في عصر ضعفها.

كما وجدنا أنَ المذاهب التي اعتمدت عليها الدول الثلاث في تعاملاتها المالية اختلفت من دولة لأخرى، فبالنسبة لدولة الأدارسة وجدنا اعتمدت على عدة مذاهب من شيعية وخارجية ومالكية. أما بالنسبة لدولة المرابطين فقد خضعت التعاملات المالية وأحكامها لآراء الإمام مالك وتلامذته وآراء المجتهدين من فقهاء المذهب المالكي. أما بالنسبة لدولة الموحدين فقد اعتمدوا على أحكام المذهب الظاهري ومع هذا ساد المذهب المالكي وأحكامه زمن الموحدين.

وإذا انتقلنا إلى وظائف بيت المال زمن الأدارسة والمرابطين والموحدين؛ وجدنا أنَه قام بعدة وظائف منها: الإشراف على سك النقود لتنظيم وظائفه المالية، ومن خلال مرا جعة العملة في الدول الثلاث نجد أن بعض الحكام كانوا يلجئون إلى تخفيض وزن العملة وهذا ما فعله الموحدون؛ حيث كان وزن الدينار والدرهم في بداية عهدهم أقل من الوزن الشرعي، أو جعلها نحاسية أحيانا وهذا ما فعله المرابطون والموحدون، وأحيانا أخرى يزيدون في وزنها؛ والزيادة في وزن العملة يكون غالبا في أوج قوة الدولة وهذا ما رأيناه لما ضاعف المنصور الموحدي الدينار وزنا، وهنا لاحظنا أن سياسة الدول الثلاث النقدية تختلف حسب قوتها وضعفها وحسب توفر المعادن الثمينة لها. كما لاحظنا من خلال الكتابات على العملة أن كل من دولة الأدارسة والموحدين تنصَلوا عن الخلافة العباسية في سياستهم المالية والنقدية حيث لم يذكروا أسماء بني العباس على عملتهم؛ على العكس من دولة المرابطين التي ذكرت أسماء بني العباس على عملتها.

إلى جانب سك النقود كان بيت المال في الدول الثلاث يهتم بمراقبة سك النقود والإشراف على دور الضرب تفاديا للغش والتلاعب بالعملة، فقد أُخضعت دور الضرب لإشراف إداري وفني دقيق؛ وهذا ما جعل الدول الأوروبية وحتى بلدان المشرق الإسلامي تثق في العملة المغربية خاصة المرابطية والموحدية اللتان كانتا عالميتان.

كما وجدنا أن بيت المال اعتمد على العديد من المعاملات المالية والمصرفية من أجل تمشية أعماله المالية واستخدم عدة وسائل لهذا الغرض منها الصكوك، السفاتج، السلف. كما تعرضنا للمكاييل والموازين التي كانت سائدة زمن الدول الثلاث، ذلك أنَها تساعد على معرفة مقادير الزكاة

وخراج الأرض وغيرهما؛ وبهذا تساعد بيت المال في تأدية وظائفه جباية وإنفاقا، فقد وجدنا من الموازين الأوقية، الرطل، القنطار، ومن المكاييل المد، الصحفة، القنفل والصحاف.

الفصل الرابع: واردات بيت المال عند الأدارسة والمرابطين والموحدين

أولا: مال الفيء

ثانيا: مال الصدقات

ثالثا: واردات أخرى

تمهيد:

إنَ اقتصاد أي دولة من الدول لا يقوم فقط على ما تنتجه من محاصيل زراعية أو صناعية أو على التجارة فقط، وإنما يقوم أيضا على مجموعة من الأموال والاقتطاعات التي تنتزعها الدولة من رعاياها ، ذلك أنَ مادة المال من الوسائل المهمة[1118] للنهوض باقتصاد أي دولة من الدول، وكذلك هو ركيزة الدول المتحضرة، وأصل الحضارة كما تقتضي العلاقة السببية بين المال والحضارة من حيث أنَ الحضارة نبع للغنى والثروة، ومن حيث أنَ الدولة هي السوق التي تنفق فيها أسباب الحضارة، ومن المطالب فوق الحاجية أي الكمالية، كما تقتضي بذلك نظرية "ابن خلدون" التي تقرر أنَ الملك راع يعضده الجيش؛ وأنَ الجيش أعوان يشدهم المال؛ وأنَ المال رزق تجمعه الرعية التي يستعبدها العدل الذي يحيا به العالم[1119]. أي أنَ الحاكم والمحكوم في حاجة مستمرة للأموال أو بمعنى أدق بحاجة إلى مداخيل وافرة لإنفاقها على المشاريع المتنوعة.

ولكن لتحصل الدولة على اقتطاعات من رعاياها ، أو بمعنى آخر لكي تجبي الأموال منهم؛ تراعي الشرع في هذه السياسة خاصة إذا كانت دولة مسلمة. لكن مع هذا قد تضطر بعض الدول إلى جباية الأموال من رعاياها بصورة ظالمة خاصة إذا كانت ضعيفة أو ليس لها مداخيل من أي نشاط اقتصادي آخر، أو كانت قوية وزادت مشاريعها التوسعية في الوقت الذي لم تعد الأموال المجباة بالطريقة الشرعية كافية لتمويل هذه المشاريع.

وعلى هذا الأساس، سنحاول تسليط الضوء على إيرادات بيت المال عند الأدارسة والمرابطين و الموحدين، لنرى هل طبقت الدول الثلاث الشرع في حصولها على الأموال؛ وخاصة أنها مرت بمرحلة الازدهار والقوة ثم الانهيار والضعف. ولنرى أيضا هل المصادر التي تجبى منها الأموال في عصر القوة هي نفسها مصادر عصر الضعف أم أنها تغيرت حسب الحاجة. وحسب مقولة "ابن خلدون" << أنَ الدولة سواء قامت على سنن العصبية أو الدين تكون قليلة الضرائب كثيرة الجباية في أول عهدها، لأنَ الرعايا ينشطون للعمل فيكثر الاعتمار، وعندما تنتقل الدولة إلى الترف تكثر الضرائب فيثقل هذا على الناس، فيقل الاعتمار، وتنقص الجباية ولا يكون ذلك إلا

[1118] ـ محمود الخالدي: مفهوم الاقتصاد في الإسلام، شركة الشهاب، الجزائر،(د ت ط)، ص:28.
[1119] ـ ابن خلدون: المقدمة، ص: 416.

تدريجيا >>[1120]. لنرى أيضا هل تحققت هذه المقولة مع الدول الثلاث، أم أنَ الكتابات التاريخية في العصور الوسطى الإسلامية ليست دقيقة في وضع النظريات والقواعد. ولهذا لا بدّ من عرض مصادر دخل بيت المال منذ تأسيس الدول الثلاث وعصر قوتها، إلى غاية عصر ضعفها وتفككها، والتي سنبدؤها بمال الفيء أولا ثم مال الصدقات ثانيا ثم واردات أخرى.

أولا: مال الفيء:

وهي الأموال التي تحصلت عليها الدول الثلاث من المشركين، وأهم الأموال المعدودة في مال الفيء ما يلي:

01)-**خمس الغنائم:**

شكلت الغنيمة مصدرا هاما من مصادر دخل بيت المال في الدول الثلاث، نظرا للمعارك المستمرة التي خاضها ولاة الأمر في كل من الدولة الإدريسية والمرابطية والموحدية.

فقد خاض الأدارسة عدة معارك أثناء توسعهم في ربوع المغرب الأقصى؛ وحققوا عدة انتصارات التي عادت إليهم بغنائم كثيرة، ولكن المصادر التي اعتمدنا عليها لم تعطينا تفصيلا عن حجم هذه الغنائم ونوعها. كما استمر حكام الأدارسة في الحصول على الغنائم حتى في عصر ضعفهم؛ والدليل على ذلك عندما تظاهر بنو إدريس على قائد موسى بن العافية بفاس وهزموه عام (317هـ/929 م)[1121] غنموا كثيرا من معسكره؛ وهذا يعني أنَ الغنائم كانت من المصادر الأساسية لبيت مال الأدارسة حتى في عصر ضعفهم. وقد نفذ الأئمة الأدارسة أحكام القرآن سواء في أخذها أو في توزيعها[1122].

أما إذا انتقلنا إلى دولة المرابطين نجد أنَ عبد الله بن ياسين منذ اللحظات الأولى في كفاح المرابطين طبق أحكام القرآن والسنة بشأن الغنائم، فحين استولى المرابطون على سجلماسة ودرعة عام (445هـ/1053م)؛ طُبَق هذا المبدأ في شأن الغنائم وفي هذا قال "السلاوي": << لما دخل عبد الله بن ياسين بلاد درعة وجد بها خمسين ألف ناقة كانت لمسعود بن واندين –عامل درعة– فاستولى على دوابهم وأسلحتهم وأموالهم مع الإبل التي أخذها؛ وأخرج الخمس من ذلك، وفرقها

[1120] - ابن خلدون : العبر، ج1، ص ص:279-280.

[1121] - سعدون عباس نصر الله: دولة الأدارسة، ص: 120.

[1122] - المرجع نفسه، ص: 147.

على فقهاء سجلماسة ودرعة وصلحائهم وقسم أربعة أخماس على المرابطين>>[1123]. وأصبح هذا المبدأ مطبقا في حروب المرابطين وتوسعاتهم؛ ففي أثناء توسع المرابطين في الأندلس وإحرازهم عدة انتصارات على الفرنج في معارك متتابعة وعلى رأسها معركة الزلاقة حصلوا على عدة غنائم. وبعد ذلك وجه المرابطون نشاطهم العسكري للقضاء على ملوك الطوائف وحصلوا على أموال وغنائم كثيرة. وقد أشار "عبد الله بن بلكين" في مذكراته إلى أنواع الأموال التي استولى عليها يوسف بن تاشفين من مدينة غرناطة بعد استسلام أهلها في قوله: << واستقصى ما كان بالقصر، فظهر على ما يحول الناظر، ويروع الخاطر من الأعلاق والذخيرة والحلي، ونفيس الجوهر وأحجار الياقوت وقصب الزمرد وآنية الذهب والفضة وأطباق البلور المحكم والجرجانيات والعراقيات والثياب الرفيعة والأنماط والكلل والستائر و أوطئة الديباج مما كان في ادخار باديس واكتسابه، وأقبلت دواب الظهر من المنكب بأحمال السبيك والمسبوك>>[1124]. ومن هذا القول يتوضح لنا مدى تنوع الغنائم التي كان يحصل عليها المرابطون وقيمتها الكبيرة.

أما بالنسبة لدولة الموحدين نرى أنَ ولاتها تمكنوا من الحصول على الغنائم حتى قبل أن يضفروا بالحكم، حيث خاضوا عدة صراعات ضد المرابطين وحصلوا على غنائم كثيرة ، منها المعركة التي دارت بينهما في بلاد حاحة من منطقة تاجلوط عام (533هـ/1139م)، حيث تمكن عبد المؤمن من هزيمة المرابطين وحصل على عدة غنائم<< من الحلي والثياب والعسل والزبيب والطعام والحناء والعبيد والحيوان التي تركها المرابطون بعد هزيمتهم>>[1125].

وكذلك حين خرج عبد المؤمن إلى السوس لمطاردة المرابطين عام (535هـ/1140م) عاد بالمغانم إلى تينملل [1126]. وعندما بدأت قوات الموحدين تطرق أبواب المغرب الأوسط ، جمعت المغانم والسبايا وكان منهن 100بكر، فقام عبد المؤمن بتقسيمهن على كبار الموحدين[1127]. وواصل الموحدون عملية جباية الغنائم، فحين جهز عبد المؤمن حملة لفتح تلمسان

[1123] ـ السلاوي: المصدر السابق، ج2، ص: 12.
[1124] ـ الأمير عبد الله بن بلكين: مذكرات عبد الله آخر ملوك بني زيري بغرناطة، ترجمة وتحقيق ليفي بروفنسال، دار المعارف، (د ت ط)، ص ص: 209-210.
[1125] ـ سعد زغلول عبد الحميد:المرجع السابق،ص: 295.
[1126] ـ البيذق:المصدر السابق ،ص ص:73-74.
[1127] ـ سعد زغلول:المرجع السابق،ص :305.

وقبل أن يصل إليها عسكر في منطقة وهران وأصاب الغنائم الكثيرة[1128]. وكذلك حين سار لقتال الربرتير حليف المرابطين في محلته استطاع هزيمته وعاد بالمغانم منها مواشي زناته ، حيث تبالغ الروايات في تقديرها بنحو 30ألفا من الغنم و12ألفا من البقر[1129]. ومن هنا نلاحظ أنَ عبد المؤمن بن علي بدأ في جمع الغنائم قبل أن يضفر بالحكم ، فكان في كل غزوة ينتصر فيها يعود بالغنائم الوافرة.

وبعد أن قضى الموحدون على المرابطين وسقطت مراكش في أيديهم، استولى الخليفة عبد المؤمن على أموالها وسكانها وجعلهم غنيمة للموحدين، وفي هذا يقول "صاحب الحلل الموشية": << ولما تم لعبد المؤمن فتح مراكش ودخلها رجع منها إلى محلته وجعل الأمناء على أبوابها مدة شهرين وجمع فيئها وأموالها وقسمه على الموحدين وقسم عليهم ديارهم وبيع عيال مراكش وأولادهم بيع العبيد...واستولى عبد المؤمن على ذخائر علي بن يوسف وذخائر لمتونة مما يقصر على وصفه اللسان>>.[1130] ثم واصل عبد المؤمن أعماله العسكرية في الشمال الإفريقي واستولى على مدنه حتى برقة، وجمع أموالا ضخمة من المغانم هذا ما أخذناه من قول "الباجي":<< وأغرم أهل تونس أموالا جمة وضايقهم في اقتضائها>>[1131].

وعندما جهز عبد المؤمن حملته الاستطلاعية لفتح المهدية عام (554هـ/1159م) أمر جنده بجمع الغلات والأقوات، فصارت الأقوات في معسكره كالجبلين أحدهما من الحنطة(القمح) للطعام والثاني من الشعير للعلف [1132]. وكذلك حصل الموحدون على الكثير من الغنائم وذلك بعد أن قضى الخليفة يوسف بن عبد المؤمن على ثورة ابن منغفاد بجبل غمارة سنة (562هـ/1195م) وقدرت المصادر هذه الغنائم بـ << اثنا عشر ألفا من البقر، وسبعة وعشرون ألفا وثلاثمائة من الغنم ، ومن السبي ثلاثة آلاف و ستمائة وسبعة وأربعون ومن الدواب ستمائة وسبعة عشر>>[1133].

[1128] ـ البيذق:المصدر السابق،ص: 83.
[1129] ـ ابن عذارى:المصدر السابق،ج3،ص:15.
[1130] ـ مجهول: الحلل الموشية،ص: 107.
[1131] ـ الباجي : المصدر السابق،ص: 55.
[1132] ـ سعد زغلول :المرجع السابق،ص :407.
[1133] ـ ابن صاحب الصلاة: المصدر السابق، ص: 321.

وكذلك حين دخل الموحدون في معارك كثيرة مع الإفرنج في الأندلس؛ حصلوا منها على أموال كثيرة ، وخرجت الرسائل تبشر بمقدار الغنائم التي حصل عليها الموحدون، ومنها تلك الرسالة الصادرة عن عمر وعثمان ابني الخليفة عبد المؤمن إلى الطلبة والأشياخ بأشبيلية يخبرونهم فيها بما أحرزوه من نصر ومقدار الغنائم التي حصلوا عليها من الإفرنج عام(560هـ/1164م) ومضمونها<< وفي خلال مقام تلك الأيام، بعثت خيل مباركة من الموحدين والعرب لشن الغارة في الميمنة والميسرة من تلك الأقطار والجهات فاستاقوا –أي جند الموحدين– من الغنائم من جهة غليرة وقرباقة وبسطة وجبال شقورة عددا جما وسوائم كثيرة من الدواب والبقر وعشرات الآلاف من الغنم فملأت الوادي واشتملت على كريمتها الأيادي وتقلب الموحدون في نعم لا تُحصى عدة تتناسق منها نعم فنعم والشكر لله على ما أولاه >> [1134].

وأيضا حصل الموحدون على كثير من الغنائم والأموال وذلك بعد أن قضى الخليفة يوسف بن عبد المؤمن على ثورة بن منغفاد بجبل غمارة سنة (562هـ/1166م)، وما يوضح لنا نوع وكمية هذه الأموال تلك الرسالة الصادرة من معسكر الموحدين بجبل غمارة باسم الخليفة إلى الموحدين والشيوخ بمدينة غرناطة من نفس السنة التي ذكرناها سابقا والتي جاء فيها: << والذي نفل الله الموحدين أعزهم الله من ضروب المغانم والأنفال وذلك من البقر اثنا عشر ألفا، ومن الغنم سبعة وعشرون ألفا وثلاث مائة، ومن البسي ثلاثة آلاف وست مائة وسبعة وأربعون ومن الدواب ستمائة وسبعة عشر وهي آلاف متصلة متتابعة>>.[1135]

كما كانت المعارك الكبرى مصدرا ضخما للغنائم ، ففي معركة الإرك عام (591هـ/ 1195م)، حصل الموحدون على كثير من الغنائم وفي هذا يقول "المقري":<< وحكي أن الذي حصل لبيت المال من دروع الإفرنج ستون ألفا ، وأما الدواب على اختلاف أنواعها فلم يحصر لها عد>>[1136]، وفي رواية أخرى أن الموحدين غنموا من موقعة الإرك :13ألف أسير ومن الخيام 143ألف ومن الخيل 46 ألف ومن السلاح 70ألفا[1137]، وقد خصصت خمس هذه الغنائم بعد أن

[1134] ـ ابن صاحب الصلاة: المصدر السابق، ص: 278.
[1135] ـ المصدر نفسه، ص: 321.
[1136] ـ المقري:المصدر السابق،ج6،ص:116.
[1137] ـ محمد الرشيد ملين: المرجع السابق، ص: 152.

وزع الباقي على الجند لبناء مسجد بأشبيلية[1138]. رغم هذا الاختلاف في الروايتين، لكن مما لاشك فيه أنّ نصيب بيت مال الدولة الموحدية من أموال الغنائم كان كبيرا جدا.

ومن خلال عرضنا لعنصر الغنائم نقول أنَ المغانم والأموال التي حصل عليها الأدارسة والمرابطين والموحدين شكلت مصدرا هاما من مصادر دخل بيت المال نظرا لكثرة المعارك والتوسعات التي خاضتها الدول الثلاث السابقة. وهذه الغنائم كانت توزع على الجيش و تعمير البلاد، وهذه النقطة سوف نتناولها بشيء من التفصيل عندما نتكلم عن نفقات بيت المال في الفصل الأخير من هذا البحث.

02)- الجزية :

لقد عرفنا فيما سبق معنى الجزية وعلى من تُفرض، ولكن بالنسبة للجزية عند الأدارسة فقد كانت تشكل مصدرا من مصادر دخل بيت المال، والدليل على ذلك أنَ إدريس الثاني لما أتم بناء مدينة فاس وقصدها الناس من جميع البلاد والجهات واجتمع بها خلق كثير من اليهود وغيرهم فرض عليهم الجزية فكان مبلغ جزيتهم كل سنة ثلاثين ألف دينار[1139].

وأما بالنسبة لدولة المرابطين فقد حرص ولاة أمرها منذ أن تأسست دولتهم على جباية الجزية، وتعاملوا مع أهل الذمة وفقا لأحكام السنة النبوية وهي تخييرهم بين الإسلام أو دفع الجزية السنوية لبيت المال، كما كان للمرابطين ومن جاء بعدهم مواقف خاصة من أهل الكتاب[1140]، ومن هذه

[1138] ـ حُوَل هذا المسجد إلى كنيسة بعد استيلاء النصارى على اشبيلية عام 1248 م ثم هدم،وأقيمت فوق موقعه كنيسة اشبيلية العظمى وحولت منارته إلى برج للناقوس ،وهي لا تزال قائمة إلى يومنا هذا .انظر:
ـ يوسف أشباخ:المرجع السابق، ص: 338.

[1139] ـ ابن أبي زرع: المصدر السابق، ، ص: 46. وانظر:
ـ ابن القاضي المكناسي أحمد: جذوة الاقتباس من ذكر من حل من الأعلام مدينة فاس ، ج1، دار المنصور للطباعة، الرباط، المغرب، 1973،ص: 39. ويذكر أن مقدار الجزية ثلاثة آلاف فقط.

[1140] ـ ذكر أن يوسف بن تاشفين كان شديد العداء لليهود وكان يريد أن يرغمهم على اعتناق الإسلام، فقد روي أن أحد فقهاء قرطبة وجد مجلدا من تأليف ابن مسرة القرطبي وكان يوجد في هذا المجلد حديث منسوب إلى الرسول صلى الله عليه وسلم بأن اليهود ألزمت نفسها إذا مرت خمسة قرون من مبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يظهر مسيحهم المنتظر فإنهم سوف يعتنقون الإسلام، فرفع هذا الفقيه القرطبي الأمر إلى أمير المسلمين يوسف بن تاشفين فاجتاز يوسف على مدينة ألياسة وهي مدينة اليهود في الأندلس ليطالبهم بالوفاء بالوعد الذي وعد به أجدادهم من قبل، إلا أنهم بذلوا الكثير من الأموال لأمير المسلمين حتى لا يكرههم على الوفاء بوعدهم القديم. انظر:
ـ مجهول: الحلل الموشية، ص: 58. وانظر أيضا:=
=- J.A: CONDE: history of the dominion arabs in Spain, vol 2, linden, 1909, p: 326.
ـ ولكن عصر علي بن يوسف الذي كان عصر تسامح مع أهل الذمة بدليل المؤرخ أشباخ بقوله: << ولم يتمتع اليهود بنوع من التسامح إلا في عهد خلفاء يوسف بن تا شفين>> انظر:

المواقف تشددهم في معاملة أهل الكتاب؛ وقد ظهر ذلك حين فرض يوسف بن تاشفين على اليهود فريضة ثقيلة عام(464هـ/1071م)؛ والتي أشار إلى مقدارها "ابن عذارى" بقوله: << وفيها – أي سنة 464هـ– افترض على اليهود فريضة ثقيلة في جميع طاعته اجتمع له فيها مائة ألف دينار عشرية ونيف على ثلاثة عشر ألف دينار>>[1141].

أما بالنسبة لدولة الموحدين لم يكن هناك أهل ذمة[1142] في دولتهم، حتّى أنّ الخليفة المنصور كان شاكا في إسلام اليهود فميّزهم سنة (595هـ/1199م) في اللباس بما عُرف بالشكلة[1143]، وقاوم دسائسهم في العبث بحقوق المواطنة[1144]. إنّ الأدلة متناقضة وتختلف الآراء من ناحية ثانية حول اضطهاد الموحدين لليهود[1145]، وربّما كانت سياسة الموحدين المبدئية لا تمتد أبعد من أن تكون تدعيما صارما للقيود التقليدية المفروضة على الذميين[1146]. ولكن رسائل الجينيزا[1147] تتضمن وصفا لمذابح اليهود في مراكش سنة (536هـ/1140م)، ولكن الواقع أنّ العائلة الميمونية فرت من قرطبة إلى فاس بعد سنوات قليلة سنة (554هـ/1159م)، وهذا يوحي بأنّ الاضطهاد في المغرب والأندلس لم يكن دائما[1148].

وقد تحسنت أوضاع الجاليات المسيحية أيضا بالمغرب الإسلامي إبّان العصر الموحدي لعدة أسباب أهمها حماية الدولة لمصالحها التجارية، كما كانت المعاهدات تلزم الدولة الموحدية على التسامح معهم[1149]. على غرار ما فعله المرابطون قبلهم، الذين أثبتوا صورا

ـ أشباخ: المرجع السابق، ص:482.

1141 ـ البيان المغرب،ج4، ص: 24.

1142 ـ المراكشي: المعجب، ص: 305.

1143 ـ المصدر نفسه ونفس الصفحة.

1144 ـ الحسن السائح: الحضارة الإسلامية في المغرب،ط2، دار الثقافة ، الدار البيضاء،1986، ص:240.

1145 ـ إن الفرضية القائلة باضطهاد اليهود من قبل الموحدين مقبولة بصورة واسعة ، ومع ذلك فإن " أبا العافية" قد برهن على أن زمن الموحدين لا يمثل مرحلة اضطهاد كامل لليهود ، وقد رأى أن زمن التحويل عن الدين الإجباري حدث في ظل حكم أبي يعقوب يوسف (1163-1184).انظر:

- Corcos Abulafia: The attitude of the Almohadic rulers towards the Jew, zion,32,1967,pp60-137.

1146 ـ أوليفيا ريمي كونستبل: التجارة والتجار في الأندلس ، (تعريب فيصل عبد الله)، ط1،مكتبة العبيكان، 2002، ص:157.

1147 ـ **وثائق الجينيزا**: هي مجموعة من الوثائق المهمة لدراسة التاريخ الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، اكتشفت منذ قرن تقريبا،وكلمة جينيزا عبرية مأخوذة من الفارسية بمعنى خزانة، وفي العصور الوسطى أطلقت جينيزا على تلك الجهة التي كان اليهود يُخزنون فيها أوراقهم الخاصة. أنظر: حسنين محمد ربيع: وثائق الجينيزا وأهميتها لدراسة التاريخ الاقتصادي، الكتاب الأول، طبعة الرياض، 1979، ص:132.

1148 ـ أوليفيا ريمي كونستبل: المرجع السابق، ص:158.

1149 ـ بوتشيش : تاريخ الغرب الإسلامي، ص: 91.

عديدة من التسامح الديني. في مقابل هذا تناقض الدراسات الأوربية ما ذكرناه، فأشارت إلى تدهور وضعية المسيحيين في المغرب عصر الموحدين وأسمته بعصر الاضطهاد المسيحي[1150]. وعموما فبالرغم من هذا التناقض بين الوثائق العربية والدراسات الأوربية، إلا أنَ الثابت أنَ الموحدين لم يقيموا ذمة لأحد في دولتهم.

03)-الخراج:

عرفنا فيما سبق معنى الخراج، ووجدنا أيضا أنه فُرض في صدر الإسلام، كما وجدنا أن التنظيم الذي شهدته ضريبة الخراج كان في عهد عمر بن الخطاب ولم يشهد تطورات في الفترات اللاحقة. وعرفنا أيضا الفرق بين الجزية والخراج، فالجزية على الرؤوس والخراج ضريبة عقارية تفرض على الأراضي، كما أن الجزية ثبتت بنص قرآني عكس الخراج[1151]. وأيضا الخراج لا يسقط بالإسلام عكس الجزية؛ إذ أنها تقابل الزكاة التي تفرض على المسلمين؛ فالمسلمون يؤدون الزكاة والذميون الجزية باعتبارهم رعية لدولة واحدة، فإذا دخل ذمي في الإسلام تسقط عنه الجزية وتفرض عليه الزكاة[1152]. وهنا يكمن الفرق بين الجزية والخراج.

ولكن بالنسبة للخراج في المغرب الإسلامي؛ وبالضبط في المغرب الأقصى؛ وجدنا إشارة لـ "ابن حوقل" في القرن الرابع هجري الموافق للقرن العاشر ميلادي مفادها وجود ضرائب في المغرب الأقصى كانت عشر وخراج؛ وكان يصفها بأنَها قوانين قديمة، أي أنها في مقاديرها كانت على شاكلة ما كان يؤخذ قبل زيارته للمغرب الأقصى، ولكنه لم يوضح عمق هذا القدم، وعليه يمكن القول أنَ ضريبة الخراج كانت موجودة زمن الأدارسة، ولكننا لم نحصل على إشارات واضحة وصريحة عن الخراج زمن الأدارسة في المصادر التي اعتمدنا عليها.

1150- CH.F, Dufourcqe, La vie quatidienne dans L''Europe medieval sans domination, Arab,Hchette, paris,1978,p77.

1151 ـ الخراج ثبت باجتهاد عمر بن الخطاب، انظر:

ـ دليلة فركوس: النظم الاسلامية من القرن 7م إلى القرن 15م، أطلس للنشر، الجزائر، 1995، ص: 99.

1152 ـ حسن إبراهيم حسن: تاريخ الإسلام ط13، دار الجيل، بيروت، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1991، ص: 200.

أما بالنسبة لدولة المرابطين، فقد وجدنا إشارة إلى وجود الخراج زمن المرابطين وهي أنَ الضرائب التي فُرضت في إمارة علي بن يوسف كان الخراج جزءا منها[1153]. وكذلك كان مؤمل عامل الخراج بقرطبة حين حضرته الوفاة حرص على دفع ما كان عنده من مال المستخلص وأشهد الحاضرين على دفعه لأنه خاف على ورثته من الحساب[1154]. ورغم هذه الإشارة إلى وجود الخراج زمن المرابطين، إلا أنَ بعض المصادر التي تناولت تاريخ المرابطين والموحدين ذكرت أنّ الخراج لم يكن مفروضا قبل الدولة الموحدية[1155]، بل فرضه عبد المؤمن بن علي الذي سار في بادئ الأمر على سياسة المهدي بن تومرت الذي اعتبر أراضي أعدائه المسلمين غنيمة[1156]، ولكنه عدل عنها، لمّا قام عام (555هـ/1160م) بإجراء؛ وهو المسح الشامل لأراضي المغرب الأقصى وأراضي الشمال الإفريقي حتى برقة طولا وعرضا بالفراسخ والأميال، وأسقط ثلث المساحة مقابل الجبال والأنهار والطرقات، وفرض الخراج على ما تبقى من الأراضي[1157]. وفي ذلك يقول

[1153] ـ عزالدين موسى: النشاط الاقتصادي، ص: 172.

[1154] ـ عبد الله بن بلكين: التبيان، ص: 129.

[1155] ـ اختلفت الروايات حول موضوع فرض الخراج عل الأراضي في إفريقية والمغرب، فقيل أن هذه البلاد فُتحت صلحا وقيل أنها عنوة وقيل أسلم عليها أهلها. وينقل صاحب كتاب الأموال عن سحنون قوله: << كشفت عن أمرها فما ثبت عندي أمر>>، ويذكر صاحب كتاب الأموال أن الذي يوجب النظر فيها: أن تجري على ما تواطأت عليه القرون في أمرها؛ وتقر بأيدي مالكيها؛ إلا ما تواترت عليه الأخبار أنه أُغتصب أو أجلى عنه أهله؛ أي أنها تخضع للتخميس انظر:

ـ الداودي: المصدر السابق، ص: 70.

وجمع صاحب جنى زهرة الآس الثلاث وجهات النظر السابقة مستندا إلى رواية ابن القاسم عن الإمام مالك وهو أن المغرب أرض عنوة لأن المعادن تخضع فيها للإمام ؛ ولذلك فإن بيع مثل هذه الأراضي غير مشروع ، أما القول بأنها أرض صولح عليها أهلها فإن بيعها مشروع، أما وجهة النظر الثالثة فتعتبر الأراضي مختلطة فقد فر بعض السكان وجلوا عن أراضيهم إلا من بقي منهم احتفظ بملكية أرضه؛ أي أنهم أسلموا عليها ويرى أبو الحسن القابسي (أحد أعلام مذهب الإمام مالك توفي بالقيروان عام 403هـ) أن وجهة النظر الأخيرة هي الصحيحة، انظر:

ـ الجزنائي: المصدر السابق، ص: 7.

ويقسم هوبكنز الوضع الدقيق لأراضي المغرب بمقتضى وجهة النظر المالكية إلى ثلاثة أقسام:

أ- أراضي العشر: أي الأراضي التي أسلم أصحابها عليها وأصبحوا مسلمين ظلوا مالكين لأراضيهم يدفعون العشر بوضعهم مسلمين.

ب ـ أراضي الخراج المفتوحة عنوة: وهي تؤول إلى الدولة ويظل الخراج الذي يدفعه ساكنوها مسلمين كانوا أم غير مسلمين، وينظر إل الخراج على أنه إيجار لايجوز تخفيضه.

ج ـ أراضي الخراج المفتوحة صلحا: وفي هذه الحالة ينظر إلى الخراج على أنه ضريبة لا تُدفع إلا إذا كان المالك كافرا وتكون الأراضي في الفئتين (ب ج) وقفا للدولة لا يجوز نقل ملكيتها، وفي الواقع لا يبدو أن الدولة بدأت أي محاولة لممارسة حقوقها بالنسبة لهاتين الفئتين، بل عاملت ساكني الأراضي على أنهم مالكوها على أنه يبدو أن الدولة على سبيل التعويض جبت ضريبة أراضي تُعرف بالخراج عن جميع الأراضي دون تمييز. ومع مرور الزمن أصبح معظم دافعي الخراج من المسلمين، وتُستعمل الكلمة للدلالة على الضرائب التي هي ليست خراجا بمقتضى الشريعة. انظر:

ـ هوبكنز: المرجع السابق، ص ص: 75-86.

[1156] ـ عزالدين عمر موسى: الموحدون في الغرب الإسلامي تنظيماتهم ونظمهم، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1991، ص:283.

[1157] ـ ابن أبي دينار: المصدر السابق، ص:112. وانظر أيضا:

ـ عبد العزيز بن عبد الله: مظاهر الحضارة المغربية، ج1، دار السلمي للطباعة والنشر، الدار البيضاء، المغرب، 1957، ص ص:78- 79.

ـ إبراهيم حركات: المغرب عبر التاريخ، ج1، ص:274.

"ابن أبي زرع":<< وفي هذه السنة أمر عبد المؤمن بتكسير بلاد إفريقية والمغرب وكسرها من بلاد إفريقية من برقة إلى بلاد نول من السوس الأقصى بالفراسخ والأميال طولا وعرضا، فأسقط من التكسير الثلث في الجبال والأنهار والسباخ والطرقات والحزون، وما بقي قسّط عليه الخراج وألزم كل قبيلة قسطها من الزرع والورق، فهو أول من أحدث ذلك بالمغرب >>[1158].

وأصبح هذا الإجراء قاعدة سار عليها خلفاء الموحدين من بعد، ومصدرا من المصادر الثابتة لجباية الأموال، "فابن خلكان" يصف الخليفة يوسف بن عبد المؤمن بقوله:<< كان جمّاعا منّاعا ضابطا لخراج مملكته عارفا بسياسة رعيته>>[1159]، كذلك الخليفة المنصور اقتفى سياسة أبيه في جباية الأموال، وهذا ما أورده "ابن الأثير" بخطه << وسلك في جباية الأموال ما كان أبوه يأخذه ولم يتعده إلى غيره>>[1160].

ويبدو أنَ الخليفة عبد المؤمن حين اتّخذ هذا الإجراء كان له من المبررات ما دفعه إلى تنفيذ هذا العمل، ومن هذه المبررات:

– نظرة الموحدين إلى المرابطين على أنّهم كفرة ومجسمين ومبدّلين لأحكام الله، ومن هنا ساوى الخليفة عبد المؤمن بين أرض المرابطين وأرض المشركين، وفرض عليها الخراج مستندا في ذلك إلى رأي الإمام مالك في فرض الخراج على أرض المشركين والتي استولى عليها المسلمون[1161].

– احتياج الخليفة عبد المؤمن بن علي للأموال، وذلك لمواصلة الجهاد، وخاصة بعد أن أصبحت الدولة مترامية الأطراف تمتد من برقة شرقا حتى المحيط الأطلسي غربا، يُضاف إلى ذلك الأندلس[1162]. وما تحتاجه هذه الأقاليم من رعاية. وهذا يتطلب الجيوش المعدة والأساطيل المجهزة والقلاع والحصون، وكل هذا استلزم أموالا كثيرة لا تفي بها المصادر الشرعية الأخرى، فكان عليه أن يبحث عن مورد جديد ففرض الخراج[1163].

[1158] ـ الأنيس المطرب بروض القرطاس ،ص:161.
[1159] ـ وفيا ت الأعيان، ج6، ص: 130.
[1160] ـ الكامل، ج9، ص:165.
[1161] ـ الماوردي: المصدر السابق، ص:147.
[1162] ـ حسن علي حسن: المرجع السابق، ص: 197.
[1163] - Huici: op cit, 1v,pp193-216.

والواضح أنَ الخليفة عبد المؤمن لم يفرض الخراج إلا بعد أن استقرت الأوضاع في البلاد وصار له من القوة بحيث يفرض ما شاء من أنواع الجبايات. بينما عن مقدار الخراج المتحصل عليه فقد كان كبيرا، فمثلا كان خراج إفريقية (تونس) في كل سنة وقر مائة وخمسين بغلا من المال الصامت[1164].

04)- العشور:

ميّزنا فيما سبق بين العشور والعشر وأعشار السفن[1165]. وما يهمنا في هذا المقام الأعشار المفروضة على السفن التجارية الواردة. فبالنسبة لدولة الأدارسة لم نجد في المصادر التي اعتمدنا عليها إشارة صريحة إلى وجود العشور، ولكن هذا لايعني أنها لم تكن مصدرا من مصادر دخل بيت المال زمن الأدارسة ؛ لأن السفن الواردة إلى مراسيها كثيرة وحركتها التجارية دائمة، وهنا من البديهي أن تفرض ضرائب عشرية على السفن التجارية الواردة إلى مراسيها. ولقد سجل "ابن حوقل" في القرن(4هـ/10م) وجود ضرائب رسمية تفرض على البضائع الداخلة والخارجة إلى بلاد المغرب الأقصى وقد سماها عشر وخراج وقوانين قديمة[1166]، ويمكن أن يكون حكام الأدارسة قد استعملوا هذا النوع من الضرائب بحكم استمرار حكمهم إلى أواخر القرن الرابع الهجري.

أما بالنسبة إلى دولة المرابطين فقد فرض ولاتها العشور منذ بداية عهدهم؛ وعنوا عناية فائقة بتحصيل العشور وحرصوا على ألا يفلت منها أحد؛ ولعل خير شاهد على الضرائب المفروضة على الواردات التجارية مدينة سجلماسة التي كانت مدينة كبرى من مدن القوافل ومرسى المتاجر السودانية التي كانت ترحل منها كل خريف قافلة الذهب؛ وقد بلغ دخل بيت المال من الضرائب المفروضة على الواردات السودانية منذ القرن الرابع الهجري الموافق للقرن العاشر ميلادي أربعمائة ألف دينار في السنة[1167]. وهذا يعني أنَ دولة الأدارسة كانت أيضا تفرض الضرائب على الواردات السودانية؛ بحكم أنَ سجلماسة كانت إقليم تابع للدولة الإدريسية؛ كما أنَ الامتداد الزماني للدولة الإدريسية شمل أيضا القرن الرابع للهجرة. وبالنسبة لدولة الموحدين نجد إشارة في المصادر

1164 ـ المراكشي: المعجب، ص:255.

1165 ـ لمعرفة الفرق بين العشور والعشر ، أنظر الفصل الأول من هذا البحث .

1166 ـ صورة الأرض، ص ص: 99-100.

1167 ـ لومبار: الذهب الإسلامي منذ القرن التاسع حتى القرن الحادي عشر الميلادي، ترجمة توفيق إسكندر القاهرة، 1961، ص: 62.

التي اعتمدنا عليها إلى وجود الأعشار التي تفرض على السفن الواردة إلى مراسي الدولة الموحدية، حيث سبقت الإشارة إلى أنَ عبد المؤمن بن علي نهى عن تحجير المراسي، غير أنّ "ابن عذارى" يشير بوضوح إلى أنَه منذ خلافة عبد المؤمن كان أمير البحر في بجاية << يثقف أموال التجار الواصلين من الإسكندرية حتى يستعلم أحوالهم>>[1168]. وبالتالي يمكن القول أنَ العشور كان من المصادر التي تُجبى منها الأموال لصالح بيت المال، مع قلّة الأدلة التي تؤكد ديمومة الاعتماد على هذا المصدر في جباية الأموال في الدول الثلاث.

05)- أخماس المعادن:

نظرا لغنى أراضي كل من دولة الأدارسة ومن بعدهم المرابطين والموحدين بالمعادن، وخاصة الذهب والفضة والتي فصلنا في ذكرها في الفصل الأول من هذا البحث، كان للدول الثلاث اهتمام كبير بعمليات التعدين وأخذ الخمس عن إنتاج المعادن. ولكن المصادر التي اعتمدنا عليها لم تعطنا عبارات صريحة عن أخذ أخماس المعادن بالنسبة للأدارسة والمرابطين. أما بالنسبة لدولة الموحدين فقد أولت الدولة الموحدية– على الأقل منذ خلافة يوسف بن عبد المؤمن– اهتماما كبيرا بإنتاج المعادن وأخذ أخماسها، ففي سنة (578هـ/1182م)، استأثر أهل السوس بالمعدن الذي ظهر عندهم فخرج يوسف بنفسه إلى السوس وبنى حصنا وأسكنه جندا لتحصيل حق الخليفة من المعدن المذكور[1169]. ومن المرجّح أنّ الخلفاء عيّنوا قضاة في مراكز التعدين ليُؤكدوا على جباية حقّهم من المعادن، وما يُؤكد هذا الرأي ما ذكره "ابن الأبار" أنّ أبا عبد الله محمد بن عبد الرحمان السرقسطي(ت598هـ) ولّى قضاء معدن عوام بمقربة من فاس[1170]. وربما كانت تجبى الأموال الكثيرة من المعادن ذلك لتوفر هذه الأخيرة سواء في المغرب أو الأندلس، وهذا ما ذكرناه سابقا عندما تكلمنا عن دعائم الصناعة من المعادن[1171].

ثانيا: مال الصدقات:

[1168] ـ البيان المغرب، ج3، ص ص: 120-122.

[1169] ـ المصدر نفسه ونفس الجزء والصفحات، ج3، ص ص: 120-122.

[1170] ـ المنوني : المرجع السابق، ص :260.

[1171] ـ لمعرفة المعادن الموجودة في المغرب والأندلس انظر :

ـ المعجب ، ص362. والعلوم والآداب ، ص ص: 259-261.

01)–الزكاة:

فرضت الدول الثلاث التي خصصناها للدراسة الزكاة كمصدر من مصادر دخل بيت المال، حيث شدد الأئمة الأدارسة في أخذها لأنَ الله سبحانه وتعالى قرنها بالصلاة ﴿ وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة واركعوا مع الراكعين﴾[1172]، وقد أخذوها من الأموال المرصدة للنَماء إمَا بنفسها أو بالعمل فيها. وكانت الزكاة نوعين ظاهرة وباطنة كما ذكرنا سابقا، فالظاهرة لايمكن إخفاؤها وهي الزرع والثمر والمواشي، والباطنة ما أمكن إخفاؤها وهي الذهب والفضة . وقد جبى الأدارسة الزكاة من الأموال الظاهرة كاملة؛ وكانوا يحضون الناس على إخراج الزكاة الباطنة لأنَهم لا يستطيعون تحديدها؛ وليس لولي الصدقات نظرا في زكاة تلك الأموال وأصحابها أحق بإخراجها طوعا[1173].

كما اتخذ ولاة الأمر من المرابطين الزكاة مصدرا من مصادر دخل بيت المال للدولة؛ فعبد الله ابن ياسين منذ اللحظة الأولى التي فرض فيها سلطانه على بعض المناطق الجنوبية بالمغرب ألغى الضرائب والمكوس السابقة وفرض الزكاة مستندا في ذلك إلى الشرع وأحام الدين التي تقضي بأن لا تفرض الزكاة إلا على ثلاثة أشياء: الحرث والعين والماشية[1174]. وليس من شك أن عبد الله بن ياسين جبا الزكاة بأنواعها من زكاة المعادن[1175]؛ وزكاة التبر والحلي[1176]؛ وزكاة أموال اليتامى والتجارة بهم، وزكاة الميراث وزكاة العروض وصدقة الماشية[1177]، وزكاة ما يخرص من ثمار النخيل والأعناب وزكاة الحبوب والزيتون[1178]. واتبع سياسة ابن ياسين من جاء بعده بالنسبة للزكاة.

ولمَا قامت دولة الموحدين كانت الزكاة أيضا من مصادر دخل بيت المال؛ التي لجأ إليها ولاة الأمر وحرصوا عليها باعتبارها من الأمور الدينية الواجب تنفيذها، وركّزوا على أخذها من

1172 ـ سورة البقرة، الآية: 43.
1173 ـ الماوردي: المصدر السابق، ص: 108.
1174 ـ أبو عبد الله (مالك بن أنس): موطأ الإمام مالك، القاهرة، 1967، ص: 103.
1175 ـ المصدر نفسه، ص: 105.
1176 ـ المصدر نفسه، ص: 105.
1177 ـ المصدر نفسه، ص ص: 106-107.
1178 ـ المصدر نفسه، ص: 217.

المسلمين ووضعها في مواضعها[1179]. وبما أنَ دولة الموحدين قامت على أساس دعوة دينية احتلت الزكاة منزلة هامة في فرضها وتطبيق أحكامها.

ولذا فإنَ الخليفة عبد المؤمن أكد هذا المعنى في رسالته التي أرسلها إلى أهل بجاية في ربيع الثاني سنة (566هـ/1170م)، وهي الرسالة المعروفة برسالة الفصول والتي يقول فيها:<< وخذوا إيتاء الزكاة، وبالكشف عن مانعيها وتشخيص ممسكيها... فالزكاة حق المال، والجهاد واجب على من منع منها قدر العقال، فمن ثبت منعه للزكاة فهو لاحق بمن ثبت تركه للصلاة، فمن منع فريضة كمن منع الفرائض كلها ومن منع عقالا فما فوقه كمن منع الشرع كله>>[1180]. وهكذا جعل عبد المؤمن مانع الزكاة كمن منع الفرائض كلها وهو يستحق الحرب والنّكال.

ومما يدل على استمرار الأخذ بالزكاة قول "ابن صاحب الصلاة" عن يوسف بن عبد المؤمن:<< وأخذ الزكاة من الماشية والحرث على حكم الكتاب والسنة ووضعها في مواضع حقّها>>[1181]. ومما يؤكد أن الزكاة كانت من المصادر الأساسية التي تُجبى منها الأموال، أنّ كتّاب المخزن في الولايات كانوا يُقيّدونها ضمن مصادر دخل الدولة[1182]. ويبدو أنَ الأمر لم يقتصر على تنظيم الزكاة فحسب، فقد ذُكر أنّ القضاة كانوا يشرفون على جمع زكاة الفطر[1183] وتوزيعها على مستحقيها، والدليل على ذلك أن الأمير يعقوب بن يوسف بن عبد المؤمن بعث رسالة إلى طلبة أشبيلية عقب رمضان سنة (580هـ/1184م) ألح فيها على دفع زكاة الفطر للقاضي أبو المكارم ليوزعها على الفقراء[1184]، هذا الإلحاح الواضح يدل على أنَ تنفيذ فريضة لا يعتبر نظريا من واجبات الدولة[1185]، كما أنَ القاضي لا يستخدم عادة كمحصل للضرائب[1186]، إلا

[1179] ـ مجهول : رسائل موحدية، الرسالة23،ص: 21.
[1180] ـ المرجع نفسه، الرسالة23، ص: 133.
[1181] ـ ابن صاحب الصلاة: المصدر السابق، ص: 286.
[1182] ـ المصدرنفسه، ص: 204.
[1183] ـ قال الإمام مالك: << تجب زكاة الفطر على أهل البادية كما تجب على أهل القرى ، وذلك أن الرسول صلى الله عليه وسلم فرض زكاة الفطر من رمضان، على الناس ، على كل حر أو عبد ذكر أوأنثى من المسلمين >>. انظر:
ـ مالك بن أنس: المصدر السابق،ص: 191.
[1184] ـ مجهول : رسائل موحدية، ص:197.
[1185] ـ هوبكينز: النظم الاسلامية في المغرب في القرون الوسطى، ترجمة أمين توفيق الطيبي، الدار العربية للكتاب، تونس،ليبيا، 1980.ص:66.
[1186] ـ هوبكينز: المرجع السابق، ص: 67.

بأمر من الخليفة، وفي هذا الصدد يعتبر المالكية إنَ مجيء الساعي شرط وجوب في الزكاة[1187]. ولكن ذكرنا سابقا أنَ تحصيل الضرائب من اختصاص متولي المجابي، وهنا رأينا إشراك القاضي في جباية الزكاة وهذا دليل على حساسية أمر الزكاة، ولربما اعتبرت صدقة واجبة وليست ضريبة كباقي الضرائب.

أمَا أصناف المال التي تؤخذ منها الزكاة فقد ذكرها "القاضي عياض" وهو من علماء سبتة وتوفي بها سنة (544هـ/1149م) بقوله: << وأما فيم تجب – أي الزكاة– فالأموال المزكاة ثمانية: النقود من الذهب والفضة، والحلي المتخذ منها للتجارة، وفي معناها النقار والبتر، والأنعام وهي الغنم والبقر والإبل، والحبوب وهو كل مقتاة من الحبوب وفي معناها ماله زيت منها والثمار وهي ثلاثة: تمر وزبيب وزيتون، والعرض المتخذة للتجارة والمعادن من الذهب والفضة والركاز>>.[1188] وهذه الأصناف من المال لابد أن يحول عليها الحول وذلك ما ذكره " الأمام مالك" << أخبرنا مالك، اخبرنا نافع عن ابن عمر قال: لا تجب في مال زكاة حتى يحول عليه الحول>>[1189]. أما مقادير الزكاة فقد حددها "القاضي عياض": نصاب النقود والحلي والمعادن من الذهب والفضة عشرون دينارا ذهبا أو مائتان فضة خالصين، ونصاب العروض قيمتها من ذلك ويخرج ربع العشر عن ذلك فما زاد فبحسابه، إلا الندرة في المعدن ففيها الخمس، ونصاب الحبوب والثمار أن يرفع من كل نوع منها خمسة أوسق، حاشى البر والشعير والسلت فإنه يجمع بعضه إلى بعض، ويخرج منها العشر إن كان بعلا أو يسقى سيحا ونصف العشر إن كان يسقى بالدلو والساقية، وأما الركاز فيخرج الخمس من قليله وكثيره إن كان ذهبا وفضة واختلف في غيرها؛ وأمَا الأنعام فتختلف[1190]. وقد ذكر أصنافها وزكاة كل صنف[1191].

[1187] ـ يرى الشافعية أنه من الأفضل أن تدفع الزكاة إلى إمام عادل ويرى الحنفية أن تدفع الزكاة إلى الإمام أو العامل لأنه نائب فقير في القبض، بينما يجيز الحنابلة دفعها إلى الإمام ناويا. أنظر:

ـ موسوعة جمال عبد الناصر، ج4، يصدرها المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية. القاهرة،(1392هـ/1971م)، ص:128.

[1188] ـ القاضي عياض: الإعلام بحدود قواعد الإسلام ، ترجمة محمد بن تاويت الطنجي، الرباط، 1964، ص: 63.

[1189] ـ مالك بن أنس: المصدر السابق، ص: 115.

[1190] ـ القاضي عياض: الإعلام، ص ص: 63-64.

[1191] ـ للمزيد من التفاصيل انظر:

ـ القاضي عياض: الإعلام، ص ص: 63-64.

02)- العشر:

وبالنسبة لدولة الأدارسة فلم نجد في المصادر التي اعتمدنا عليها إشارة صريحة إلى وجود العشر، ولكن هذا لا يعني أنَه لم يكن مصدرا من مصادر دخل بيت المال زمن الأدارسة ؛ لأنَ الأراضي الزراعية التابعة لدولة الأدارسة كثيرة ، وهنا من البديهي أن تفرض ضرائب عشرية على أصحاب أراضي المسلمين.

أمَا بالنسبة إلى دولة المرابطين فقد فرض ولاتها العشر منذ بداية عهدهم؛ والدليل على ذلك ما ذكره "ابن أبي زرع" أنَ عبد الله بن ياسين << لما سار إلى قبائل جدالة ولمتونة وصنهاجة وأعلنوا الطاعة وبايعوه على إقامة الكتاب والسنة، فأمرهم بالصلاة والزكاة وإخراج العشر وجعل لذلك بيت مال يجمعها فيه>>[1192]. وذكر "ابن أبي زرع" كذلك أنَ عبد الله بن ياسين لما ملك جميع بلاد الصحراء واستولى على قبائلها وجمع الأسلاب... بعث بمال عظيم مما اجتمع عنده من الزكاة والأعشار والأخماس إلى طلبة بلاد المصامدة >>[1193]؛ وهذا يعني أنَ الأعشار كانت مثلها مثل الزكاة والأخماس مصدرا من مصادر دخل بيت المال. و لما فتح عبد الله بن ياسين بلاد السوس أمرهم بأخذ الزكاة والعشر[1194]. وكذلك لما تولى يوسف بن تاشفين الحكم اتبع ما أمر به الكتاب والسنة من أخذ الزكاة والعشر وجزيات أهل الذمة وأخماس غنائم المشركين[1195]. وعنوا عناية فائقة بتحصيل العشر وحرصوا على ألا يفلت منها أحد، ونجد لهذه الدقة في ضمان تحصيل العشر صدى فيما كتبه "ابن عبدون" في رسالته عن الحسبة يندد بالوسائل التي اتخذها المرابطون في تحصيل أعشار ثمار الزيتون وغيره من المحاصيل التي تتوافر في منطقة أشبيلية[1196]. كما اختلفت المناطق في تحصيل العشر على المحاصيل بحسب القائمين على جمعها، ففي الأندلس وبالضبط في أشبيلية كانوا يخرَصون الزرع بالجملة ويحصَلوا العشر دون نصاب[1197].

1192 ـ الأنيس المطرب، ص: 80.
1193 ـالمصدر نفسه، ص:80.
1194 ـ المصدر نفسه، ص: 81.
1195 ـ ابن أبي زرع: المصدر السابق، ص: 88.
1196 -E, Levi-Provençal: Séville musulmane du début du XII Siècle: le Traite d''Ibn abdun sur la vie urbain et les corps de matières; p; XI.
1197 ـ عصمت عبد اللطيف دندش: المرجع السابق، ص: 226.

وبالنسبة لدولة الموحدين لم نجد إشارة في المصادر التي اعتمدنا عليها إلى وجود العشر الذي يدفع على أرض المسلم؛ وبالتالي يمكن القول أنه لابد أن يكون العشر من المصادر التي تُجبى منها الأموال لصالح بيت المال زمن الموحدين لأن الأراضي الزراعية كثيرة ومنتجاتها الزراعية أكثر ؛ مع قلّة الأدلة التي تؤكد الاعتماد على هذا المصدر في جباية الأموال.

ثالثا: واردات أخرى:

01)-الضرائب:

بالنسبة للضرائب، وجدنا أنَ الدول الثلاث اختلفت سياستها الضريبية بين أول عهدها وعصر قوتها وبين آخر عهدها وضعفها. حيث أنَ دولة الأدارسة في بداية عهدها تقيدت بأحكام الكتاب والسنة ولم تفرض الضرائب الجائرة وألغت كل المكوس[1198] والمغارم[1199] والمصادرات وجبوا فقط الأموال المستحقة، ولكن هذه السياسة الضريبية التي اتبعها الأدارسة في أول عهدهم لم تستمر إلى آخر عهدهم، حيث أنَه في طور انهيار دولة الأدارسة حرص أمراؤها على جباية الضرائب من الحلي ورؤوس الماشية[1200]، ناهيك عن الشطط في فرض المكوس والمغارم[1201]. كما فُرضت ضرائب ذات صبغة إقطاعية كالكلس والمعونة[1202] وتعرض التجار للسطو والمصادرة[1203].

[1198] ـ المكوس: هي تلك الضرائب التي تُفرض على التجارة، ولكن كان له أثره على المزارعين حيث يبيعون سلعهم في الأسواق، وبذلك تكون المكوس ضرائب عل التجار والفلاحين حيث تكون نسبة الأرباح عل رؤوس الأموال فتأخذ من اكتساب الحيوان والنبات وهو غلط عظيم وادخال ضرر على الرعايا، من وجوه متعددة حيث فيه مضايقة للفلاحين الذين يبيعون سلعهم في الأسواق. انظر:

ـ ابن خلدون: المقدمة، ص: 235.

ويعلق هوبكنز على هذا النوع من الضرائب بقوله: لم تكن هذه الضرائب تذهب إلى خزائن أي دولة. انظر:

ـ النظم الإسلامية في المغرب في العصور الوسطى، ص: 96.

[1199] ـ وردت في المصادر دون تحديد كنهها، عدا القول بأنه لم تبيحها الشريعة. انظر:

ـ ابن أبي زرع: المصدر السابق، ص: 128.

وترد بمعنى آخر غير الضرائب. انظر:

ـ هوبكنز: المرجع السابق، ص: 101-102.

[1200] ـ البكري: المغرب، ص: 78.

[1201] ـ محمد حباني: خصائص المدن المغربية، ص: 308.

[1202] ـ وردت أيضا في المصادر دون تحديد كنهها انظر:

ـ ابن أبي زرع: المصدر السابق، ص: 137.

ـ في حين يعرفها عز الدين موسى بأنها ضريبة يفرضها الأمير على رعاياه للقيام بواجب الجهاد إن كان بيت المال خال من الأموال، انظر:

ـ النشاط الاقتصادي، ص: 168.

[1203] ـ هوبكنز: المرجع السابق، ص: 81.

أمَا في عهد المرابطين فإنَه في أول عهدهم التزموا بأحكام الشرع أيضا مثل الأدارسة، ولم يفرضوا إلا ما جاء به الكتاب والسنة وألغوا ماعدا ذلك من الضرائب سواء بالمغرب أو الأندلس[1204]. ولما اتسع النشاط الحربي للدولة وما استلزمه من أموال ونفقات تم فرض بعض أنواع القبالة[1205]، وقد أشار إلى هذه القبالة وتطبيقها على أسواق مراكش "الإدريسي" بقوله: << وكانت أكثر الصنع بمراكش متقبل عليها مال لازم مثل سوق الدخان والصابون والمغازل وكانت القبالة على كل شيء دق أو جل كل شيء على قدره>>[1206]. وفُرضت المكوس على أماكن العبور، وفريضة التعتيب التي فُرضت على أهل الأندلس والتي يخصص دخلها لإقامة أسوار جديدة وترميم القديم منها[1207]، كما فرض أمير المسلمين علي بن يوسف سنة (530هـ/1135م) على أهل فاس أن يرمموا أسوار المدينة على نفقتهم؛ وأن يدفعوا عشرين ألف دينار معونة للجيش[1208]، أو تتحمل الرعية تجهيز فريق من أبنائها بسلاحهم ونفقاتهم ليشتركوا في الجيوش المرابطية ضد أعدائهم؛ فأمير المسلمين سنة (523هـ/1128م) قسط على الرعية سودانا يغزون في العساكر، وكان قسط أهل فاس منها ثلاثمائة غلام من سودانهم برزقهم وسلاحهم ونفقاتهم يخرجون ذلك من أموالهم ففعلوا[1209]. وفي رأينا هذا كاف لإعطاء صورة واضحة عن الضرائب عهد المرابطين، وكذلك لأنَنا فصلنا في ذكرها عندما تكلمنا عن السياسة المالية عند الأدارسة والمرابطين والموحدين في الفصل الثاني من هذا البحث. والمهم في هذا المقام وجدنا أنَ السياسة الضريبية التي اتبعها المرابطون في بداية عهدهم تغيرت في آخر عهدهم، حيث تخلى المرابطون عن المبادئ التي أعلنوها عند قيام دولتهم في مجال الضرائب.

و لمّا قامت دولة الموحدين، حرص الخليفة عبد المؤمن على إلغاء الرسوم والضرائب

1204 ـ حسن أحمد محمود: قيام دولة المرابطين، ص ص: 404-408-409.

1205ـ القبالة: وهي أن يجعل الشخص قبيلا، أي كفيلا بتحصيل الخراج وأخذه لنفسه مقابل قدر معلوم يدفعه، وهو ما عُرف فيما بعد باسم نظام الالتزام، فيستفيد السلطان تعجيل المال ويستفيد المتقبل الفرق بين مادفعه وما حصله، انظر:

ـ محمد ضياء الدين الريس: الخراج والنظم المالية للدولة الإسلامية، دار الأنصار،القاهرة، ط4، 1977، ص: 261.

وترد القبالة أيضا بمعنى كراء الأرض ، فقد وردت في نوازل الفترة الموحدية بهذا المعنى، وربما زاد الملاك كراء زراعيهم فأضر ذلك بالزارع ضررا شديدا، انظر:

ـ عزالدين موسى: المرجع السابق، ص ص: 167-168.

1206 ـ نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، ص: 70.

1207 ـ السيد عبد العزيز سالم: المغرب الكبير، ص: 470.

1208 ـ ابن القطان: المصدر السابق، ص: 226.

1209 ـ المصدر نفسه، ص: 109.

التي تخالف الشرع والتي فرضها المرابطون[1210]، وصدرت الرسائل الرسمية تعبر عن رفض الخليفة لكل أنواع المكوس والقبالات التي فرضها المرابطون لمخالفتها للشرع. ومن هذه الرسائل؛ الرسالة الصادرة من تينملل في 16 من ربيع الأول سنة (543هـ/1148م) الموجهة إلى الطلبة والأعيان في الأندلس << وقد ذُكر لنا في أمر المغارم والمكوس والقبالات وتحجير المراسي وغيرها ما رأيناه أعظم الكبائر>>[1211]، ثم يختم رسالته مطالبا إياهم بالاستمساك بكتاب الله وإزالة كل هذه الضرائب << فانظروا هذا– وفقكم الله– نظر أولي الألباب ولتسعوا جهدكم في رفع ذلك المستراب، ولتذهبوا إلى إظهار أمر الله سبحانه على موجب الكتاب>>[1212]. وهذا يعني أنَ عبد المؤمن أراد تطبيق أحكام القرآن الكريم في فرض الضرائب.

وفي رسالة أخرى أصدرها الخليفة عبد المؤمن في 24 من جمادى الأولى سنة(547هـ/1152م)، موجهة إلى أهل قسنطينة يوضح فيها موقفه من الضرائب الجائرة يقول فيها: << وقد كان بهذه الأصقاع من آثار أهل الاختلاف والابتداع ما علمتموه من القبالات والمكوس والمغارم وسائر تلك الأنواع، وكان الأشقياء من ولاّتها يرون إيجابها وإلزامها شرعا يلتزمونه وواجبا يقدّمونه ولا يلتفتون إلى ما أوجب الله من الزكاة والأعشار>>[1213]. ومن هذه الرسالة نستنتج أنّ عبد المؤمن نهى عن فرض الضرائب، وطالب بالرجوع إلى ما أوجبه الله فقط مثل الزكاة والأعشار.

وهكذا حدّد الخليفة عبد المؤمن موقفه من هذه الضرائب بصورة واضحة، وقد اتّبع نفس السياسة ابنه يوسف حين خفّض الضرائب وأسقط بعضها، كإلغاء القبالة على أحد الجسور المقامة بأشبيلية سنة(567هـ/1171م)، والتي كان يستخدمها السكان في العبور[1214]. ومع ذلك فقد لاحظ "ابن غالب" ثقل الضرائب في الأندلس في ظل حكمهم[1215].

[1210] - Hopkins: op.cit,p : 43.

[1211] - ابن القطان: المصدر السابق، ص ص:156-157.

[1212] - المصدر نفسه، ص:167.

[1213] - مجهول: رسائل موحدية، ص ص:21-22.

[1214] - ابن صاحب الصلاة: المصدر السابق، ص ص: 243-235.

[1215] -Ibn Ghalib: nas Andalusia jaded, ed l,abdal-badi,majalla maahad al-makhtutat al-arabia 1,1955,p:281.

إنَ الاستقرار الذي شهده عصر الازدهار زمن الموحدين، والأمن الذي ساد فيه، ومعرفة الخلفاء الأوائل بالشؤون المالية[1216]، كانت كلها عوامل مساعدة لعدم وجود ضرائب غير شرعية وانتشار الرخاء العام[1217]. ولكن في عصر الضعف اضطرب حبل الأمن وتقلصت أراضي الدولة وانتشرت الفتن ونزلت المجاعات بالنّاس وتناهى الغلاء[1218]. فلجأ الخلفاء وعمّال الولايات إلى فرض ضرائب جديدة مخالفة للشرع، لم تسعف المصادر على تباينها.

حتى أنّ الواثق آخر خلفاء الموحدين في المغرب الأقصى، عندما أراد الخلافة لنفسه كان من أبرز شعاراته؛ رفع المغارم والمكوس والكلف عن الناس الحاضر والبادي والاقتصار على الفروض الشرعية التي جرى عليها العمل في أول الدولة[1219]. ويبدو أنّ هذا العصر شهد فرض الضرائب على التجّار والدليل على ذلك ظهور المشرف في غير مدينة. ويرى "ابن غالب" ثقل الضرائب في الأندلس في ظل حكم الموحدين[1220]، يعني أنَ الضرائب المفروضة على الرعية كانت كثيرة سواء في عصر الازدهار أو في عصر الضعف. وعموما كانت الضرائب والمكوس الممنوعة شرعا موجودة وشملت: ضرائب العبور؛ وهي ما يفرض على طول الطرق في المراصد وعند البوابات(القبالات)، وضرائب الصفقات التجارية عندما تُباع البضائع أو يتم تحويلها وتدعى(مغارم وإتاوة ومكوس)[1221]، وكثر هذا النوع من الضرائب غير الشرعية خاصة في الأندلس[1222].

وبالتالي يمكن القول أنّ سياسة إسقاط المكوس والمغارم، التي أعلنتها الدولة الموحدية في بداية حكمها لم تحترم طوال العصر الموحدي، حيث أنّه لما اتسعت الدولة الموحدية وزادت حاجاتها ونفقاتها، اضطر أمراؤها إلى فرض الضرائب وأنواع من المكوس والمغارم المتنافية مع الكتاب والسنة ومع المذهب المالكي الذي كان سائدا في المغرب الأقصى زمن المرابطين والموحدين، وذلك على حد قول "القاضي عياض" :<< ..اعلموا أن الترجيح مذهب مالك وأنافة

1216 ـ ابن خلكان: المصدر السابق، ج2، ص:18.

1217 ـ ابن صاحب الصلاة، المصدر السابق، ص ص :286-353.

1218 ـ ابن عذارى: المصدر السابق، ج3،ص: 307. وما بعدها.

1219 ـ المصدر نفسه ونفس الجزء، ص: 455.

1220- Ibn Ghalib: op cit, p281.

1221 ـ كونستبل: المرجع السابق، ص :202..

1222 ـ المرجع نفسه ونفس الصفحة.

منزلته في العالم لا ينكره إلا معائد... وغلب على بلاد المغرب الأقصى إلى يومنا هذا>>[1223]، وهذا يعني أن المذهب المالكي ارتبط في الذهون زمن الأدارسة و المرابطين والموحدين[1224].

وفي الأخير يمكن القول أنَ كل من دولة الأدارسة والمرابطين والموحدين؛ طبقت في بداية عهدها الشرع في مجال الضرائب أي إتباع أحكام الكتاب والسنة، ولكن لجأت في آخر عهدها إلى فرض المكوس والضرائب غير الشرعية، ويمكن إرجاع الأسباب التي دفعت الدول الثلاث إلى فرض الضرائب غير الشرعية، إلى محاولة إعادة تقوية دولهم خاصة بعدما شابها الضعف والانهيار، "فابن خلدون" كان يعتقد أنَ الضرائب غير الشرعية ميزة لا مفر منها لتطور الدولة، ويضيف أنَه كلّما كبرت السلالات كلّما تبنوا أنماطا جديدة من الرفاهية وتطلبوا المزيد من الثروة، ولذلك فإنَ الوالي يبتدع أنواعا جديدة من الضرائب يفرضها على التجارة ويفرض المكوس على الأسعار في الأسواق وعلى أنواع البضائع المستوردة على أبواب المدينة[1225]. وهنا يمكن القول رغم أنَ الدول الثلاث فرضت الضرائب غير الشرعية لتقوية نفوذها وزيادة قوتها، إلا أنَها انتهت بالسقوط الواحدة تلو الأخرى، وعليه يمكن القول إنّ الدولة كلّما حادت عن الشرع في تعاملاتها المختلفة ومنها المالية؛ حادت عن طريق البقاء.

وهكذا نلاحظ أنّ ما التزمت به الدول الثلاث في بداية عهدها وحافظت عليه، بدأ يتعارض مع الحاجات العملية، فقد تعددت الموارد التي تجبى منها الأموال، ومنها ما هو معارض للمبادئ التي أُعلنت أول مرة. فقد ذكرنا سابقا أنَ مؤسسي الدول الثلاث اكتفوا بالزكاة وخمس الغنائم في البداية أي عند تأسيس دولهم و عصر قوتهم ، ومع مرور الوقت بدأت تتعدد الموارد التي تجبى منها الأموال مثل الضرائب وخاصة غير المشروعة، والخراج الذي فرضه عبد المؤمن بن علي الموحدي.

02)- الاستثمار:

[1223] - أبو الفضل القاضي عياض: ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، تحقيق أحمد بكير محمود، منشورات مكتبة الحياة، بيروت، مكتبة الفكر، طرابلس، ليبيا،1967،ص ص: 79-80.

[1224] - وهذا ما ذكرناه سابقا في الفصل الثالث من هذا البحث، ص:192.

[1225] - ابن خلدون: المقدمة، ص: 92.

بالنسبة لدولة الأدارسة فقد عمل حكامها على توسيع مداخيلهم المالية والتنويع في مصادرها، ومن هذه المصادر الاستثمار فأقطعوا أراض للناس واستثمروا فيها بما سموه الجزاء (والجزاء هو مال يؤديه المرء جزاء بنائه أو غرسه على أرض لا يملكها)، حيث كان الناس في فاس يؤدَون الجزاء على الدور والحوانيت والمصانع التي بنوها بها. فلما بنى إدريس الثاني الأسوار في عدوة القرويين أمر الناس ببناء الدور والغرس ونادى فيهم أنَ كل من بنى موضعا أو اغترسه قبل بناء السور (السور القريب من باب إفريقية) فهو هبة من الله تعالى؛ فيظهر من هذا أنَ من بنى شيئا بعد تمام السور المذكور إنَما يكون باستئجار الأرض، وهو سبب وجود الجزاء في بعض جهات فاس مثل جزاء ابن عامر وجزاء برقوقة وجزاء ابن زكون [1226].

أما عند المرابطين فقد شكل الاستثمار أيضا مصدرا من مصادر الدخل المالي، فقد وجدنا إشارة عن ذلك ولو بطريقة غير مباشرة في المصادر والمراجع التي اعتمدنا عليها، حيث لجأ المرابطون خاصة في عصر علي بن يوسف إلى تطبيق سياسة ذات أثر بعيد في انتعاش الزراعة خاصة؛ فقد أقطعوا الجند أرضا يزرعونها ويستثمرونها وينتفعون بخيراتها في مقابل أداء واجب الدفاع عن الوطن وقت الحرب[1227]، ويرى الدكتور "حسن محمود" أن المرابطين قد طبقوا هذه السياسة الزراعية في المغرب فضلا عن الأندلس، و أقطعوا جند لمتونة بوجه خاص وجنود الملثمين بوجه عام أرضا يفلحونها وينتفعون بخيراتها[1228]، ومن هذا العرض نلاحظ أن الاستثمار كان مصدرا من مصادر الدخل المالي ولو بطريقة غير مباشرة، حيث يستثمر الجنود الأراضي وينتفعون بخيراتها بدلا من الحصول على نفقاتهم من بيت المال، وهذه مساعدة لبيت المال لتأدية واجباته على أكمل وجه حيث تخصص المبالغ التي كانت ستدفع كنفقات للجنود إلى مشاريع أخرى.

وإذا انتقلنا إلى دولة الموحدين وجدنا أنه منذ خلافة عبد المؤمن شرعت الدولة الموحدية في استصلاح الأراضي؛ وزراعتها بالأشجار المثمرة، ومن أشهر مزارع الدولة زيتون بحيرة مراكش

[1226] ـ جنى زهرة الآس، ص: 26.
[1227] ـ الطرطوشي: المصدر السابق، ص: 123.
[1228] ـ قيام دولة المرابطين ،ص ص: 405-406.

الذي بلغ بيوعه 30000 دينار في العام[1229]. وزيتون بحيرة مكناسة الذي يباع بـ 35000 دينارا سنويا[1230]، وزيتون بحيرة فاس والذي كان يباع بـ 50000 دينارا سنويا[1231].

ومن مظاهر الاستثمار أيضا أنّ الدولة الموحدية في خلافة يوسف بن عبد المؤمن بنت في أشبيلية حوانيت وأجرتها ثم اقتطعت من مستأجريها ضرائب، وعن ذلك يقول"ابن صاحب الصلاة" << ونما الخراج في ذلك نموا عاليا>>[1232].

03)- المصادرات:

كان حزم ولاة المغرب الأقصى ومراقبتهم المستمرة لعمالهم ومحاسبتهم على ما يجنون من أموال عن طريق غير مشروع سببا في الحصول على الكثير من الأموال وإضافتها إلى بيت المال فيما يسمى بالمصادرات. ولم تشر المصادر التي اعتمدنا عليها إلى وجود هذه الظاهرة بالدولة الإدريسية، وذلك لأن المصادر التي كتبت عن دولة الأدارسة ركزت فقط عن الجانب السياسي والعسكري وأهملت الجانب الاقتصادي وبالخصوص الجانب المالي.

أما المرابطون كانوا يراقبون المشتغلين بالشؤون المالية مراقبة شديدة ويحاسبونهم حسابا عسيرا، فإذا اعتزل العامل الخدمة حاسبوه وإذا وجدوا تقصيرا سجنوه وصادروا أمواله[1233]. وكانوا يحاسبون ورثة العامل إذا مات ويثقلون عليهم ويصادرون تركة المتوفى إذا لزم الأمر، وكما ذكرنا سابقا أن الخوف من هذا الحساب العسير هو الذي دفع مؤمل عامل الخراج بقرطبة حين حضرته الوفاة إلى أن يحضر ما كان عنده من مال المستخلص وأشهد الحاضرين على دفعه ثم أبرأ جميع عماله وكتابه لأنه خشي أن يُصيب ورثته مكروه إذا مات دون أن يبرئ ذمته[1234]. وكثيرا ما لجأ الولاة والأمراء من المرابطين إلى سياسة مصادرة عمالهم وجباتهم نتيجة التقصير في المعارك الحربية ضد النصارى أو الإخلال بواجبهم أو التطاول على أموال المسلمين وجورهم للرعية، ففي

1229 . مجهول: الحلل الموشية، ص:100.
1230 ـ الروض الهتون، نقلا عن المنوني: المرجع السابق،ص: 18.
1231 ـ المنوني: المرجع نفسه ونفس الصفحة.
1232 ـ ابن صاحب الصلاة: المصدر السابق، ص ص:485-486.
1233 ـ الحميري: المصدر السابق، ص: 197.
1234 ـ عبد الله بن بلكين: التبيان، ص: 129.

عهد علي بن يوسف تم مصادرة أموال الأمير إبراهيم بن يوسف بن تاشفين وحاشيته؛ وذلك لتقصيره في الموقعة التي لقي فيها الجيش المرابطي الهزيمة أمام ألفونسو المحارب سنة (514هـ/1120م). كما أنه في عهده صودرت أحباس أهل الذمة بغرناطة؛ وبيعت الأحباس الموقوفة على الكنائس وذلك نتيجة لنقضهم عهد المسلمين وتقديمهم المساعدة لألفونسو الأول المحارب ببلدة آرغونة أثناء غارته التخريبية على جنوب شرق الأندلس سنة (519هـ/1125م)[1235]. ولما زادت شوكة النصارى وازدياد الخطر الموحدي الأمر الذي دفع علي بن يوسف إلى مصادرة أموال وأملاك الأحباس من أجل بناء الحصون والأسوار والإنفاق على الجيش لرد هذين الخطرين. ومن هنا نرى أن المصادرات كانت تشكل مصدرا من مصادر دخل بيت المال زمن الدولة المرابطية سواء في عصر قوتها أو عصر ضعفها.

ولما قامت دولة الموحدين كانت المصادرات أيضا من مصادر الدخل المالي، حيث كانت أموال الثائرين على الدولة أو المؤيدين للأعداء المحاربين تضم للمخزن[1236]. وشكلت مصادرة الأموال موردا دائما تجبى منه الأموال لصالح بيت المال، لاسيما من العمال المتهمين بالتقصير في واجباتهم أو الخيانة في أعمالهم[1237]. ومن الأمثلة عن هذه المصادرات، مافعله عبد المؤمن بن علي حين دخل تونس، فصادر أموال الناس فيها[1238]. وكذلك حين أساء مشرف إشبيلية التصرف سنة (571هـ/1175م)؛ أمر الخليفة يوسف بن عبد المؤمن بمعاقبته ومصادرة أمواله يقول "ابن عذارى": << وفي سنة إحدى وسبعين وخمسمائة أمر الخليفة أبو يعقوب بنكبة محمد بن عيسى مشرف أشبيلية في جمادى الآخرة وتولى تثقيف حاله وماله للمخزن يلول بن جلداسن واستصفى ما كان عنده من المال والعقار بأنواع العذاب وأسوأ العقاب حتى ضرب نفسه بسكين كان في يده فلم يمت من ذلك ثم عذب وضرب حتى مات>>[1239]. كذلك قام الخليفة يوسف بن عبد المؤمن سنة (579هـ/1183م)؛ بمحاسبة وزرائه وعماله ومنهم وزيره إدريس بن جامع الذي استصفى أمواله[1240]. ومشرف أشبيلية الذي أمر بسجنه والاستيلاء على أمواله[1241].

1235 ـ ابن عذارى: المصدر السابق، ج3، ص:69. وانظر:
ـ الونشريسي: المصدر السابق، ج8، ص: 39.
1236 ـ المصدرنفسه، ص:201.
1237 ـ ابن عذارى: المصدر السابق، ج3، ص ص: 127-128.
1238 ـ ابن خلدون: العبر، ج6، ص223.
1239 ـ البيان المغرب، ج4، ص: 23.
1240 ـ المصدرنفسه ونفس الجزء، ص :29.

وفي نفس العام سنة (579هـ/1183م) حاسب الخليفة يوسف بن عبد المؤمن عمال فاس ومكناسة وغيرهم سواء كانوا ولاة أو مشرفين على الأموال وبعد محاسبتهم ومصادرة أموالهم فرض المحققون عليهم أموالا يدفعونها لبيت المال وفي هذا يقول " ابن عذارى" : << فاستأصل أموالهم ورد للمخزن ضياعهم ورباعهم وترك لكل رجل منهم دارا واحدة وكان الذي قاطعوه على أنفسهم أن يعطوه ويدفعوه أربعمائة ألف دينار وستين ألفا يقسطونها على أنفسهم؛ وشهد العدول بذلك عليهم فعمل عليهم الرقباء حتى دفعوا المال المذكور>>[1242] .

ولم يختلف الأمر عند باقي خلفاء الموحدين في مصادرة الأموال، فلما تولى المنصور الموحدي انتهج سياسة والده في مصادرة الأموال، ففي سنة (585هـ/1189م) أمر بالقبض على ابن سنان حين بلغه الأمر أنه فر من إحدى المعارك وصادر أمواله، وعن هذا يقول "ابن عذارى":<< فأمر المنصور إذ ذاك باستصفاء أحواله وضم أمواله >>[1243]. وكذلك حين استقر الخليفة المنصور بأشبيلية سنة (593هـ/1196م) وحاسب عماله هناك ومن هؤلاء أبي سليمان داود بن أبي داود الذي غرَم مقدارا من المال بلغ خمسين ألفا واستصفيت أحواله وأمواله[1244]، كذلك حاسب الخليفة أبا علي عمر بن أيوب وفي هذا يقول "ابن عذارى" << على ما كان تحت نظره وفي اختزانه من أموال النفقات والموقف عنده من سائر المرتبات عليه من مال جسيم واستفهم عنه فلم يوجد له جواب فضم ديونه وجميع أطرافه وجمع نحو الخمسة عشر ألف دينار فقبضت منه وطلب باستيفاء الباقي فعجز عنه فاعتقل مع أبي سليمان>>[1245].

ويحدث أن تصادر الخلافة أموال أحد العمال ثم تكتشف ظلم هذا الإجراء فترد له أمواله، وهذا ما حدث لمحمد بن عبد الملك بن سعيد بن خلف من أهل قلعة يحصب بالأندلس؛ وقد تولى عدة أعمال للموحدين؛ ثم غضب الخليفة المنصور الموحدي منه ولما صفح عنه رد عليه كل ما أخذ منه وفي هذا يقو "عباس المراكشي" : << فأمر المنصور بالقبض عليه وعلى ابن عمه

[1241] ـ ابن صاحب الصلاة: المصدر السابق، ص: 224.
[1242] ـ البيان المغرب: ج4، ص ص: 59-60.
[1243] ـ المصدر نفسه، ج4، ص:139.
[1244] ـ المصدر نفسه، ج4، ص: 183.
[1245] ـ المصدر نفسه، ج4، ص: 184.

صاحب أعمال إفريقية أبي الحسن سنة 593ه رضى عنهما وأمر محمد بن عبد الملك أن يكتب بخطه كل ما أخذ منه فصرفه عليه ولم ينقص منه شيئا>>[1246] .

04)-مال الأوقاف:

كانت الأحباس وسيلة لمساعدة بيت المال في تأدية وظائفه المالية وخاصة من حيث النفقات، حيث اعتمدت الخدمات العامة في غالب الأحيان على الأحباس؛ خاصة عهد المرابطين والموحدين، فلم تكن الدولة تتكفل بمصاريف المنافع العامة؛ فمن الأحباس كان يمكن للمدن والقرى أن تحصل من القيم على الوقف بعد استئذان القاضي على حق الانتفاع بجزء من ماله والذي يُخصص في غالب الأحيان لتموين مؤسسات الصدقات والمجذومين إذ هي في غالب الأحيان محدودة الدخل.

وكان يخصص دخل هذه الأحباس في الغالب لصيانة وخدمة المساجد وإدارة المدارس المُنشأة لتحفيظ القرآن الكريم وغيرها من المدارس والمستشفيات، كما يخصص الدخل أحيانا لمعاونة الفقراء والمساكين الذين لا دخل لهم وأحيانا لخدمة الحرمين مكة والمدينة. فكانت الأحباس تقوم بخدمات عديدة للدولة خاصة عصري المرابطين والموحدين؛ فرفعت بذلك عبئا كبيرا على بيت المال[1247]؛ وهنا يمكن أن نعتبر أن هذه الأحباس كانت وسيلة من وسائل دخل بيت المال ولو بطريقة غير مباشرة وهذا على الأقل في عصر القوة؛ فصحيح مال الأحباس لم يدخل إلى بيت المال مباشرة ؛ لكنه كان يُنفق على مشاريع ومصالح كان من المفروض أن يتكفل بها بيت المال.

ولقد التزم المرابطون في أول عهدهم بعدم المساس بالأحباس، فلا يجوز تحويل الأحباس عن الغرض الذي خُصصت له، ولا يُسمح لأحد بالاستيلاء عليها أو إدخال شيء من منافعها في حوزته[1248]؛ أو أخذ مال حُبس على مسجد لإصلاح آخر وإن كان على وجه السلف[1249].

[1246] ـ الإعلام، ج3، ص ص: 40-41.
[1247] ـ ليفي بروفنسال: المرجع السابق، ص: 83.
[1248] ـ الونشريسي: المصدر السابق، ج7، ص: 59.
[1249] ـ المصدر نفسه ونفس الصفحة.

غير أنَه في آخر عهد المرابطين كان بعض الوكلاء على الأحباس يأخذون من دخلها دون وجه حق[1250]. وتحايل البعض لامتلاك أراضي الأحباس بكرائها مدة طويلة تصل إلى الخمسين عاما[1251]، كما لجأ ولاة المرابطون أنفسهم في آخر عهدهم إلى مصادرة أموال وأملاك الأحباس لمجابهة الحالات الطارئة كخطر النصارى والموحدين وهذا ما تناولناه في عنصر المصادرات.

ولكن الموحدين ضموا أموال وأراضي الأحباس للمخزن[1252] (للدولة) ولم تعد مستقلة كما كانت عهد المرابطين وفرضوا عليها الضرائب[1253]. وهنا يظهر لنا واضحا من أنَ الأحباس كانت مصدرا من مصادر دخل بيت المال وخاصة بعدما تم فرض عليها ضرائب خاصة عهد الموحدين.

وهنا يمكن القول أن المصادر المالية التي اعتمدت عليها الدول الثلاث في عصر قوتها وازدهارها كانت مصادر شرعية، وساهمت في تنشيط الحركة الاقتصادية، وظهور فترة من الأمن الاقتصادي والرخاء، ولكن لما توسعت الدول الثلاث زادت حاجاتها المالية مما اضطرها إلى فرض ضرائب غير شرعية؛ وزادت ممارساتها غير الشرعية في الحصول على الأموال عصر ضعفها وانهيارها. وهنا نلاحظ أن مقولة "ابن خلدون" تحققت مع الدول الثلاث لما أشار إلى أنَ الدولة في أول عهدها تكون قليلة الضرائب كثيرة الدخل المالي؛ وفي آخر عهدها تكون كثيرة الضرائب قليلة الدخل المالي.

خلاصة الفصل الرابع:

لقد ورثت كل دولة من الدول الثلاث قبل قيامها تركة مثقلة بالضرائب، وللتعامل مع هذا الوضع اتبعت سياسة وإدارة مالية لتنظيم وارداتها ونفقاتها، فبالنسبة لمداخيل بيت المال فقد طبقت

[1250] - ابن أبي زرع: المصدر السابق، ص: 590.
[1251] - عصمت عبد اللطيف دندش: المرجع السابق، ص: 163.
[1252] - النباهي: المصدر السابق، ص: 113.
[1253] - ومثال عن هذا قضية إصرار عامل الموحدين في أغمات على كتابة الأحباس في زمامه ونزعها من القاضي أبو حفص عمر لفرض الضرائب عليها رغم محاولة القاضي منعه من ذلك. انظر:
- التشوف، ترجمة 118، ص: 270.

الدول الثلاث في بداية عهدها مبادئ الشرع في جباية الأموال، وذلك بتطبيق أحكام الكتّاب والسنة.

ولقد كانت مداخيل بيت المال في أول عهد الأدارسة والمرابطين والموحدين شرعية وتتمثل في الزكاة والعشر والغنائم، و لما استقرت لها الأوضاع أكثر؛ فرضت مصادر أخرى كالخراج الذي فرضته الدول الثلاث؛ فبالنسبة لدولة الأدارسة لم نجد إشارة واضحة وصريحة في المصادر التي اعتمدنا عليها إلى وجوده، أما بالنسبة لدولة المرابطين فقد وجدنا أن ضريبة الخراج كانت موجودة؛ مع أن بعض المراجع أشارت إلى أن الخراج لم يكن موجودا قبل الموحدين بل فرضه عبد المؤمن بن علي، الذي سّوى بين أراضي المرابطين وأراضي المشركين وفرض عليها الخراج. كما شكلت الجزية مصدرا من مصادر دخل بيت المال زمن الأدارسة والمرابطين ولكنها لم تكن تشكل مصدرا من مصادر دخل بيت المال زمن دولة الموحدين لكونهم لم يُقيموا ذمة لليهود والنصارى في دولتهم.

ولما توسعت الدول الثلاث وزادت نفقاتها واحتياجاتها فرضت مصادر أخرى تُجبى منها الأموال كالمصادرة والاستثمار لأن المصادر المالية التي حددها الكتاب والسنة والاجتهاد لم تعد كافية لسد نفقات الدول. ولكن لما زادت حاجة الدول الثلاث أكثر للأموال وخاصة في آخر عهدها اضطرت إلى فرض المكوس والمغارم المنافية للشرع كحل أخير للمحافظة على بقائها في الحكم؛ وقد اتخذت هذه الضرائب غير الشرعية صورا عديدة مثل القبالات؛ المكوس؛ المغارم؛ الإتاوات؛ والكلس والمعونة وغيرها من الضرائب غير الشرعية، وهنا لاحظنا التناقض الواضح بين مبادئ الجباية والسياسة المالية التي أعلنتها الدول الثلاث في بداية عهدها والتي تمثلت في احترام الكتاب والسنة، وبين ما انتهجته الدول الثلاث في آخر عهدها وخروجها عن مبدأ الشرع في جباية الأموال.

كما وجدنا أن الأحباس كانت وسيلة مساعدة لبيت المال في تأدية وظائفه خاصة من حيث النفقات، حيث كان يُخصص دخل هذه الأحباس لصيانة وخدمة المدارس والمساجد والمستشفيات، وفي بعض الأحيان لمساعدة الفقراء والمساكين، ووجدنا أيضا أن الأحباس كانت تشكل مصدرا من

مصادر دخل بيت المال بطريقة مباشرة آخر عهد المرابطين الذين صادروا أموال وأملاك الأوقاف؛ وكذلك زمن الموحدين الذين ضموا أراضي الأحباس للدولة وفرضوا عليها ضرائب.

وبالتالي وجدنا أنا واردات بيت المال عهد الأدارسة والمرابطين والموحدين متنوعة ومتعددة وكثيرة، ففي أول عهد هذه الدول كانت مداخيل بيت المال شرعية مستمدة من الكتاب والسنة؛ ولكن في آخر عهدها تخلت عن الشرع في جباية الأموال، وهذه الواردات خُصصت للإنفاق على مشاريع اقتصادية واجتماعية وحتى ثقافية ودينية؛ وهذا ما سنتناوله في الفصل الأخير من هذا البحث.

الفصل الخامس: نفقات بيت المال عند الأدارسة والمرابطين والموحدين

أولا: النفقات الأميرية
ثانيا: الرواتب والهبات
ثالثا: الإنفاق على المنشآت العمرانية

تمهيد:

لقد نص القرآن الكريم على أوجه صرف بعض مداخيل وواردات بيت المال؛ كالغنيمة والفيء والزكاة مما ذكرناه في حينه. ففي عهد الرسول ﴿صلى الله عليه وسلم﴾ كانت مختلف الأموال التي

تؤول إلى المسلمين تنفق وتوزع فورا[1254]. ومع الفتوحات الإسلامية والتوسعات، فإنّ هذه الأموال وكل الضرائب التي تُجبى؛ أصبحت تنفق في سبيل تأمين مصالح الحكومة من نفقات للخليفة، ورواتب للقضاة والولاة والعمال وغيرهم من الموظفين، وأعطيات الجند وغيرها[1255].

وعلى هذا الأساس سنحاول تسليط الضوء على أهم أوجه نفقات الأموال التي آلت إلى بيت مال الأدارسة والمرابطين والموحدين. ولنرى هل استطاعت الدول الثلاث توزيع أموالها بصورة جيِّدة على مصالحها ورعاياها؛ وما هي آثار هذا التوزيع.

أولا: النفقات الأميرية:

01)- الإنفاق على الخلفاء والأمراء:

لقد كانت أوجه صرف بيوت الأموال في كل من دولة الأدارسة والمرابطين والموحدين ، على الأعمال الحربية وقصور الخلفاء والسادة أبنائهم. وليس هناك معلومات كثيرة عن حياة الخلفاء في قصورهم وما ينفقونه من أموال زمن الأدارسة والمرابطين؛ بينما زمن الموحدين يذكر "المنوني" << ويكفي أنَ كل قصر من قصورها –أي مراكش– مستقل بالديار والبساتين والحمام والإسطبلات والمياه وغير ذلك، حتى يغلق الرئيس منهم بابه على جميع من حوله وأقاربه وما يحتاج له أمر إلى خارج داره ولا يشتري شيئا من السوق لمأكل ولا يُقرئ أولاده في مكتب خارج >>[1256]، ومن هنا نرى أنَ مصروفات القصر كانت كثيرة جدا إذ كان صاحب القصر يوفر لأهله كل حاجاتهم ومستلزماتهم مما يمنعهم عن اقتنائها خارج القصر، وهذا يعني أنَ القصور كانت ضخمة وواسعة كأنَها مدينة تشتمل على كل ما يحتاجه صاحب القصر.

كما اهتم ولاة الأمر من الأدارسة والمرابطين والموحدين بالإنفاق على الأمراء والقادة الذين استولى ولاة الأمر بالمغرب الأقصى على أوطانهم وممتلكاتهم؛ وكذلك إعطاء المنح لاستمالة الرؤساء والتودد إليهم، فإدريس الثاني لما وفدت عليه الوفود بذل لهم الأموال عام (188هـ/805م) لاستمالتهم[1257]، وكذلك لما وفدت عليه الوفود عام (189هـ/806م) من القيسية والأزد والخزرج

[1254] ـ الرفاعي : المرجع السابق، ص:184.
[1255] ـ فركوس : المرجع السابق، ج2، ص:101.
[1256] ـ المنوني: العلوم والآداب، ص: 249.
[1257] ـ السلاوي: المصدر السابق،ج1،ص: 72.

وبني يحصب والصدف وغيرهم في حوالي500 فارس[1258]؛ رحب بهم الإمام ورفع منزلتهم وأجزل لهم العطاء[1259].

والمرابطون أنفقوا على القادة والأمراء الذين استولوا على أراضيهم وممتلكاتهم؛ فحين قضى يوسف بن تاشفين على دول الطوائف بالأندلس استولى على ممتلكاتهم؛ وفي نفس الوقت أرسل بعض هؤلاء الأمراء إلى المغرب الأقصى ليكونوا تحت رعايته ومراقبته، وقد استلزم ذلك الإنفاق عليهم وفي هذا يقول " الأمير عبد الله " في مذكراته << وأمرنا ـ أي يوسف بن تاشفين ـ بإنزال الأمير عبد الله وابن عباد وغيرهم من أمراء الأندلس، أن نستوطن أغمات فأتيناها ولقينا من أمير المسلمين كل جميل وأنزلنا بداره الصغرى في الحريم، ولم يزل يتفقدنا في إنعامه كيف ما هيَأ الله على يديه >>[1260]. وفي موضع آخر يذكر "الأمير عبد الله" أنَ يوسف بن تاشفين أرسل له مبلغ ثلاثمائة دينار << ثم أنَه وافاني من عند السلطان ثلاثمائة دينار أخرى وأنا بمكناسة وخاطبني بكتاب يعدني بكل جميل>>[1261].

وتحمَل بيت المال نفقات أكثر في ظل الموحدين نظرا لاتساع الدولة مع كثرة من دخل في طاعة الموحدين، حيث لم تكن مصاريف بيت المال مقتصرة على الخلفاء فقط، بل كانت هناك أوجه أخرى للإنفاق؛ لجأ إليها ولاة الأمر بالدولة الموحدية. ومن ذلك الإنفاق على من سارع في مبايعة الموحدين من الأمراء والقبائل والأفراد، فضلا عن الجوائز والإقطاعات التي يحصلون عليها. فأهل شريس بالأندلس حين دخلوا في طاعة الموحدين، أطلق عليهم الموحدون: السابقون الأولون، وحررت أملاكهم وكانوا مقدمين عند الخليفة على سائر الوفود[1262]. كذلك وفد أشبيلية حين أقبل على الخليفة عبد المؤمن يعلن بيعته قوبل بالترحيب، ومنحوا الجوائز والإقطاعات لجميع الوفد سنة (542هـ/1147م)[1263]. وحين استولى الخليفة عبد المؤمن على بجاية واستسلم يحيى بن

1258 ـ ابن أبي زرع: المصدر السابق، ص: 29.
1259 ـ الجزنائي: المصدر السابق، ص: 18.
1260 ـ عبد الله بن بلكين: مذكرات الأمير عبد الله، تحقيق ليفي بروفنسال، ص: 171.
1261 ـ المصدر نفسه، ص: 161.
1262 ـ السلاوي: المصدر السابق،ج2، ص ص: 116-117.
1263 ـ المصدر نفسه، ونفس الصفحة.

العزيز؛ فإنَه أُرسل ومن معه من خاصته إلى مراكش حيث عاش في رغد من العيش وأجريت عليه الأرزاق من بيت المال[1264].

وقد وصف "المراكشي" الخليفة يوسف بن عبد المؤمن بأنّه كان جوادا سخيا حيث أعطى هلال بن محمد بن سعد ابن مردنيش صاحب شرق الأندلس أثنى عشر ألف دينار في يوم واحد.[1265] وإذا اعتبرنا أنَ يوسف بن عبد المؤمن منح الأموال لابن مردنيش كونه نسيبه وليس كرما، فهناك صورة أخرى عن كرم الموحدين هي حين التجأ فرنانده رايس النصراني صاحب ترجالة ليكون في طاعة الموحدين، فإنّه وصل ومن معه إلى مراكش سنة(563هـ/1167م) وقوبل بالإحسان ، وعنه يقول "ابن صاحب الصلاة": << وأقام في الحضرة العليا خمسة أشهر تحت إحسان من الأمر العالي وامتنان وعطاء جزيل وإسكان كفيل، وألّف قلبه بالأنعام الحفيل حتى كاد يسلم >>[1266].

وفي عهد الناصر الموحدي، حين دخل يحيى بن غانية في طاعة الموحدين سنة (601هـ/1204م)، فإنَ الناصر وصله << من الصلات النفيسة ما لا قيمة ولا يصل بمثله إلاَ الخلفاء >>[1267]. كما أنّ خلفاء الموحدين كانوا يشملون أبناء الحكام السابقين بالعطاء الكثير. فيقطعونهم الأراضي ويعطونهم المنازل والمراكب واللَباس والأموال تألفا لهم[1268]. وعلى سبيل المثال سنّ المنصور الموحدي الصرف على الأعمام والإخوة من السادة كيلا ينازعوه الخلافة[1269]. وهذا الصرف يكون من بيت المال الذي خُصص لمثل هذه المواقف وغيرها لخدمة مصلحة الدولة. ومما لا شك فيه أنّ أمولا كثيرة صُرفت في مواجهة الإنفاق على هؤلاء الخلفاء والأمراء والقادة.

02)- الإنفاق على الجيش:

يحتل الإنفاق على الجنود ومعداتهم الحربية، سواء كانوا في البر أو البحر النَصيب

1264 ـ العمري: مسالك الأبصار،ج16، قسم2، ص327. وانظر كذلك:
ـ النويري: المصدر السابق،ج22، ص:92.
1265 ـ المراكشي: المعجب، ص ص:253-254.
1266 ـ المن بالإمامة، ص ص :368-369.
1267 ـ المراكشي: المعجب، ص ص:317-318.
1268 ـ المصدر نفسه، ص:207.
1269 ـ المصدرنفسه، ص:265.

الأوفى من الدخل المالي[1270]، باعتبار أنَ الجهاد احتل ركنا هاما من نشاط ولاة الأمر من الأدارسة والمرابطين والموحدين، نظرا للظَروف التي أحاطت بهم؛ من مواجهة لعدو متربص يحاول الاستيلاء عليها، سواء في مرحلة التأسيس أو التوسع.

فبالنسبة لدولة الأدارسة أنفقت الكثير من الأموال على إعداد الجيوش؛ وضاعفت لهم الأعطيات منذ بدايات عهدها وهذا منذ ثورات البربر التي أجبرتهم على إنفاق أموال طائلة لإخماد هذه الثورات التي دامت قرابة نصف قرن[1271]. وكان الجيش في البداية متطوعا من عناصر مختلفة ثم أصبح في عهد إدريس الثاني منظما وانظم إليه 500 فارس من العرب الوافدين من الأندلس وإفريقية[1272]، وكذلك الفرس من العراق[1273]. ولكن جيش الأدارسة عموما غلب عليه طابع التطوع، كما كان أكثرهم بلا رواتب بل المتطوع يأخذ ما يحصل عليه من غنائم وأسلاب[1274]. وتم تزويد الجيش الإدريسي بمختلف أنواع الأسلحة[1275]. وهنا يمكن القول حتى وإن كان الجيش الإدريسي يغلب عليه طابع التطوع فإنَه احتاج إلى الأموال لتمشية أموره العسكرية من مؤن وعتاد، كما أنَ توفير السلاح يحتاج إلى الأموال أيضا؛ وبما أنَ الدولة الإدريسية وفرَت لجيشها مختلف أنواع السَلاح هذا يعني أنَها أنفقت الأموال الكثيرة.

أمَا إذا انتقلنا إلى دولة المرابطين؛ نجد أنَه منذ البدايات الأولى في تأسيس دولتهم اهتم يوسف بن تاشفين بتكوين جيش كبير مزوَد بكل أنواع السلاح وذلك حتى يدعم مركزه في الحكم، وفي نفس الوقت لمواصلة عملية الجهاد المستمرة في الأندلس، ومن هنا اشترى الأنواع المختلفة من السلاح ليدعم بها قواته، ففي سنة (447هـ/1081م) بعث إلى الأندلس بأموال كثيرة ليشتري

1270 ـ حسن علي حسن: المرجع السابق، ص: 209.

1271 ـ السلاوي: المصدر السابق، ج1،ص: 171.

1272 ـ الجزنائي : المصدر السابق، ص: 73.

ـ ويذكر أن المجموعة الأندلسية قد تعززت فيما بعد بثمانية آلاف من مسلمي قرطبة الذين لجئوا إلى المغرب أثناء ثورة الربض وهم من أعقاب العنصر السلتي الروماني الذي اعتنق الإسلام . انظر:

-Ismail hamet: histoire du Maghreb ,p :13.

1273 ـ السلاوي: المصدر السابق، ج1، ص: 166.

1274 ـ المصدر نفسه، ص: 130.

1275 ـ كان سلاح المشاة الدروع والسيوف والقسي والسهام والأقواس الطويلة والأطر والخناجر أما سلاح الفرسان السيوف والرماح والدرق اللمطية ويلبسون الدروع والخوذ الحديدية. وفي حصار المدن استخدم الأدارسة الأسلحة الثقيلة كالمنجنيق الذي استعمل لدك الأسوار، وكذلك الدبابات . انظر:

ـ سعدون عباس نصر الله: دولة الأدارسة، ص: 128-129.

ما يلزمه من السَلاح[1276]. وقد تضاربت الأقوال في تعداد جند يوسف بن تاشفين، فبعض الروايات تذهب إلى أنَ تعداد جيشه كان يبلغ مائة ألف مقاتل[1277]، وبعضها يشير إلى أنَ عدد جنده كان حوالي أربعين ألف مقاتل[1278]. ولاشك أنَ تعداد الجند يختلف من معركة لأخرى؛ ففي معركة الزلاقة كان عدد المتطوعة والمرتزقة في جيش المرابطين عشرين ألفا[1279]، وكان عدد الجيش المرابطي الذي يقيم في الأندلس إقامة دائمة سبعة عشر ألف فارس[1280] وفي رواية أخرى أنَه بلغ تعداد الجيش الإسلامي مابين مائة وثلاثون ألفا ومائة وخمسون ألفا[1281]، وهذه الأعداد تبيَن لنا مدى ضخامة تعداد جيش المرابطين الذي بدوره يحتاج إلى الأموال الطائلة للإنفاق عليه من مؤن وسلاح وغيرها من المعدات الحربية.

فلما تولى علي بن يوسف الحكم تابع سياسة أبيه في مواصلة الجهاد في الأندلس وتجهيز الجيوش لمواجهة ثورة ابن تومرت التي اندلعت في البلاد؛ وفي هذا يقول " صاحب الحلل الموشية" :<< ولم يزل أمير المسلمين علي بن يوسف يوالى الحروب على أصحاب المهدي من كل جانب ويبعث لمحاربتهم الجيوش والكتائب ... وينفق عليهم بيوت الأموال رجاء دفع دائهم >>[1282].

كما أنفق المرابطون من بيت المال على الأسطول من أجل تأمين سواحل المغرب الأقصى والأندلس من هجمات الفرنجة والقراصنة، وفي نفس الوقت إقامة جسر بين المغرب الأقصى والأندلس[1283] لنقل الجنود والمعدات الحربية، وكذلك تم تشييد السفن وتجهيزها مما استلزم معه كثير من النفقات من بيت المال.

حتى إذا قامت دولة الموحدين وجدنا أنَ الجيش يحضى باهتمام كبير من حيث العدد والعدة واستلزم ذلك الإنفاق عليه كثير من الأموال، وبالنسبة لعدد الجيوش الموحدية فقد اختلفت من

[1276] ـ مجهول: الحلل الموشية، ص: 22.
[1277] ـ يوسف أشباخ: المرجع السابق، ج1، ص : 71.
[1278] ـ حركات: المغرب عبر التاريخ، ص: 223.
[1279] ـ المراكشي: المعجب، ص: 133.
[1280] ـ مجهول: الحلل الموشية، ص: 80.
[1281] ـ أشباخ: المرجع السابق،ج1، ص: 85.
[1282] ـ مجهول: الحلل الموشية، ص ص: 81-82.
[1283] ـ حسن محمود: قيام دولة المرابطين، ص ص: 394-395.

معركة لأخرى، فحين عزم الخليفة عبد المؤمن على غزو إفريقية اجتمع له من الجند مائة ألف مقاتل ومن الأتباع والسوقة أمثالهم[1284]، ونفس هذا العدد اجتمع له حين عزم على الخروج إلى الأندلس سنة (557هـ/1162م)[1285] ، وفي رواية أخرى أنَه اجتمع له حين عزم على الخروج إلى الأندلس من الموحدين وقبائل زناتة أزيد من ثلاثمائة ألف فارس ومن جيوش المطوعة ألف فارس ومائة ألف راجل[1286]، ويشير "الميلي" إلى أنَ عدد جند الموحدين أثناء الحرب يبلغ أربعمائة ألف فارس عدا المشاة، وأن جيش الناصر الذي خرج إلى الأندلس سنة (608هـ/1211م) بلغ المليون جندي[1287]، وبالرغم من أنَ هذه الأرقام يبدو عليها طابع المبالغة إلاَ أنَها تعطينا صورة عن ضخامة جيش الموحدين، وهذا العدد الكبير تطلب الكثير من الأموال للإنفاق عليه؛ فالجنود المنخرطون في الجيش الموحدي يجب أن تدفع مرتباتهم، والمؤن والعتاد الحربي ينبغي شراؤه.

هذا إلى جانب عدد جند الموحدين من المرتزقة الذين بمدينة مراكش وحدها فقدروا بعشرة آلاف جندي، تبعا للإشارة التي ذكرها "المراكشي" حين قال:<< ثم من ذكرنا من الموحدين صنفان: فالصّنف الأول يدعون الجموع وهم المرتزقة الذين يكونون بمراكش لا يبرحونها، والصنف الآخر يدعون العموم وهم الكائنين ببلادهم لا يحضرون إلى مراكش إلا في النفير الأعظم، وعدد المرتزقة الذين بمراكش من قبائل الموحدين وسائر من ذكرنا من الأجناد على ما صح عندي تلخيصه عشرة آلاف نفس هؤلاء الذين بمراكش خارجا عمّا في سائر البلاد ومن الموحدين وأصناف الجند>>[1288]. هذا فضلا عن عدد الجنود في المدن الأخرى وهذا إن دل على شيء إنَما يدل على ضخامة جيش الموحدين، وهذه الأعداد الكبيرة كانت لها مرتبات مع ما تأخذه من منح وأموال أثناء القيام بحملة من الحملات، يُضاف إلى ذلك ما كان يُوزَع عليها أثناء الاحتفالات العامة.

كما اعتاد الموحدون عند الخروج إلى معاركهم تمييز الجند أي استعراضهم وتفريق

[1284] ـ السلاوي: المصدر السابق، ج2، ص: 136.
[1285] ـ ابن صاحب الصلاة: المصدر السابق، ص: 218.
[1286] ـ ابن أبي دينار: المصدر السابق، ص: 112.
[1287] ـ الميلي: المرجع السابق، ج2،ص: 226.
[1288] ـ المراكشي: المعجب، ص: 341.

الأموال عليهم، فالخليفة عبد المؤمن حين عزم على التوجه إلى بجاية ميّز جيوشه وفرق عليهم الأموال[1289]. وهذا ما فعله أيضا المنصور الموحدي حين وصل من مراكش إلى الأندلس واستقر بأشبيلية، حيث ميّز الجند وأعطى لهم البركات[1290].

وقد أعطانا "ابن صاحب الصلاة" تصويرا دقيقا لعملية التمييز التي قام بها يوسف بن عبد المؤمن عند الاستعداد للعبور إلى الأندلس سنة(566هـ/1170م)، وقد بدأ التمييز بحشد الأعداد الوفيرة من جند الموحدين وغيرهم، وبدأ بتزويدهم بالملابس والسلاح، وعن هذا يقول"ابن صاحب الصلاة": << وفي هذه السنة أمر سيدنا الخليفة بتمييز الموحدين على عدد قبائلهم ومنتهى مناولهم وتربية صفاتهم، فامتثل ذلك وتمادى بتمييزهم مدى خمسة عشر يوما، وقسم عليهم الخيل المسومة والجياد الروقة وكذلك على العرب الوافدين وأعطى للجميع الرّماح والدّروع البيض والسيوف وأنعم على الجميع بما استعد به لهذه الغزوة الحافلة من الآلات المذكورة >>[1291].

إلى جانب هذا التمييز، هناك الأعطيات للجنود ورؤسائهم أثناء الخروج للمعارك فضلا عن الملابس وأنواع السلاح، وقد ذكر لنا "ابن عذارى" مقدار المنح المالية في أثناء غزو الخليفة يوسف بن عبد المؤمن لقفصة سنة(575هـ/1179م) وذلك بقوله:<< كان يعطي البركة لعساكره في غزوته لقفصة ألف دينار تمادى في ذلك مدة غزوته إلى أن انصرف سوى العلوفات والمواساة والمرافق في كل منزل >>[1292].

وفي الاحتفالات العامة والمناسبات الكبيرة التي يحتفل فيها الخفاء بالعاصمة؛ كان الجند يحظون بالمنح والأموال ومن ذلك الاستقبال الكبير الذي قام به الخليفة يوسف بن عبد المؤمن سنة (561ه/1165م) في استقبال أخيه السيد أبي حفص القادم من الأندلس وبعد مراسم الاحتفال وزعت الأموال على جند الموحدين؛ وفي هذا يقول "ابن صاحب الصلاة": << وأدرت عليهم البركة الحافلة من الذهب والدراهم: لكل فارس عشرون دينارا ولأعيان الموحدين وأشياخهم لكل واحد مائة دينار ولأشياخ العرب لكل واحد مائة دينار ولسائر عسكر العرب عشرون دينارا لكل

[1289] ـ ابن أبي زرع: المصدر السابق، ص:148.
[1290] ـ الحميري: المصدر السابق، ص:13.
[1291] ـ ابن صاحب الصلاة: المصدر السابق، ص: 437.
[1292] ـ ابن عذارى: المصدر السابق، ج4، ص ص :31-32.

فارس>>[1293]. وهذا يعني أنَ الأموال كانت توزع من بيت المال على الجيوش وغيرهم من الموحدين عند الاحتفالات؛ وهذا يبين مدى غنى الدولة الموحدية وكثرة أموالها.

وإلى جانب التمييز والأعطيات للجنود والإنفاق عند الاحتفالات؛ كان هناك الإنفاق على الأسطول وجنوده؛ فقد اهتم الموحدون اهتماما كبيرا بإنشاء الأساطيل المختلفة، لتواجه نشاط العدو البحري ولتحمي تلك الإمبراطورية الواسعة، ومن هنا اهتم الخليفة عبد المؤمن بإنشاء أسطول ضخم بلغ 400 قطعة[1294]، وفي رواية أخرى بلغ700 قطعة[1295]، ولربما في هذا العدد من السفن مبالغة؛ خاصة وأنَ المصادر تختلف في عددها. ولكن مما لا شك فيه أنَ هذا العدد الكبير من السفن احتاج للقدر الكبير من المال حتى يمكن تجهيزه وإعداده. وقد أشار "ابن خلدون" إلى ضخامة أسطول الموحدين بقوله:<< ولما استفحلت دولة الموحدين في المائة السادسة وملكوا العدوتين أقاموا خطة هذا الأسطول على أتم ما عُرف وأعظم ما عهد>>[1296].

وهذا العدد الكبير من السفن احتاج أيضا إلى عدد كبير من الجنود المزوّدين بمختلف أنواع الأسلحة، وكان هؤلاء الجند يحصلون على مرتباتهم وأرزاقهم ولا يحرمون المكافآت والمنح إذا أحرزوا نصرا على عدوَهم، فحين حقق الأسطول الموحدي انتصارا على أسطول الإفرنج في المهدية عهد الخليفة عبد المؤمن الذي وزع عليهم قدرا من المال[1297]؛ يقول "أبو عبد الله محمد" :<< واستولى- أي أسطول الموحدين- على ثمان قطع منه –أي أسطول الإفرنج- فاجتمع بقية الأسطول وولوا منهزمين، فسجد عبد المؤمن شكرا لله وفرق في غزاة الأسطول أثنى عشر ألف دينار مؤمنيه >>[1298].

وهكذا كانت نفقات الحرب والجند تشغل حيزا كبيرا من مصاريف بيت المال خاصة عهد دولتي المرابطين والموحدين نظرا لكثرة الجنود والمعارك واهتمام ولاة الأمر بتمويل الجيش. أما إذا

[1293] ـ المن بالإمامة، ص ص: 291-292.
[1294] ـ عبد العزيز بن عبد الله: مظاهر الحضارة المغربية،ج1، ط1،دار السلمي، الدار البيضاء،1957، ص:47. وانظر كذلك:
ـ بن عد السلام محمد: الريف بعد الفتح الإسلامي، ص:51.
[1295] ـ ابن أبي دينار: المصدر السابق، ص:112.
[1296] ـ ابن خلدون: المقدمة، ص:255.
[1297] ـ السيد عبد العزيز سالم والعبادي: البحرية الإسلامية، ص:253. وانظر كذلك:
ـ العبادي أحمد مختار: المرجع السابق، ص: 335.
[1298] ـ الحلل السندسية : ص:252.

أردنا المقارنة بين دولة الأدارسة والمرابطين والموحدين من حيث النفقات العسكرية نجد أن دولتي المرابطين والموحدين قد أنفقتا الكثير من الأموال على تعداد الجيوش وتجهيزاتها وعلى أسطولها البحري على العكس من دولة الأدارسة، وهذا ما يفسر لنا لماذا توسعت الرقعة الجغرافية لكل من دولتي المرابطين والموحدين؛ بينما انحصر نفوذ الأدارسة على حدود المغرب الأقصى.

ثانيا: الرواتب والهبات:

لقد شكلت الرواتب والهبات المصدر الثاني من أوجه الإنفاق من بيت المال بعد النفقات الأميرية، كما شملت هذه الرواتب الجنود والموظفين على اختلاف وظائفهم. وعليه سنتناول رواتب الجند أولا ثم رواتب الموظفين ثانيا ثم الهبات على الأشخاص ثالثا:

01)- رواتب الجند:

بالنسبة لرواتب الجند في الدولة الإدريسية فالمراجع والمصادر التي اعتمدت عليها لم تشر إلى وجود رواتب للجنود، وكما ذكرنا سابقا أنَ معظم جيش الأدارسة كان من المتطوعين؛ ولم يكن لهم رواتب بل يأخذ الجندي المتطوع ما يحصل عليه من الغنائم والأسلاب[1299].

أما بالنسبة لدولة المرابطين فلم يكن راتب الفارس يتعدى خمسة دنانير شهرية مع نفقته وعلف فرسه، ومن ظهرت نجدته وشجاعته أكرموه بموضع ينتفع بفوائده[1300]. وإذا كان مرتب الجندي خمسة دنانير في الشهر؛ ولو أخذنا برواية "المراكشي" التي تشير إلى أنَ عدد المتطوعين في جيش المرابطين عشرون ألفا[1301] وأضفنا إلى هذا العدد ما يقاربه من قبائل المرابطين لصار العدد أربعين ألف مقاتل؛ ومنه صارت مرتبات الجند مائتي ألف دينار، ولاشك أنَ هذا المبلغ كبير سوى ما يتكلفه بيت المال من عتاد وسلاح ومؤن يزوَد بها الجنود.

أما إذا انتقلنا إلى دولة الموحدين نرى أنَها أنفقت الأموال الكثيرة على أعداد جيوشها الضخمة وهذا ما ذكرناه سابقا، بالإضافة إلى هذا خصصت لهم مرتبات التي كانت تُعطى لهم ثلاث مرات في السنة؛ وهذا بالنسبة لجند الموحدين، أما بالنسبة لغيرهم من جنود الغز (المرتزقة)

1299 ـ السلاوي: المصدر السابق، ج1، ص: 130.
1300 ـ مجهول: الحلل الموشية، ص: 82.
1301 ـ المعجب، ص: 133.

فإنّ مرتباتهم كانت شهرية. وقد علل المنصور الموحدي هذا التمييز بين جند الموحدين وغيرهم، بأنَ- الموحدين لهم الإقطاعات التي تدر عليهم بالأموال، وذلك على حد قول "المراكشي" :<< فأحسن نزلهم –أي المنصور أحسن نزل المماليك الغز- وبالغ في تكرمتهم وجعل لهم مزية ظاهرة على الموحدين ذلك أنّ الموحدين يأخذون الجامكية ثلاث مرات في كل سنة، في كل أربعة أشهر مرة، و جامكية الغز مستمرة في كل شهر، والفرق بين هؤلاء والموحدين، أنَ هؤلاء غرباء لا شيء لهم في البلاد يرجعون إليه سوى هذه الجامكية، والموحدون لهم الإقطاع والأموال المتأصلة >>[1302].

وفي رواية "العمري" أنَ رواتب الجند في الدولة الحفصية، وهي امتداد للدولة الموحدية في إفريقية كانت أربع مرات في السنة، وهذا ما أخذناه من قوله << وهذه البركات (أي الرواتب) تفرق أربع مرات في كل سنة، في عيد الفطر تفرقة، وفي رجب تفرقة، وفي ربيع الأول تفرقة، وفي عيد الأضحى تفرقة>>[1303].

كل ما ذكرناه كان بالنسبة للرواتب الثابتة والدورية لجند الموحدين، وإن كانت المصادر لا تعطينا مقدار راتب كل جندي، إلا أنّ المنح التي كان يأخذها الجنود عند الخروج إلى المعارك تعطينا صورة تقريبية لمرتب كل جندي، فالتمييز الذي قام به يوسف بن عبد المؤمن عند الاستعداد للعبور إلى الأندلس عام (566هـ/1170م) خرج منه مايلي << للفارس الكامل منهم عشرة دنانير، ولغير الكامل ثمانية دنانير، وللراجل خمسة دنانير، ولغير الكامل ثلاثة دنانير. وأما للعرب ببركتهم فخرج للفارس الكامل منهم خمسة وعشرون دينارا، ولغير الكامل خمسة عشر دينارا، وللراجل سبعة دنانير، وخرج لأشياخ العرب لكل شيخ منهم خمسون دينارا، ولكل رئيس منهم على قبيلة مائتا دينار، وكسا جميعهم بالقباطي والقمص و الغفاير والعمائم>>[1304]. ومن هذه الأعطيات يتضح ضخامة الأموال التي يحصل عليها الجنود من بيت المال.

[1302] ـ المراكشي: المعجب، ص :289.

[1303] ـ وصف إفريقية، ص:18.

[1304] ـ ابن صاحب الصلاة: المصدر السابق، ص:437.

وقد أشارت المصادر أيضا إلى المواساة والإحسان؛ فالمواساة التي قد تكون مالية وغير محددة المدة فعبد المؤمن بن علي << كان يخرج المواساة مرتين وثلاثا في الشهر الواحد بسبب حضور المال لديه>>[1305]، وورد أنَ الخليفة يوسف بن عبد المؤمن << كان يصل الموحدين بالمواساة كل شهر والبركات على ممر الدهر>>. وأما الإحسان فهو مبلغ ليس له قدر مضبوط يفرق على الجنود كل عام حسب المكانة والقدر[1306]. وعموما كل هذه النفقات التي يحصل عليها الجنود من بيت المال مهما اختلفت تسمياتها ومقدارها من رواتب أو إحسان أو مواساة أو تمييز كانت كثيرة جدا واستنفذت من بيت المال الموحدي المال الكثير والتي تبين لنا قوة الدولة الموحدية. إذا ما قارناها بالدولتين المرابطية و الإدريسية .

02)- رواتب الموظفين:

خصصت الدول الثلاث قسطا من مداخيل بيت المال للإنفاق على الهيئة الإدارية بالبلاد. فبالنسبة لدولة الأدارسة فقد كانت الأموال التي تدخل لبيت المال توزع تحت تصرف الإمام إذ لم يكن هناك فرق بين المالية العامة ومالية الإمام؛ فكان ينفقها لمصلحة الدولة وفقا لما يراه مناسبا، فخصص منها رواتب للوزراء والقضاة وصغار الموظفين الذين تولوا الجهاز الإداري البسيط[1307].

كما كان ولاة الأمر في الدولة المرابطية يجرون المرتبات والأرزاق على موظفي دولتهم؛ ومن هؤلاء القضاة الذين كانوا ينالون مرتبات معتادة، وفي هذا يقول " النباهي" في ترجمته للقاضي أبي محمد عبد الله الوحيدي الذي ولى القضاء برية سنة (531هـ/1136م) :<< ثم استشعر من نفسه قصور ملالة وفتور شامخة فآل إلى الزهادة وقبض يده على أخذ الجراية المعتادة لأمثاله من القضاة >>[1308].

كذلك كان للفقهاء والعلماء منزلة كبيرة في دولة المرابطين، ومن هنا أُجريت عليهم الأرزاق وفي هذا يقول "ابن القاضي": << ورد ـ أي يوسف بن تاشفين ـ أحكام البلد إلى القضاء وأسقط

[1305] ـ نظم الجمان، ص: 131.

[1306] ـ كمال السيد أبو مصطفى: تاريخ الأندلس الاقتصادي، ص:375.

[1307] ـ سعدون عباس نصر الله: الأدارسة، ص: 148.

[1308] ـ أبو الحسن بن عبد الله (النباهي) : تاريخ قضاة الأندلس، نشر ليفي بروفنسال، ط1، دار الكاتب المصري، 1948، ص: 104.

مادون الأحكام الشرعية وكان محبا في الفقهاء والصلحاء ومقربا لهم صادرا عن رأيهم وأجرى عليهم الأرزاق من بيت المال>>[1309].

من عرضنا السابق نرى أنَ كل من دولتي الأدارسة والمرابطين خصصتا رواتب لمختلف موظفي دولتيهما؛ من وزراء وقضاة وفقهاء وعلماء وغيرهم من الموظفين، أما عن مقدار هذه الرواتب فلم نحصل على معلومات من المصادر التي اعتمدنا عليها.

أما إذا انتقلنا إلى دولة الموحدين نجد تعدد أنواع المرتبات، فمختلف موظفي الدولة كانوا ينالون مرتباتهم من بيت المال[1310]، فالموحدون حاولوا السيطرة على جميع مرافق الحياة في المجتمع، ونظّموا العطاء لكل أرباب الوظائف، حيث كانت الرواتب المنظمة تصرف للوزراء والكتاب والقضاة وصاحب الأشغال والعمال والأطباء والمهندسين والشعراء[1311]، ومتولي الخزانة العلمية[1312]، وأهل الخطط الدينية من أئمة وخطباء ومؤذنين[1313]، والفعلة والبنائين والصناع[1314] والفقهاء والطلبة وغيرهم من الفئات النشطة في دولة الموحدين.

والراجح أنّ الرواتب التي كانت تدفع إلى هؤلاء الموظفين كانت مستمرة كل شهر. وقد أعطانا "القلقشندي" مقدار ما كان يأخذه أشياخ الموحدين من مرتبات في ظل الدولة الحفصية بقوله: << لهم مع ذلك راتب يفرق عليهم في طول السنة، يسمّونها بركات... نصيب كل واحد منهم من ذلك أربعون دينارا مسماة عنها ألف ومائتا درهم مغربية >>[1315]. ويلحق بهذا مرتّب القضاة في الدولة الحفصية، حيث كان قاضي الجماعة يحصل على مرتب خمسة عشر دينارا، وفي هذا يقول "العمري" :<< ومبلغ ما لقاضي الجماعة فهو خمسة عشر دينارا مسمى في كل

[1309] 1309 ـ ابن القاضي: المصدر السابق، ص ص: 342-343.

[1310] ـ يوسف أشباخ: المرجع السابق، ج2، ص: 249.

[1311] ـ المرجع نفسه، ص ص 421-428. وانظر كذلك:

ـ المراكشي: المعجب، ص:240.

[1312] ـ ابن الخطيب: الإحاطة، ج1، ص: 191.

[1313] ـ أبو العباس أحمد (الغبريني): عنوان الدراية فيمن عرف من علماء المائة السابعة في بجاية ، المطبعة الثعالبية، الجزائر،(1328هـ/1909)، ص ص:172-173.

[1314] ـ ابن صاحب الصلاة: المصدر السابق، ص ص: 170-171.

[1315] ـ صبح الأعشى، ج5، ص ص: 140-141.

شهر وكان له معها عليف لبغلته >>[1316]، وربما كان نظيره في الدولة الموحدية يحصل على نفس الراتب الشهري، باعتبار أنَ الدولة الحفصية هي امتداد للدولة الموحدية. كما أنّ المحتسب كان يرتزق على حسبته من بيت المال[1317].

وكان الطلبة ينعمون أيضا بالرواتب والأرزاق، والطلبة هم أبناء القبائل الذين جمعهم الخليفة عبد المؤمن وأعدهم إعدادا خاصا في مدرسة أنشأها لهم ليكونوا هم الطبقة الإدارية بالبلاد[1318]. وكانت نفقتهم وسائر حاجياتهم من بيت مال الدولة[1319]. واهتم الخلفاء الذين جاؤوا بعد الخليفة عبد المؤمن بالطلبة وأجروا عليهم المرتبات والأرزاق[1320]. وقد بيّنت الرسالة الصادرة من الخليفة يوسف بن عبد المؤمن بمراكش سنة (563هـ/1167م) إلى الموحدين بغرناطة، اهتمام الخليفة بدفع مرتبات الطلبة بها وقد جاء في الرسالة << وقد خاطبنا –أي يوسف بن عبد المؤمن– الطلبة الذين بأشبيلية أن يدفعوا للموحدين الذين بغرناطة من البركة مثل ما أخذه أهل قرطبة >>[1321].

وتمتعت الأصناف الأخرى من أطباء ومهندسين وغيرهم ممن كانوا يعملون بخدمة الموحدين بالأرزاق والرواتب، وقد أشار "عباس المراكشي" إلى أنَ ابن طفيل طبيب الخليفة يوسف بن عبد المؤمن كان يأخذ جامكية (أي راتبا) مع غيره من الموظفين، بقوله: << وبلغني أنه كان يأخذ الجامكية مع عدة أصناف من الخدمة والأطباء والمهندسين والكتاب والشعراء والرماة والأجناد إلى غير هؤلاء من الطوائف>>[1322]. إلى جانب ابن طفيل، أبو جعفر الذهبي نقيب الطلبة ثم نقيب الأطباء في عهد الموحدين[1323] والذي كان يدفع له راتبا ثابتا أيضا. ولم يقتصر الإنفاق على الأطباء فقط بل شمل أيضا مدارس الطب كمدرسة سلا[1324].

[1316] ـ وصف إفريقية، ص20.

[1317] ـ عبد الغني عبد الله(بسيوني): نظرية الدولة في الإسلام، الدار الجامعية، لبنان،1986، ص:287.

[1318] ـ حسن علي حسن: المرجع السابق، ص:217.

[1319] ـ المنوني : العلوم والآداب، ص:24.

[1320] ـ ابن صاحب الصلاة: المصدر السابق، ص:286.

[1321] ـ المصدر نفسه، ص: 356.

[1322] ـ عباس المراكشي: الإعلام، ج3، ص ص: 34-35.

[1323] ـ الحسن السائح: الحضارة الإسلامية في المغرب،ط2، دار الثقافة، المغرب، 1986، ص:230.

[1324] ـ المرجع نفسه، ص: 231.

ومن هنا نلاحظ أنَ الرواتب في دولة الموحدين شملت أنواع متعددة من الموظفين والمشتغلين في خدمة الخلفاء الموحدين.

03)- الهبات على الأشخاص:

لم تقتصر أوجه صرف أموال بيت المال على الخلفاء والأمراء ورواتب الجند والموظفين فقط، بل شملت أيضا الهبات على الأشخاص، حيث خصصت الدول الثلاث مبالغ مالية من بيت المال للإنفاق على الأشخاص. فبالنسبة لدولة الأدارسة فقد وهب أئمتها الهبات والمنح من بيت المال على العلماء والفقهاء والوافدين، فكما ذكرنا سابقا عندما وفد العرب من الأندلس وإفريقيا[1325] إلى الإمام إدريس الثاني عام (189هـ/804م) رحب بهم الإمام وأجزل لهم العطاء[1326]، هذا إلى جانب المنح التي منحها الأدارسة لاستمالة الرؤساء والتودد إلى الشعب. هذا يعني أنَ الأدارسة خصصوا قسطا من بيت المال للإنفاق على الأشخاص تقربا وتوددا إليهم، أما بالنسبة للإعانات والمساعدات للأشخاص في حالات الفقر والمرض لم نجد في المصادر التي اعتمدنا عليها إشارة لها.

أما بالنسبة لدولة المرابطين نرى أنها فرَقت الأموال أيضا على هيئة منح توددا للشعب خاصة في مناسبة تولي الحكم؛ فيوسف بن تاشفين حين شرع في التمكين لنفسه أرسل سنة (464هـ/1071م) إلى أشياخ القبائل من زناتة والمصامدة وغمارة وسائر قبائل البربر لمبايعته؛ فلما تحقق له ذلك وصلهم بالأموال وكساهم جميعا[1327]، ويلحق بهذا تلك الأموال والهدايا الضخمة التي أعطاها لأبي بكر بن عمر حين تنازل الأخير عن الإمارة وكان مقدار المال فيها خمسة وعشرين ألف دينار من الذهب[1328].

[1325] ـ ابن أبي زرع: المصدر السابق، ج1، ص: 29. وانظر:
ـ السلاوي: المصدر السابق، ج1، ص: 162.
[1326] ـ المصدر نفسه، ج1، ص: 163.
[1327] ـ ابن أبي زرع: المصدر السابق، ص: 44. وانظر:
ـ السلاوي: المصدر السابق، ج2، ص ص: 29-30.
[1328] ـ ابن أبي زرع: المصدر السابق، ص: 29.

واتبع سياسة التودد إلى الشعب كذلك خلفاء الموحدين، حيث كانت هناك الأموال التي توزع على شكل منح، ومن هذه المنح ما يكون عامًا يُوزع على الشعب جلبا لمحبته وتوددا إليه، أي إعطاء الخلفاء الموحدون الهبات للأشخاص من أجل تحقيق أغراض سياسية وخاصة في مناسبة تولي الحكم كما فعل الأدارسة والمرابطون من قبل. فالخليفة عبد المؤمن بن علي حين زار قبر المهدي بن تومرت بمدينة تينملل؛ فرق في أهلها أموالا عظيمة[1329]. وحين تجددت بيعة الخليفة يوسف بن عبد المؤمن؛ فإنّه أمر بتفريق الأموال على أهل مراكش يقول "ابن صاحب الصلاة" :<< ولما كان البشر العام واليسر التام بتجديد البيعة الميمونة... أمر أمير المؤمنين ببركة تعم النّاس بحضرة مراكش>>[1330]. وكذلك لما تولى المنصور الموحدي الحكم أخرج مائة ألف دينار ذهبا من بيت المال وفرقها على فقراء البلاد[1331].

كما حضي العلماء والصالحون بنصيب من مداخيل بيت المال في شكل منح وعطايا، فبالنسبة لدولة الأدارسة ليس لدينا تفاصيل عن هذه المنح، أما بالنسبة لدولة المرابطين وجدنا إشارة إلى وجودها ومن الأمثلة عن ذلك أنَ أبا الحجاج يوسف بن موسى الكلبي الضرير (وهو من سرقسطة وسكن بمدينة مراكش وتوفي بها سنة 452هـ) << كان عالما زاهدا ووفد وقتا على السلطان فبعث إليه جملة مال>>[1332]، وكذلك حين زار أمير المسلمين علي بن يوسف مدينة أغمات وريكة فإنّه منح أحد الصالحين وهو أبو محمد عبد الله المليجي (توفي قبل سنة 540هـ/1145م) ألف دينار[1333].

جرى على نفس السياسة خلفاء الموحدين فقد كرموا العلماء والأدباء والشعراء الذين كانت لهم منزلة رفيعة[1334] عند خلفاء الموحدين، فعلى سبيل المثال منح عبد المؤمن بن علي إلى أحد الشعراء ألف دينار على بيت قاله:

ماهز عطيفة بن البيض والأسيل * مثل الخليفة عبد المؤمن بن علي[1335]

[1329] ـ المصدر نفسه ونفس الجزء، ص:151.

[1330] ـ المن بالإمامة، ص:353.

[1331] ـ أشباخ : المرجع السابق، ج2، ص:77.

[1332] ـ ابن المؤقت: السعادة الأبدية، ج2، ص: 122، نقلا عن حسن علي حسن: الحضارة الإسلامية في المغرب والأندلس، ص: 224.

[1333] ـ المصدر نفسه،ج1، ص: 63.

[1334] ـ جرجي زيدان: تاريخ التمدن الإسلامي، مطبعة الهلال، مصر، 1906، ص:141.

وحين مدحه أبو القاسم بن مسعدة أمر وزيره بكتابة اسمه وقال له: إنَما يكتب اسم هذا في جملة الحساب وأجزل صلته وأمر له بضيعة[1336]. اتبع خلفاء الموحدين سياسة عبد المؤمن في تكريم العلماء والأدباء؛ فقد أنعم الخليفة يوسف بن عبد المؤمن على كثير من العلماء والكتاب سنة (566هـ/1170م) حين شُفي من مرضه، ومن هؤلاء الكتاب ابن صاحب الصلاة الذي أرخ لدولتهم[1337].

وشمل الإنفاق أيضا الفقراء والمساكين وعابري السبيل، فبالنسبة لدولتي الأدارسة والمرابطين لم نجد إشارة إليها في المصادر التي اعتمدنا عليها. أما بالنسبة لدولة الموحدين فقد كان للفقراء والمساكين وعابري السبيل حظّهم من منح الخلفاء، فعبد المؤمن بن علي حين نزل بجاية سأل عن أهل بيت فأخبروه بوفاة صاحبه وقد ترك امرأة وأربعة أبناء، فأمر لهم بأرض للحرث وأعطى كل واحد منهم ألف رأس من الغنم ومثلها من البقر وأربعة آلاف دينار[1338]. وحسب رأينا هذا العدد من البقر والغنم مبالغ فيه جدا لأنّه ليس من المعقول أن يُمنح لعائلة واحدة مثل هذا العدد ، حتى وإن كانت خزينة الدولة غنية جدا بالأموال والله أعلم. كما اتبع خلفاء الموحدين سياسة عبد المؤمن بن علي في منح الأموال للفقراء وغيرهم من الفئات المحرومة، فالخليفة يوسف بن عبد المؤمن منح أحد الفقراء بمدينة المهدية مائتي دينار فضلا عن ثلاثمائة مثقال لبناته[1339]. كما منح المنصور الموحدي أموالا ضخمة للفقراء والمساكين وعنه قال "المراكشي": << وكان كثير الصدقة، بلغني أنّه تصدق قبل خروجه إلى هذه الغزوة- أي معركة الإرك- بأربعين ألف دينار خرج منها للعامة نحو نصفها ... وقد قسموا مدينة مراكش أرباعا وجعلوا في كل ربع أمناء معهم أموالا يتحرون بها المساتير وأرباب البيوتات >>[1340]. وهنا نلاحظ أنّ الخلفاء الموحدين كانوا يهبون الأموال إلى الشعب حتى وقت خروجهم إلى الغزوات.

[1335] - النويري: المصدر السابق،ج22، مجلد2، ص:95.
[1336] - المقري: المصدر السابق، ج4، ص:386.
[1337] - ابن صاحب الصلاة: المصدر السابق، ص ص: 428-429-430.
[1338] - ابن القطان: المصدر السابق، ص:137.
[1339] - المقري: المصدر السابق، ج4، ص: 386.
[1340] - المعجب، ص ص:296-287.

كما كان خلفاء الموحدين كثيري البذل والعطاء. ففي كل مناسبة كانوا يفرقون الأموال على الناس كافة لاسيما الضعفاء والغرباء منهم. وكانت هناك معونات عاجلة يصرفها الخلفاء الموحدون لأهل المدن التي يصيبها العدو بأضرار جسيمة. فأهل زويلة (وهي مدينة قريبة من المهدية) حين استنجدوا بالخليفة عبد المؤمن لما أصابهم على يد الإفرنج، وعدهم بالتأييد والمعونة وصرف لهم معونة عاجلة مقدارها ألفي دينار[1341]. كذلك حين استغاث أهل قونكة بالأندلس بالخليفة يوسف بن عبد المؤمن سنة (567هـ/1171م) لما أصابهم على يد الإفرنج كذلك، فإنَه أمر بإحصاء سكانها وصرف لهم الإعانات العاجلة[1342].

ومن هذا العرض للهبات على الأشخاص على اختلاف حالاتهم، من فقير ومسكين، أو متضرر حرب أو كارثة، أو عالم أو شاعر... نرى مقدار ما كان يتحمله بيت المال من نفقات في الدول الثلاث، وخاصة بيت المال الموحدي الذي صُرفت منه الأموال الضخمة على هؤلاء، وهذا وإن دل على شيء إنَما يدل على غنى بيت المال الموحدي بالأموال الكثيرة التي زادت عن حاجة الدولة وعلى مصالحها مما دفعها إلى الإنفاق على الأشخاص على مختلف مستوياتهم الثقافية والمعيشية. ثم تأتي دولة المرابطين في المرتبة الثانية من حيث العطاء والهبات على الأشخاص وهذا حسب ما تحصَلنا عليه من المصادر، بينما تحتل دولة الأدارسة المرتبة الثالثة والأخيرة فيما يخص الهبات على الأشخاص من غير الرواتب؛ وهذا يدل على أن دولة الأدارسة لم يكن لها فائضا ماليا زاد عن حاجتها حتى تنفقه على رعاياها من غير الرواتب أو الأعطيات التي لاحظناها في بعض المناسبات، هذا لأن دولة الأدارسة منذ أن وطئت أقدامها أرض المغرب الأقصى وهي في صراعات وثورات داخلية وخارجية؛ ثم عانت في آخر عهدها من العدو الفاطمي والأموي الذي كلفها إنفاق الأموال الكثيرة من بيت المال للدفاع عن نفسها.

ثالثا: الإنفاق على المنشآت العمرانية:

اهتمت الدول الثلاث بالبناء والتعمير، وقد شملت حركة البناء والتعمير تنوعا وكثرة فمن بناء مدن؛ ويأتي في مقدمتها فاس ومراكش ورباط الفتح؛ إلى منشآت عسكرية من حصون وقلاع وأسوار، وبجانب ذلك تلك المنشآت العامة التي انتشرت في أنحاء البلاد كالمساجد والمدارس

[1341] ـ ابن الأثير: المصدر السابق، ج9، ص: 73. وانظر كذلك:
ـ السلاوي: المصدر السابق،ج2، ص:135.
[1342] ـ حسن علي حسن: المرجع السابق، ص:222.

والمستشفيات والحمامات والفنادق والقناطر وغير ذلك من المنشآت. وهذه المنشآت استلزمت المبالغ الضخمة حتى تم انجازها؛ وكان مصدر تلك الأموال بيوت الأموال. وعليه سوف نذكر بعض النماذج من المباني سواء زمن الأدارسة أو المرابطين أو الموحدين وتكاليفها إن أمكن ذلك؛ حتى يتضح مدى ما كان يُنفقه ولاة الأمر من بيت المال على البناء والتعمير.

01)- بناء المدن:

أ)-فاس:

تقع قرب وادي فاس في موقع يجعلها قريبة من الريف والمغرب الشرقي والمحيط الأطلسي، وقد سبق اختطاط فاس الحالية مشروعان حاول إدريس الثاني انجازهما على التوالي؛ أولهما بناء المدينة عند سفح زلغ حيث حطم السيل المباني والمزارع، ثم بناؤها عند وادي سبو حيث خشي إدريس نفس المصير، وهكذا تم بناء المدينة للمرة الثالثة وبصفة نهائية؛ بعد أن وقع اختيار عمير الأزدي على مكانها الذي لم يكن سوى غيضة تكتنفها الأشجار والمزروعات؛ ويقطن بها مجوس من البربر، وحصل الاتفاق على تنازلهم عن هذه الغيضة مقابل ستة آلاف درهم[1343]، وكتب العقد بشراء الأرض الكاتب الفقيه أبو الحسن عبد الله بن مالك الخزرجي الأنصاري وذلك سنة (191هـ/807م)[1344]. وقد شك بعض المستشرقين فيما إذا كان بناء عدوتي فاس كلتيهما في عهد إدريس الثاني[1345]؛ ويرجعون بناء إحداهما إلى إدريس الأول؛ وهي عدوة القرويين. وقد ظلت العدوتان منفصلتين بأسوار ضخمة لمدة طويلة حتى دخلها يوسف بن تاشفين عام (462هـ/1070م) وهدم الأسوار الفاصلة.

وفي عهد إدريس الثاني وهو باني فاس على أكثر الروايات عام (193هـ/809م) تم بناء أول جامع للخطبة هو جامع الأشياخ بعدوة الأندلسيين؛ كما بنى مسجد الشرفاء بعدوة القرويين، وقد

1343 ـ اشترى إدريس الثاني أولا موضع عدوة الأندلس من بني يزغتن بألفين وخمسمائة درهم؛ ثم موضع عدوة القرويين من بني الخير الزواغيين بثلاثة آلاف وخمسمائة درهم. انظر:
ـ ابن القاضي: جذوة الاقتباس، ج1، ص: 30.

1344 ـ ابن أبي زرع: المصدر السابق، ص: 32.

1345 ـ ذُكر أن عدوة الأندلسيين أُسست سنة 192هـ وعدوة القرويين سنة 193هـ، ولأبي بكر الرازي نظرية اعتمدها بروفنسال وهي أن إدريس الأول هو باني فاس سنة 172هـ ، ومن ثمة يكون إدريس الأول بنى إحدى العدوتين وابنه بنى العدوة الأخرى. انظر كذلك:
ـ ابن عذارى: المصدر السابق، ج1، ص:337.
ـ ابن الأبار: المصدر السابق، ج1، ص ص: 54-55. =
= ـ ابن أبي زرع: المصدر السابق، ص: 38-40.

أنشئت فنادق للتجار وحمامات ومرافق مختلفة خلال حكم الأداسة، ثم أُدخلت إصلاحات كثيرة على فاس زمن المرابطين والموحدين.

ب)- البصرة:

بُنيت في أواسط القرن الثالث الهجري وأول من تولاها من الأدارسة إبراهيم بن القاسم بن إدريس، وتقع بين أصيلا والعرائش بعيدة عن البحر، وكانت تعرف في أول الأمر ببصرة الكتان، وكان لها عشرة أبواب بناء على رواية "البكري"[1346].

ج)- جراوة:

تقع في الشمال الشرقي من المغرب الأقصى، بناها إدريس بن محمد بن سليمان أو ولده عيسى الملقب بأبي العيش، وقد حدد "ابن عذارى" بناءها في عهد الأخير سنة (257هـ/871م) وكانت تحتوي على جامع من خمس بلاطات وخمسة حمامات وكان لها أربعة أبواب[1347].

د)- قلعة حجر النسر:

بُنيت في الجنوب الشرقي من البصرة سنة (317هـ/929م) على يد إبراهيم بن حمد بن القاسم بن إدريس؛ وفيها حوصر أدارسة الريف في عهد موسى بن أبي العافية؛ وقد دافعوا عنها دفاعا مستمرا، ومن المرجح أنَ هذه القلعة تقع قريبا من مضارب قبيلة سوماتة بدليل أنقاضها التي لا تزال موجودة[1348].

هـ)-أصيلا:

عرفها القرطاجيون قبل الإسلام، ثم أتى عليها البحر فجددها البربر والأدارسة، وكانت حينئذ مركزا تجاريا هاما، وكان أول من ملكها من الأدارسة القاسم بن إدريس، واستمر بها الأدارسة مدة طويلة[1349].

و)- تاميدلت (ميدلت):

[1346] ـ إبراهيم حركات: المغرب عبر التاريخ، ج1، ص: 125.
[1347] ـ المرجع نفسه ونفس الصفحة.
[1348] ـ المرجع نفسه، ص: 126.
[1349] ـ إبراهيم حركات: المغرب عبر التاريخ، ج1، ص: 126.

أسسها عبيد الله بن إدريس، ذكر "الحميري" أنَها كانت زاهرة كثيرة العمارة وأنَه كان بها معدن عظيم للفضة، كما ذكر "البكري" أنَها كانت مسورة وبها حمامان ولها أربعة أبواب[1350].

هذا إلى جانب مدن صغيرة أخرى أسسها الأدارسة كمدينة تهليط وسبو اللتان بناهما إدريس الثاني؛ وورغة وتاجراجرا[1351]؛ وغيرها من المدن الصغيرة التي لا يسعنا المجال لذكرها كلها.

ولكن أغلب هذه المدن تعرضت لتخريب وتهديم بسبب ثورات الفاطميين والأمويين، فقد تلاشت هذه المدن خاصة البصرة ومدينة الكوفة وحجر النسر وحصن الكرم وغيرها من المدن، وفي هذا يقول الشاعر عبد القدوس:

يا أهل إدريس قد أمست منازلكم   مثل اسمه باختلاف الريح والديـــم

إذا يمر بـها الغادي تذكـــــــــره   ما صار يتلوه من عاد ومـــن إرم[1352]

ز)–مراكش:

تأسست المدينة عهد المرابطين واتخذوها عاصمة لهم، وتختلف المصادر حول تحديد السنة التي بدأ المرابطون فيها تأسيس عاصمتهم؛ والغالب أنها أسست سنة (454هـ/1062م)[1353] وكان أول ما بُني منها بيت أمير المسلمين يوسف بن تاشفين، وفي هذا يقول "ابن أبي زرع": << فسكن ـ أي يوسف بن تاشفين ـ الموضع بخيام الشعر وبنى فيه مسجدا للصلاة وقصبة صغيرة لاختزان

[1350] ـ المرجع نفسه ونفس الصفحة.

[1351] ـ بشأن هذه المدن؛ انظر:

ـ ابن الفقيه الهمذاني: البلدان، ص:32.

[1352] ـ المريني العياشي: الفهرس في عمود نسب الأدارسة، ط1، 1986، ص:88.

[1353] ـ حدد صاحب الحلل الموشية تاريخ بنائها بسنة (402هـ)، بينما حدد ابن عذارى تارخ البناء سنة (461هـ/1069م)، أما صاحب كتاب الاستبصار فيشير إلى أن تاريخ تأسيسها كان سنة (459هـ/1067م)، بينما ابن أبي زرع وابن خلدون يحدان تاريخ البناء بسنة (454هـ/1062م)، انظر:

ـ مجهول: الحلل الموشية، ص: 6.

ـ ابن عذارى: المصدر السابق، ج4، ص: 19.

ـ مجهول: الاستبصار، ص: 208.

ـ ابن أبي زرع: المصدر السابق، ص: 39.=

= ـ ابن خلدون: العبر، ج6، ص: 184.

ـ وبمناقشة التواريخ الذكورة سابقا نجد أنه في سنة 402هـ لم تكن قد تأسست قوة المرابطين بعد في صحراء لمتونة فضلا عن تولي أبي بكر بن عمر إمارة المرابطين سنة (448هـ/1056م)، ونعتقد أنَ تاريخ سنة (454هـ/1062م) هو الأرجح لاتفاقه مع سير الأحداث فأبو بكر بن عمر حين اتجه إلى الصحراء كان ذلك سنة (452هـ/1060م) وترك يوسف بن تاشفين مكانه وطلب منه مواصلة مشروع البحث والتخطيط لبناء مراكش؛ وكان ذلك سنة (452هـ/1060م)؛ ثم بدأ في تنفيذ المشروع سنة (454هـ/1062م) وهي السنة النى أشار إليها ابن أبي زرع وابن خلدون. انظر:

ـ حسن علي حسن: المرجع السابق، ص: 381.

أمواله وسلاحه ولم يبن على ذلك سورا>>[1354]، ولما تولى علي بن يوسف الحكم بنى فيها قصره المعروف بدار الحجر وأدار عليه الأسوار[1355].

وقد اشترى مكان مراكش يوسف بن تاشفين من عجوز مصمودية[1356]، ولكن لم نتحصل على قيمة مبلغ شراء المكان، وما تحصلنا عليه أنَ مرحلة التأسيس لوحدها كلفت سبعين ألف دينار[1357]. وقد ازدادت المباني مع الزمن حتى أصبحت من أجمل المدن المغربية وأكبرها لكثرة بساتينها ومبانيها. ولكن آثار المرابطين بمراكش لم يبق منها سوى السور ومسجد علي اللذان سنتكلم عنهما فيما بعد؛ ذلك لأنَ الموحدين بذلوا جهدهم للقضاء على آثار المرابطين، ولم يحترموا حتى بعض المساجد فحطموها وأمروا ببنائها من جديد.

حتى إذا قامت دولة الموحدين تم توسعة مدينة مراكش من طرف الخليفة يوسف بن عبد المؤمن وفي هذا يقول "ابن عذارى" << وفي سنة تسع وسبعين وخمسمائة أمر الخليفة أبو يعقوب رحمه الله بتوسعة مدينة مراكش وهدَم سورها الأول وأقاموا سورا آخر>>[1358]، وقد كلف يوسف بن عبد المؤمن ابنه المنصور بانجاز هذا المشروع[1359]، فبدأ المنصور البناء وحشد الخبراء والصناع والآلات وأمرهم ببذل كل جهد وفن في سبيل إتقان بنائها وسماها الصالحة وضمت العديد من القصور والأسواق والفنادق[1360].

ح)- مدينة تاقررت أو تلمسان:

أنشأها المرابطون لتكون مقرا للإدارة العسكرية للمنطقة وليشرفوا منها على ما حولها من المناطق[1361]؛ وقد وصفها "ياقوت الحموي" بقوله: << تلمسان بكسرتين وسكون الميم وسين مهملة

1354 ـ الأنيس المطرب بروض القرطاس، ص: 40.
1355 ـ ابن خلدون: العبر، ج6، ص: 184.
1356 ـ وفيات الأعيان، ج7، ص: 113.
1357 ـ حركات: المغرب عبر التاريخ، ج1، ص: 223.
1358 ـ البيان المغرب، ج4، ص ص: 50-51.
1359 ـ المصدر نفسه، ج4، ص: 51.
1360 ـ مجهول: الاستبصار، ص: 210.
1361 ـ عبد العزيز بن عبد الله: تاريخ المغرب، ج1، ص: 104.

وبعضهم يقول تنمسان بالنون عوض اللام وهما مدينتان متجاورتان مسورتان بينهما رمية حجر إحداهما قديمة والأخرى حديثة؛ والحديثة اختطها الملثمون ملوك المغرب واسمها تاقررت فيها يسكن الجند وأصحاب السلطان وأصناف من الناس؛ واسم القديمة أقادير يسكنها الرعية، فهما كالفسطاط والقاهرة من أرض مصر >>[1362].

ط)- مدينة تاودا:

أنشأها المرابطون لتكون قاعدة يراقبون منها قبائل غمارة، وكان يُقيم فيها الحاكم العسكري ومعه جنوده، وقد حفلت بالمباني والقصور[1363].

ي)-مدينة القصر:

بناها أحد أمراء المرابطين لتكون مقرا له، و بنى فيها قصرا لسكناه وأسرته؛ ولم تكن مزدهرة كغيرها من المدن[1364].

ك)- مدينة رباط الفتح:

بناها الموحدون؛ وتقع بالقرب من مدينة سلا؛ وسميت في بادئ الأمر بالمهدية تيمنا باسم المهدي ابن تومرت، واتخذها عبد المؤمن في بادئ الأمر كقاعدة عسكرية لتجهيز جنوده[1365]، ثم شيد بها بعض المنشآت وسكنها الناس سنة (545هـ/1150م)[1366]، وأنفق عبد المؤمن بن علي في سبيل إنشائها الأموال الجمة، وعن هذا قال "الحميري" :<< أمر عبد المؤمن ببناء مدينة جبل طارق، فندب إليها البنائين والنجارين وقطاع الحجر للبنيان والجيار من كل بلدة، وخطت فيه المدينة. وقدم إليها من المال ما يعجز كثرة، واتخذ فيها الجامع وقصرا له، وقصورا تجاوره للسادة بنيه، وتولى العمل في ذلك وسميت بمدينة الفتح >>[1367].

حتى إذا تولى الخليفة يوسف بن عبد المؤمن الحكم اهتم بتوسيعها والزيادة فيها، حيث بدأ ببناء أسوارها من جهة الشمال والغرب[1368]. ولما تولى الخليفة المنصور بعده أقام فيها عدة منشآت وفي هذا يقول "المراكشي" : << وأما المدينة فتمت في حياة أبي يوسف وكملت أسوارها

[1362] ـ ياقوت الحموي: المصدر السابق، ج1، ص: 870.
[1363] ـ مجهول: الاستبصار، ص: 190.
[1364] ـ ابن سعد: نزهة الأنظار، ج1، ص: 17. نقلا عن حسن علي حسن: الحضارة الإسلامية في المغرب والأندلس، ص: 383.
[1365] ـ ياقوت الحموي: المصدر السابق، ج3، ص: 109.
[1366] ـ ابن صاحب الصلاة: المصدر السابق، ص ص: 447-448.
[1367] ـ الحميري: المصدر السابق، ص:141.
[1368] ـ الحميري: المصدر السابق، ص: 449.

وأبوابها .... وجعل عليها من أمناء المصامدة من ينظر في أمر نفقاتها وما يُصلحها فلم يزل العمل فيها وفي مسجدها مدة ولايته إلى سنة 594هـ>>[1369]. وقد أنفق المنصور الموحدي أموالا طائلة في توسيع مدينة رباط الفتح وإقامة منشآتها[1370].

ل)-مدينة تازا:

أسسها عبد المؤمن بن علي سنة (538هـ/1143م) في الممر الذي اشتهر باسمها والذي يصل بين فاس والمغرب الشرقي[1371].

م)- المهدية:

تقع على الضفة اليسرى من نهر سبو أعاد بناءها يعقوب المنصور الذي أنزل بها بني رياح من عرب بني هلال[1372].

ومن هذا العرض يمكننا القول أنَ الدول الثلاث أنفقت أموالا كثيرة من بيوت أموالها من أجل بناء المدن وتوسيعها؛ ثم إقامة منشآتها، وهذه المدن منها مازال قائما إلى اليوم ومنها ما تم تهديمه بسبب الثورات والفتن ولم يبق منه إلا أنقاضه.

02)- **الإنفاق على المنشآت العسكرية:**

اهتمت الدول الثلاث بالتحصينات العسكرية سواء من الأسوار أو الحصون أو القلاع؛ للدفاع عن دولهم من العدو الخارجي، وعليه سنذكر بعضا من هذه المنشآت العسكرية لإعطاء صورة للقارئ عن ضخامة هذه المنشآت وما كلفته من أموال في سبيل إنشائها.

أ)- الحصون والقلاع:

اهتمت الدول الثلاث ببناء الحصون والقلاع حتى آخر عهدهم، فبالنسبة للقلاع والحصون التي تم إنشاؤها عهد الأدارسة نذكر:

- **قلعة حجر النسر:** والتي ذكرناها سابقا كمدينة، وهي آخر معقل للأدارسة فقد خُربت من طرف الأمويين سنة (375هـ/985م)[1373].

1369 ـ المعجب، ص: 226.

1370 ـ ابن أبي زرع: المصدر السابق، (طبعة حجر)، ص: 167.

1371 ـ إبراهيم حركات: المغرب عبرالتاريخ ، ج1، ص: 340.

1372 ـ المرجع نفسه، ص: 341.

1373 ـ المريني العياشي: المرجع السابق، ص: 85.

- **حصن قصر المجاز:** الواقع بين طنجة وتطوان، وإليه كانت تنقل الجيوش والمؤن والأسلحة أثناء الصراع القائم بين الأدارسة والأمويين[1374].

- **حصن مدينة نكور:** مطلة على البحر المتوسط؛ وتمثلت أهميتها في مراقبة جبال الريف والمنافذ التي تتصل بالأندلس وغيرها[1375].

- **حصن دار البقر**[1376].

-**القلعة الواقعة شمال شفشاوة** التجأ إليها الأدارسة آخر أيامهم.

- **تافيلالت:** وتعد أيضا من المراكز المهمة التي قصدها الأدارسة وأسسوا بها مراكز ثقافية ودينية.

- **حصن فجيج:** اتخذ منه الأدارسة منطلقا لكل التحركات[1377].

وغيرها من الحصون والقلاع التي أنشأها الأدارسة ولكنها تعرضت لتهديم وتخريب بسبب ثورات الفاطميين والأمويين. أما إذا انتقلنا إلى دولة المرابطين نجد أنَ المرابطين حرصوا على إقامة الحصون والقلاع في أماكن متفرقة وخاصة فوق جبل درن؛ ولذا بلغ عدد الحصون والقلاع فوقه ما يزيد عن سبعين حصنا[1378]. ولما اندلعت ثورة المهدي بن تومرت زادت حاجة المرابطين للحصون لهذا زاد الأمير علي بن يوسف عدد هذه الحصون والقلاع وشحنها بالمقاتلين وأشهر هذه الحصون والقلاع نذكر:

- **قلعة تاسغيموت:** بناها علي بن يوسف، وتقع على بعد ثلاث كيلومترات جنوب شرقي مراكش.

- **قلعة بني تاودا بفاس:** ذكرناها سابقا كمدينة، ولم يبق منها إلا أجزاء يسيرة تقتصر على الأسوار؛ وفي وسط القلعة آثار بناء لعله كان خاصا بالقصبة[1379].

- **قلعة آمرجو:** تقع جنوبي قلعة بني تاودا وهي من أروع أمثلة العمارة الحربية في المغرب عصر المرابطين[1380].

- **حصن تاكرارت:** (تاكرارت تقابل لفظ معسكر) بمكناس وتكرارت تلمسان[1381].

- **حصن أمركو:** على وادي ورغة وقصبة النصراني عند جبل زرهون[1382].

[1374] ـ المرجع نفسه ونفس الصفحة.

[1375] ـ المرجع نفسه، ص: 86.

[1376] ـ المرجع نفسه ونفس الصفحة.

[1377] ـ المرجع نفسه، ص: 87.

[1378] ـ ابن سعيد: نزهة الأنظار، ج1، ص: 11.

[1379] ـ سالم: المغرب الكبير، ص: 764.

[1380] ـ سالم: المغرب الكبير، ص ص: 764-765.

[1381] ـ إبراهيم حركات: المغرب عبر التاريخ، ج1، ص: 225.

[1382] ـ المرجع نفسه ونفس الصفحة.

ولما تولى الموحدون الحكم أيضا اهتموا ببناء الحصون والقلاع؛ فرمموا بعض حصون المرابطين أو أضافوا إليها حصونا جديدة، ومن الحصون التي شيدها الموحدون:

– **قصبة المهدي:** التي بناها عبد المؤمن سنة (545هـ/1150م) عند مصب وادي الرقراق[1383].

– **الحصن المثلث الزوايا:** الذي بناه عبد المؤمن في تونس[1384].

– **الحصن القريب من تلمسان**[1385].

–**الحصن الذي بناه يوسف بن عبد المؤمن بالسوس الأقصى** للإشراف على معدن الفضة[1386].

– **برج الذهب بأشبيلية:** شيد سوره الأمامي الحاكم أبو العلا إدريس عام (619هـ/1223م) وحفر حوله خندقا ومد منه سورا قليل الارتفاع إلى نهر الوادي الكبير ببرج ضخم كبير هو برج الذهب القائم حتى اليوم، وفي مقابل هذا البرج برج مماثل له على الشاطئ القريب من المدينة، تربط بينهما سلسلة حديدية ضخمة تمنع السفن من المرور ليلا في نهر الوادي الكبير.

وهذه الحصون شُحنت بأنواع من الأسلحة والذخائر؛ وهذه الأسلحة والذخائر احتاجت بدورها إلى الأموال الكثيرة لتوفيرها.

ب)– الأسوار:

اهتمت الدول الثلاث بتسوير المدن التي أسستها لتأمينها من العدو الخارجي، فإذا بدأنا بدولة الأدارسة نجد أنَ إدريس الثاني بدأ بتسوير مدينة فاس سنة (192هـ/808م)[1387]؛ سور في عدوة القرويين وسور في عدوة الأندلسيين؛ أي أنَ مدينة فاس مكونة من عدوتين مسورتين.

كما شيد المرابطون الكثير من الأسوار، ومن هذه الأسوار نذكر:

– **أسوار مراكش:** منها الصور الصغير الذي بناه يوسف بن تاشفين المحيط بالمسجد الجامع بمراكش، ثم السور الذي بناه علي بن يوسف حول مدينة مراكش[1388] نفسها والذي بلغت تكلفة

1383 ـ أحمد المختار العبادي: المرجع السابق، ص: 339.

1384 ـ أشباخ: المرجع السابق، ج2، ص: 496.

1385 ـ الإدريسي: المصدر السابق، ص: 80.

1386 ـ المصدر نفسه ونفس الصفحة.

1387 ـ الجزنائي: المصدر السابق، ص: 24.

1388 ـ اختلف المؤرخون حول تاريخ بناء سور مراكش فصاحب كتاب الاستبصار يجعل تاريخ البناء بعام 514هـ، وابن القطان بعام 522هـ، وابن عذارى وصاحب الحلل الموشية بعام 520هـ، بينما يحدد كل من ابن أبي زرع وابن خلدون تاريخ البناء بعام 526هـ. انظر:

ـ مجهول: الاستبصار، ص: 209.

ـ ابن القطان: المصدر السابق، ص: 107.

ـ ابن عذارى: المصدر السابق، ج4، ص: 73.

بنائه ما يقرب سبعين ألف دينار من الذهب[1389]، وفي رواية أخرى أنه أنفق عليه ستين ألف دينار من الذهب[1390] .

– **سور القوارجة[1391]:** بناه علي بن يوسف بين باب الجيسة وباب أصليتين في مدينة فاس[1392] .

– **أسوار الأندلس:** التي بناها المرابطون بعائدات ضريبة التعتيب وغيرها من الضرائب المفروضة على سكان المدن الأندلسية، ومن هذه الأسوار؛ أسوار المرية وأسوار قرطبة وأسوار أشبيلية[1393]؛ وكلها تم بناؤها عهد علي بن يوسف.

وكذلك شيد الموحدون الأسوار على بعض المدن وتجديد بعضها؛ مثل سور سلا وسور الرباط، وقد بنيت الكثير من الأسوار عصر الناصر الموحدي << وفي سنة إحدى وستمائة بنى يعيش عامل أمير المؤمنين الناصر الموحدي على بلاد الريف سور مدينة بادس وسور المزمة وسور ميلة خوفا عليهم من مفاجأة العدو النصراني>>[1394].

03)– الإنفاق على المنشآت العامة:

أ)– المساجد:

ـ مجهول: الحلل الموشية، ص: 71.

ـ ابن أبي زرع: المصدر السابق، ص: 95.

ـ ابن خلدون: العبر، ج6، ص: 378.

1389 ـ مجهول: الاستبصار، ص: 209. وانظر:

ـ ابن القطان: المصدر السابق، ص ص: 106-107.

1390 ـ محمد الشطيبي المغربي: كتاب الجمان في أخبار الزمان، دار الكتب، (د ت ط)، ورقة: 210. نقلا عن حسن علي حسن: المرجع السابق، ص: 395.

1391 ـ القوارجة: اصطلاح مغربي يُطلق على أسوار متفرعة من الأسوار الأساسية وتنتهي بأبراج برانية، انظر:

ـ حمدي عبد المنعم: المرجع السابق، ص: 374.

1392 ـ الجزنائي: المصدر السابق، ص: 32.

1393 ـ ابن عذارى: المصدر السابق، ج4، ص: 674.

1394 ـ مجهول: الذخيرة السنية في تاريخ الدولة المرينية ، نشر محمد بن أبي شنب، الجزائر، 1920، ص: 39.

اهتمت الدول الثلاث منذ تأسيسها ببناء المساجد، فبالنسبة لدولة الأدارسة فقد اهتم ولاتها ببناء المساجد في المدن التي أسسوها، لأنَ دولتهم قامت على أساس نشر الإسلام، ومن أشهر مساجد الأدارسة:

– **مسجد تلمسان:** لما فتح الإمام إدريس الأول مدينة تلمسان أمر ببناء مسجد للمدينة؛ أتى آية في الإتقان، وكان ذلك سنة (174هـ/790م)[1395].

– **جامع الأشياخ:** بناه إدريس الثاني في عدوة الأندلسيين من فاس في بداية بنائها، ويعرف الآن بجامع الأنوار، وكان الجامع يتألف من ست بلاطات.

– **جامع الشرفا:** بناه إدريس الثاني في عدوة القرويين من فاس بعد عام من بناء عدوة الأندلسيين؛ أي عام (192هـ/808م)[1396].

واستمر بناء المساجد إلى آخر عهد الأدارسة؛ والدليل على ذلك المسجد الذي بناه القاسم على ساحل المحيط الأطلسي مما يلي مدينة أصيلا بالموضع المسمى بتاهدرت[1397].

أما إذا انتقلنا إلى دولة المرابطين؛ نجد أنَ المرابطين أيضا اهتموا ببناء المساجد والعناية بها، ووسعوا وأضافوا زيادات في بعض المساجد، ومن أهم مساجد المرابطين نذكر:

– **المسجد الكبير بسبتة:** الذي بناه يوسف بن تاشفين[1398]، وليس لدينا معلومات عن ما كلفه من أموال.

– **جامع الشعبة بسلا:** بناه يوسف بن تاشفين، ولكن هذا المسجد لم يبق له أثر[1399].

– **مسجد علي بن يوسف بمراكش:** الذي كلف بناؤه سبعين ألف دينار مرابطية وفي هذا يقول "ابن المؤقت" : << و بنى علي بن يوسف أيضا الجامع الأعظم المنسوب إليه اليوم والمنار الذي عليه وأنفق عليه سبعين ألف دينار>>[1400]. وقيل أنَه أنفق عليه نحو الستين ألف دينار[1401].

[1395] ـ السلاوي: المصدر السابق، ج1: ص: 157.
[1396] ـ ابن أبي زرع: المصدر السابق، ص: 38.
[1397] ـ ابن خلدون: العبر،ج4، ص: 14.
[1398] ـ مجهول: الحلل الموشية، ص: 52.
[1399] ـ إبرهيم حركات: المغرب عبر التارريخ، ج1، ص: 224.
[1400] ـ محمد بن محمد بن عبد الله (ابن المؤقت): السعادة الأبدية في التعريف بمشاهير الحضيرة المراكشية، ج1، طبع حجر، مراكش، 1335، ص: 14.
[1401] ـ عباس المراكشي: الأعلام، ج1، ص: 97.

– **مسجد تلمسان:** هو المسجد الوحيد الذي بقي على شكله الأصلي بوجه عام من آثار المرابطين، تحمل قاعدة المحراب تاريخ إنشاء هذا الجامع وهو عام (530هـ/1135م) الذي يتفق مع إمارة علي بن يوسف، طول هذا المسجد من الشمال إلى الجنوب 60م ومن الشرق إلى الغرب 50م، وهذه المساحة كلفت الكثير من الأموال[1402].

أما أهم الزيادات والإضافات التي قام بها المرابطون في بعض المساجد نذكر:

– **توسيع جامع القرويين بفاس:** تم توسيعه عهد علي بن يوسف، وقد بلغت الزيادة في مساحته خمسين وثمانمائة وألف متر مربع[1403]، وصُنع له منبر جديد تكلف ثلاثة آلاف دينار وثمانمائة دينار وسبعة أعشار دينار فضة وكان ذلك سنة 538هـ/1143م[1404]. كما يذكر "ابن أبي زرع" أن إصلاح مسجد القرويين تم من بيت المال أيضا عام (571هـ/1175م)؛ مع أن أحباس مسجد القرويين كانت كثيرة خاصة عهد المرابطين[1405].

– **قبة البروديين بمراكش:** تقع بالقرب من مسجد علي بن يوسف بمراكش، وشُيدت بين عامي (514هـ/1120م و525هـ/1130م)[1406].

– **قبة دار الوضوء بمسجد مراكش**

– **منبر مسجد الكتبية**، وغيرها من الإضافات والتوسعات.

وإذا انتقلنا إلى دولة الموحدين نجد أنَهم لم يختلفوا عن الأدارسة والمرابطين في الاهتمام ببناء المساجد، فنجد أنَ الموحدين لما استولوا على العاصمة مراكش هدموا مساجدها لأجل تشريقها وشرعوا في بناء العديد من المساجد والتي نذكر منها:

– **مسجد تينملل:** أُسس سنة (548هـ/1153م) على يد عبد المؤمن بن علي أُطلق عليه اسم المهدي بن تومرت وأنفق عليه أموالا جمة من بيت المال، ويبلغ عرضه 46 م ، وطوله 49 م ، وأهم ما بقي من المسجد محرابه، وظلت مئذنته قائمة[1407].

1402 ـ حمدي عبد المنعم: المرجع السابق، ص: 368.

1403 ـ عبد الهادي التازي: إحدى عشر قرنا في جامعة القرويين، المغرب، 1960، ص:8.

1404 ـ الجزنائي: المصدر السابق، ص: 42.

1405 ـ ابن أبي زرع: المصدر السابق، ص: 61.

1406 ـ حمدي عبد المنعم: المرجع السابق، ص: 369.

1407 ـ إبراهيم حركات: المغرب عبر التاريخ، ج1، ص:344.

– **مسجد الكتبية:** كان البدء في بناء هذا المسجد بمراكش سنة (553هـ/1138م)، وكمل في نفس السنة[1408]، أما المنارة نفسها فقد بناها المنصو الموحدي؛ حيث أنَه لمّا عاد من موقعة الإرك إلى مراكش، استفسر عن القصور والجوامع والصوامع التي أمر ببنائها في مراكش قبل توجهه إلى المعركة، فوجدها قد تمت فأنفق عليها الأموال الكثيرة[1409]. وتتمثل هذه الانجازات في مراكش القصبة وجامعها؛ ذلك الجامع الذي شيد فيه الخليفة المنصور مقصورة متحركة تبرز عند دخوله إلى المسجد وتختفي عند خروجه. ويعرف هذا الجامع بجامع الكتبيّة، فمنارته تشبه منارة "لاخيرالدا" في المسجد الجامع بأشبيلية[1410]؛ والتي سنتكلم عنها لاحقا.

وقيل إنَ منار الكتبية كان قد بناه عبد المؤمن ثم هدمه المنصور وأقام منارا آخر حيث كان الأول منحرفا، وسمي المسجد بالكتبية نسبة إلى باعة الكتب الذين كانوا يُروَجون بضاعتهم بجانب المسجد[1411].

– **مسجد حسان بالرباط:** اختط هذا الجامع وشرع في بنائه المنصور، ولم يتمه هو ولا من جاء من بعده، ويبلغ طوله 183م وعرضه 139م، وقد بُنيت المنارة بحيث تتوسط أحد جوانب المسجد الأربعة، ويبلغ عدد الأبواب ستة عشر بابا. وقد عملت يد التخريب والنهب عملها في هذا الجامع العظيم، وبدأ ذلك على يد الموحدين أنفسهم؛ إذ في سنة (641هـ/1243م) نقض السعيد أخشابه وصنع بها سفنا حربية لم تلبث أن أُحرقت في أزمور[1412]، ثم توالى التخريب من بعد الموحدين حتى سنة (1168هـ/1755م) حدث الزلزال المشهور الذي حطم لشبونة وتأثرت به عدة مدن مغربية كوليلي ومكناس والرباط. أمَا لفظ حسان فلا يُعرف بالضبط ما إذا كان اسم المهندس الذي بناه أو هو اسم لقبيلة قطنت ذلك المكان أو غير ذلك[1413].

– **منارة جامع المنصور بأشبيلية (لاخيرالدا):** قام المنصور الموحدي؛ أثناء تواجده بالأندلس؛ بعدة منجزات عمرانية تمثلت في إتمامه لمنارة المسجد الجامع الكبير في أشبيلية، التي باشر والده يوسف في بنائها عام (567هـ/1172م)، وتم بناءها عام (590هـ/1195م). وتعرف هذه المنارة اليوم باسم "لاخيرالدا". ولقد أنشاها المنصور على طراز منارة الكتيّبة بمراكش[1414].

[1408] ـ المقري: المصدر السابق، ج2، ص: 145.

[1409] ـ السلاوي: المصدر السابق، ج2، ص195.

[1410] ـ نجيب زبيب: الموسوعة العامة لتاريخ المغرب والأندلس، ج2، ط1، دار الأمير، بيروت، 1995، ص358.

[1411] ـ إبراهيم حركات: المغرب عبر التاريخ، ج1، ص: 345.

[1412] ـ مجهل: الذخيرة السنية، ص: 66، نقلا عن حركات: المغرب، ج1، ص: 343.

[1413] ـ انظر دراسة عن جامع حسان لإبراهيم حركات، في مجلة دعوة الحق، العدد1، 1962.

[1414] ـ نجيب زبيب: المرجع السابق، ص: 363.

ولقد تميزت منارة "لاخيرالدا" بمميزات، يبرز من خلالها الأثر الواضح في تطور الفن المعماري المتعلق بالمنارات والأبراج الكنسية في أشبيلية وغيرها من مدن الأندلس. ومن هذه المميزات؛ ارتفاع المنارة الذي يبلغ 96 مترا، ويُصعد إليها من الداخل بواسطة ممرات منحدرة متصاعدة مرصوفة بالآجر وتبلغ نحو الثلاثين. وفي ثلثها الأوسط أربع طبقات من المخادع الجانبية، وتعلو هذه الطبقات الأربع طبقة خامسة ذات أروقة وشرفات عالية. ثم تأتي الطبقة الخامسة، وقد تحولت إلى برج أجراس الكاتدرائية. بعد أن أُزيلت سارياتها الإسلامية المذهبة (التفافيح) والقسم الذي يلي من الأسفل، وأُبقي هيكلها الرئيسي بطبقاته الخمس على أصله. وتنصب هذه المنارة في قلب أشبيلية بارتفاعها الشاهق، وهي تطل على أشبيلية من كل جهاتها الأربع، وتشرف على نهر الوادي القريب منها[1415].

لقد كلفت منارة هذا المسجد الكثير من الأموال، والتي خُصصت لها من الأموال المجباة من الغنائم، حيث صنعت لها التفافيح المطلية بالذهب، المقدر بسبعة آلاف مثقال كبارا يعقوبية. وعموما بلغت قيمة تكلفة هذا المسجد من الذهب مائة ألف دينار ذهبا[1416].

هذه أهم المساجد التي تبقت من عهد الموحدين إلى جانب مسجد الطالعة بسلا، وهذا فضلا عن التحسينات في مسجد الأندلسيين بفاس عهد الناصر الموحدي. ومن المعلوم أنَ كلا من منارة لاخيرالدا ومسجد الكتبية ومسجد حسان قد تم بناؤه في آن واحد على يد المنصور، وهذا إن دل على شيء إنَما يدل على ضخامة الأموال في عهده التي ساعدته في عملية البناء هذه.

ب)- المدارس:

بعد أن رسخت دولة الأدارسة أقدامها وأضحى لها كيان مستقل ووفدت عليها الوفود العربية بمستويات ثقافية وحضارية عالية، فكان عليها الاستفادة من الثقافة والحضارة العربية وذلك بإنشاء

1415 - المرجع نفسه، ص: 366.

1416 - ابن أبي زرع: المصدر السابق ، ص :166.

العديد من المدارس في فاس وغيرها من المدن المغربية للاستفادة من خبرة العلماء والفقهاء والصلحاء والأدباء والشعراء[1417].

أما إذا انتقلنا إلى دولة المرابطين نجد أنَ أولى المدارس التي أنشئت عهد يوسف بن تاشفين تسمى مدرسة الصابرين ولم تذكر المصادر مكان بنائها[1418]، ولم نتحصل من المصادر والمراجع التي اعتمدنا عليها على معلومات عن المدارس من غير المدرسة المذكورة سابقا زمن المرابطين؛ وحتى زمن الأدارسة وهذا لأنَ دراسة العلوم فيما سبق كانت تتم في المساجد والدور الخاصة.

وكذلك اهتم الموحدون ببناء المدارس؛ وأول من فعل ذلك عبد المؤمن بن علي حين بنى مدرسة ملحقة بقصره لتخريج الحفاظ، ومدرسة الوداية لتخريج ضباط البحرية[1419]. أما المنصور الموحدي فإنَه بنى عدة مدارس في أنحاء متفرقة من البلاد[1420].

ج)- المستشفيات:

لم تشر المصادر التي اعتمدنا عليها إلى إنشاء مستشفيات عامة يتوجه إليها المرضى زمن الأدارسة والمرابطين؛ فقط إشارة إلى أنَ إدريس الثاني لما بنى مدينة فاس واستقر بجرواوة فتح باب الكنيسة[1421]؛ ثم خصص المكان الواقع خارج باب الكنيسة لإقامة المرضى حيث الهواء الغربي الذي يهب كثيرا على المنطقة يحمل روائحهم؛ وليكون تصريف الماء الناجم عن غسلهم خارج البلد[1422].

وإذا انتقلنا إلى دولة الموحدين؛ نجد أنَ المنصور الموحدي اهتم ببناء مستشفى كبير بمراكش ووصفه " المراكشي" بقوله: << وبنى بمدينة مراكش بيمارستانا ما أظن أنَ في الدنيا مثله، وذلك أنَه تخير ساحة فسيحة بأعدل موضع في البلد، وأمر البنائين بإتقانه على أحسن الوجوه ...

1417 - سعدون نصر الله: الأدارسة، ص: 131.
1418 - محمد عبد الرحيم غنيمة: تاريخ الجامعات الإسلامية الكبرى، تطوان، 1953، ص: 43.
1419 - حركات: المغرب عبر التاريخ، ج1، ص: 345.
1420 - السلاوي: المصدر السابق، ج2، ص: 198.
1421 - ابن أبي زرع: المصدر السابق، ص:40.
1422 - المصدر نفسه، ص ص: 40-41.

وأجرى له ثلاثين دينارا في كل يوم برسم الطعام وما ينفق عليه خاصة، خارجا عما جلب إليه من الأدوية، وأقام فيه من الصيادلة لعمل الأشربة والأدهان والأكحال... وإذا نقه المريض، فإن كان فقيرا أمر له عند خروجه بمال يعيش به، وإن كان غنيا دفع إليه ماله وتركه وسببه>>[1423]. وهنا نرى أنَ هذا المستشفى كلف أموالا جمة لإنشائه ثم لتجهيزه؛ فقد كان يكلف بيت المال لوحده سنويا ما يقرب من أحد عشر ألف دينار[1424].

د)- المنازل والقصور:

شهدت المدن المغربية توسعا في بناء المنازل والقصور منذ أن تأسست الدول الثلاث، فبالنسبة لدولة الأدارسة نظرا للحروب الدائمة فقد هُدَمت هذه القصور ولم يبق منها ما نتكلم عنه سوى ما ذُكر عن دار القيطون التي بناها إدريس الثاني لنفسه في عدوة القرويين[1425]. وبالنسبة للمرابطين والموحدين فقد شجع ولاة الأمر على بناء القصور؛ فالعاصمة مراكش زخرت بقصور الأمراء والقادة وكبار رجال الدولة[1426]. ومن هذه القصور قصر حجر النسر الذي بناه علي بن يوسف[1427]، وشاركت مدينة فاس أختها مراكش في كثرة بناء المنازل والقصور[1428].

حتى إذا سقطت دولة المرابطين وقامت دولة الموحدين؛ حظيت الكثير من المدن المغربية بتشييد المباني الفاخرة والقصور، والتي كثرت بصفة خاصة بمراكش بدرجة أولى وبالرباط درجة ثانية، بالإضافة إلى قصور الأندلس. والتي شغلت بدورها حيزا كبيرا من نفقات بيت المال ، وسنتعرض إلى مجموعة من قصور الموحدين؛ للدلالة على كثرتها وما يفسر تكلفتها.

- قصر أبي بكر بن أبي زهر بمراكش، الذي شيده ليعقوب المنصور، وأراد أن يجعله صورة طبق قصر ابن أبي زهر بأشبيلية[1429].

-قصر السيد أبي الربيع بمراكش[1430].

[1423] ـ حركات: المغرب عبر التاريخ، ج1، ص: 347.

[1424] ـ المراكشي: المعجب، ص:287.

[1425] ـ سعدون نصر الله: الأدارسة، ص: 130.

[1426] ـ عباس المراكشي: الإعلام, ج1، ص: 98.

[1427] ـ عبد العزيز بن عبد الله: تاريخ المغرب، ج1، ص: 111.

[1428] ـ حركات: المغرب عبر التاريخ، ج1، ص: 371.

[1429] ـ المقري: المصدر السابق،ج1، ص:493.

[1430] ـ المنوني: المرجع السابق، ص:164.

-قصر السيد أبي حفص بمراكش[1431].

-قصور الرباط، التي ورد عنها في "الاستبصار" << أن الرباط من المباني الملوكية الرفيعة، والمنارة البديعة، وقباب الجلوس للسادات والقصور العلياء، ما جعلها من منتزهات الدنيا >>[1432].

-دار العادل بالرباط، وهي من آثار السلطان أبي عبد الله محمد المعروف بالعادل بن يعقوب المنصور.

-قصر أبي العباس بن القاسم بسلا[1433].

- قصر عبد المؤمن بالأندلس[1434].

- قصر السيد أبي يحيى بن يوسف خارج قرطبة[1435].

- قصر السيد بغرناطة، وهو قصر كبير بناه السيد إسحاق بن يوسف على نهر شنتيل خارج غرناطة، وبنى أمامه الرابطة[1436].

- قصر السيد بمالقة، بناه المأمون بن المنصور حين كان واليا على مالقة[1437].

هـ)- الحمامات والفنادق:

اهتمت الدول الثلاث ببناء الحمامات والفنادق منذ تأسيسها، فالأدارسة اهتموا بإنشاء المرافق العامة لتأمين الرفاهية لسكان دولتهم حتى آخر عهدهم ودليلنا على ذلك الأمير يحيى بنى الحمامات والفنادق واهتم براحة التجار خاصة في العاصمة فاس. وقد بلغت الحمامات في مدينة فاس عهد المرابطين نحو عشرين حماما[1438]. كما اهتم الموحدون بإنشاء الحمامات ففي عهد الناصر الموحدي بلغ عدد حمامات فاس ثلاث وتسعين وثلاثمائة[1439]، أما مدينة مكناسة فكان عدد حماماتها عهد الموحدين ثلاث حمامات البالي والجديد والصغير وهي باقية لهذا العهد[1440].

[1431] - المرجع نفسه، ص:165.
[1432] - المرجع نفسه، ص:166.
[1433] - المقري: المصدر السابق، ج2، ص:351.
[1434] - المصدر نفسه ونفس الجزء، ص : 300.
[1435] - المصدر نفسه، ج1، ص: 218.
[1436] - مجهول: الحلل الموشية، ص:126.
[1437] - المصدر نفسه، ص: 124.
[1438] - البكري: المغرب، ص: 115.
[1439] - عبد الرحمن بن أبي بكر: البستان في أخبار الزمان ، ورقة: 29. نقلا عن حسن علي حسن: الحضارة الإسلامية، ص: 403.
[1440] - ابن غازي (أبو عبد الله محمد): الروض الهتون في أخبار مكناسة الزيتون، طبع حجر، المغرب (د ت ط)، ص: 2.

كما اهتم ولاة الأمر في الدول الثلاث بإنشاء العديد من الفنادق فإدريس الثاني أمر ببناء الفنادق في فاس بجانب الأسواق، وكذلك يوسف بن تاشفين عام (462هـ/1070م)[1441] أمر ببناء الفنادق في فاس، أما عهد الموحدين فقد أُنشئت عدة فنادق في مراكش ورباط الفتح ومدينة قصر صنهاجة عهد الخليفة المنصور والتي بلغ عددها سبعة وستين وأربعمائة[1442].

و)-القناطر والطرق ومد المياه:

اهتمت الدول الثلاث بإنشاء القناطر والطرق ومد المياه بين المدن، لأنَ هذه المنشآت لابد منها لأي دولة ولا يمكن الاستغناء عنها. فبالنسبة للطرق كانت في مدينة فاس ملتوية ومتعرجة، أما في مدينة مراكش فقد حرص ولاة الأمر من المرابطين والموحدين على جعل طرقها واسعة لكي تتناسب مع مركز مراكش كعاصمة، وكذلك مدينة رباط الفتح حرص المنصور الموحدي على جعل طرقها واسعة ومستقيمة[1443].

أما القناطر فقد اهتم الأدارسة بإنشائها ولو بمعناها البسيط فقد كان نهر الوادي الكبير الذي يفصل بين عدوتي فاس يدخل عدوة القرويين من ناحية باب الحديد بواسطة شباك مزرد ويخرج منها من موضع الرميلة بواسطة بابين كبيرين على شكل شبابيك من خشب الأرز مزودة بسلاسل حديدية[1444].

كما بنى المرابطون مجموعة من القناطر بالمغرب والأندلس؛ أشهرها قنطرة تانسيفت التي بناها علي بن يوسف[1445]. أما أشهر القناطر عهد الموحدين نذكر: القنطرة بين سلا والرباط، والتي وصفها "المراكشي" أنها مركبة من ثلاث وعشرين معدية؛ مدت عليها أوصال الخشب، وصلبت عليها الألواح والفرش الوثيق الذي لا يؤثر فيه الحافر، تجوز عليها العساكر

1441 ـ ابن أبي زرع: المصدر السابق، ج2، ص: 44.
1442 ـ عبد الرحمن بن أبي بكر: المصدر السابق، ورقة:29، نقلا عن حسن علي حسن: المرجع السابق، ص: 404.
1443 ـ حسن علي حسن: المرجع السابق، ص: 388.
1444 ـ ابن أبي زرع: المصدر السابق، ص: 42.
1445 ـ المراكشي: المعجب، ص: 364.

والمسافرون[1446]. وقنطرة نهر الوادي الكبير بأشبيلية؛ والتي قال عنها "يوسف أشباخ": << إنّ يوسف هو الذي أنشأها من السفن، وإنها تثبت فيها السفن معا بالسلاسل>>[1447].

كما حرصت الدول الثلاث على توفير المياه للمدن التي أنشئوها مثل فاس ومراكش ورباط الفتح ، فإدريس الثاني لما بنى مدينة فاس حرص على توزيع مياه نهر الجوهر الذي يجري في أراضي فاس على المساجد والحمامات والدور. أما في عهد المرابطين فقد حفر المهندس عبد الله بن يونس في بستان أبو الفضل مولى يوسف بن تاشفين في مراكش، ثم قام السكان وصنعوا مثله في استخراج المياه حتى كثرت البساتين والجنات[1448]. حتى إذا تولى الموحدون الحكم اهتموا بتزويد المدن المغربية والأندلسية بالمياه. ومن المدن التي جهزت بالمياه مدينتي الرباط وسلا عهد عبد المؤمن بن علي، الذي قام أيضا بجلب الماء لبستانه الذي غرسه خارج مراكش من أغمات[1449]. ومكناس وآسفي عهد يعقوب المنصور[1450]. وكذلك جلب الناصر الماء لجامع الأندلس من عين خارج باب الحديد من فاس[1451]. هذا ما أمكن ذكره عن اهتمام الدول الثلاث بتوفير المياه وإنشاء الطرق والقناطر، والتي تدل على أنَها كلفت أموالا طائلة من بيت المال.

وبالتالي نستنتج أنَ الدول الثلاث شهدت حركة عمرانية واسعة النطاق، من المنشآت العسكرية والمدن والرباطات والمدارس والمساجد وغيرها، وإن كان إنفاق بعض المؤسسين على المنشآت العمرانية من مالهم الخاص مثل الذي فعله يوسف بن عبد المؤمن[1452] الموحدي؛ أو الإنفاق من مال الأحباس على بناء المساجد أو الإضافة لها؛ مثل الإضافات التي أضافها المرابطون عهد علي بن يوسف على جامع القرويين بفاس كانت من مال الأحباس؛ والتي قدَرت بثمانين ألف دينار كما ذكرنا سابقا. ولكن ما يسعنا ذكره أنَ المال المخصص للبناء والتعمير من بيت المال كان كثيرا .

[1446] ـ المصدر نفسه، ص: 240.
[1447] ـ أشباخ: المرجع السابق، ج2، ص: 254.
[1448] ـ الإدريسي: المصدر السابق، ص ص: 67-68.
[1449] ـ مجهول: الحلل الموشية، ص: 110.
[1450] ـ ابن غازي: المصدر السابق، ص:172.
[1451] ـ ابن أبي زرع: المصدر السابق، ص ص: 45-46.
[1452] ـ ابن صاحب الصلاة: المصدر السابق، ص:224.

وما يفسر لنا كثرة البناء والتعمير الذي شهده المغرب الأقصى خاصة عهد المرابطين والموحدين؛ كثرة واردات ومداخيل بيت المال والتي أشرنا إليها فيما سبق، والتي أشار إليها "ابن خلدون" بقوله: << وقطر المغرب وإن كان في القديم دون إفريقية فلم يكن بالقليل في ذلك العصر وكانت أحواله في دولة الموحدين متسعة وجباياته موفورة >>[1453]. وبالتالي يمكن القول أنَه لولا سياسة الدول المالية الحكيمة التي انتهجتها الدول الثلاث، خاصة عند جبايتها للأموال المختلفة لما استطاعت الإنفاق على مختلف مشاريعها ودعم هياكلها المختلفة بما تحتاج من أموال.

جدول يبيّن بعض أوجه نفقات بيت المال في إقليم المغرب الأقصى عهد الدولة الإدريسية والمرابطية:

الدولة	أوجه النفقة	مبلغها
الإدريسية	شراء موضع فاس	6آلاف درهم إدريسية
المرابطية	. مرحلة تأسيس مراكش ـ بناء مسجد علي بن يوسف بمراكش -توسيع جامع القرويين بفاس	-70ألف دينار مرابطية ـ 70 ألف دينار مرابطية -3 آلاف دينار و 800 دينار وسبعة أعشار دينار فضة

من خلال هذا الجدول وضعنا بعض النفقات العمرانية لكل من دولة الأدارسة والمرابطين، لأننا لم نحصل في المصادر التي اعتمدنا عليها على مقدار ما كانت تنفقه الدولتان على الجيش، حيث عرفنا فيما سبق أن الجيش الأدريسي كان يغلب عليه طابع التطوع، بينما الجيش المرابطي كان أكبر عددا وأكثر تنظيما من جيش الأدارسة، ومع هذا لم نحصل على مقدار ما يُنفق عليه من أموال.

[1453] ـ المقدمة، ص: 367.

جدول يبيّن بعض أوجه نفقات بيت المال في إقليم المغرب الأقصى عهد الدولة الموحدية[1454]:

نوع النفقة	أوجه النفقة	مبلغها	دورتها	المصدر
الجيش	أرزاق الجند	40دينار للجندي	4مرات في السنة	وصف إفريقية
	الجند المقربون	60مثقالا	4مرات في السنة	وصف إفريقية
	الجند غير المقربون	30مثقالا	4مرات في السنة	وصف إفريقية
	منح الجند	20دينار للجندي	في الاحتفالات	ابن ص الصلاة
	منح عسكر المغرب	20دينار للفارس	في الاحتفالات	ابن.ص.الصلاة
	القادة والأعيان	100دينار	بعد الانتصارات	ابن.ص.الصلاة
الرواتب	قاضي الجماعة والقضاة والوزراء	15دينارا	كل شهر	وصف إفريقية
المواساة	//////	غلة تفرق حسب كمية المحصول	كل عام	وصف إفريقية
البناء والتعمير	مستشفى مراكش	11000دينار	كل عام	المراكشي
نفقات	المواساة	10دنانير	مرتين أو ثلاث	ابن القطان

[1454] ـ عزالين أحمد موسى: النشاط الاقتصادي في المغرب

متنوعة			مرات كل شهر	
	الصدقة	40000دينار	قبل الخروج إلى الارك	المراكشي
	تكريم الشعراء	تصل إلى ألف دينار	في المناسبات	المقري

ومن خلال الجدول السابق يمكن أن نلاحظ أن نفقات الجيش احتلت نسبة كبيرة ، مقارنة بالنفقات المخصصة للبناء والتعمير أو الرواتب؛ وهذا ما يفسر لنا الظروف السياسية الصعبة التي مرت بها الدولة الموحدية من معارك وصراعات وهجمات خارجية. ثم تأتي النفقات العمرانية المرتبة الثانية وهذا توجه منطقي لأن أي دولة لا تستطيع أن تهتم بشؤونها الداخلية من بناء وعمران إلا إذا كانت مستقرة سياسيا. ثم تحتل الرواتب المرتبة الثالثة، وأخيرا النفقات المتنوعة.

و من خلال الجدولين السابقين نرى أنَ نفقات الدولة الموحدية كثيرة ومتنوعة وخُصصت لها أيضا مبالغ كبيرة، مقارنة بدولة المرابطين التي تحتل الدرجة الثانية من حيث النفقات، بينما تحتل الدولة الإدريسية المرتبة الأخيرة. وهذا حسب ما تحصلنا عليه من المصادر والمراجع التي قلما تتناول الجانب المالي للدولة الإدريسية، مما جعل دراستنا هذه تفتقر للمعلومات في هذا المجال.

خلاصة الفصل الخامس:

لقد تعددت نفقات بيت المال في الدول الثلاث وأوجه صرفها، حيث وجدنا أنَ النفقات الأميرية تشكل وجه الصرف الرئيسي من بيت المال، وتمثلت النفقات الأميرية في الإنفاق على الخلفاء على الرغم من المعلومات الشحيحة عن هذا العنصر، والإنفاق على الأمراء والقادة وكل من يبايع الأئمة والخلفاء ويرضي سلطانهم.

كما شملت النفقات الأميرية، الإنفاق على الجيش أيضا الذي كان يحتاج إلى الأموال الطائلة بسبب عدده الكبير وحاجة الدول الثلاث الماسة إليه، لكونه يشكل الدعامة الأساسية لها، لأنَها كانت في توسع دائم مع خوضها عدة معارك ضارية. لهذا تكفل ولاة الأمر في الدول الثلاث بسكن عساكرهم ومؤنهم ومعداتهم ولباسهم وغير ذلك من حاجيات الجنود الحربية.

إلى جانب النفقات الأميرية، وجدنا أنَ الرواتب شكلت أيضا حيزا كبيرا من نفقات بيت المال، فقد غطى بيت المال رواتب الجند، والتي وجدنا أنَه إلى جانب الراتب الثابت الذي يتحصل عليه الجندي زمن المرابطين و الموحدين، يوجد أيضا المنح والعطاءات والبركات التي تمنح للجنود عند الغزوات، ولاحظنا أيضا ضخامة الأموال التي يحصل عليها الجنود زمن المرابطين والموحدين؛

على العكس من حال جند الأدارسة الذي كان يغلب عليه طابع التطوع وليس لديه راتب محدد سوى ما يحصل عليه الجندي من غنائم وأسلاب عند الغزوات.

وشملت الرواتب أيضا الموظفين، فلاحظنا أن العطاء شمل جميع مرافق الحياة زمن الدول الثلاث، حيث خصصت الرواتب للوزراء، الكتاب، العلماء، المهندسين، والشعراء والأطباء والطلبة وغيرهم من الفئات النشطة في المجتمع.

وشملت نفقات بيت المال أيضا الهبات على الأشخاص ، فالهبات خُصصت من بيت المال ومُنحت للفقراء والمساكين والمحتاجين إلى الإعانات والنجدة والإغاثة عند الكوارث والحروب. كما شملت الهبات أيضا ما يمنحه الخلفاء للشعب من أموال تقربا إليه وخدمة لمصالحهم السياسية. بالإضافة إلى الهبات التي تمنح كهدايا وتكريمات للشعراء والعلماء.

كما حظيت المنشآت العمرانية بنصيب كبير من نفقات بيت المال، فقد اهتم ولاة الأمر في الدول الثلاث بحركة البناء والتعمير الذي استنزفت من بيت المال الكثير، فكانت المدن والقصور والمستشفيات والمدارس والمساجد ونفقاتها مصدرا لصرف الأموال الطائلة، والتي كانت الغنائم تمثل الممول الأساسي لها، كما وجدنا أنَ الأحباس كانت وسيلة مهمة لدعم بيت المال في تغطية نفقاته خاصة عند بناء المساجد.

ونستنتج أخيرا أنّ الدول الثلاث استفادت من أموال خزينتها، فاستطاعت تمويل مشاريعها المختلفة من الإنفاق على الجيش وعلى الموظفين على اختلاف وظائفهم؛ حتى أنّها تبرعت بالكثير من الأموال على رعاياها. كما بنت الكثير من المنشآت العمرانية التي مازال بعضها خالدا إلى اليوم.



الخاتمـــــــة

الخاتمة

من خلال دراستنا هذه والمتعلقة بتنظيم بيت المال عند الأدارسة والمرابطين والموحدين؛ اتضحت التنظيمات والتغييرات التي طرأت على بيت المال منذ تأسيسه فترة صدر الإسلام إلى غاية الفترة التي اخترناها للدراسة واتضحت معالمه ووظائفه.

كما عرفنا أنَ بيت المال مصطلح إسلامي أُطلق على المؤسسة التي أدارت الشؤون المالية، وقد تولت هذه المؤسسة عملية تنظيم الواردات وضبط النفقات، بالإضافة إلى قيامها بوظائف أخرى.

أمَا عن تطور بيت المال؛ وجدنا أن الرسول صلى الله عليه وسلم قد حدد المعالم الرئيسية لبيت المال ومهامه من خلال دعمه بالأفكار والتوجيهات، ومع ذلك فلم تستخدم المصادر تسمية بيت المال في عهده؛ بل إن بعضها يجزم بعدم وجود بيت للمال زمن الرسول صلى الله عليه وسلم. أما في عهد أبي بكر الصديق فبيت المال كان مجرد منشأة موضوعة لخزن

الأموال وحفظها؛ ولم تكن تحتاج إلى حراسة بل إنَ قفلا كان كفيلا بحمايته. وهذه المنشأة بدأت تتطور منذ عهد عمر بن الخطاب إلى مؤسسة مالية ضخمة؛ حيث أصبح لهذه المؤسسة أمناء وموظفون ومستوفون، وتشرف على العديد من الدواوين المالية ذات العلاقة ببيت المال كدواوين الخراج والعطاء (الجند) والنفقات.

ولإدارة بيت المال على أكمل وجه تم تخصيص أعوان للاشتغال بمالية بيت المال. كما وجدنا أن قواعد المحاسبة والرقابة المالية على المال العام قد وضعها الرسول ρ ، ثم تطورت أساليبها وصورها في العهد الأموي ومن بعده العباسي.

أما خلاصتنا عن تنظيم بيت المال عند كل من دولة الأدارسة والمرابطين والموحدين، فوجدنا أن الدول الثلاث تأسست في المغرب الأقصى وكل منها عاش فترة طويلة من الزمن، وهذه الفترة ساعدت الدول الثلاث على الاهتمام بالمجال الاقتصادي من زراعة، صناعة وتجارة، وإنشاء علاقات دولية خاصة في مجال التجارة، وهذا ساعد على زيادة واردات بيت المال.

وتناول السيرورة التاريخية للدول الثلاث من تأسيس وتوسع و قوة اقتصادية وسقوط، ساعد على فهم موضوع تنظيم بيت المال عند الدول المذكورة. ذلك أنَ التنظيمات المالية في فترة التأسيس والتوسع ليست نفسها في فترة الضعف والسقوط، زد على ذلك أنَ مصادر بيت المال في عصر الازدهار والقوة ليست هي نفسها في عصر الضعف؛ كما أنَ مشروعيتها تغيَرت بسبب الضعف .

كما اتضح أنَ كل من دولة الأدارسة والمرابطين والموحدين اهتمت بتنظيم شؤونها المالية وذلك بإنشاء جهاز إداري للنظر في النواحي المالية؛ بداية بإنشاء الدواوين المالية ورغم أنَ المصادر والمراجع التي اعتمدنا عليها لم تشر إليها صراحة زمن الأدارسة؛ إلا أنَه في عهد المرابطين تنوعت هذه الدواوين؛ فوجدنا ديوان الغنائم ونفقات الجند وديوان الضرائب وديوان الجباية وديوان مراقبة الدخل والخرج، كما وُجد عند الموحدين نفس الدواوين المالية التي اعتمد عليها المرابطون من قبل، ولكن استفرد الموحدون بديوان لم يكن موجودا من قبل وهو ديوان التمييز رغم

اختصاصه بالنفقات العسكرية يمكن اعتباره ديوان مالي، وهذه الدواوين ساهمت في تنظيم وظائف بيت المال المختلفة جباية وإنفاقا.

كما خصَصت الدول الثلاث عمَال للنظر في النواحي المالية، وتم تنظيم الوظائف المالية فوجدنا الكتَاب، عمال الجباية، الوزراء، الأمناء، وصاحب الأشغال الذي يعاونه رؤساء الدواوين وهم صاحب ديوان الأعمال المخزنية، متولي المجابي، متولي المستخلص. كما اعتمدت الدول الثلاث على جهود اليهود والنصارى في المجال المالي؛ وكذلك الفرنج والروم خاصة في عهد المرابطين. كما تحددت مواعيد وأماكن جمع المال، فضلا عن ذلك تم مراقبة المشتغلين بالشؤون المالية من طرف ولاة الأمر ومعاقبتهم عند استغلالهم لأموال الشعب؛ وهذا أدَى إلى السير الحسن للإدارة المالية لبيت المال.

ووجدنا أنَ السياسة المالية التي طبَقتها كل دولة من الدول الثلاث في بداية عهدها أي في عهد قوتها وازدهارها ليست نفسها السياسة المالية التي لجأت إليها في آخر عهدها أي عصر ضعفها و انهيارها، حيث أنَ كل دولة من الدول الثلاث طبقت مبادئ الشريعة الإسلامية في جباية الأموال في عصر قوتها، ولكن لمَا زادت توسعاتها وكثرت نفقاتها وزادت احتياجاتها المالية بحثت عن موارد مالية أخرى ممَا اضطرها على الخروج عن المبادئ التي أعلنتها في أول عهدها، وبدأت في فرض ضرائب منافية للشرع ممَا أدَى إلى سخط الرعية وكثرة شكاياتها؛ وهذا طبعا في عصر ضعفها.

كما وجدنا أنَ المذاهب التي اعتمدت عليها الدول الثلاث في تعاملاتها المالية اختلفت من دولة لأخرى، فبالنسبة لدولة الأدارسة وجدنا أنَها اعتمدت على عدة مذاهب من شيعية وخارجية ومالكية. أمَا بالنسبة لدولة المرابطين فقد خضعت التعاملات المالية وأحكامها لآراء الإمام مالك وتلامذته وآراء المجتهدين من فقهاء المذهب المالكي. أمَا بالنسبة لدولة الموحدين فقد اعتمدوا على أحكام المذهب الظاهري ومع هذا ساد المذهب المالكي وأحكامه زمن الموحدين.

وأما عن وظائف بيت المال زمن الأدارسة والمرابطين والموحدين؛ وجدنا أنه قام بعدة وظائف منها: الإشراف على سك النقود لتنظيم وظائفه المالية، ومن خلال مرا جعة العملة في الدول الثلاث نجد أنَ بعض الحكام كانوا يلجئون إلى تخفيض وزن العملة وهذا ما فعله الموحدون؛ حيث كان وزن الدينار والدرهم في بداية عهدهم أقل من الوزن الشرعي، أو جعلها نحاسية أحيانا وهذا ما فعله المرابطون والموحدون، وأحيانا أخرى يزيدون في وزنها؛ والزيادة في وزن العملة يكون غالبا في أوج قوة الدولة وهذا ما رأيناه لما ضاعف المنصور الموحدي الدينار وزنا. وهنا لاحظنا أنَ سياسة الدول الثلاث النقدية تختلف حسب قوتها وضعفها وحسب توفر المعادن الثمينة لها.

إلى جانب سك النقود كان بيت المال في الدول الثلاث يهتم بمراقبة سك النقود والإشراف على دور الضرب تفاديا للغش والتلاعب بالعملة، فقد أُخضعت دور الضرب لإشراف إداري وفني دقيق؛ وهذا ما جعل الدول الأوروبية وحتى بلدان المشرق الإسلامي تثق في العملة المغربية خاصة المرابطية والموحدية اللتان كانتا عالميتان.

كما وجدنا أنَ بيت المال اعتمد على العديد من المعاملات المالية والمصرفية من أجل تمشية أعماله المالية واستخدم عدة وسائل لهذا الغرض منها الصكوك، السفاتج، السلف. كما اعتمدت الدول الثلاث على عدة مكاييل وموازين ، ساعدتها على معرفة مقادير الزكاة وخراج الأرض وغيرهما؛ وبهذا ساعدت بيت المال في تأدية وظائفه جباية وإنفاقا، و من هذه الموازين الأوقية، الرطل، القنطار، ومن المكاييل المد، الصحفة، القنفل والصحاف.

كما ورثت كل دولة من الدول الثلاث قبل قيامها تركة مثقلة بالضرائب، وللتعامل مع هذا الوضع اتبعت سياسة وإدارة مالية لتنظيم وارداتها ونفقاتها، فبالنسبة لمداخيل بيت المال فقد طبقت الدول الثلاث في بداية عهدها مبادئ الشرع في جباية الأموال، وذلك بتطبيق أحكام الكتّاب والسنة.

ولقد كانت مداخيل بيت المال في أول عهد الأدارسة والمرابطين والموحدين شرعية وتتمثل في الزكاة والعشر والغنائم، و لمَا استقرت لها الأوضاع أكثر؛ فرضت مصادر أخرى كالخراج الذي

فرضته الدول الثلاث؛ فبالنسبة لدولة الأدارسة لم نجد إشارة واضحة وصريحة في المصادر التي اعتمدنا عليها إلى وجوده، أما بالنسبة لدولة المرابطين فقد وجدنا أن ضريبة الخراج كانت موجودة؛ مع أنَ بعض المراجع أشارت إلى أنَ الخراج لم يكن موجودا قبل الموحدين بل فرضه عبد المؤمن بن علي، الذي سّوى بين أراضي المرابطين وأراضي المشركين وفرض عليها الخراج. كما شكلت الجزية مصدرا من مصادر دخل بيت المال زمن الأدارسة والمرابطين ولكنَها لم تكن تشكل مصدرا من مصادر دخل بيت المال زمن دولة الموحدين لكونهم لم يُقيموا ذمَة لليهود والنصارى في دولتهم.

ولمَا توسعت الدول الثلاث وزادت نفقاتها واحتياجاتها فرضت مصادر أخرى تُجبى منها الأموال كالمصادرة والاستثمار لأنَ المصادر المالية التي حددها الكتاب والسنة والاجتهاد لم تعد كافية لسد نفقات الدول. ولكن لما زادت حاجة الدول الثلاث أكثر للأموال وخاصة في آخر عهدها اضطرت إلى فرض المكوس والمغارم المنافية للشرع كحل أخير للمحافظة على بقائها في الحكم؛ وقد اتخذت هذه الضرائب غير الشرعية صورا عديدة مثل القبالات؛ المكوس؛ المغارم؛ الإتاوات؛ والكلس والمعونة وغيرها من الضرائب غير الشرعية، وهنا لاحظنا التناقض الواضح بين مبادئ السَياسة المالية التي أعلنتها الدول الثلاث في بداية عهدها والتي تمثلت في احترام مبادئ الكتاب والسنة، وبين ما انتهجته الدول الثلاث في آخر عهدها وخروجها عن مبدأ الشرع في جباية الأموال.

كما وجدنا أنَ الأحباس كانت وسيلة مساعدة لبيت المال في تأدية وظائفه خاصة من حيث النفقات، حيث كان يُخصَص دخل هذه الأحباس لصيانة وخدمة المدارس والمساجد والمستشفيات، وفي بعض الأحيان لمساعدة الفقراء والمساكين، ووجدنا أيضا أنَ الأحباس كانت تشكل مصدرا من مصادر دخل بيت المال بطريقة مباشرة آخر عهد المرابطين الذين صادروا أموال وأملاك الأوقاف؛ وكذلك زمن الموحدين الذين ضموا أراضي الأحباس للدولة وفرضوا عليها الضرائب.

وبالتالي وجدنا أنَ واردات بيت المال عهد الأدارسة والمرابطين والموحدين متنوعة ومتعددة وكثيرة، ففي أوَل عهد هذه الدول كانت مداخيل بيت المال شرعية مستمدة من الكتاب والسَنة؛

ولكن في آخر عهدها تخلَت عن الشرع في جباية الأموال. كما كانت المداخيل الإجمالية للدول الثلاث تعتمد بوجه أساسي على الأموال المتحصَلة عن طريق الجبايات أكثر من اعتمادها على المداخيل الاستثمارية المتأتية من مختلف المجالات الاقتصادية الأخرى صناعية كانت أم تجارية.

كما تعددت نفقات بيت المال في الدول الثلاث وشملت النفقات الأميرية التي شكلت وجه الصرف الرئيسي من بيت المال، وتمثلت في الإنفاق على الخلفاء على الرغم من المعلومات الشحيحة عن هذا العنصر، والإنفاق على الأمراء والقادة وكل من بايع الأئمة والخلفاء وأرضى سلطانهم. **و** الإنفاق على الجيش أيضا الذي كان يحتاج إلى الأموال
الكبيرة بسبب عدده الكبير وحاجة الدول الثلاث الماسة إليه، لكونه يشكل الدعامة الأساسية لها، لأنَها كانت في توسع دائم مع خوضها عدة معارك ضارية. لهذا تكفَل ولاة الأمر في الدول الثلاث بسكن عساكرهم ومؤنهم ومعداتهم ولباسهم وغير ذلك من حاجيات الجنود الحربية.

إلى جانب النفقات الأميرية، وجدنا أنَ الرواتب شكلت أيضا حيزا كبيرا من نفقات بيت المال، فقد غطى بيت المال رواتب الجند، حيث وجدنا أنَه إلى جانب الراتب الثابت الذي يتحصل عليه الجندي زمن المرابطين و الموحدين، يوجد أيضا المنح و العطاءات والبركات التي تمنح للجنود عند الغزوات، ولاحظنا أيضا ضخامة الأموال التي يحصل عليها الجنود زمن المرابطين والموحدين؛ على العكس من حال جند الأدارسة الذي كان يغلب عليه طابع التطوع وليس لديه راتب محدد سوى ما يحصل عليه الجندي من غنائم وأسلاب عند الغزوات.

وشملت الرواتب أيضا الموظفين، فلاحظنا أنَ العطاء شمل جميع مرافق الحياة زمن الدول الثلاث، حيث خصصت الرواتب للوزراء، الكتاب، العلماء، المهندسين، والشعراء والأطباء والطلبة وغيرهم من الفئات النشطة في المجتمع.

وشملت نفقات بيت المال أيضا الهبات على الأشخاص ، فالهبات خُصصت من بيت المال ومُنحت للفقراء والمساكين والمحتاجين إلى الإعانات والنجدة والإغاثة عند الكوارث والحروب. كما

شملت الهبات أيضا ما يمنحه الخلفاء للشعب من أموال تقربا إليه وخدمة لمصالحهم السياسية. بالإضافة إلى الهبات التي تمنح كهدايا وتكريمات للشعراء والعلماء.

كما حظيت المنشآت العمرانية بنصيب كبير من نفقات بيت المال، فقد اهتم ولاة الأمر في الدول الثلاث بحركة البناء والتعمير التي استنزفت من بيت المال الكثير، فكانت المدن والقصور والمستشفيات والمدارس والمساجد ونفقاتها مصدرا لصرف الأموال الطائلة، والتي كانت الغنائم تمثل الممول الأساسي لها، كما وجدنا أنَ الأحباس كانت وسيلة مهمة لدعم بيت المال في تغطية نفقاته خاصة عند بناء المساجد.

وهنا نستنتج أنّ الدول الثلاث استفادت من أموال خزينتها، واستطاعت تمويل مشاريعها المختلفة، من الإنفاق على الجيش وعلى الموظفين على اختلاف وظائفهم؛ حتى أنّها تبرعت بالكثير من الأموال على رعاياها. كما بنت الكثير من المنشآت العمرانية التي مازال بعضها خالدا إلى اليوم.

ويمكن الخروج بخلاصة عامَة لبحثنا هذا حسب الإشكاليات الجزئية التي طرحناها في المقدمة؛ هي أنَ الدول الثلاث التي خصَصناها للدراسة اتبعت في تنظيم بيوت أموالها تقريبا السبل التي اعتمد عليها السلف منذ صدر الإسلام، بالإضافة إلى قيام بيوت أموالها بوظائف واعتمادها على نظم كانت موجودة من قبل و موجودة في عصرنا الحالي؛ كالاعتماد على السفاتج والصكوك وعمليات الاقتراض والتسليف؛ وهي نظم ووظائف قام بها بيت المال منذ صدر الإسلام وتقوم بها البنوك في وقتنا الحاضر.

كما وُجدت أنماط المراقبة والمحاسبة المالية على المال العام، ووُجد جهاز إداري محكم لإدارة بيت المال؛ وتكليف مشتغلين ماليين للقيام بهذه المهمة، وهذا ما وجدناه منذ صدر الإسلام وكذلك موجود في وقتنا الحاضر. كما تعددت واردات بيت المال وشملت أيضا المصادر غير المشروعة، وهذا التعدد في الواردات صحبه تعدد في أوجه النفقات.

وبالرَغم من هذا التنظيم الذي شهده بيت المال زمن الدول الثلاث، واحتلاله مكانة هامة لارتباطه الوثيق باقتصادياتها؛ إلا أنَه عانى نوعا من الفساد وعدم الاهتمام في فترات كثيرة؛ بسبب الفتن والثورات الداخلية والخارجية مثل الخطر الفاطمي و غارات النصارى؛ والفساد الإداري خاصة عصر ضعف الدول الثلاث؛ هذا إلى جانب الخروج عن مبادئ الشرع في تعاملاتها المالية؛ مما أثر سلبا على الحياة الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية وحتى الثقافية بسبب عدم وجود ممول مالي.

وساهم بيت المال بموارده المختلفة خاصة المُتأتية من الجباية بصفة ملحوظة على امتداد السَيرورة التاريخية للدول الثلاث في تنميط المشروعية السياسية أنماط سياسية محددة اختلفت طبيعتها باختلاف خصوصية كل دولة على حدى. كما ساهمت في توجيه مصير الدول سواء في طور النشأة والعظمة أو في طور الانحدار والسقوط؛ ممَا يسمح بالقول أنَ الدورة الجبائية التي تكلم عنها "ابن خلدون" في سياق حديثه عن نظرية تطور الدولة تنطبق أيَما انطباق على تطور النظام الجبائي والمالي للدول الثلاث منظورا إليه في إطار علاقته بتطور الدولة ككل.

كما وجدنا أنَ السَياسة المالية التي انتهجتها الدول الثلاث في بداية عهدها شكلت مجالا من أهم المجالات الاقتصادية والاجتماعية الحيوية؛ التي ساهمت في بلورة مفهوم المشروعية السياسية داخل أوساط المجموعات القبلية (دولتا المرابطين والموحدين تأسستا على أساس القبلية الأمازيغية على العكس من دولة الأدارسة التي تأسست على أساس القبلية العربية)، وضمنت لهم التأييد والنجاح على عدة مستويات. ولكن ساهمت تلك السياسة أيضا في أواخر عهود الدول الثلاث؛ حينما وُجَهت توجيها مغايرا لذلك التوجَه الذي كان معمولا به في بداية الأمر في تضاؤل المشروعية السياسية؛ وتراجع مؤسسي الدول تراجعا أدَى في نهاية المطاف إلى تفكك الكيان السياسي وانحداره.

ووجدنا أنَه لإقرار الأمن الداخلي ومواجهة الأخطار الخارجية المحدقة بسيادة أيَ دولة من الدول الثلاث ولتغطية نفقاتها المختلفة؛ دفعها إلى ضرورة تكييف سياستها المالية تكييفا يتلاءم مع متطلبات الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية؛ واضطرها إلى فرض ضرائب أخرى غير الضرائب المشروعة (الزكوات والأعشار)؛ ينظر إليها معظم الناس إلى أنها ضرائب غير شرعية.

وهذا التباين والتضارب في وجهات النظر بين الدولة كجهاز جابي والمجتمع كإطار لأداء المجابي هو ما يؤدي باستمرار إلى حدوث ثورات شعبية رافضة للسياسة المالية المتعسفة وهذا ما يؤثر على قوة الدولة.

كما كانت المداخيل الإجمالية للدول الثلاث تعتمد بوجه أساسي على الأموال المتحصلة عن طريق الجبايات أكثر من اعتمادها على المداخيل الاستثمارية المُتأتية من مختلف المجالات الاقتصادية الأخرى صناعية كانت أم تجارية.

كما كانت الجباية أحد أبرز الأسس الاقتصادية التي شكلت الأرضية الأساسية التي أولتها الدول التي تأسست في المغرب الأقصى خاصة الأدارسة والمرابطين والموحدين اهتماما زائدا منذ انطلاق دويلاتهم وبدء عملياتهم العسكرية. كما أنَ اعتماد الجباية الشرعية ضمن للأدارسة والمرابطين والموحدين وهم في بداية عهدهم التفافا قبليا واسعا حولهم، مما أسعفهم كثيرا على اكتساب مشروعية اجتماعية على أوسع نطاق، ولأنَ الاقتصار على الجبايات الشرعية وحدها دون غيرها رسم في مخيلة المجتمع تصورا يرى إلى مؤسسي هذه الدول في بداية تأسيسها وكأنَهم سدنة المشروعية الإسلامية القائمة على أصول الدين ومبادئه.

كما ساهم الجهاد والتوسع بشكل فعَال في إضفاء نوع من المشروعية على التحركات السياسية للدول الثلاث، بيد أنَ ذلك لم يكن وحده كافيا لكي يؤسسوا دولا لها مؤسسات سياسية وإدارية منظمة؛ بل كان لابدَ من البحث عن الموارد المالية الضرورية لتغطية النفقات العسكرية التي عادة ما تحتاجها كل حركة سياسية صاعدة تتوق إلى بناء أجهزتها وتوسيع دائرة نفوذها.

وفي الأخير يمكن الاستفادة من هذه الدراسة في التنويه إلى مكانة بيت المال بالنسبة لأي دولة لما له من أهمية كبيرة من خلال ما يلي:

- وضع سياسة وإدارة مالية تساعد على تقوية بيت المال من حيث الإيرادات ومنه النفقات.
- الاستفادة من تجربة الدول السابقة في التعامل المالي وإدارة بيت المال؛ ومعرفة إيجابياتها وسلبياتها.

ـ العناية ببيت المال من طرف المسؤولين الماليين؛ ووضع خطط واستراتيجيات لتفادي التجارب الفاشلة للأمم السابقة في تعاملاتها وسياساتها المالية، والتمسك بمبادئ الشريعة الإسلامية والتذكر بأنَ المال هو مال الله، وسبل الحصول عليه وإنفاقه محددة حسب الكتاب والسنة.

الملاحــــــــق

الملحق رقم 01: مقادير ضريبة الخراج على الغلات والمحاصيل[1455]:

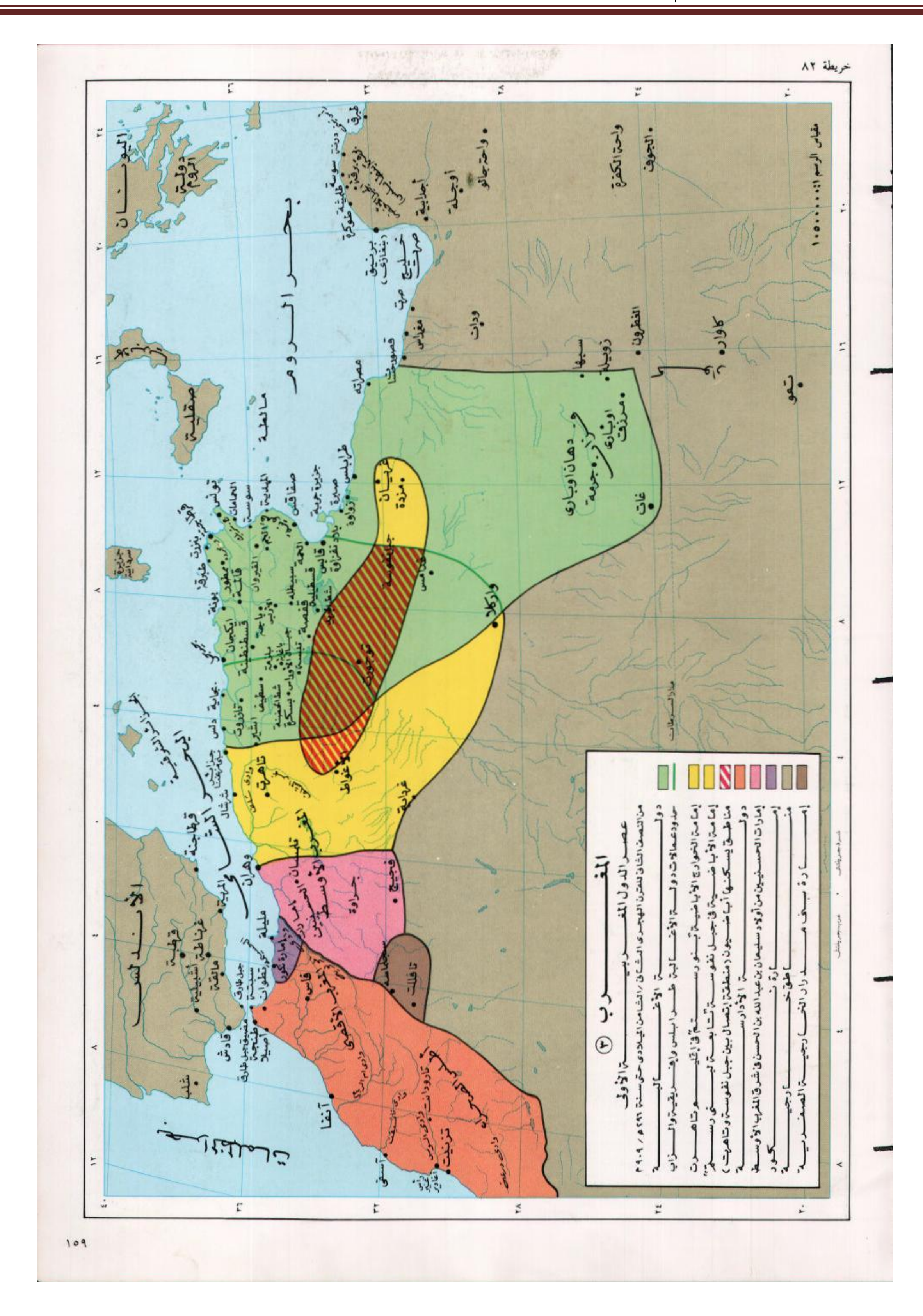
[1455] ـ الواقدي: المصدر السابق ، ج3، ص: 973. وانظر أيضا:
ـ أبو يوسف: المصدر السابق، ص ص: 36- 37- 38..
ـ أبو عبيد: المصدر السابق، ص ص: 88- 87-
ـ البلاذري:فتوح، البلدان، ص ص: 270- 269.

إن الجدول التالي يبين فرض ضريبة الخراج على الغلات والمحاصيل الأخرى غير القمح والشعير بحسب أهميتها وتوفرها.

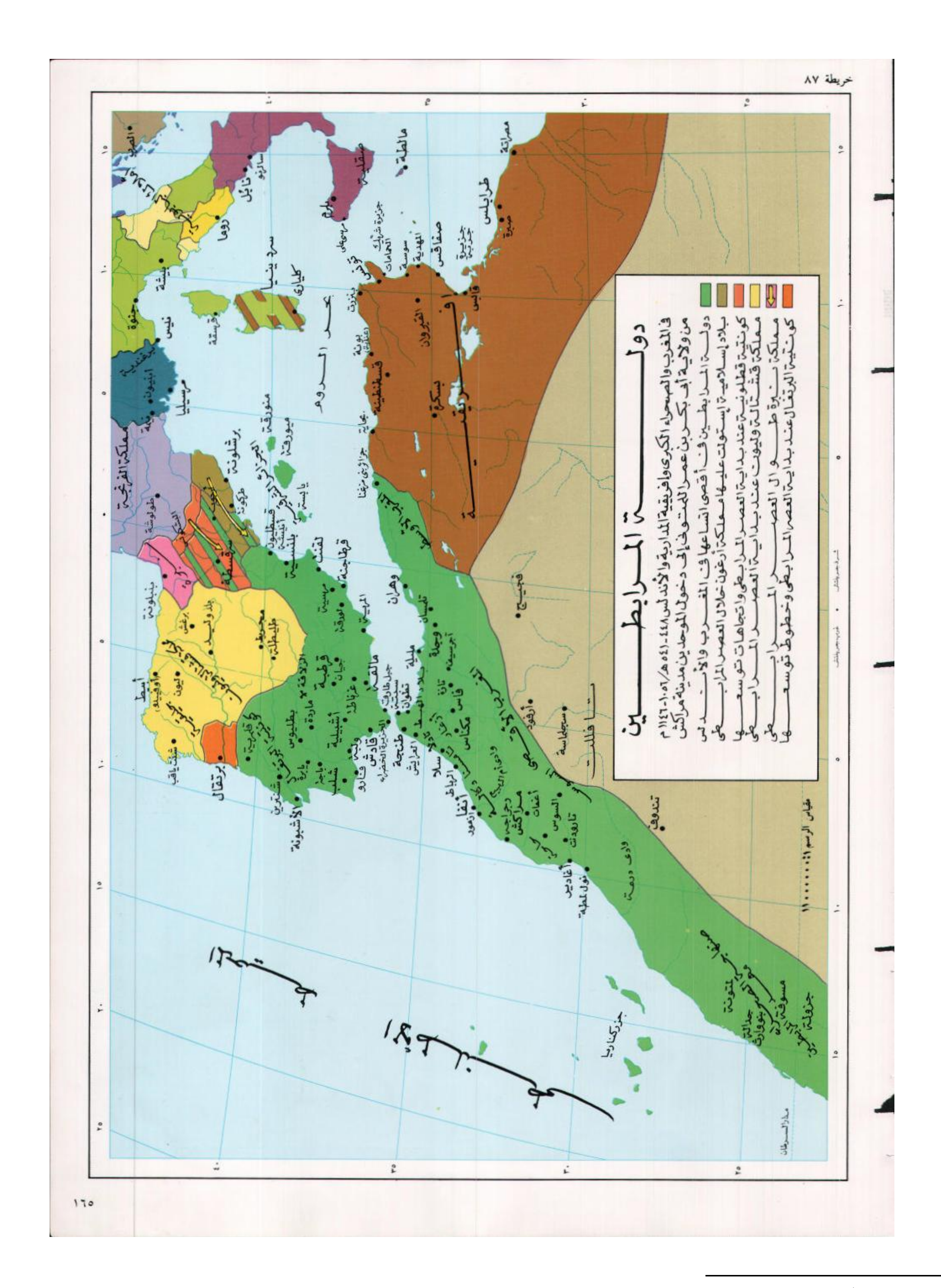
المحصول	الضريبة (الخراج)
الكرم	10 دراهم أو 8 دراهم أو 6 دراهم
النخل	10 دراهم أو 8 دراهم أو 5 دراهم
الرطبة	10 دراهم أو 8 دراهم أو 6 دراهم وفي رواية 5 دراهم
السمسم	8 دراهم وفي رواية 5 دراهم
القصب	6 دراهم
الزيتون	12 درهما
القطن	5 دراهم
الخضر	3 دراهم
القمح	4 دراهم
الشعير	2 درهما

الملحق رقم 02: خريطة تبين دولة الأدارسة (باللون الأحمر)[1456]

[1456] - حسين مؤنس: أطلس تاريخ الإسلام، ط1، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، 1987، ص: 169.

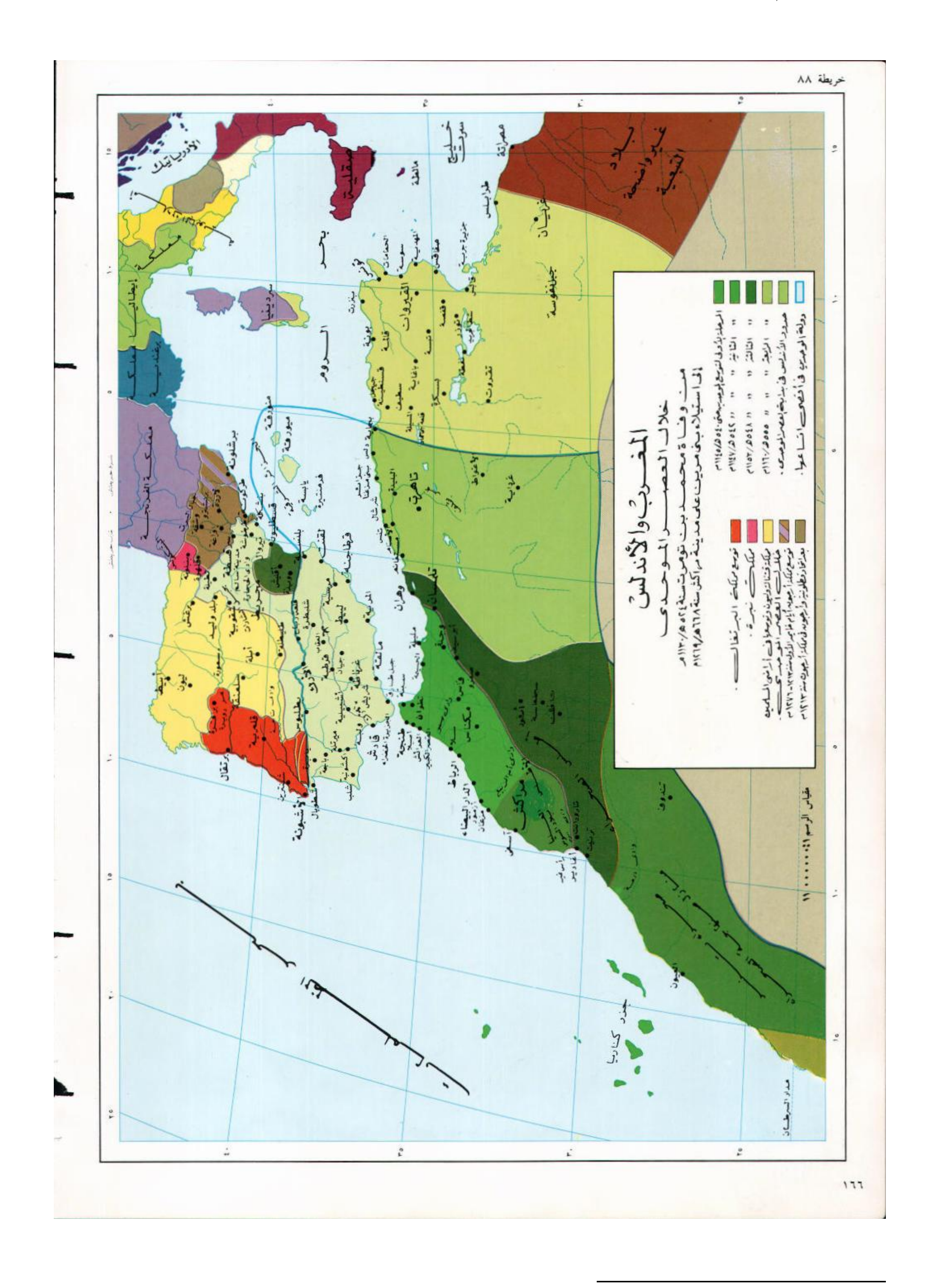

خريطة ٨٢
المغرب ٣
عصر الدول المغربية الأولى
بحر الروم
الأندلس
صقلية
المغرب الأقصى
المغرب الأوسط
تافيلالت
فاس
تلمسان
تاهرت
القيروان
طرابلس
ورقلا
فزان
برقة
١٥٩

الملحق رقم 03: خريطة دولة المرابطين[1457]:



[1457] - حسين مؤنس: أطلس تاريخ الإسلام ص: 165.

الملحق رقم 04: خريطة دولة الموحدين[1458]:



[1458] - حسين مؤنس: أطلس تاريخ الإسلام، ص: 166.

الملحق رقم05 : المدن الأندلسية بقلم اليعقوبي[1459]:

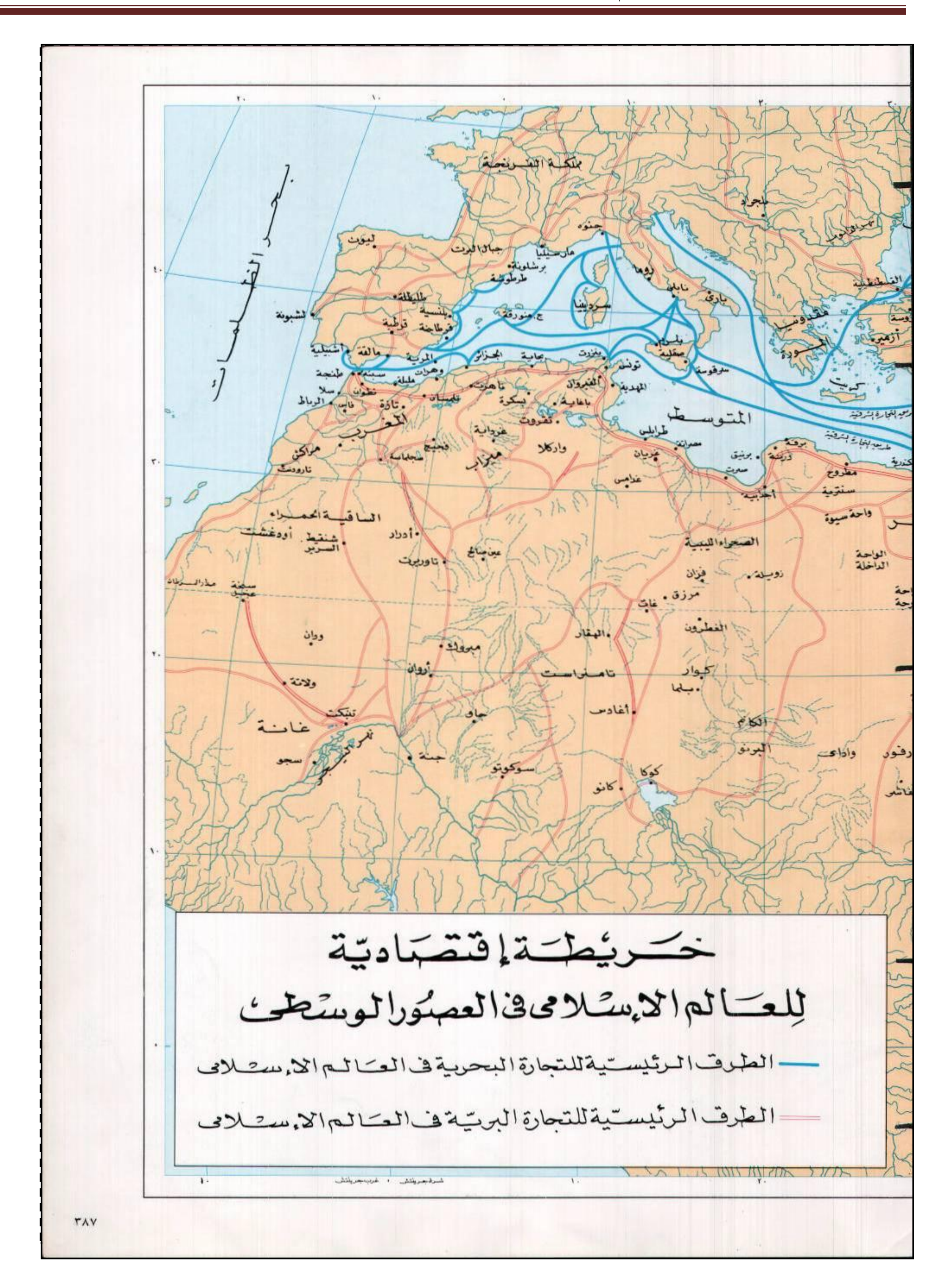
ومن أراد جزيرة الأندلس، نفذ من القيروان إلى تونس- على ما ذكرنا وهي على ساحل البحر المالح- فركب البحر المالح، يسير فيه مسيرة عشرة أيام مسحلا غير موغل، حتى يحاذي جزيرة الأندلس من موضع يقال له **تنس** بينه وبين **تاهرت** مسيرة أربعة أيام، أو صار إلى تاهرت يوافي الجزيرة، جزيرة الأندلس، فيقطع اللج في يوم وليلة، حتى يصير إلى بلد **تدمير**، وهو بلد واسع عامر، فيه مدينتان يقال لإحداهما **العسكر**، وللأخرى **لورقة**، في كل واحدة منبر، ثم يخرج منها إلى المدينة التي يسكنها المتغلب من بني أمية، وهي مدينة يقال لها **قرطبة** فيسير ستة أيام من هذا الموقع في قرى متصلة، وعمارات ومروج، وأودية وأنهار، وعيون، ومزارع، وقبل أن يصير إلى مدينة قرطبة من تدمير، يصير إلى مدينة يقال لها **البيرة** نزلها من كان قدم البلد من جند دمشق من مضر، وجلهم قيس، وأفناء قبائل العرب، بينها وبين قرطبة مسيرة يومين، وغربيها مدينة يقال لها **رية** نزلها جند الأردن، وهم يمن كلهم، من سائر البطون، وغربي رية مدينة يقال لها **شدونة** نزلها جند حمص، وأكثرهم يمن وفيهم من نزار نفر يسير، وغربي شدونة مدينة يقال لها **الجزيرة**، نزلها البربر وأخلاط من العرب قليل، وغربي المدينة التي يقال لها الجزيرة، مدينة يقال لها **إشبيلية** على نهر عظيم، وهو **نهر قرطبة**، دخلها المجوس الذين يقال لهم الروس سنة تسع وعشرين ومائتين، فسبوا، ونهبوا، وحرقوا، وقتلوا، وغربي إشبيلية مدينة يقال لها **لبلة** نزلها العرب أول ما دخل البلد مع طارق مولى موسى بن نصير اللخمي، وغربيها مدينة يقال لها **باجة** نزلها العرب أيضا مع طارق، وغربيها على البحر المالح المحيط مدينة يقال لها **الأشبونة**، وغربيها على البحر أيضا مدينة يقال لها **أحسونبة** هي الأندلس، في الغرب على البحر الذي يأخذ إلى بحر الخزر. ومما يلي الشرق من هذه المدينة يقال لها **ماردة** على نهر عظيم، وبينها وبين قرطبة أربعة أيام وهي غربي قرطبة، وهي محاذى أرض الشرك، وجنس منهم يقال له الجلالقة، وهي في الجزيرة، ثم يخرج من قرطبة مشرقا إلى مدينة يقال لها **جيان**، وبها من كان من جند قنسرين والعواصم، وهم أخلاط من العرب معد واليمن، ومن جيان ذات الشمال إلى مدينة **طليطلة** وهي

[1459] - اليعقوبي: كتاب البلدان،ص 48.

مدينة منيعة جليلة ليس في الجزيرة مدينة أمنع منها، وأهلها يخالفون على بني أمية، وهم أخلاط من العرب والبربر والموالي، ولها نهر عظيم يقال له نهر **دوير**، ومن طليطلة لمن أخذ مشرقا إلى مدينة يقال لها **وادي الحجارة،** كان عليها رجل من البربر يقال له مبتل بن فرج الصنهاجي، يتولاها يدعو لبني أمية، ثم صار ولده وذريته بعده إلى هذه الغاية في البلد، ثم منها مشرقا إلى مدينة **سرقسطة**، وهي من أعظم مدائن ثغر الأندلس على نهر يقال **أبرة،** وذات الشمال منها مدينة يقال لها **تطيلة** محاذية لأرض الشرك الذين يقال لهم البسكنس، وذات الشمال من هذه المدينة مدينة يقال له **وشقة**، وهي محاذة من الإفرنج لجنس يقال لهم الجامقس، ومن سرقسطة إلى القبلة مدينة يقال لها **طرطوشة،** وهي آخر ثغر الأندلس في الشرق، محاذة للإفرنجيين وهي على هذا النهر المنحدر من سرقسطة ومن طرطوشة لمن أخذ مغربا إلى بلد يقال له **بلنسية**، وهو بلد واسع وجليل نزله قبائل البربر، ولم يعطوا بني أمية الطاعة، ولهم نهر عظيم ببلد يقال له الشقر ومنها إلى بلد **تدمير** البلد الأول، فهذه جزيرة الأندلس ومدنها.

الملحق رقم 06: الطرق التجارية في المغرب والعالم الإسلامي ككل في العصور الوسطى[1460]:

[1460] - حسين مؤنس: أطلس تاريخ الإسلام، ص: 387.



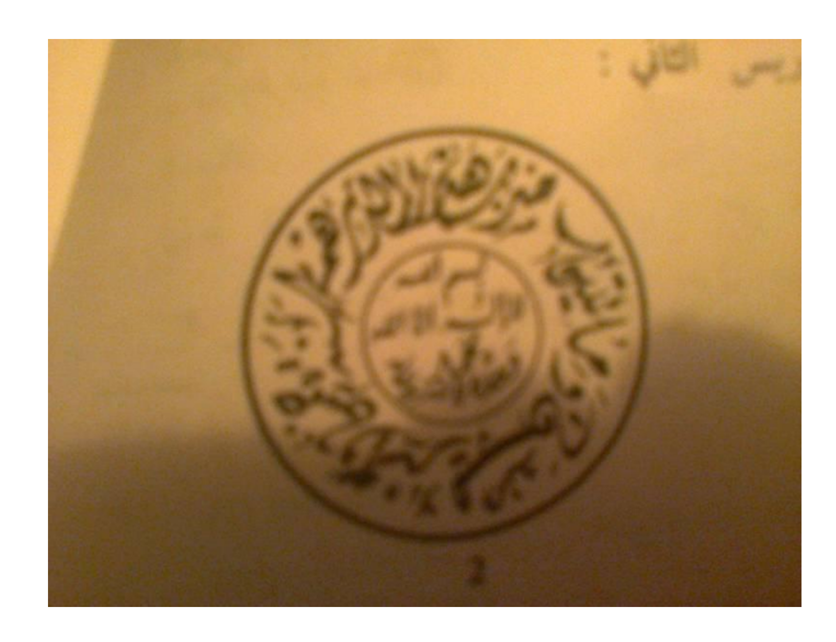
الملحق رقم07: نموذج من سكَة الأدارسة[1461]

أ/1: نموذج عن سكة إدريس الثاني " الوجه الأول"

[1461] - إبراهيم حركات: المغرب عبر التاريخ، ج1، ص ص: 112-113.



أ/2: نموذج عن سكة إدريس الثاني " الوجه الثاني"



ب/1: نموذج عن سكة محمد بن إدريس " الوجه الأول"



ب/2: نموذج عن سكة محمد بن إدريس " الوجه الثاني"



الملحق رقم 08: نموذج من سكة المرابطين[1462]:





تقليد الدينار المرابطي

1462 - www. . By almuhajir tranz.copyright. .2016 منتدى العملات والطوابع العربي.تاريخ التصفح 10 فيفري.

الملحق رقم: 09: نموذج من سكة الموحدين:

أ/: درهم موحدي بكتابة كوفية (الوجه والظهر)[1463]





[1463] - رشيد بورويبة: المرجع السابق، ص: 79.

ب/: دينار موحدي بكتابة كوفية[1464] (الوجه والظهر)





دينار الدولة الموحدية

الوزن (4.70 غرام)

1464 - رشيد بورويبة: المرجع السابق، ص: 80.

الملحق رقم 10: منارة لاخيرالدا[1465]



[1465] ـ نجيب زبيب: المرجع السابق، ص 365.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولا-المصادر:

أ- القرآن الكريم

ب- المخطوطات:

01)- ابن أبي زرع (علي بن عبد الله): **الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس**، مخطوط بالمكتبة الوطنية الجزائرية، تحت رقم 45-م م .1616

02)- التنبكتي (أحمد بابا بن أحمد بن عمر بن محمد التنبكتي): **كفاية المحتاج لمعرفة ما ليس في الديباج**، مخطوط بالمكتبة الوطنية الجزائرية تحت رقم.1738

03)- الماوردي (أبو الحسن): **كتاب الأحكام السلطانية**، مخطوط بالمكتبة الوطنية الجزائرية تحت رقم973-1371.

ج- الكتب المطبوعة:

01)- ابن أبي دينار (أبو عبد الله محمد القيرواني): **المؤنس في أخبار إفريقية وتونس**، تحقيق محمد شمام، ط3، المكتبة العتيقة، تونس،1387هـ.

02)- ابن أبي زرع الفاسي (ت 726هـ): **الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس**، باريس، 1860م.

03)- ابن أبي شيبة (أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي، ت 235هـ): **المصنف في الأحاديث والآثار**، تحقيق كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد، الرياض، (د ت ط).

04)- ابن الأبار (أبو عبد الله القضاعي): **كتاب الحلة السيراء**، تحقيق عبد الله أنيس الطباع، دار النشر للجامعيين، بيروت، 1962م.

05)- ابن الأثير(عز الدين، ت630هـ): **الكامل في التاريخ**، دار صادر، بيروت، 1966م.

06)- ابن الأثير: **أسد الغابة في معرفة الصحابة**، دار ابن حزم، (د ت ط).

07)-ابن الأشعث الجستاني أبو داود (سليمان الأزدي، ت 275هـ): **سنن أبي داود**، دار الفكر، بيروت، لبنان، (د ت ط).

08)- ابن البصال (عبد الله محمد): **كتاب الفلاحة**، معهد مولاي حسن، تطوان، 1955م.

09)- ابن الجعد (أبو الحسن علي بن الجعد بن عبيد الجوهري، ت 230هـ): **المسند**، تحقيق عامر أحمد حيدر، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت، 1996.

10)- ابن الجوزي (أبو الفرج عبد الرحمان بن علي، ت 597هـ)، **مناقب أمير المؤمنين عمر بن الخطاب**، تحقيق زينب إبراهيم القاروط، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1980.

11)- ابن الخطيب (لسان الدين ت776هـ): **تاريخ إسبانيا الإسلامية أو أعمال الأعلام في من بويع قبل الإسلام من ملوك الإسلام**، تحقيق ليفي بروفنسال، دار الكشوف، بيروت،1956م.

12)- ابن الخطيب لسان الدين: **اللمحة البدرية في الدولة النصرية** ، تحقيق محب الدين الخطيب، المطبعة السلفية، القاهرة،1347هـ.

13)- ابن الفقيه (أبو بكر أحمد بن محمد): **مختصر كتاب البلدان**، ط1، دار إحياء التراث، لبنان، 1988م.

14)- ابن الفقيه (أبو عبد الله أحمد بن محمد بن إسحاق الهمذاني، ت 340هـ): **كتاب البلدان**، تحقيق يوسف الهادي، ط1، عالم الكتب، بيروت، لبنان، 1996.

15)- ابن القاضي (أحمد بن محمد): **جذوة الاقتباس فيمن حل من الأعلام مدينة فاس**، طبعة حجر، المغرب، (د ت ط).

16)- ابن القطان (حسن بن علي الكتامي، ت 2/1ق 7هـ): **نظم الجمان لترتيب ما سلف من أخبار الزمان**، تحقيق محمود علي مكي، المطبعة المهدية، تطوان، المغرب، (د ت ط).

17)- ابن القنفذ القسنطيني (أبو العباس أحمد بن حسن بن علي ابن الخطيب القسنطيني، ت810هـ): **الفارسية في مبادئ الدولة الحفصية**، تحقيق عبد المجيد التركي، الدار التونسية للنشر، تونس،1968م.

18)- ابن المؤقت (محمد بن محمد بن عبد الله): **السعادة الأبدية في التعريف بمشاهير الحضيرة المراكشية**، ج1، طبع حجر، مراكش، المغرب، 1335هـ.

19)- ابن النديم (أبو الفرج محمد بن أبي يعقوب إسحاق، ت380هـ): **الفهرست**، تحقيق يوسف علي الطويل، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1996.

20)– ابن الهمام (كمال الدين محمد بن عبد الواحد، ت 681هـ): **شرح فتح القدير**، ط2، دار الفكر، بيروت، (د ت ط).

21)–ابن بسام (أبو الحسن الشنتريني): **الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة**، القسم الرابع،

22)– ابن بطوطة (محمد): **رحلة ابن بطوطة المسماة: تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار**، المكتبة التجارية الكبرى، (د ت ط).

23)– ابن بلكين عبد الله: **مذكرات عبد الله آخر ملوك بني زيري بغرناطة**، ترجمة وتحقيق ليفي بروفنسال، دار المعارف، بيروت، (د ت ط).

24)– ابن تيمية (تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم الحراني الدمشقي، ت 728هـ): **السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية**، موفم للنشر، الجزائر،.1990

25)– ابن تيمية: **فتاوى**، مطابع الرياض، **المملكة العربية السعودية**، 1383هـ.

26)– ابن جبير(أبو الحسن محمد): **رسالة اعتبار الناسك في ذكر الآثار الكريمة والمناسك**، المعروفة برحلة ابن جبير، ط2، منشورات دار مكتبة الهلال، بيروت، لبنان،2000م.

27)– ابن حبيب البغدادي (محمد، ت 245هـ): **المحبر**، تحقيق إيلزة ليختن ستيتر، دار الآفاق الجديدة، بيروت، لبنان، (د ت ط).

28)– ابن حجر العسقلاني (أبو الفضل أحمد بن علي، ت852هـ): **الإصابة في تمييز الصحابة**، تحقيق علي محمد البجاوي، ط1، دار الجيل، بيروت، لبنان، .1992

29)– ابن حزم الأندلسي(أبو محمد علي بن أحمد، ت456هـ): **الفصل في الملل والأهواء والنحل**، تحقيق محمد إبراهيم نصر، عبد الرحمان عميرة، ط2، دار الجيل، بيروت، 1996م.

30)– ابن حوقل(أبو القاسم النصيبي): **صورة الأرض**، دار صادر، بيروت، (د ت ط).

31)– ابن حيان القرطبي (أبو مرروان حيان بن خلف): **المقتبس في أخبار أهل الأندلس**، تحقيق الحجي، بيروت، .1965

32)– ابن خرداذبة (أبو القاسم عبيد الله بن عبد الله ت 300هـ): **المسالك والممالك**، طبعة صادر، بيروت، لبنان، (د ت ط).

33)– ابن خلدون (يحيى): **بغية الرواد**، ترجمة وتحقيق ألفريد بل، الجزائر،.1904

34)– ابن خلدون(عبد الرحمان بن محمد، ت808هـ): **مقدمة بن خلدون**، دار الجيل، بيروت،(د ت ط).

35)- ابن خلدون(عبد الرحمان): **كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر**، منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، لبنان، 1971م.

36)- ابن خلكان(أبو العباس شمس الدين): **وفيات الأعيان**، وأنباء أبناء الزمان، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت،1977م.

37)- ابن خياط (أبو عمر خليفة بن خياط الشيباني البصري، ت 240هـ): **التاريخ**، ط1، دار المتب العلمية، بيروت، لبنان، 1995.

38)- ابن رسته (أبو علي أحمد بن عمر): **الأعلاق النفيسة**، المجلد السابع، مطبعة بربل، ليدن،1891م.

39)- ابن رشد (أبو الوليد محمد بن أحمد): **البيان والتحصيل**، تحقيق محمد صبحي، بيروت، 1984م.

40)- ابن زنجويه (أبو أحمد حميد بن مخلد بن قتيبة الأزدي، ت 251هـ): **الأموال**، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2006.

41)- ابن زيدان عبد الرحمن: **إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس**، ط1، الرباط، 1929م.

42)- ابن سعد المغربي (نور الدين أبو الحسن علي): **الطبقات الكبرى**، ج3، دار صادر، بيروت، لبنان، 1974.

43)- ابن سعيد المغربي: **المغرب في حلى المغرب**، ط3، دار المعارف، القاهرة،.1980

44)- ابن سعيد المغربي: **بسط الأرض في الطول والعرض**، تحقيق خوان خيناس، معهد مولاي الحسن، تطوان، المغرب، 1957م.

45)- ابن شبة (أبو زيد عمر بن شبة النميري البصري، ت 262هـ): **تاريخ المدينة المنورة**، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1996.

46)- ابن صاحب الصلاة (ت 594هـ): **المن بالإمامة على المستضعفين بأن جعلهم الله أئمة وجعلهم الوارثين**، السفر الثاني، تحقيق عبد الهادي التازي، دار الأندلس، بيروت،1964م.

47)- ابن طباطبا (محمد بن علي، ت 709هـ): **الفخري في الآداب السلطانية والدول الإسلامية** ، دار صادر، بيروت، لبنان، (د ت ط).

48)- ابن عبد الحكم (أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله، ت 257هـ): **فتوح أمصارها وأخبارها**، تحقيق محمد الحجيري، ط1، دار الفكر، بيروت، لبنان، 1996.

49)- ابن عبد الملك(أبو عبد الله محمد): **الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة**، تحقيق إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت،1965م.

50)- ابن عبدون(محمد بن أحمد): **رسالة في الحسبة**، نشر ليفي بروفنسال، القاهرة،1955م.

51)- ابن عذارى المراكشي(ت آخر ق7هـ): **البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب**،ج3، باريس،1930م.

52)- ابن عذارى المراكشي: **البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب**، قسم الموحدين، تحقيق محمد إبراهيم وآخرون، دار الغرب الإسلامي، لبنان، دار الثقافة، المغرب،1985م.

53)- ابن عساكر (أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عبد الله الشافعي، ت 571هـ): **تاريخ مدينة دمشق**، تحقيق محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمري، دار الفكر، بيروت، لبنان، 1995.

54)- ابن غازي(محمد العثماني): **الروض الهتون في أخبار مكناسة الزيتون**، تحقيق عبد الوهاب بن منصور، ط3، المكتبة الملكية، الرباط، 1999م.

55)- ابن قتيبة (أبو محمد عبد الله بن مسلم، ت 276هـ): **الإمامة والسياسة**، تحقيق طه محمد الزيني، مؤسسة الحلبي للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، (د ت ط).

56)- ابن قدامة (موفق الدين أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقديسي، ت 620هـ): **العمدة في الفقه الحنبلي**، تحقيق الشيخ عبد الرزاق المهدي، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 2004.

57)- ابن قدامة: **المغني في فقه الإمام أحمد بن حنبل الشيباني**، ط1، دار الفكر، بيروت، لبنان، 1405هـ.

58)- ابن قيم الجوزية (شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر، ت 751هـ): **الطرق الحكيمة في السياسة الشرعية**، تحقيق سيد عمران، ط1، دار الحديث، القاهرة، 2002.

59)- ابن قيم الجوزية: **أحكام أهل الذمة**، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، ط1، دار الكتب العلمية، لبنان، 1995.

60)- ابن كثير(أبو الفدا، ت774هـ): **البداية والنهاية**، ط2، مكتبة المعارف ، لبنان، 1990.

61)- ابن هشام (أبو محمد عبد الملك بن هشام بن أيوب الحميري، ت 213هـ): **السيرة النبوية**، تحقيق مصطفى السقا إبراهيم الأبياري، ط2، دار الخير، 1995.

62)- أبو الفرج (الحافظ عبد الرحمان): **الاستخراج لأحكام الخراج**، دار المعرفة، بيروت، (د ت ط).

63)- أبو زرعة (عبد الرحمن بن عمرو بن عبد الله بن صفوان النصري الدمشقي، ت 281هـ): **تاريخ أبي زرعة الدمشقي**، تحقيق خليل منصور، ط1، بيروت، لبنان، 1996.

64)- أبو عبيد (القاسم بن سلام، ت 224هـ): **الأموال**، تحقيق محمد خليل هراس، دار الفكر، بيروت، لبنان، 1988.

65)- أبو يوسف (يعقوب بن إبراهيم، ت 182هـ): **كتاب الخراج**، ط5، المكتبة السلفية، القاهرة، 1396هـ.

66)- الإدريسي (الشريف أبو عبد الله، ت 562هـ): **نزهة المشتاق في اختراق الآفاق**، تحقيق محمد حاج صادق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1983م.

67)- الأزهري (أبو منصور محمد بن أحمد ت 370هـ): **تهذيب اللغة**، تحقيق رياض زكي قاسم، ج4، ط1، دار المعرفة، بيروت، لبنان، 2001.

68)- الأصبحي الحميري (مالك بن أنس ت 179هـ): **موطأ الإمام مالك**، رواية يحيى بن يحيى الليثي، دار النفائس، بيروت،1982م.

69)- الأصبهاني (أبو نعيم أحمد بن عبد الله، ت 430هـ): **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء**، ج10، دار الكتاب، بيروت، لبنان، (د ت ط).

70)- الاصطخري(أبو إسحاق إبراهيم): **المسالك والممالك**، تحقيق محمد جابر، دار القلم، القاهرة،1961م.

71)- الأصفهاني (أبو الفرج علي بن الحسين، ت350هـ): **الأغاني**، تحقيق عبد القادر علي مهنا و سمير جابر، دار الفكر، بيروت، لبنان، (د ت ط).

72)- البخاري (أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم): **صحيح البخاري**، ط1، دار البيان، القاهرة، مصر، 2003.

73)- البكري (أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز، ت 487هـ): **معجم ما أستعجم من أسماء البلاد والمواضع**، تحقيق مصطفى السقا، ط3، عالم الكتب، بيروت، لبنان، 1403هـ.

74)- البكري: **المغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب**، تحقيق دي سلان، ط3، باريس، 1911م.

75)- البكري: **جغرافية الأندلس وأوروبا من خلال كتاب المسالك والممالك**، تحقيق عبد الرحمان علي الحجي،ط1، دار الإرشاد للطباعة والنشر، لبنان،1968م.

76)- البلاذري (أبو الحسن يحيى بن جابر، ت 279ه): **فتوح البلدان**، تحقيق رضوان محمد رضوان، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1983.

77)-البلاذري: **أنساب الأشراف**، تحقيق سهيل زكار و رياض الزركلي، ط1، دار الفكر، بيروت، لبنان، 1996.

78)- البلخي (أبو زيد أحمد بن سهل، ت 322ه): **البدء والتاريخ**، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1997.

79)-البيذق (أبو بكر بن علي الصنهاجي، ت2/1ق6هـ): **كتاب أخبار المهدي بن تومرت**، تحقيق عبد الحميد حاجيات، ط2، 1986م.

80)- البيهقي (أبوبكر أحمد بن الحسين، ت 458ه): **شعب الإيمان**، تحقيق أبو هاجر محمد بن بيسوني الزغلول، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1990.

81)- التبريزي (محمد بن عبد الله الخطيب): **مشكاة المصابيح**، تحقيق الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، 1961.

82)- التجيبي (أبو بكر صفوان بن إدريس المرسي)، **زاد المسافر وغرة محيا الأدب السافر**، دار الرائد العربي، بيروت، 1970م.

83)- الجزنائي (أبو الحسن علي): **زهرة الآس في بناء مدينة فاس**، الجزائر، 1922م.

84)- الجهشياري (أبو عبد الله محمد بن عبدوس، ت 381ه): **الوزراء والكتاب**، تحقيق مصطفى السقا إبراهيم الإبياري و وعبد الحفيظ الشلبي، ط1، مطبعة مصطفى الباي الحلبي، القاهرة، مصر، 1938.

85)- الجوهري (إسماعيل بن حماد): **الصحاح**، تحقيق احمد عبد الغفور عطار، ط2، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، 1979.

86)- الحكيم (أبو الحسن علي بن يوسف ، ت ق 8هـ): **الدوحة المشتبكة في ضوابط دار السكة**، تحقيق حسين مؤنس، ط2، دار الشروق، القاهرة،.1986

87)- الحميدي(أبو عبد الله): **جذوة الاقتباس في ذكر ولاة الأندلس**، نشره محمد بن تاويت، القاهرة،1952.

88)- الحميري(بن عبد المنعم): **الروض المعطار في خبر الأقطار**، تحقيق إحسان عباس، ط2، مطابع هيدليرغ، بيروت،1984م.

89)- الحنبلي أبو رجب: **الاستخراج لأحكام الخراج**، دار المعرفة للطباعة والنشر، لبنان، (د ت ط).

90)- الحنبلي أبو يعلى الفراء (محمد بن الحسين، ت 458هـ): **الأحكام السلطانية**، تحقيق محمود حسن، دار الفكر، بيروت، لبنان، (د ت ط).

91)- الخزاعي (أبو الحسن علي بن محمد، ت 781هـ): **تخريج الدلالات السمعية على ما كان على عهد الرسول صلى الله عليه وسلم من الحرف والصنائع والعمالات الشرعية**، تحقيق أحمد محمد أبو سلامة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، وزارة الأوقاف المصرية، القاهرة، مصر، 1980.

92)- الخطيب البغدادي (أبو بكر أحمد بن علي، ت 463هـ): **تاريخ بغداد**، دار الفكر، القاهرة، مصر، (د ت ط).

93)- الداودي (أبو جعفر أحمد بن نصر، ت 420هـ): **الأموال**، تحقيق علي جمعة محمد، ط1، دار السلام، القاهرة، مصر، .2001

94)- الذهبي (شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد عثمان، ت 748هـ): **سير أعلام النبلاء**، تحقيق شعيب الأرناؤوط ومحمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، (د ت ط).

95)- الذهبي: **دول الإسلام**، تحقيق حسن إسماعيل مروة، ط1، دار صادر، بيروت، لبنان، .1999

96)- الزبيدي (محمد الدين أبو الفيض محمد مرتضي الحسيني الواسطي الحنفي ت 1205هـ): **تاج العروس من جواهر القاموس**، تحقيق علي شيري، دار الفكر، بيروت، لبنان، (د ت ط).

97)- الزبيدي المرتضى: **إتحاف السادة المتقين بشرح أسرار إحياء علوم الدين**، ج1، المطبعة الميمنية، 1983.

98)- الزبير بن بكار (أبو عبد الله، ت 256هـ): **الأخبار الموفقيات**، تحقيق سامي مكي العاني، ط1، عالم الكتب، بيروت، 1996.

99)- الزركشي(محمد بن إبراهيم): **تاريخ الدولتين الموحدية والحفصية**، تحقيق محمد ماضور، المكتبة العتيقة، تونس،1966م.

100)- الزمخشري (جار الله أبو القاسم محمود بن عمر، ت 538هـ): **أساس البلاغة**، دار الفكر، بيروت، لبنان، 1994.

101)- الزهري(أبو عبد الله محمد): **كتاب الجغرافية**، تحقيق محمد حاج صادق، المعهد الفرنسي، دمشق، 1968م.

102)- السراج(محمد بن محمد الأندلسي): **الحلل السندسية في الأخبار التونسية**، تحقيق محمد الحبيب الهيل، ط1، دار الغرب الإسلامي، 1985م.

103)- السرخسي (شمس الدين محمد بن أحمد، ت 490هـ): **المبسوط**، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1993.

104)- السلاوي(أبو العباس أحمد خالد الناصري): **كتاب الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى**، تحقيق جعفر الناصري، مكتبة دار الكتاب، الدار البيضاء، 1954م.

105)- السيوطي (جمال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، ت 911هـ): **تاريخ الخلفاء**، تحقيق محي الدين عبد الحميد، ط1، مطبعة السعادة، مصر، 1952.

106)- الشافعي (أبو عبد الله محمد بن إدريس، ت 204هـ): **مسند الإمام الشافعي**، ط1، دار الريان للتراث، القاهرة، مصر، 1987.

107)- الشافعي: **اختلاف الحديث**، تحقيق عامر أحمد حيدر، ط1، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، 1985.

108)- الصنعاني (أبو بكر بن عبد الرازق بن همام، ت 211هـ): **المصنف**، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، ط1، المجلس العلمي، بيروت، لبنان، 1970.

109)- الصولي (أبو بكر محمد بن يحي بن عبد الله، ت 335هـ): **أدب الكتاب**، تحقيق احمد حسن بسج، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1994.

110)- الطبري (أبو جعفر بن محمد بن جرير، ت 310هـ): **تاريخ الرسل والملوك**، ط3، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1991.

111)- الطرطوشي(أبو بكر محمد بن الوليد الفهري، ت 520هـ): **سراج الملوك**، تحقيق محمد فتحي أبو بكر، ط1، الدار المصرية، القاهرة، مصر، 1994.

112)- العسكري (أبو الهلال الحسن بن عبد الله بن سهل، ت 395هـ): **الأوائل**، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1997.

113)- العمري (أحمد ابن فضل الله شهاب الدين، ت749هـ): **مسالك الأبصار في ممالك الأمصار**، تحقيق دورتيا كراقولسكي، ط1، المركز الإسلامي للبحوث،1985م.

114)- العمري (أحمد بن فضل الله شهاب الدين): **وصف إفريقية والمغرب والأندلس أواسط القرن الثامن للهجرة**، مكتبة النهضة، تونس،(د ت ط).

115)- الغبريني(أبو العباس أحمد): **عنوان الدراية في من عرف من علماء المائة السابعة في بجاية**، المطبعة الثعالبية، الجزائر، 1909م.

116)- الغرناطي (أبو حامد الأندلسي): **تحفة الألباب ونخبة الإعجاب**، تحقيق إسماعيل العربي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1989م.

117)- الفسوي (أبو يوسف يعقوب بن سفيان، ت277هـ): **المعرفة والتاريخ**، تحقيق أكرم ضياء العمري، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1981.

118)- الفيومي (أحمد بن محمد بن علي المقري، ت 770هـ): **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير**، المكتبة العلمية، بيروت، لبنان، (د ت ط).

119)- القاضي النعمان (أبو حنيفة): **كتاب دعائم الإسلام في ذكر الحلال والحرام والأحكام**، تحقيق آصف بن علي، ط3، دار المعارف، القاهرة،1969م.

120)- القاضي عياض(أبو الفضل بن موسى، ت 544هـ): **ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك**، تحقيق أحمد بكير محمود، منشورات مكتبة الحياة، بيروت ، مكتبة الفكر، طرابلس، ليبيا، 1967م.

121)- قدامة بن جعفر (أبو الفرج، ت 328هـ): **الخراج وصناعة الكتابة**، تحقيق محمد حسين الزبيدي، دار الرشيد للنشر، بغداد، العراق، 1981.

122)- القريشي(يحيى بن آدم): **الخراج**، دار المعرفة، بيروت،(د ت ط).

123)- القزويني(زكرياء بن محمد): **آثار البلاد وأخبار العباد**، طبعة بيروت،1960م.

124)- القلقشندي(أحمد علي، ت821هـ): **صبح الأعشى في صناعة الأنشا**، وزارة الثقافة والإرشاد القومي،(د ت ط).

125)- الكتاني (محمد عبد الحي الإدريسي الحسن الفاسي): **نظام الحكومة النبوية المسمى التراتيب الإدارية**، تحقيق عبد الله الخالدي، ط2، دار الأرقم، بيروت، لبنان، (د ت ط).

126)- الكلاعي (أبو الربيع سليمان بن عيسى الكلاعي، ت 634ه): **الإكتفاء بما يتضمنه من مغازي الرسول صلى الله عليه وسلم والثلاثة الخلفاء**، تحقيق محمد كمال الدين عز الدين علي، ط1، عالم الكتب، بيروت، لبنان، 1997.

127)- المالكي(عبد الله أبو بكر): **رياض النفوس في طبقات علماء القيروان وإفريقية وزادهم وعبادهم ونساكهم وسير من أخبارهم وفضلائهم وأوصافهم**، نشره حسين مؤنس، ج1، ط1، القاهرة، 1951.

128)- الماوردي (أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري، ت450ه): **الأحكام السلطانية والولايات الدينية**، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1985.

129)- المبرد (أبو العباس محمد بن يزيد النحوي، ت 285ه): **الكامل في اللغة والأدب** ، ط1، دار الفكر، بيروت، لبنان، .1998

130)- مجهول: **الاستبصار في عجائب الأمصار**، تحقيق سعد زغلول، مصر،1958م.

131)- مجهول: **الحلل الموشية في ذكر الأخبار المراكشية**، لمؤلف أندلسي من القرن 18م، تحقيق سهيل زكار، عبد القادر زمامة، ط1، دار الرشاد الحديثة، المغرب، 1979م.

132)- مجهول: **الذخيرة السنية في تاريخ الدولة المرينية**، نشر محمد بن أبي شنب، الجزائر، 1920.

133)- مجهول: **رسائل موحدية من إنشاء كتاب الدولة المؤمنية**، المطبعة الاقتصادية، الرباط،1941م.

134)- المراكشي (عبد الواحد): **وثائق المرابطين والموحدين**، تحقيق حسين مؤنس، ط1، مكتبة الثقافة الدينية، مصر، .1997

135)- المراكشي(عبد الواحد): **المعجب في تلخيص أخبار المغرب**، تحقيق محمد سعيد العريان، ط1، مطبعة الاستقامة، مصر، 1949م.

136)- المسعودي (أبو الحسن علي بن الحسين بن علي ت 345ه): **التنبيه والإشراف**، دار التراث، بيروت، لبنان، 1968.

137)- المسعودي: **مروج الذهب ومعادن الجوهر**، تحقيق سعيد محمد اللحام، ط1، دار الفكر، بيروت، لبنان، .1997

138)- المقديسي (أبو عبد الله محمد بن أحمد بن البناء البشاري ت 380ه): **أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم**، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، .1987

139)- المقري(أحمد بن محمد التلمساني، ت 1041م): **نفح الطيب في غصن الأندلس الرطيب**، دار الكتاب العربي، لبنان،1949م.

140)- النباهي(أبو الحسن بن عبد الله): **المرتبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا**، المكتب التجاري للطباعة والنشر، بيروت، 1948م.

141)- النويري (شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب، ت 732ه): **نهاية الإرب في فنون الأدب**، المؤسسة المصرية للتأليف والنشر، مصر، (د ت ط).

142)- الهندي (علاء الدين علي المتقي بن حسام الدين الهندي، ت 975ه): **كنز العمال** في سنن الأقوال والأفعال، ط5، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1985.

143)- الونشريسي(أحمد بن يحيى، ت914هـ): **المعيار المغرب والجامع المغرب عن فتاوى علماء إفريقية والأندلس والمغرب**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1981م.

144)- يحيى بن آدم القرشي (ت 203ه): **الخراج**، تحقيق أحمد محمد شاكر، دار المعرفة، بيروت، لبنان، (د ت ط).

145)- يحيى بن عمر: **أحكام السوق**، تحقيق حسن حسني عبد الوهاب، تونس،1975م.

146)- اليعقوبي (أحمد بن أبي يعقوب إسحاق بن جعفر بن وهب بن واضح ، ت 292ه): **مشاكلة الناس لزمانهم**، تحقيق وليم لورد، دار الكتاب الجديد، بيروت، لبنان، (د ت ط).

147)- اليعقوبي: **تاريخ اليعقوبي**، دار صادر، بيروت، لبنان، (د ت ط).

ثانيا- المراجع العربية:

01)- ابن منصور عبد الوهاب: **قبائل المغرب**، ج1، المطبعة الملكية، الرباط،(د ت ط).

02)- أبو زيد سعيد سيد أحمد: **الحياة الاجتماعية في الأندلس، في عصر دولتي المرابطين والموحدين**، ط1، شركة الهدى للطباعة، 1996م.

03)– أبو مصطفى كمال السيد: **تاريخ الأندلس الاقتصادي في عصر دولتي المرابطين والموحدين**، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر.

04)–أبو مصطفى كمال السيد: **جوانب من الحياة الاجتماعية والاقتصادية والدينية والعلمية في المغرب الإسلامي**، من خلال نوازل وفتاوى المعيار المغرب للونشريسي، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 1996م.

05)– إسماعيل محمود: **الأدارسة** (حقائق جديدة)، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1991.

06)– إسماعيل محمود: **ثورات الخوارج في المغرب**، القاهرة، 1986.

07)– أشباخ يوسف: **تاريخ الأندلس في عهد المرابطين والموحدين**، (ترجمة محمد عبد الله عنان)، ط2، مطبعة لجنة التأليف والترجمة، القاهرة، 1958م.

08)– بزاز محمد الأمين: **حول نقل البحرية المسيحية لحجاج الغرب المسيحي، تأملات في رحلة ابن جبير، الغرب المسيحي والغرب الإسلامي خلال القرون الوسطى**، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 1995م.

09)– بن تاويت محمد: **تاريخ سبتة**، ط1، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، 1982م.

10)– بن عبد الله عبد العزيز: **تاريخ المغرب**، ج1، الدار البيضاء، المغرب، (د ت ط).

11)– بن عبد الله عبد العزيز: **مظاهر الحضارة المغربية**، ط1، دار السلمي، الدار البيضاء، 1957م.

12)– بن عبد الله عبد العزيز: **معلمة الفقه المالكي**، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1983.

13)– بن قربة صالح: **المسكوكات المغربية من الفتح الإسلامي إلى سقوط دولة بني حماد**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،1986م.

14)– بن قربة صالح: **عبد المؤمن بن علي، مؤسس دولة الموحدين**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986م.

15)– بوتشيش إبراهيم القادري: **إسهامات في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لمدينة مكناس خلال العصر الوسيط**، منشورات عمادة جامعة مولاي حسن، المغرب، 1997م.

16)– بوتشيش إبراهيم القادري: **تاريخ المغرب الإسلامي**، قراءة جديدة في بعض قضايا المجتمع و الحضارة.(د ت ط)

17)– بورويبة رشيد: **ابن تومرت**، ترجمة عبد الحميد حاجيات، الجزائر، 1982م.

18)– التازي عبد الهادي: **إحدى عشر قرنا في جامعة القرويين**، المغرب، 1960.

19)– جلعوط عامر محمد نزار: **فقه الموارد العامة لبيت المال**، دار أبي الفداء للنشر والتوزيع، 2012.

20)– الجنحاني الحبيب: **دراسات في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للمغرب الإسلامي**، ط2، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1986م.

21)– جودة جمال: **العرب والأرض في العراق في صدر الإسلام** ، الأردن، 1977.

22)– الحارثي جريبة أحمد بن سنيان: **الفقه الاقتصادي لأمير المؤمنين عمر بن الخطاب** رضي الله عنه، ط1، دار الأندلس الخضراء، 2003.

23)– حركات إبراهيم: **السياسة والمجتمع في عصر الراشدين**، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1985.

24)–حركات إبراهيم: **المغرب عبر التاريخ**، ط1، دار السلمي، المغرب، 1965م.

25)– حسن إبراهيم حسن: **تاريخ الإسلام**، ط13،دار الجيل، بيروت، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1991م.

26)– حسن زكي محمد: **في الفنون الإسلامية**، ج7، ط1، دار الرائد العربي، بيروت، 1948م.

27)– حسن علي حسن: **الحضارة الإسلامية في المغرب والأندلس، عصر المرابطين والموحدين**،ط1، مكتبة الخناجر، القاهرة، 1980م.

28)– حقي إحسان: **المغرب العربي**، بيروت،(د ت ط).

29)– حناوي محمد: **جوانب من العلاقات الاقتصادية والبشرية في الحوض الغربي للبحر المتوسط قبيل القرن11م**، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، (تنسيق محمد حمام)، الرباط،1995 م.

30)– الخالدي محمود: **مفهوم الاقتصاد في الإسلام**، شركة الشهاب، الجزائر،(د ت ط).

31)–خلاف محمد عبد الوهاب: **قرطبة الإسلامية في القرن 5هـ/11م، الحياة الاقتصادية والاجتماعية**، الدار التونسية للنشر، 1984م.

32)– خلوق عبد العزيز: **التجارة البحرية في حوض المتوسط، من خلال نوازل أبي القاسم البرزي**، منشورات كلية الآداب، الرباط، (د ت ط).

33)– الدجيلي خولة شاكر: **بيت المال نشأته وتطوره من القرن الأول حتى القرن الرابع الهجري**، مطبعة وزارة الأوقاف، بغداد، 1976.

34)- دندش عصمت عبد اللطيف: **الأندلس في نهاية المرابطين ومستهل الموحدين، عصر الطوائف الثاني**، ط1،دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1988م.

35)-الدوري عبد العزيز: **تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري**، ط2، دار المشرق، بيروت، لبنان، 1994.

36)- الدوري عبد العزيز: **مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي**، ط2، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1982.

37)-الدوري عبد العزيز: **مقدمة في تاريخ صدر الإسلام**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2005.

38)-راتب حسن: **الرقابة المالية في الفقه الإسلامي**، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 1999.

39)- ربيع حسن محمد: **وثائق الجنيزا وأهميتها لدراسة التاريخ الاقتصادي**، الكتاب الأول، طبعة الرياض، 1979م.

40)- الرفاعي أنور: **النظم الإسلامية**، ط1، دار الفكر سورية، 1973م.

41)- رمضان عاطف منصور محمد: **الكتابات غير القرآنية على النقود الإسلامية في المغرب والأندلس**، ط1، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة،(د ت ط).

42)-الريس محمد ضياء الدين: **الخراج والنظم المالية**، ط5، مكتبة التراث، القاهرة، مصر، 1985.

43)- زغلول سعد: **تاريخ المغرب العربي**، (الموحدون)، تأسيس الدولة وقيامها، دار المعارف، الإسكندرية،2000م.

44)- زيدان جرجي: **تاريخ التمدن الإسلامي**، مطبعة الهلال، مصر، 1906م.

45)- سالم سحر عبد العزيز: **المغرب في العصر الإسلامي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1993م.

46)- سالم سحر عبد العزيز: **مدينة الرباط في التاريخ الإسلامي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1996م.

47)- سالم سيد عبد العزيز والعبادي أحمد مختار: **تاريخ البحرية الإسلامية في المغرب والأندلس**، دار النهضة العربية، لبنان، 1969م.

48)- سالم سيد عبد العزيز: **تاريخ المرية الإسلامية**، ط1، دار النهضة، 1969م.

49)-سالم سيد عبد العزيز: **تاريخ المغرب في العصر الإسلامي**، ط2، مؤسسة شباب الجامعة، 1982م.

50)- سالم سيد عبد العزيز: **دراسات في تاريخ العرب**، ج1، مؤسسة شباب الإسكندرية، مصر، (د ت ط).

51)- سالم سيد عبد العزيز: **في تاريخ وحضارة الإسلام في الأندلس**، مؤسسة شباب الجامعة، 1985م.

52)- السائح الحسن: **الحضارة الإسلامية في المغرب**، ط2، دار الثقافة، المغرب، 1986م.

53)-السيد محمود: **تاريخ دولتي المرابطين والموحدين**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999م.

54)- شحاتة محاسب حسين حسين: **الرقابة على الأداء في الفكر الإسلامي**، مصر، (د ت ط).

55)- شعيرة محمد عبد الهادي: **المرابطون تاريخهم السياسي**، ط1، مكتبة القاهرة الحديثة، 1969م.

56)- الصلابي علي محمد: **الدولة الأموية عوامل الازدهار وتداعيات الانهيار**، دار الفكر، بيروت، لبنان، (د ت ط).

57)- طرخان إبراهيم: **إمبراطورية غانا الإسلامية**، لجنة التأليف والترجمة، 1970م.

58)- الطمطاوي سليمان محمد: **عمر بن الخطاب وأصول السياسة والإدارة الحديثة**، دراسة مقارنة، دار الفكر العربي، القاهرة، 1969.

59)- طه أحمد جمال: **مدينة فاس في عصري المرابطين والموحدين**، ط1، دار الوفاء، الإسكندرية، 2002م.

60)- طه أحمد جمال: **الحياة الاجتماعية بالمغرب الأقصى في العصر الإسلامي**، عصر المرابطين والموحدين،ط1، دار الوفاء، الإسكندرية، .2004

61)-عاشور سعيد عبد الفتاح: **تاريخ العلاقات بين الشرق والغرب في العصور الوسطى**، دار النهضة العربية، 1991م.

62)- العبادي أحمد مختار: **دراسات في تاريخ المغرب والأندلس**، دار النهضة العربية، بيروت، 1978م.

63)- العربي إسماعيل: **المدن المغربية**، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984م.

64)-عقاب محمد الطيب: **الأواني الفخارية الاسلامية**، دراسة تاريخية فنية مقارنة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984م.

65)-علام عبد الله: **الدولة الموحدية في عهد عبد المؤمن بن علي**، دار المعارف، مصر،1971م.

66)- العلي أحمد صالح: **التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية في البصرة في القرن الأول الهجري**، مطبعة المعارف، بغداد، 1953.

67)- العلي أحمد صالح: **الحجاز في صدر الإسلام، دراسات في أحواله العمرانية والإدارية**، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1990.

68)-علي السيد علي: **العلاقات الاقتصادية بين المسلمين والصليبيين**، ط1، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، 1996م.

69)- العمري أكرم ضياء: **عصر الخلافة الراشدة**، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض، 1996.

70)-عنان محمد عبد الله: **دول الطوائف منذ قيامها حتى الفتح المرابطي**، ط2، القاهرة، 1969.

71)-عنان محمد عبد الله: **عصر المرابطين والموحدين في المغرب والأندلس**، القاهرة، 1964م.

72)-عيسى إبراهيم سليمان: **الحضارة الإسلامية، العلماء المسلمون وفضلهم في علوم الإحياء**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 1999م.

73)- الغبان محمد بن عبد الله: **فتنة مقتل عثمان بن عفان رضي الله عنه وأرضاه**، ج1، مكتبة العبيكان، مصر، 1986.

74)-غنيمة محمد عبد الرحيم: **تاريخ الجامعات الإسلامية الكبرى**، تطوان، 1953.

75)- فركوس صالح: **تاريخ النظم القانونية الإسلامية**، دار العلوم، عنابة، الجزائر، 2001م.

76)- القحف منذر: **السياسات المالية ودورها وضوابطها في الاقتصاد الإسلامي**، ط1، دار الفكر المعاصر، سوريا، 1999م.

77)- القحف منذر: **نظرية الضرائب في الاقتصاد الإسلامي**، المعهد العالمي للاقتصاد الإسلامي، إسلام أباد،1996م.

78)- القرضاوي يوسف: **دور الزكاة في علاج المشكلات الاقتصادية**، ط1، بحث مقدم للمؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي، المركز العالمي للأبحاث، مكة المكرمة، 1980م.

79)- القرضاوي يوسف: **فقه الزكاة**، دراسة مقارنة لأحكامها وفلسفتها في ضوء القرآن والسنة، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1980م.

80)- قطب إبراهيم محمد: **السياسة المالية لعثمان بن عفان رضي الله عنه**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1986.

81)- كواتي مسعود: **اليهود في المغرب الإسلامي من الفتح إلى سقوط دولة الموحدين**، دار هومة، الجزائر، 2002م.

82)- لعمارة جمال: **النظام المالي في الإسلام**، المؤسسة الجزائرية للطباعة، 1996م.

83)- لقبال موسى: **الحسبة المذهبية في بلاد المغرب العربي**،(نشأتها وتطورها)، ط1،الشركة الوطنية للنشر والتوزيع،1971م.

84)- لقبال موسى: **تاريخ المغرب الإسلامي**، ط4، دار هومة، الجزائر، 2001م.

85)- المباركفوري صفي الرحمن: **الرحيق المختوم** (بحث في السيرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة والسلام)، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، (د ت ط).

86)- محرزي محمد عباس: **اقتصاديات الجباية والضرائب**، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2003م.

87)- محمود حسن أحمد: **قيام دولة المرابطين، صفحة مشرقة من تاريخ المغرب في العصور الوسطى**، ط2، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 1996،

88)- مرزوق محمد عبد العزيز: **الفنون الزخرفية الإسلامية في المغرب والأندلس**، دار الثقافة، بيروت، (د ت ط).

89)- مرعي محمد: **النظم المالية والاقتصادية في الدولة الإسلامية على ضوء كتاب الخراج لأبي يوسف**، ط1، دار الثقافة، الدوحة، قطر، 1987م.

90)- المريني عبد الحق: **الجيش المغربي عبر التاريخ**، الرباط، 1967م.

91)- ملين محمد الرشيد: **عصر المنصور الموحدي**، مطبعة الشمال الإفريقي، تونس، (د ت ط).

92)- المنوني محمد: **الإمبراطورية الموحدية في طور الانحلال، دعوة الحق**، وزارة الأوقاف، الرباط، 1962م.

93)- المنوني محمد: **حضارة الموحدين،(العلوم والآداب والفنون)**، ط1، دار توبقال للنشر، الرباط، 1989م.

94)- موسى عز الدين أحمد: **النشاط الاقتصادي في المغرب الإسلامي خلال القرن السادس هجري**، ط1، دار الشروق، بيروت، 1983م.

95)- موسى عز الدين أحمد: **دراسات في تاريخ المغرب**، ط1، دار الشروق، بيروت، 1983م.

96)- موسى عز الدين عمر: **الموحدون في الغرب الإسلامي تنظيماتهم ونظمهم**، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت،1991م.

97)- مؤنس حسين: **معالم تاريخ المغرب والأندلس**، ط1، دار ومطابع المستقبل، القاهرة، 1980م.

98)- النجار عبد المجيد: **المهدي بن تومرت حياته وآراؤه**، ط1، دار الغرب الإسلامي، 1983م.

99)- نصر الله سعدون عباس: **تاريخ العرب السياسي في المغرب من الفتح العربي حتى سقوط غرناطة**، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2003.

100)- نصر الله سعدون عباس: **دولة الأدارسة في المغرب العصر الذهبي**، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1987.

101)- يوسف ريان حسين راتب: **عجز الموازنة وعلاجه في الفقه الإسلامي الرقابة المالية في الفقه الإسلامي**، ط1، دار النفائس، عمان، الأردن، 1999.

ثالثا: المراجع المعرَبة:

01)- أرشيبالد لويس: **القوى البحرية والتجارية في حوض المتوسط**، ترجمة أحمد عيس، القاهرة، 1960.

02)- أندري جوليان شارل: **تاريخ إفريقية الشمالية؛ من البدء حتى الفتح الإسلامي**، تعريب محمد مزالي والبشير بن سلامة، الدار التونسية للنشر، 1969م.

03)- بروفنسال ليفي: **الإسلام في المغرب والأندلس**، ترجمة سيد عبد العزيز سالم، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1990م.

04)- بول ستانلي لي (Stanley Lane-Poole): **العرب في إسبانيا**، تعريب علي الجارم، مطبعة المعارف، مصر، 1944.

05)– بيرميخو خواكيسي فالفي: **سكوت البرغواطي ملك سبتة**، ترجمة عبد اللطيف الخطيب، تطوان، 1971.

06)– تراس هنري: **تاريخ المغرب الأقصى**، باريس، 1949م.

07)– تورنو روجي لي: **حركة الموحدين في المغرب في القرنين 12–13**م، ترجمة أمين الطيبي، دار الكتاب العربي، ليبيا، تونس، 1982م.

08)– تورنو روجي لي: **فاس في عصر بني مرين**، ترجمة نقولا زيادة، بيروت، 1967م.

09)– دينيت دانييل: **الجزية والإسلام**، ترجمة فوزي فهيم جاد الله، منشورات دار الحياة، بيروت، 1960م.

10)– ريمي كونستبل أوليفيا: **التجارة والتجار في الأندلس**، تعريب فيصل عبد الله، ط1، طبعة مكتبة العبيكان، 2002م.

11)– كربخال مارامول: **إفريقيا**، ترجمة محمد حجي وآخرون، ج2، الجمعية المغربية، مكتبة المعارف، الرباط، 1984.

12)– لومبار: **الذهب الإسلامي منذ القرن التاسع حتى القرن الحادي عشر الميلادي**، ترجمة توفيق إسكندر، القاهرة، 1961.

13)– مارسييه جورج: **بلاد المغرب وعلاقاتها بالمشرق الإسلامي في العصور الوسطى**، ترجمة محمود عبد الصمد هيكل، منشأة المعارف، مصر، 1991م.

14)– متز آدم: **الحضارة الإسلامية في القرن الرابع هجري**، ترجمة محمد الهادي أبو ريدة، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، (د ت ط).

15)– متز آدم: **دراسات وبحوث في تاريخ المغرب والأندلس**، ترجمة أمين الطيبي، الدار العربية للكتاب، ليبيا، تونس، 1984م.

16)– هوبكينز ج ف: **النظم الإسلامية في المغرب في القرون الوسطى**، ترجمة أمين توفيق الطيبي، الدار العربية للكتاب، ليبيا، تونس، 1980م.

رابعا: الرسائل الجامعية:

01)– أبو حطب أمنة: " **الملكية في عصر الرَسول** "، رسالة ماجستير، جامعة النجاح، نابلس، فلسطين، 2004.

02)- البياتي بان محمد علي: "**النشاط التجاري في المغرب الأقصى خلال القرن (3-5هـ/9-11م)**"، رسالة ماجستير، قدمت في قسم التاريخ بجامعة بغداد، 2004.

03)- بيصعين عبد الكريم: " **الصراع الفاطمي الأندلسي في المغرب الأقصى**"، رسالة ماجستير، (د ت ط).

04)- حوة فطيمة: "**نظام جباية الأموال عند الموحدين 524هـ/668هـ الموافق لـ 1129م/1269م)**"، رسالة ماجستير في التاريخ الوسيط، المدرسة العليا للأساتذة، بوزريعة، الجزائر، 2012.

05)- رافع رضا: "**الاقتصاد في المغرب الأقصى في عهد الموحدين، (524هـ/668هـ الموافق لـ 1129م/1269م)**"، رسالة ماجستير في تاريخ المغرب الإسلامي، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، السنة الجامعية،2004-2004م.

06)- عبد النبي بن محمد: " **مسكوكات المرابطين والموحدين في شمال إفريقيا والأندلس**"، رسالة ماجستير في الحضارة الإسلامية، جامعة الملك عبد العزيز، مكة، المملكة العربية السَعودية، 1979.

07)- عدوان منير حسن: "**مؤسسة بيت المال في صدر الإسلام** "، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح، فلسطين، 2007.

خامسا: المقالات:

01)- أمين جاهين مصطفى: " **تنظيم الدواوين المالية وإدارتها في صدر الدولة الإسلامية**"، مجلة المؤرخ العربي، العدد 48، 1994.

02)- الجنحاني الحبيب:"**نظام ملكية الأرض في المغرب الإسلامي، من القرن الأول حتى القرن السادس هجري**"، مجلة الدراسات التاريخية، عدد خاص، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بدمشق، 1401هـ.

03)- حاجيات عبد الحميد: "**عبد المؤمن بن علي مؤسس الدولة الموحدية**"، مجلة الأصالة، عدد64، الجزائر، مارس.1978

04)- زمامة عبد القادر: " **فاس وصناعتها التقليدية** "، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية بفاس، العدد الرابع والخامس، جامعة محمد بن عبد الله، 1980، 1981.

05)- سالم عبد العزيز: " **وسائل الدفاع الإسلامي في العصور الوسطى**"، مجلة الجيش، عدد 82، مصر، 1958م.

06)- سعيدوني ناصر الدين: "**الوقف ومكانته في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الجزائر**" ، مجلة الدراسات التاريخية، عدد05، دمشق،1980م.

07)- الطيبي أمين: "**النقود العربية، انتشارها وأثرها في أوروبا في القرون الوسطى**"، مجلة المؤرخ العربي، إتحاد المؤرخين العرب، بغداد، عدد 19-1981م.

08)- العبادي أحمد المختار: " **الصفحات الأولى من تاريخ المرابطين** "، مجلة كلية الآداب، العدد 21، جامعة الإسكندرية، 1967.

09)- العلي صالح أحمد: "**العطاء في الحجاز تطور تنظيمه في العصور الإسلامية الأولى**"، مجلة المجمع العلمي العراقي، العدد20، بغداد، .1970

10)- العمري عبد الله وزميله: "**النفقات الإدارية في عهد الخليفة عمر بن الخطاب**"، مجلة دراسات، مج 27، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، 2000.

11)- المعايطة زريف: "**دواوين العطاء في صدر الإسلام**"، مجلة المؤرخ العربي، العدد 47، بغداد، العراق، 1994.

12). مؤنس حسين: "**نصوص سياسية عن فترة الانتقال من المرابطين والموحدين**"، مجلة المعهد المصري للدراسات الإسلامية، عدد3، مدريد، 1955، ص: 112.

سادسا: الموسوعات والقواميس والمعاجم والأطالس:

01)- ابن منظور (جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم، ت 711هـ): **لسان العرب**، تحقيق أمين محمد عبد الوهاب محمد الصادق العبيدي، ط3، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، (د ت ط).

02)- أنيس إبراهيم: **المعجم الوسيط**، ج1، دار المعارف، القاهرة، 1973.

03)- الأيوبي الهيثم: **الموسوعة العسكرية**، ط1، 1979م.

04)- بن عبد الله عبد العزيز: **المعجم التاريخي**، الدار البيضاء، المغرب، (د ت ط).

05)– الجمال محمد عبد المنعم: **موسوعة الاقتصاد الإسلامي**، ط1، دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان، 1980.

06)– الخطيب مصطفى عبد الكريم: **معجم المصطلحات والألقاب التاريخية**، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1996.

07)– خورشيد إبراهيم زكي وآخرون: **دائرة المعارف الإسلامية**، النسخة العربية، المجلد8، مصر، (د ت ط).

08)–زبيب نجيب: **الموسوعة العامة لتاريخ المغرب والأندلس**، ط1، دار الأمير، بيروت، لبنان،1995م.

09)– الفيروز أبادي: **القاموس المحيط**، ط2، مطبعة مصطفى البابي الحلبي،(د ت ط).

10)– موسى خليل توفيق: **معجم الإرشاد**، دار الإرشاد للنشر، سوريا، 2001.

11)– مؤنس حسين: **أطلس تاريخ الإسلام**، ط1، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، 1987.

12)– وزارة الأوقاف المصرية: **موسوعة جمال عبد الناصر في الفقه الإسلامي**، يصدرها المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، 1392هـ.

13)– ياقوت الحموي (شهاب الدين أبو عبد الله ، ت 626هـ): **معجم البلدان**، ط2، دار صادر، بيروت، لبنان، 1995.

سابعا: المراجع الأجنبية:

01)- Abulafia Corcos: The attitude of the almohadic rulers towards the jews, zion32,1967.

02)- André – Julien(CH): histoire de l`Afrique du nord, paris, 1956.

03)- Blancard (L): Document inédit sur le commerce de Marseille au moyen âge, vol l , sd.

04)- Bourouiba- rachid: abd-al moumin flambeau des almohades, 2eme édition , Reghia-1982.

05)- Conde JA : history of the dominion Arabs in Spain, vol2, linden, 1909.

06)- Dennet D : Conversion and the poll tax in early Islam. Harvard; university press, 1950.

07)- Dozy(r):Spanish Islam, London, 1913.

08)- Dufourqe Ch. F : La vie quotidienne dans l' Europe médiéval sans domination, arabe, hachette, paris, 1987.
09)- Fage Jd : An introduction of the history of west Africa, Cambridge, 1965.
10)- Goutier: Mediterranean society, vol 1, California, 1967.
11)- Hazard Harry: The numismatic history of later medieval north Africa, Numismatic studies, New yourk, 1952.
12)- Hopkins F P: Medieval muslim government in Barbary, London, 1958.
13)- Huici Miranda: Historia politica del impero almohadic, Tetuan, 1975.
14)- Ibn Ghalib: Nas andalusi jaded, ed l`abdal-badi, majalla-maahad al-makhtutat al-arabia, 1955.
15)- Jehel George-: Les relation entre Gène et le Maghreb occidental au moyen âge, Aspects politiques économique, Université de Picardie, Amiens, paris.
16)- Levi- Provençal Evariste: Séville musulmane au début du xii siècle, le traite d`ibn abdoun, paris,1947.
17)- Marcia's George: L`architecture musulman, paris,1954.
18)- Zqdensz Lewis,: Etudes maghrébins et soudanaises, Varsovie, édition scientifique de Pologne,1946.

الفهـــارس

أولا: فهرس الآيات القرآنية:

رقم الآية	السورة	نـــص الآيـــة	الصفحة
الآية:43- .83	البقرة	﴿ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَارْكَعُوا مَعَ الرَّاكِعِينَ﴾ ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِنْكُمْ وَأَنْتُمْ مُعْرِضُونَ﴾	**51**
الآية:41	الأنفال	﴿ وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ إِنْ كُنْتُمْ آمَنْتُمْ بِاللَّهِ وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَى عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾	**42-29**
الآية:29	التوبة	﴿ قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآَخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴾	**44**
الاية: 60	التوبة	﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾	**53-29**

رقم الآية	السورة	نص الآية	الصفحة
الآية:103	التوبة	﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾	51-28
الآية: 94	الكهف	﴿قَالُوا يَا ذَا الْقَرْنَيْنِ إِنَّ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ مُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ فَهَلْ نَجْعَلُ لَكَ خَرْجًا عَلَى أَنْ تَجْعَلَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ سَدًّا﴾	47
الآية: 72	المؤمنون	﴿ أَمْ تَسْأَلُهُمْ خَرْجًا فَخَرَاجُ رَبِّكَ خَيْرٌ وَهُوَ خَيْرُ الرَّازِقِينَ﴾	47
الآية: 6-7	الحشر	﴿ وَمَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْهُمْ فَمَا أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ وَلَكِنَّ اللَّهَ يُسَلِّطُ رُسُلَهُ عَلَى مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ ﴿ مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴾	42-29
الآية:24-25	المعارج	﴿ وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَعْلُومٌ (*) لِلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ﴾	51

ثانيا: فهرس الأحاديث النبوية الشريفة:

نص الحديث	الراوي	الصفحة
-" سيأتيكم ركب مبغضون، فإن جاؤوكمفرحبوا بهم، وخلوا بينهم وبين ما يبتغون، فإن عدلوا فلأنفسهم وإن أضلوا فعليها، وأرضوهم، فإن تمام زكاتكم رضاهم وليدعوا لكم"	أبو داود	30
....	....	
-" ما بال العامل نبعثه فيجيء، فيقول هذا لكم وهذا أهدي إلي، ألا جلس في بيت أمه وأبيه فينظر أيهدى له أم لا "	البخاري ومسلم	40
....	....	
-" من استعملناه منكم على عمل فكتمنا مخيطا فما فوقه كان غلولا يأتي به يوم القيامة"	مسلم	40
....	....	
- "مَنْ وَليَ لَنَاَ شَيَئًا فَلَمْ يَكُن لَهُ إمرأة فليتزوج، ومن لم يكن له مسكن فليتخذ مسكنا، ومن لم يكن له مركب فليتخذ مركبا، ومن لم يكن له خادم فليتخذ خادما، ومن أعد سوى ذلك جاء يوم القيامة غالا سارقا"	مسلم	40
....	....	
-" أعطيت خمسا لم يعطهنَ أحد قبلى ... وذكر منها: وأحلت لي الغنائم".	البخاري	42
....	....	
-" في الركاز الخمس قيل ما الركاز يا رسول الله؟ قال: الذهب والفضة الذي خلقه الله في الأرض يوم خلقت"	البخاري ومسلم	44
....	....	
-" ليس على المسلمين عشور إنما العشور على اليهود والنصارى" - " هذا سوقكم لا خراج عليكم فيه "	أبو داود	49
نـــــــــص الحـــــــديث	الراوي	الصفحة

ثالثا: فهرس الأعلام:

حرف الألف:

حرف الباء

حرف التاء:

حرف الجيم:

حرف الحاء:

حرف الخاء:

حرف الدال:

حرف الذال:

حرف الراء:

حرف الزاء:

حرف السين:

حرف الشين:

حرف الصاد:

حرف الطاء:

حرف العين:

حرف الغين:

حرف الفاء:

حرف القاف:

حرف اللام:

حرف الميم:

حرف النون:

حرف الهاء

حرف الواو:

حرف الياء:

رابعا: فهرس المدن والمواقع والأودية والجبال

حرف الألف

.126.121.120.119.118.117.116.115.114.113.111.110
.140.139.138.136.135.134.133.131.130.129.128.127
.174.173.169.165.157.156.155.153.152.145.144.142
.217.216.214.210.208.205.202.201.193.192.184.177
.242.238.235.234.233.232.231.230.224.222.220.218
.264.263.259.258.257.254.252.245

آنفا (مرسى): 139.115.89.

أودغشت: 191.115.112.87.85.

أوروبا: 140.139.118.116.114.91.87.86.

أيجلي: 133.131.110.106.95.94.89.85.74.72.

إيجليز: 123.121.94.

حرف الباء

باجة: 129.126.

بجاية: 244.235.231.212.210.189.175.163.136.128.124.122.71.

البحر المتوسط: 184.114.111.107.88.87.83.78.77.61.

البحيرة (معركة): 123.

بحيرة آريغ(بستان): 88.

بحيرة سيدي علي: 77.

بحيرة شنطولية: 3247.

البصرة: 247.

بطليموس: 102.

بلنسية: 184.117.103.

بهت: 180.

بياسة: 184.127.126.

بيزا: 139.116.

حرف التاء

تاجرجرا: 180.

تادلا: 164.163.124.112.108.106.98.75.

تارودانت: 106.98.94.82.79.

تازا: 251.132.100.71.

تاقررت: 250.

تامديلت: 248.

تانسيفت: 105.77.

تاودا: 250.

تدغة: 189.180.179.81.72.

تلمسان: 143.138.136.131.125.111.106.100.94.87.85.76.75.
256.255.253.250.202.180.166.163.159.158.145.

تهليط: 180.

تونس: 253.222.209.202.189.154.128.

تينملل: 256.243.124.123.

حرف الجيم

جبل طارق (مدينة): 127.

جراوة: 147.

جربة: 189.

جريد: 128.

الجزائر: 189.

الجزيرة الخضراء: 127.102.

الجزيرة العربية: 42.

جلولاء: 43.

جنوة: 139.116.

جيان: 189.127.

حرف الحاء

حجر النسر: 247.

حران: 33.

حرف الخاء

خراسان: 43.33.

حرف الدال

الدار البيضاء: 78.

دانية: 184.109.107.106.103.

داي (مدينة): 138.112.110.108.106.

درعة (مدينة): 124.98.95.81.73.72.

درعة (وادي): 113.79.77.72.

درن (جبال): 123.122.105.98.71.

دكالة (سهل): 71.

دلس (ميناء): 136.

الديلم: 74.

حرف الراء

رباح (قلعة): 129.

رباط الفتح (مدينة): 263.262.251.250.246.189.78.

الري: 43.33.

حرف الزاء

الزاب: 71.

زقورة: 180.179

الزلاقة: 201.102

زويلة: 128.

زيز: 180.

حرف السين

سبتة: 139.138.137.135.125.116.115.113.110.100.95.94.88.87.79.
255.161.159.152.140.

سبو(وادي): 251.248.246.180.131.84.80.79.78.77.72.

سجلماسة: 138.131.125.124.117.115.112.106.98.95.87.85.83.82.79.
209.201.200.159.158.

سدراتة: 75.

سرقسطة: 184.158.126.109.103.

سلا: 254.250.242.159.140.139.132.125.117.115.108.95.88.74.
264.263.261.258.255.

سنغال: 114.97.

السودان: 114.113.112.111.110.108.92.91.90.89.87.86.84.83.72.
190.184.181.141.135.134.118.117.

سوس (واد): 77.

السوس الأقصى: 124.121.110.108.106.98.96.94.87.81.79.76.73.72.
125.

حرف الشين

شاطبة: 189.184.103.

الشام: 31، 33. 45، 47

شرشال: 136.

شقورة: 103.

شلب: 129.

شلبطرة: 129.

شنترين: 126.106.

حرف الصاد

صقلية:129.116.88.

حرف الطاء

طارق (جبل): 127.

طبرستان: 32.

طرابلس: 128.71.

طرطوشة: 140.126.109.

طليطلة: 139.115.103.102.101.

طنجة: 139.135.131.125.115.110.106.100.95.88.87.86.79.75.
252.189.184.180.163.

حرف العين

العباد: 136.

العراق:33،47،49

العرائش: 247.

العقاب: 144.143.142.140.

عنابة: 136.

حرف الغين

غانا: 118.117.116.115.87.85.

غرناطة: 262.241.162.161.160.157.156.137.132.131.127.107.106.102.

غمارة (جبل): 71.

غمارة (سهل): 71.

غمارة (مدينة): 100.99.

غياثة (جبل): 124.

حرف الفـــاء

فازاز: 99.73.71

فاس:

106.100.99.95.93.85.84.83.82.81.80.79.7876.71.

164.163.162.160.158.152.119.113.112.111.110.108.

210.205.204.200.194.189188.185.183.181.180.179.169.168.166.

260.259.258.256.255.254.253.252.251.247.246.223.216.210.216.

265.264.263.262.261.

فضالة (مرسى): 139.115.89.

حرف القاف

قرطبة: 184.169.164.160.157.137.127.111.110.119.109.104.103.95.

254.241.221.207.205.189.

قرمونة: 127،103.

قشتالة: 119.101.

قورية: 102.

حرف الكاف

كوكو: 87.

حرف اللام

لاردة (حصون): 126.

ليون: 119.

حرف الميم

مارة: 126.

مازيغن (مرسى): 89.

مالقة: 102.107.109.113.115.139.214.

مجريط: 129.

المدائن: 43

المدينة المنورة:.30.31.32.33.34.35، 37، 43، 47، 49

مراكش: 99.108.109.112.113.117.122.123.124.125.126.131.132.137.
144.145.152.154.159.160.161.163.164.172.184.189.202.205.216
229.231.234.235.241.243.244.245.246.248.249.252.254.255.256
257.258.260.261.262.263.264.266

مربيطر: 107.

مرسية: 103.106.107.109.115.131.140.144.

مرسيليا: 139.

المرية: 103.106.109.113.115.117.118.126.127.131.139.140.

مريرة: 180.

المشرق: 72.79.81.95.86.87.89.90.91.96.114.115.116.117.118.
119.122.139.140.141.142.

مصر: 35.41.45.54.56.68.74.70.74.75.86.87.90.91.94.115.
117.129.141.

مغرب أدنى:94.96.97.89.91.101.114.126.128.130.189.

مغرب أقصى:

70.71.72.73.74.75.76.77.78.79.80.81.83.84.85.86.87.

88.90.91.94.95.96.100.101.102.104.105.109.111.114.

116.117.125.126.127.130.136.137.138.140.143.145.163.178.

179.180.184.191.193.194.200.206.207.209.218.219.221.230.

.265.264.247.245.237.237

مغرب أوسط:

145.137.136.130.127.126.114.104.101.100.91.89.87.86.77.76.

.201

مكة: 31، 42، 64

مكناسة:

262.230.189.184.164.161.223.221.137.132.131.112.106.100.99.75

ملوية:

.100.77.73.72.71

مليانة: 136.

منورقة: 128.

المهدية: 202.128.

ميورقة: 128.

حرف النون

النصارى: 144.143.142.140.135.130.129.127.126.119.104.103.101.

النورمان: 129.

نول لمطة: 113.110.

النيجر: 114.

حرف الهاء

هراة: 35.

هرغة: 121.

هزرجة (جبل): 108.

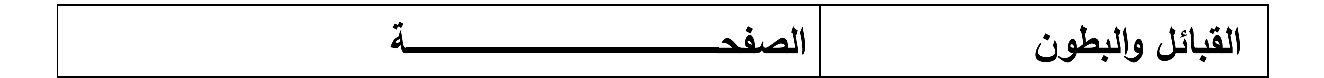
الهند: 141.88.87.

حرف الواو

وادي الحجارة: 129.

حرف الياء

خامسا: فهرس القبائل والبطون:



القبائل والبطون	الصفحـــــــــــــــــــــة

قبيلة أوروبة	.75.73.72.
قبائل البربر	.96.95.93.92.77.75.73.72 .248.246.242.232.145.143.129
قبائل برغواطة	.97.96.94.84
بنو الأحمر	.145
بنو أمية	43، 46، 48
بنو خزرون	.95
بنو غانية	.143.125
بنو مرين	.145.143
بنو هلال	.129.128
قبيلة جدالة	.99.97.96
قبيلة دكالة	.125
قبائل زواغة	.75

قبائل زناتة	.242،234،169،124،111،100،99،97،95،73
قبائل صنهاجة	.262،169،97،96،95
قبيلة غمارة	.75
قبيلة غياثة	.100،75
قبيلة مداسة	.96
قبيلة مسوفة	.96
قبائل المصامدة	.251،242،126،125،123،122،121،105،76
قبيلة مغراوة	.169

سادسا: فهرس الفرق والمذاهب

سابعا: فهرس الجداول

ثامنا: فهرس الملاحق

تاسعا: فهرس الموضوعات